المستقبل العربي

٥/١٩٨٧

٩٩

● مستقبل النفط والمالية في أقطار مجلس التعاون الخليجي
جاسم السعدون

● التوجهات العربية للمصريين والعمل في البلدان العربية/نادر فرجاني

الدولة العربية: الأصول والحاضر (ملف):

● نشوء نظام الدولة / ايليا حريق
● قوة الدولة وضعفها / غسان سلامة
● الادراك المتغير لسلطة الدولة/ايكلمان

● تأملات حول المنظار الخلدوني/عزي عبد الرحمن

● فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟/سمير أمين

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم **المستقبل العربي**

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE. فاكسيميلي ٨٠٢٢٣٣.

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ الأفراد: لبنان ٣٠٠ ل.ل.

بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة العاشرة | العدد التاسع والتسعون | أيار (مايو) ١٩٨٧

المحتويات

□ مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي ..... جاسم خالد السعدون ٤

□ حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات، وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية..... د. نادر فرجاني ٢٧

□ مستوى التكتيك: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق..... د. سمير أمين ٥٤

□ مؤامرة استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في عهد الحماية في تونس..... د. محمد صالح عمر ٦٥

الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر

■ نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ..... د. ايليا حريق ٧٧

■ قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية ..... د. غسان سلامة ٩٦

■ الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان ..... ديل ايكلمان ١٢٢

آراء ومناقشات

□ المدارس الاجتماعية في القرن العشرين وتأملات حول المنظار الخلدوني ..... د. عزي عبد الرحمن ١٤٨

كتـب

□ الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً
(خـالـد بـن محمـد القـاسمي) ..... د. عبد العزيز المقالح ١٥٥

□ الجنس في الاسلام (عبد الوهاب بوحديبه) ..... د. محمد الذوادي ١٦١

مؤتمـرات

□ ندوة «حول الكيان الصهيوني» ..... اللواء طلعت مسلّم ١٦٩

□ ندوة «الحوار المصري ـ الصيني» ..... محمد جمال عرفه ١٨٨

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٩٢

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٩

آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي(*)

جاسم خالد السعدون

استشاري اقتصادي ـ الكويت.

مقـدمـة

تعتمد أقطار المجلس على النفط بشكل رئيسي وخطر، وقد يأخذ هذا الاعتماد شكلاً مباشـراً كالاعتماد على ايرادات نفط آنية أو شكلاً غير مباشر مثل استخدام مدخرات النفط التي تحققت في سنوات الفائض، أو الاقتراض بضمان احتياطيات هذا النفط. وهذا يعني أن أي انخفاض حاد في أهمية النفط أو وجوده سوف يعني القبول بتحولات جوهرية قسرية على المستـوى الاقتصادي ومن ثم على المستوى السياسي والاجتماعي. ولدى هذه البلدان مجتمعة حـوالى ٤٢ بالمـائة من إجمـالي احتيـاطي النفط الثابت في العـالم كما في نهـاية عـام ١٩٨٤، وحوالى ٨٨ بـالمائـة منـه في كـل من السعودية والكـويت. ويبلغ اجمـالي الناتـج المحلي لمجمـوع هذه الأقطـار حوالى ١٨٠ مليـار دولار بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٤. ويبلغ هذا الناتج قرابة ٤٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي للوطن العربي مجتمعاً[1]. ويعيش في هذه المنطقة حـوالى ١٠ بالمـائة من إجمـالي سكان هـذا الوطن. أمـا بالقياس مع بعض اقتصاديات الدول المتقدمة فإن الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون هو في حدود ٤٠ بالمائة من مثيله البريطاني وحوالى ٢٥ بالمائة من مثيله الألماني وحوالى ٥ بـالمائـة من مثيله الامريكي وذلك للفترة نفسها.

ولكن هنـاك مشكلة رئيسيـة تعترض استخـدام هذه الأرقـام للمقارنـة، فهذه الـدول تعتمد الطرق التقليدية المقررة من المنظمات الدولية في حساباتها القومية رغم اعتمادها بشكل أساسي على انتاج مصدر ناضب وهو استهلاك لأصل أكثر منه ممارسة لانتاج ناشىء عن تزاوج عناصر الانتاج

(*) ورقة قدمت الى: منتدى التنمية، تحت عنوان «المالية العامة: نظرة أولية في واقعها، احتمالاتها ونتـائجها،» دبي، ٧ ـ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

(١) صندوق النقد العربي، دائرة الأبحاث والاحصاء، قسم الاحصاء، **الحسابـات القوميـة للدول العـربية** ([أبو ظبي: الصندوق،[د. ت.]).

في الاقتصاد. وتكثر الدعاوي[٢] حالياً لاستقطاع جزء كبير من حصيلة انتاج النفط واعتباره استهلاكاً للثروة، مما يترك هذه الدول بحصيلة أقل عند مقارنة حساباتها القومية بالحسابات القومية للدول الأكثر توازناً، أو عند قياس مستوى الدخل الفردي للجيل الحالي إذ ان مستواه المعيشي المرتفع في هذه الحالة يمول بالاقتراض من حقوق لأجيال لم تولد.

ويعتقد ستوفر[٣] أن ضريبة أو خصماً لمواجهة احتمالات النضوب يجب أن يفرض على الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية حتى يكون ناتجاً حقيقياً مقارناً. وفي تطبيق لنموذجه الرياضي على الكويت خلال خمس سنوات من عام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ يصل الى نتيجة مؤداها أن الناتج المحلي الحقيقي غير القابل للنضوب يتراوح ما بين ٢٢ ـ ٢٦ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي المحسوب بالطرق التقليدية. أي أن نسبة الخصم يفترض أن تتراوح ما بين ٧٤ ـ ٧٨ بالمائة، في حين أنها لدولة مثل النروج تراوحت ما بين ٣ ـ ١٤ بالمائة فقط. ويعتقد ستوفر أيضاً أن نسبة الخصم أكبر لكل من السعودية وبلدان الخليج الأخرى. ولو طبقنا هذا المعيار فإن مستوى المعيشة الحقيقي لهذه البلدان يفترض أن ينخفض الى الربع، وهكذا سيكون الحال بالنسبة لمقارنتها بالدول المتقدمة. ولهذا المستوى غير الحقيقي والممكن في الزمن القصير فقط، ظواهر كثيرة سلبية منها تهميش إنتاجية المواطن بعزوفه عن العمل والتعليم الجاد ونهمه الاستهلاكي، ومثل تفكك هذه المجتمعات الناشىء من هذا الخليط من البشر لخدمة تنمية مظهرية، ومثل خلق الحواجز بين أغنياء العرب وفقرائهم واللجوء إلى تشجيع نمو العنصر غير العربي في هذه المجتمعات، إلى جانب الانقسامات الطبقية الناشة عن الانحراف الحاد في توزيع الدخول.

وتتميز هذه الاقتصاديات بالتبعية الشديدة لاقتصاديات الدول المتقدمة نتيجة اعتمادها في حصيلة صادراتها على تصدير النفط الخام ومكرراته واستيرادها كافة احتياجاتها من الخارج[٤]، وفي الحالتين فهي معتمدة بشكل رئيسي على دول العالم الأول. والخطورة في هذا الاعتماد أنه غير متكافىء، إذ تصدر هذه الدول مادة خاماً وحيدة وتستورد مواد مصنعة، ويمثل ذلك انحرافاً هيكلياً في تجارتها مع العالم الخارجي. يضاف الى ذلك تركز استثماراتها لفوائضها المالية في أسواق هذه الدول مما يزيد من درجة التبعية.

---

(٢) تختلف الآراء والاجتهادات في تقدير طريقة ونسبة الاقتطاع من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، فيراها عسكري وجلال وسيشنوف في كتاب الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط بطريقة تختلف عن اجتهادات الخوجا وسادلر. إلاّ ان أكثر هذه الرؤى تطوراً هي تلك التي بلورها كل من T.R. Stauffer وF.H. Lew في أكثر من محاضرة ومقالة منشورة. وهناك كثيرون غيرهم لهم اجتهادات مماثلة ولكن الكفة تميل لصالح النهج الأخير.

(٣) Tomas Stauffer, «Accounting for «Wasting Assets» Income Measurment for Oil and Mineral Exporting Rentier States,» paper presented at: Experts Group Meeting on «National Accounts and Their Uses in Development Planning in the Arab Countrnes,» Arab Planning Institute, Kuwait, 14-16 May, 1984.

(٤) أحد مؤشرات هذه التبعية ما يسمى بدرجة انكشاف اقتصاديات ما. ودرجة الانكشاف هي:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

وهي في عام ١٩٨٤ تساوي لدول المجلس مجتمعة ٩٤ بالمائة. في حين أنها تبلغ ١٨ بالمائة للولايات المتحدة و٣١ بالمائة لليابان و٥٨ بالمائة لبريطانيا و٧٣ بالمائة للدانمارك و٧٥ بالمائة لكوريا الجنوبية مع الفارق الجوهري في نوعية صادرات هذه الدول وارداتها.

وإذا كانت مؤشرات التنمية هي نمو متوازن اقتصادي وسياسي واجتماعي، فإن مجتمعات هذه الدول تعكس صورة متأخرة للتخلف السياسي والاجتماعي. فالسلطة تملك كل مفاتيح القوة بملكيتها لعناصر الثروة وتُوَزِّعها دون حاجة حقيقية من قبلها لمشاركة انسان خارجها، مع حاجة هذا الانسان لها لتمويل احتياجاته، مما دفع قلة قليلة لاحتكار سلطة اتخاذ القرار. وهي من الناحية الاجتماعية مجتمعات مفككة بفعل النهج التنموي الخاطىء وبفعل انحراف السلطة، وتحكمها كل أصناف التقسيمات الاقليمية والطائفية والعرقية والطبقية.

هذه المعضلات وغيرها تحتاج الى البحث والكتابة عن نهج تنموي جديد لا يوجد أمل كبير في امكان تحقيقه، لأن العناصر المؤثرة في تبني هذا النهج كثيرة وقوية، بعضها اقتصادي والبعض الآخر سياسي اجتماعي. ونعتقد بأن القدرة الذاتية للباحث والوقت المتاح لا يسمحان بمثل هذا النوع من الدراسات. لذلك فإن الورقة الحالية مع الاعتراف الكامل بقصورها الظاهر، سوف تتعامل مع متغيرين فقط، هما النفط واحتمالاته والمالية العامة والمعتمدة بشكل أساسي على النفط. والغرض هو طرح الاحتمالات المختلفة في محاولة لتجنب المفاجآت، والتي يبدو أنها حكمتنا في العقد الماضي وأخلت بحركة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

سوف تنقسم الدراسة الى قسمين، في القسم الأول سنحاول البحث في مكونات المالية العامة، وأهمها بطبيعة الحال النفط، في محاولة لمعرفة حدود قدرته في موازنة النفقات. وسنهيىء الأرقام تحت فرضيات محددة قابلة للجدل بطبيعة الحال لكي تخدم وضع تصور لما يمكن أن يكون عليه وضعه في السنوات الخمس القادمة. وسوف نناقش المصدر المساعد في تمويل المالية العامة، أي ايرادات وأصل الفوائض المالية، لهذه البلدان لرؤية قدرتها على احتواء عجز الأولى عن مواجهة النفقات العامة. وسوف نعرض في الجزء الثالث من هذا القسم للاحتياطيات النفطية من حيث حجمها وقيمتها واحتمالات اللجوء اليها تحت ضغط الحاجة. وسيوصلنا متابعة تسلسل تطور المكونات الى وضع الأساس كما هو في نهاية عام ١٩٨٦ والبدء منه في ملاحقة احتمالات المستقبل.

في القسم الثاني سوف نعرض لاحتمالات ونتائج عجز المالية العامة، وسنحاول تصور الاحتمالات الايجابية لصدمة العجز إذا ما أحسنا الاستفادة منها. وقد ينعكس ذلك ايجاباً على تعاملنا مع النفط والنفقات العامة واستخدام السياسة الضريبية لمواجهته كأداة ضمن الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية. أما إذا أدى العجز الى فقدان القدرة على التفكير المنطقي فقد تكون الاحتمالات والنتائج السلبية ممثلة في رهن النفط وانفراط اتحاد المنتجين، ومزيد من النفقات لمواجهة العجز السياسي، ورسوم انتقائية غير مجدية أو عادلة بديلاً للسياسة الضريبية. وسوف نحاول أيضاً رصد احتمالات مواجهة العجز المالي بعجز سياسي ربما أدى الى مزيد من ممارسة القوة في مواجهة ردود الفعل على العجز.

أولاً: مكونات المالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي

تعتمد المالية العامة في أقطار المنطقة على عنصر واحد رئيسي يتحكم فيما عداه من مكوناتها، وتتحكم فيه عناصر ليس أهمها أي عنصر داخلي. فالنفط بايراداته الجارية يمثل عنصر التمويل

الرئيسي للنفقات العامة، ومن فائض انتاجه تكونت الاحتياطيات المالية لتمول ما يعجز عنه جاري ايراداته، ومن احتياطاته نتلمس الأمل بشراء أطول قدر ممكن من الوقت نعيشه بمستوى معيشة معقول. ويتحكم بقدر كبير من الطلب على النفط ومدخلات السياسة فيه من قبل الطرف المستهلك في الغالب (حوالى ٨٠ بالمائة منه تستهلكه دول العالم الأول والثاني) بكل من حجم الانتاج ومستوى الأسعار، وتتحكم بمستوى الطلب ومدخلات السياسة فيه عناصر ومتغيرات كثيرة منها ما يمكن حصره مثل حالة النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة في العالم، ومنه ما يصعب حصره مثل مستوى التقدم العلمي ومتغيرات السياسة وأثرها على صراع المصالح.

وسنحاول في هذا القسم دراسة مكونات المالية العامة ومساهمتها في فائضها أو عجزها عند بدائل مختلفة لأسعار النفط. وسيكون الهدف النهائي لهذا القسم هو تحديد مسار المالية العامة بعد تحديد أساسها في البداية حتى نتمكن من استخلاص نتائجها أو احتمالاتها الايجابية والسلبية. وسنبدأ بالعرض والتعرض لمكونات المالية العامة.

١ ـ الايرادات النفطية

في البداية لا بد لنا من استعراض للوضع المتوقع لمستوى الايرادات النفطية بالأسعار الجارية تحت فرضيات عديدة للأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٩١، أفضلها أن أسعار النفط سوف تصل الى حدود ٢٢ دولاراً للبرميل وأن دول المنطقة سوف تحتفظ بحصصها من الانتاج المقررة في الأوبك مع القدرة على رفعها بحدود ٢ بالمائة سنوياً نتيجة الارتفاع في الطلب العالمي عند مستوى أدنى من الأسعار عما كان سائداً حتى كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٥.

والجدول رقم (١) يصور سنة الأساس أي الايرادات المتوقعة لعام ١٩٨٧ تحت أسوأ الافتراضات وأفضلها، على افتراض صمود «الأوبك» على تقنين حصص الانتاج أو عدم صمودها وارتفاع حصة المنطقة من الانتاج في ظل أسعار أدنى في الزمن القصير على الأقل.

ويتضح من متابعة الأرقام أن أفضل الافتراضات لن تعيد الوضع الى ما كان عليه في عام ١٩٨٥، حتى باحتساب مليار إضافي في المتوسط كإيرادات نفطية للبحرين، وهذا ينسحب على السعودية والتي كانت تنتج أقل من حصتها المقررة والتي بلغت ايراداتها النفطية في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ حوالى ٣٢ مليار دولار[٥]، في حين أنها ستبلغ في عام ١٩٨٧ تحت أفضل الافتراضات حوالى ٢٩ مليار دولار وهو افتراض قد لا يتحقق على الأقل لمعظم عام ١٩٨٧ في ظل الظروف السائدة في «الأوبك» وهدفها المعلن في الوصول الى سعر ١٨ دولاراً للبرميل.

ولو أردنا أن نسترسل قليلاً للتنبؤ بالحجم المتوقع للإيرادات النفطية بناء على الفرضيات نفسها عام ١٩٨٧، يتضح من الجدول رقم (٢) الايرادات المتوقعة لبلدان المنطقة عند الأخذ في الاعتبار أن الزيادة الصافية للانتاج سوف تكون في حدود ١,٥ بالمائة سنوياً بعد خصم ٢٥ بالمائة من الزيادة الكلية (وتمثل ٢ بالمائة) المتوقعة لتعويض الزيادة المحلية في الاستهلاك. وإذا افترضنا

---

(٥) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الرابعة، ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ** ([الرياض: الوزارة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م])، ص ٤٤.

جدول رقم (١)
الايرادات النفطية المتوقعة لبلدان مجلس التعاون الخليجي
(لعام ١٩٨٧)
(مليار دولار)

البلد	الصادرات من النفط (مليون برميل/يوم)	١٢ دولاراً للبرميل	١٥ دولاراً للبرميل	١٨ دولاراً للبرميل	٢٠ دولاراً للبرميل	٢٢ دولاراً للبرميل
الامارات العربية المتحدة	٠,٩	٣,٩	٤,٩	٥,٦	٦,٦	٧,٨
السعودية	٣,٦	١٦	٢٠	٢٤	٢٦	٢٩
عمان	٠,٢٧	١,٢	١,٥	١,٨	٢	٢,٢
قطر	٠,٢٧	١,٢	١,٥	١,٨	٢	٢,٢
الكويت	٠,٧٥	٣,٣	٤,١	٤,٩	٥,٥	٦
المجموع	٥,٨	٢٥,٦	٣٢	٣٨,١	٤٢,١	٤٧,٢

أن القدرة على التنبؤ يمكن تحقيقها بدقة مقبولة في السنوات الخمس الأولى أي حتى نهاية عام ١٩٩١، وأن الفرصة تقل ما بعد ذلك، يتضح أنه خلال هذه السنوات سوف تعيش بلدان المنطقة

جدول رقم (٢)
الايرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة
(١٩٨٨ ـ ١٩٩١)
(مليار دولار)

السنة	الكمية المرجح تصديرها (مليون برميل/يومياً)	١٢ دولاراً للبرميل	١٥ دولاراً للبرميل	١٨ دولاراً للبرميل	٢٠ دولاراً للبرميل	٢٢ دولاراً للبرميل
١٩٨٨	٥,٨٩	٢٥,٨	٣٢,٢	٣٨,٧	٤٣	٤٧,٣
١٩٨٩	٥,٩٨	٢٦,٢	٣٢,٧	٣٩,٣	٤٣,٧	٤٨
١٩٩٠	٦,٠٦	٢٦,٥	٣٣,٢	٣٩,٨	٤٤,٢	٤٨,٧
١٩٩١	٦,١٦	٢٧	٣٣,٧	٤٠,٥	٤٥	٤٩,٥

تحت ضغط الشحة النسبية في الايرادات وأنه حتى عـام ١٩٩١ ستكون ايـراداتها النفطيـة تحت أفضل الافتراضات أقل مما حققته في عام ١٩٨٤ والذي بلغت فيه هذه الايرادات حوالى ٦٠ مليار دولار.

٢ ـ الفوائض المالية

المورد الآخر لـلايرادات العـامة هـو حصيلة سنـوات الفائض في الايـرادات النفطية أو مـا يسمى بالأصول الخارجية لهذه البلدان. وفي البـداية، كمـا أوضحت ذلك دراسـة منتدى التنميـة لهذه الأصول في عام ١٩٨٤، كانت قيمتها كما وردت في تلك الدراسة كما هو مبين في الجـدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
الفوائض المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي
(عام ١٩٨١)
(مليار دولار)

الإمارات العربية المتحدة	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
٢٢	١٤٥	٨	٧٢	٢٥٦

المصدر: عبد الوهاب التمـار، **ندوة التنميـة لأقطار الجـزيرة العـربية المنتجـة للنفط: الأصول المـالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ـ نشأتها ـ أداؤها ـ دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية** (الكويت، ١٩٨٥)، جدول رقم (٤)، ص ٩٨.

ورغم ما يبدو من ضخـامة رقم هـذه الفوائض والتي تغطي قـرابة ثـلاثة أضعـاف مجموع النفقات العامة للأقطار الستة مجتمعة في عام ١٩٨٥، إلّا أن واقع الحال غير ذلك. فهناك مجموعـة من العوامل والتي لا ترجح أن واقع هذه الفوائض هو كمـا تصوره آخـر أرقام مجمعـة ومنشورة. ومن أهم هذه العوامل الآتي:

أ ـ إن أرقام الفوائض هي أرقام عام ١٩٨١، حين سجلت أسعار النفط في سنتين سابقتـين لها ارتفاعات قياسية. وان الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المـورد الرئيسي للنفقـات العامـة، قد بلـغ مستويـات دنيا قيـاسية عـام ١٩٨٦ بعد انفـراط سيـاسـة الأوبـك في التسعـير في كـانـون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٥. وعجز النفقات العامة لا بد وأن يكون قد تم تعويضه من استهلاك جزء من الأصول الخارجية إضافة إلى ايـراداتها. ولأن عمليـة تسييل هـذه الأصول بشكـل سريع يطال أفضلها، فالنتيجة هي في انخفاض قيمة الأصول وعائدها بشكـل نسبي أكبر من انخفـاضها المطلق.

ب ـ هذه الفوائض ليست موزعة بشكلٍ متساو بين البلدان كما هو واضـح من الجدول، ولا بد وأن يكون أثرها النسبي الحالي في التمويل مختلفاً من بلد إلى آخر.

ج ـ إن الأرقام على اطلاقها ليست صحيحة، فجزء من هـذه الفوائض مـوجود في الـدفاتـر

فقط، وهـو في حقيقته استثمـار سياسي قـد لا يعود، أو معظمـه على الأقـل قـد لا يعود في الـزمن القصير. وهناك جزء آخر من هذه الأرقام مستثمر في استثمارات سيئـة وحكمه حكم الفـاقد، ومـع ذلك يدخل بالتكلفة ضمن اجمالي الاستثمارات. ولا بد من خصم نسبة منه ان أردنـا التعامـل على أساس متحفظ. وتبلغ نسبة الخصم في الكويت في حدود الـ ٤٠ بالمـائة وربمـا أكثر قليـلاً، ويمكن نظراً لحداثة تكوين احتياطيات البلدان الأخرى وتبعات المناخ في الكويت وسبل مواجهتها تخفيض نسبة الخصم الى حوالى ٢٠ بـالمائـة كمتوسط عـام لإجمالي هـذه الفوائض للبلـدان الأخرى غـير الكويت.

وبشكل عام فإن هذا المصدر المساند للتمويل يضعف بمرور الوقت مما يـدفعنا الى اعتمـاد فرضية أن كل سنة لا بد وأن تكون أكثر صعوبة من سابقتها. وسوف نعـرض لتصور رقمي لهـذه الفوائض في فقرة قادمة بعد استكمال بحث مكونات المالية العامة.

٣ ـ احتياطيات النفط

ويصور الجدول رقم (٤) تـوزيع واجمـالي الاحتياطيـات النفطية لـلأقطار الستـة المشمولـة بالدراسة في عام ١٩٨٤.

جدول رقم (٤)
الاحتياطيات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي
(عام ١٩٨٤)

البلـد	الاحتياطي الثابت (بليون برميل)	النسبة إلى اجمالي البلدان الستة (٪)	النسبة المجمعة (٪)	نسبة البلد الى احتياطي العالم (٪)	النسبة المجمعة (٪)
الامارات العربية المتحدة	٣٢,٥	١٠,٨	٩٨,٤	٤,٥	٤١,١
البحريـن	٠,٢	٠,٠١		—	٤١,٩
السعودية	١٧١,٧	٥٦,٩	٥٦,٩	٢٣,٩	٢٣,٩
عمـــان	٢,٥	٠,٨	١٠٠	٠,٣	٤١,٩
قطـر	٢,٤	٠,٧	٩٩,٢	٠,٣	٤١,٤
الكويت	٩٢,٧	٣٠,٧	٨٧,٦	١٢,٩	٣٦,٨
المجموع	٣٠٢	١٠٠		٤١,٩	

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦).

وهذا المصدر ليس مصدراً مباشراً لتمويل المالية العامة، ولكنه مصدر محتمل دائم لكي يقوم بهذا الدور حال تحويله إلى نقد. ويظل هذا المصدر يمثل السند الأساس في تشكيل طبيعة الحياة في هذه البقعة من العالم. والخصائص والاستنتاجات الممكن ذكرها من الجدول سالف الذكر يمكن تلخيصها بالتالي:

أ ـ إن حجم هذه الاحتياطيات كبير سواء بشكل مطلق أم بشكل نسبي، ويعادل حوالى ٤,٨ أضعاف احتياطيات الاتحاد السوفياتي وحوالى ١١ ضعفاً احتياطيات الولايات المتحدة و٢٢ ضعفاً احتياطيات المملكة المتحدة. في حين أن انتاج هذه البلدان يبلغ فقط حوالى ٦٣ بالمائة من الانتاج السوفياتي وحوالى ٧٥ بالمائة من الانتاج الامريكي وذلك في عام ١٩٨٤، مما يعني أن معدلات الاستنزاف أكبر. أو بمعنى آخر أن الاحتياطيات في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تتآكل بشكل نسبي أكبر. ولو افترضنا ثبات معدلات الانتاج في ذلك العام لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا، وأن النفط يمكن أن يسحب لآخر قطرة بتكاليف اقتصادية، فإن عمر النفط في هذه الدول سيكون ١٤ و٧,٢ و١٤,٦ سنة لكل دولة على التوالي وهذه أفضل الافتراضات. ولا بد وأن هذه الحقائق الأولية ترتب استراتيجيات للقوى الكبرى لها أثر كبير على دور النفط في المالية العامة سواء بمدى جديتها بالبحث عن بدائل له، أم بالحفاظ على أسعاره المتدنية أم حتى بالتحكم فيه وفي امداداته. كما أن هذه الحقائق ترتب حالة من الارتخاء والاعتماد الخطر من قبل السلطات المحلية، على أن هذه الاحتياطيات معين لا ينضب لتمويل المالية العامة بضروراتها وكمالياتها.

ب ـ واضح من التوزيع النسبي لاحتياطيات النفط، أن بلدين فقط يملكان حوالى ٨٨ بالمائة منه وهما السعودية والكويت. وبإضافة الامارات تصبح النسبة ٩٨,٤ بالمائة. ويتضح من عدم عدالة التوزيع أن البلدان الستة ستنقسم مناصفة الى مجموعتين: أغنياء وفقراء، ولكن يمكن استثناء قطر، إذ هي قطرٌ غنيٌ باحتياطياته من الغاز. والجدول رقم (٥) يعرض لاحتياطيات الغاز في الأقطار الستة.

جدول رقم (٥)
احتياطيات بلدان مجلس التعاون الخليجي من الغاز الطبيعي
(عام ١٩٨٤)
(مليار متر مكعب)

الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع(*)
٩٠٦	٢٠٦	٣٦١٠	٢٠٩	٤٢٤٩	١٠٣٨	١٠٢١٨

المصدر: المصدر نفسه.

(*) وتمثل الاحتياطات المعلنة للبلدان الستة حوالى ١٠,٦ بالمائة من مجموع احتياطات العالم في العام نفسه. وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ١٦,٧ بالمائة إذا احتسبنا الاحتياطات غير المعلنة لقطر.

وتعتبر قطر حالة خاصة، ففي حين تبلغ احتياطياتها المعلنة من الغاز حوالى ٤٢٤٩ مليار

متر مكعب[٦] في عام ١٩٨٤، تقدره مصادر أخرى بحوالى ضعفين ونصف الضعف لهذا الرقم أي حوالى ١١٣٠٠ مليار متر مكعب. وهذا الاحتياطي الضخم والذي يبلغ أقل قليلاً من ضعفي احتياطيات الغاز للبلدان الخمسة الأخرى في المجموعة للسنة نفسها إذا ما قورن بعدد سكانها يضع قطر ضمن نادي الاغنياء في المجموعة.

ج - ويمكن وضع تصور ليس له معنى مهم في الوقت الحاضر، وهو مجرد عملية حسابية ولكنه يصلح كمؤشر لمن يرغبوا في قراءة الأرقام. وبافتراض ثبات الطلب على النفط في حدود السيناريوهات المتوقعة، فالجدول رقم (٦) يعرض نظرياً لقيمة هذه الاحتياطيات بالدولار الأمريكي.

جدول رقم (٦)
القيمة بالدولار للاحتياطيات النفطية للبلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي
(مليار دولار)

البلد	١٢ دولاراً للبرميل	١٥ دولاراً للبرميل	١٨ دولاراً للبرميل	٢٠ دولاراً للبرميل	٢٢ دولاراً للبرميل
الامارات العربية المتحدة	٣٩٠	٤٨٨	٥٨٥	٦٥٠	٧١٥
البحرين	٢	٣	٤	٤	٤
السعودية	٢٠٦٠	٢٥٧٦	٣٠٩١	٣٤٣٤	٣٧٧٧
عمان	٣٠	٣٨	٥٠	٥٠	٥٥
قطر	٢٨	٣٦	٤٣	٤٨	٥٣
الكويت	١١١٢	١٣٩١	١٦٦٩	١٨٥٤	٢٠٣٩
المجموع	٣٦٢٢	٤٥٣٢	٥٤٤٢	٦٠٤٠	٦٦٤٣

وأهمية هذه الأرقام تنشأ حين التفكير الجاد بالاقتراض عليها في سوق تبادل السلع في الأسواق المالية العالمية. وترجمتها الى دولار قد تحدث بأسرع مما نتوقع لو حدث وتم رهنها لتمويل أي عجز في الايرادات. والمشكلة كامنة في التناسب العكسي بين أسعار النفط السائدة والمحتملة واحتمال اللجوء الى هذا التوجه، أي كلما كانت أسعار النفط منخفضة كلما أصبح احتمال رهن النفط، ومن موقف ضعف، احتمال أكبر مع ما يعنيه ذلك من مخاطر.

---

(٦) صندوق النقد العربي، دائرة الأبحاث والاحصاء، قسم الاحصاء، **الحسابات القومية للدول العربية**، [١٩٨٥؟].

٤ ـ النفقات العامة

وهو البند المعاكس في مكونات المالية العامة لهذه البلدان، ومشكلته أنه نما دون أدنى تخطيط مسبق ليتحول الى مارد له نزعة للتخريب أكثر من نزعته للبناء. والمشكل أن القدرة محدودة في السيطرة عليه رغم وجود نقص نسبي حاد في امكانات تغذيته. وبين وجود اعتقاد ـ أو رغبة ـ سياسية بأن عملية النقص في الموارد عملية مؤقتة، وعدم وجود رغبة في الزمن القصير لمواجهة التكاليف السياسية للسيطرة عليه مع ما يعنيه ذلك من تبعات في المدى المتوسط والطويل، تكمن أهم مشكلاتنا المتوقعة.

ونظرة تاريخية على نمو النفقات العامة مقارنة بالايرادات النفطية تشرح مدى مرونة هذه النفقات في مواجهة نقص الأخيرة. والجدول رقم (٧) يعرض لتطور النفقات العامة في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (٧)
تطور النفقات العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
عام (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)
(مليار دولار)

البلد	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤(*)	١٩٨٥(*)
الامارات العربية المتحدة	١١,٩	١١,١	٩,٣	٩,٧	٩,٥
البحرين	١,٥	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤
السعودية	٨٣,٢	٧١,٢	٦٥,٨	٧٢,٦	٥٤,٨(**)
عمان	٣,٥	٤,١	٤,٧	٤,٩	٥,٧
قطر	٤,١	٣,٥	٣,٩	٣,٥	٢,٩
الكويت	٩,٢	١٠,٧	١٠,٩	١٠,٢	١١,١
المجموع	١١٣,٤	١٠١,٩	٩٦	١٠٢,٣	٨٥,٤

المصدر: اعداد مختلفة من: *International Monetary Fund [I.M.F.]; International Financial Statistics [I.F.S.]*, and

تقارير ونشرات البنوك المركزية ومؤسسات النقد في البلدان الستة.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(*) أن بعض الأرقام خاصة بالميزانيات التقديرية وليست فعلية.

(**) العام الهجري ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ.

والجدول رقم (٨) يعرض للتطور التاريخي في الايرادات العامة للبلدان الستة خلال الفترة نفسها أي عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

جدول رقم (٨)
الايرادات العامة في البلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي
عام (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)
(مليار دولار)(***)

البلد / السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤(*)	١٩٨٥(**)
الامارات العربية المتحدة	١٣,٣	١٠,٢	٨	٨,٢	٧,٣
البحرين	١	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤
السعودية	١٠٧,٦	٧١,٦	٥٩	٦٥,٣	٥٤,٨(**)
عمان	٣,٨	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٤,٥
قطر	٥,٣	٣,٧	٢,٤	٣,٣(****)	٢,٩ (****)
الكويت	٢٢,٧	١٤,٩	١٤,٤	١٤,٤	١٣,٥
المجموع	١٥٣,٧	١٠٥,٢	٨٩,١	٩٦,٥	٨٤,٤

المصدر: اعداد مختلفة من: *I.M.F. ; I.F.S.*, and تقارير ونشرات البنوك المركزية ومؤسسات النقد في البلدان الستة.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(*) أن بعض الأرقام خاصة بالميزانيات التقديرية وليست فعلية.

(**) العام الهجري ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ.

(***) استخدمت أسعار الصرف لنهاية كل عام كما هي واردة في النشرة المالية الدولية في إحصاءات صندوق النقد الدولي.

(****) هناك اختلاف ظاهر بين ما تورده كل من مصادر وزارة المالية والنفط ومؤسسة النقد القطرية وبين احصاءات صندوق النقد الدولي. ولفرض تثبيت الأساس في المصدر للسنوات الثلاث الأولى ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ تم اعتماد: **احصاءات صندوق النقد الدولي**.

وبمقارنة اجمالي الايرادات مع اجمالي النفقات كما هي منشورة في بعض المصادر نلاحظ أن هامش العجز صغير ولا يمثل مشكلة. فلو جمعنا اجمالي النفقات العامة من الجدول رقم (٧) نجدها حوالى ٣٨٥,٦ مليار دولار للفترة من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، في حين بلغ اجمالي الايرادات العامة للفترة نفسها حوالى ٣٧٥,٢ مليار دولار. أي أن ظاهر الارقام لا يوحي بوجود مشكلة في المالية العامة لهذه البلدان، فميزانياتها شبه متوازنة. ولكن من المهم أن نعرف حجم التمويل

المباشر من الاحتياطيات المالية حتى نتعرف على حجمها الحالي. ولأن الأرقام ليست متاحة بالكم والنوع المطلوب؛ فسوف نحاول التصحيح في رقمي كل من السعودية والكويت باعتبار أن مساهمتهما النسبية في اجمالي الايرادات والنفقات تبلغ حوالى ٨٠ بالمائة.

ففي السعودية بلغ اجمالي الايرادات العامة للسنوات الثلاث ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ أو ما يقابلها في التقويم الهجري حوالى ٦١٢ مليار ريال. منها حوالى ٧١ بالمائة في المتوسط نصيب الايرادات النفطية والباقي يمثل نصيب كل من الايرادات الأخرى ـ ضرائب ورسوم وغيرها ـ وايرادات استثمار الفائض المالي. وبلغت النفقات العامة للفترة نفسها حوالى ٦٨٨[٧] مليار ريال. أي أن هناك عجزاً في الايرادات عن مواجهة النفقات بلغ حوالى ٧٦ مليار ريال. وهذا العجز تم تمويله من السحب من أصل الفائض المالي للسعودية أي أن الفائض تم تخفيضه بحوالى ٢١ مليار دولار في السنوات الثلاث اللاحقة لدراسة الندوة حول هذه الفوائض. وهناك عوامل أخرى تؤثر في سرعة تآكل هذه الفوائض، منها مثلاً أن ما نتكلم عنه من نفقات عامة هو الموثق فقط لتمويل الميزانية العامة، في حين أن هناك مبالغ غير معلومة تسحب مباشرة من هذه الفوائض وعدم نشر تفاصيلها قد يعطينا انطباعاً مختلفاً حول حجمها. ومنها مثلاً أن الحاجة الى السحب تطال أفضل الأصول السائلة أو القابلة للتسييل والتي يفترض أن تساعد بدخلها على تمويل النفقات العامة. وهذا يعني أن مزيداً من السحب منها يعني انخفاضاً نسبياً أكبر في الدخل من الاستثمار مما يعني المزيد من العجز، وبالتبعية المزيد من السحب. وهناك أيضاً التطورات الأخيرة في سوق النفط والتي هبطت أسعاره الى حوالى ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٦ عما كانت عليه في عام ١٩٨٥. ولن نكون مخطئين كثيراً ان توقعنا أن حجم السحب الحقيقي الاضافي من هذه الفوائض هو في حدود ٤٠ ملياراً آخر بالنسبة للسعودية في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ إذا عرفنا أن تقدير ايراداتها النفطية عام ١٩٨٦ عند متوسط أسعار ١٥ دولاراً ـ وهو فوق المعدل الفعلي بكثير ـ كان في حدود ٢٠ مليار دولار مقابل حوالى ٥٤,٨ مليار دولار نفقات عامة.

ووضع الفوائض المالية في الكويت ليس أفضل من وضعها في السعودية، فقد عملت الضغوط المالية على التوسع في استخدامها. ورغم ما يبدو أنه فائض ناشىء عن زيادة اجمالي الايرادات عن النفقات العامة المدرجة في الميزانية، إلّا أن هناك الكثير من المصروفات تأتي من الاحتياطي العام مباشرة ولا تدخل ضمن الميزانية حسب تعريف وزارة المالية. فهناك الاعانات والقروض والمساهمات في الشركات المحلية، وهناك عمليات شراء لأسهم محلية والتي بلغت حوالى ٧٥٠ مليون دينار ومثلها لتمويل عملية اقراض معسرين متورطين في المناخ، وحوالى ١٢٠٠ مليون دينار لتمويل تعويض صغار المستثمرين وقرابة ١٠٠٠ مليون دينار لتمويل صفقة سانتافي. أي أن هناك قرابة الألف مليون دينار لتمويل نفقات عامة سنوياً خلال تلك السنوات وقد تم تمويلها من الاحتياطي العام بشكل مباشر. وسوف يستمر الحال على ما هو عليه في السنوات القليلة القادمة في محاولة للاحتفاظ بأسعار عالية للأصول المحلية سواء بشكل مباشر أي بالشراء أم بشكل غير مباشر بضخ سيولة بالسوق مثل الاستهلاكات، أو لتمويل عجز البنوك الناتج عن تبني مشروع لعلاج المديونيات الصعبة.

وقد كان عجز الايرادات العامة في الامارات حسب الأرقام المنشورة ودون تدخل منذ عام

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤.

١٩٨٢ حتى نهاية عام ١٩٨٥ حوالى ٦ مليار دولار، وكان عجز عام ١٩٨٥ منها حوالى ٢,٢ مليار دولار. ويفترض أن يكون عجز عام ١٩٨٦ أعلى من ذلك الرقم بكثير وقد يبلغ ضعفه، مما يعني أن الامارات ربما تكون قد فقدت قرابة ١٠ مليار دولار من فوائضها حتى نهاية العام.

وبلغ العجز في قطر حوالى ١,٥ مليار دولار للفترة نفسها، ويفترض أن يكون قد تم تمويله من فائضها المالي. ويبدو أن الأرقام المنشورة للإيرادات في السنتين الأخيرتين تتضمن السحب من الفائض المالي وذلك واضح من الطفرة غير المبررة في الايرادات عن عام ١٩٨٣ كما في الجدولين (٧)، (٨). ويفترض أن يكون عام ١٩٨٦ قد تسبب بسحب ٠,٥ مليار آخر، أي أن قطر تحت أفضل الافتراضات ربما تكون قد سحبت ٢ مليار دولار عن فائضها المالي.

ولو أعدنا اعداد جدول الفوائض المالية للبلدان الستة بعد اجراء بعض التعديلات سالفة الذكر عليه، وبعد خصم ٢٠ بالمائة والتي تمثل في جزء منها استثمارات سياسية غير قابلة للتسييل وشكوك في أمر عودتها، وفي جزء آخر استثمارات تنقل بقيمتها الدفترية دون مخصصات للاحتراز لانخفاض قيمتها، وجزء ثالث لاحتمالات المصادرة والتجميد. فإن الجدول رقم (٩) يعكس صورة لوضع تقريبي لهذا المصدر المساند لتمويل النفقات العامة.

جدول رقم (٩)
الأرقام المعدلة للفوائض المالية للبلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي
في نهاية عام ١٩٨٦
(مليار دولار)

الإمارات العربية المتحدة	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
١٢	٨٥	٦	٥٤	١٥٧
١٠	٦٨	٥	٤٣	(*)١٢٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (*) الى أن الأرقام بعد خصم ٢٠ بالمائة.

وفي ختام هذا القسم سوف نعرض في الجدول رقم (١٠) للوضع التقريبي لأهم مؤشرات المالية العامة للبلدان الستة في عام ١٩٨٦.

وتحت الافتراضات التالية:

أ ـ ثبات أسعار النفط مرة عند ١٨ دولار/برميل وأخرى عند ١٥ دولار/برميل.

ب ـ زيادة انتاج النفط المصدر بنسبة ١,٥ بالمائة سنوياً.

ج ـ زيادة الايرادات الأخرى بنسبة ١,٥ بالمائة سنوياً أي بالتناسب مع الايرادات النفطية.

د ـ ايرادات نقدية أو زيادة رأسمالية عند التسييل بنسبة ٧,٥ بالمائة سنوياً في الفوائض المالية.

هـ ـ ثبات النفقات العامة كما كانت عليه في عام ١٩٨٦ دون زيادة.

جدول رقم (١٠)
مؤشرات المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
(لعام ١٩٨٦)
(مليار دولار)

البلد	الايرادات النفطية(*)	الايرادات الأخرى(**)	الفائض المالي	الاحتياطيات النفطية (بليون برميل)	النفقات العامة
الامارات العربية المتحدة	٤,٩	٠,٥	١٠	٣٢	٩,٥
البحرين	٠,٦	٠,٥	—	٠,٢	١,٤
السعودية	٢٠	٥	٦٨	١٧٠	٥٤,٨
عمان	١,٥	٠,٧	—	٢,١	٥,٧
قطر	١,٥	٠,٥	٥	٢,١	٢,٩
الكويت	٤,١	١	٤٣	٩٢	١٣(***)
المجموع	٣٢,٦	٨,٢	١٢٦	٢٩٨,٤	٨٧,٣

(*) بافتراض متوسط ١٥ دولاراً للبرميل وهو أعلى من المتوسط الفعلي ولكنه جزئياً غطى بزيادة أعلى للإنتاج من الحصص المقررة لفترة من الزمن.

(**) لا تشمل ايرادات استثمار الفائض المالي.

(***) تشمل النفقات خارج الميزانية.

فإن الجدولين رقم (١١أ) و(١١ب) يعرضان لاحتمالات تطورات الوضع المالي للسنوات الخمس القادمة. وواضح أنه بتحقيق هذه الفرضيات فإن كل الفوائض المالية ستتلاشى في عام ١٩٩٠ وتتحول الى سالب أي الى صافي اقتراض. وواقع الحال يرجح هذا التحول حتى قبل هذه الفترة، وربما بدأ في بعض هذه البلدان نتيجة التوزيع غير المتساوي لهذه الفوائض. ويفترض أن يكون هذا المؤشر حافزاً للتدخل الايجابي قبل بلوغ هذه المرحلة والاضطرار الى عمل لن يكون ناجحاً تحت مستوى عال من الضغوط.

ثانياً: الاحتمالات والنتائج

ذكرنا في بداية القسم الأول أن المالية العامة تعتمد بشكل أساسي على النفط، والواقع أن الاعتماد على النفط يمتد ليطال التركيبة السياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات الحديثة. والنفط قد يتسبب في التأثير سلباً وبشكل حاد في قدر ومستقبل هذه المجتمعات في حالة ارتفاع أسعاره بشكل حاد أو في حالة انخفاضها بشكل حاد في الزمن القصير، وذلك بسبب عدم ارتباط هذه

جدول رقم (١١أ)
مؤشرات المالية العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي
للسنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)
عند أسعار ١٨ دولاراً للبرميل
(مليار دولار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الايرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٩,٧١	٤٠,٣٠	٤٠,٩١	٤١,٥٢	٤٢,١٤
الايـرادات الاخـرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
النفقـات العـامـة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
العجـز المتـوقـع	٤٦,٥٠ـ	٣٩,٢٧ـ	٣٨,٥٥ـ	٣٧,٨٢ ـ	٣٧,٠٨ ـ	٣٦,٣٢ـ
رصيد الفائض المالـي	—	٨٦,٧٣	٥٦,١٦	٢٤	٩,٨٦ ـ	٤٥,٥٣ـ
ايرادات الفائض المالـي	—	٧,٩٨	٥,٦٦	٣,٢٢	٠,٦٥	٢,٠٥ـ
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦	٩٤,٧١	٦١,٨١	٢٧,٢١	٩,٢١ـ	٤٧,٥٩ـ

جدول رقم (١١ ب)
مؤشرات المالية العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي
عند أسعار ١٥ دولاراً للبرميل
للسنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)
(مليار دولار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الايرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٣,٠٩	٣٣,٥٩	٣٤,٠٩	٣٤,٦٠	٣٥,١٢
الايرادات الأخرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
النفقات العامة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
العجز المتوقع	٤٦,٥٠ـ	٤٥,٨٩ـ	٤٥,٢٧ـ	٤٤,٦٤ـ	٤٤ ـ	٤٣,٣٥ـ
رصيد الفائض المالي	—	٨٠,١١	٤٢,٥٧	٢,٨٣	٣٩,٢٨ ـ	٨٣,٩٢ ـ
ايرادات الفائض المالي	—	٧,٧٣	٤,٨٩	١,٨٩	١,٣٠ ـ	٤,٦٧ ـ
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦	٨٧,٨٤	٤٧,٤٦	٤,٧١	٤٠,٥٨ ـ	٨٨,٥٩ ـ

المجتمعات بسياسة أو استراتيجية أو حتى تصور لأطول من هذا المدى.

وكانت خلاصة القسم الأول أن عجز المالية العامة قد يمتد لبضع سنوات قادمة، وقد يأتي ذلك على مدخرات سنوات الفائض مع التنازل عن هامش لا بأس به من النفقات. وقد تقود هذه الضغوط الى حالة من الوعي لدى هذه المجتمعات تجعلها تعيد النظر بتجربة عمر فائض المالية العامة، وقد تقودها الى حالة من الضياع وسلسلة من الاجراءات الخاطئة والمبنية على رؤى قصيرة وتخسر ما تبقى لها من أمل في استعادة ذاتها.

وفي ظل التركيبة الحالية لهذه المجتمعات وضيق دائرة سلطة اتخاذ القرار ومحدودية قدراتها، في عالم يحاول المتقدمون فيه تجميع كل قواهم في صنعه ورسم استراتيجيته، يبدو احتمال التخبط أكبر من احتمال التخطيط. وبدلاً من الاقرار بفشل تجربة التنمية المعتمدة على الاعلام وشراء الوقت والولاء بفائض المالية العامة، واستبدالها بنهج تنموي تكون المالية العامة أحد مدخلاته وتعمد الى بناء الانسان وبناء انتاجيته واحترام ذاته لتنمية الولاء والانتماء وروح التنافس والابداع فيه، أو بمعنى آخر، قد يكون لعجز المالية العامة النسبي دور ايجابي على مستقبل هذه المجتمعات ولكن احتمالات تحققه ضعيفة، وقد يكون لها دور سلبي وخطر على قدرها ومستقبلها وللأسف فإن احتمالات تحققه ومؤشراته القائمة تبدو كبيرة.

١ ـ الاحتمالات الايجابية

أ ـ النفط: ولو قصرنا تحليلنا على المالية العامة، فإن احتمالات التحول الايجابي قد تبدأ بأهم مكوناتها أي النفط ومحاولة تبني فهم خاص لمسيرة واحتمالات هذا المسار، السيىء منها والجيد. ولا يبدو أن بلداننا تتبنى فهماً جيداً له، بل هي تتبع حركة التغير فيه وتقبل تصورات الآخرين له. ودراسة تاريخ «الأوبك» بعد نشأتها منذ اتفاقات تنفيق العائدات في منتصف الستينات الى اتفاقات المشاركة في بداية السبعينات ومروراً بتنافس الدول المنتجة على زيادة الانتاج بعد الارتفاع الرئيسي الأول في الأسعار، وقتالها على حصص السوق بعد الزيادة الرئيسية الثانية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وانفراطها الفعلي مع نهاية عام ١٩٨٥، كلها نماذج لا توحي بأدنى فهم ناضج للحقائق والمتغيرات حوله. وهناك بضع حقائق أساسية يفترض فهمها وتوظيف الجهود للتعامل معها في حدود القدرة القصوى، ولعل أهم هذه الحقائق هي:

(١) ان النفط ليس ذهباً أو حتى ذهباً أسود كما يحلو للبعض أن يدعوه، ولكنه حتى وقتنا الحاضر على الأقل إحدى ضرورات الحياة والتي لا غنى لإنسان عن التعامل اليومي معها بالنسبة للعالم حولنا، ولكنه بالنسبة لنا يعني كل الضرورات مجتمعة. وأن عملية التعامل معه والحال كذلك يجب أن تتعدى قصر الاهتمام على ما يمكن أن يحدث بأسعاره في الاجتماع القادم ـ أي اجتماع قادم ـ للأوبك، ومن ثم قدرتنا بالتبعية على بناء هذا الكم من الجسور أو شراء ذاك الكم من السلاح.

(٢) ان النفط والذي يستهلك العالم المتقدم ٨٠ بالمائة منه جزء في استراتيجيات هؤلاء الأقوياء، وأن ما يحدث حوله ليس ببساطة قضية التقاء أو عدم التقاء منحنى العرض بمنحنى الطلب عند سعر التوازن. بل تحكمه صراع ارادات وصراع مصالح، وأن ما يكتب فيه ليس كله أو غالبيته بريئ، بل فيه الكثير من فن التسويق لسلب ارادتنا ومصالحنا. وأن هناك حدوداً عليا في

زمن محدد لدور ارادتنا ـ وهي حدود معلومة ـ في صنع سياساته، ويفترض أن نعمل جاهدين على الوصول اليها بعكس ما ذهبنا اليه في السابق بإضعاف هذه الارادة.

(٣) ان عمر النفط ليس ببساطة حاصل مقسوم الاحتياطيات الثابتة على الانتاج السنوي لهذه الدولة أو تلك، وبالذات في البلدان الصغيرة والضعيفة كما يردد بعض المسؤولين في هذه البلدان. وأن عمر النفط هو حاصل قسمة الاحتياطي النفطي الممكن استخراجه بتكاليف اقتصادية على مجموع استهلاك العالم منه، مأخوذاً في الاعتبار احتمالات الزيادة في الاستهلاك. وأن عمر النفط من هذا المنظور يساوي ٣٥ عاماً[٨]،بافتراض ثبات الاحتياطي النفطي وثبات الاستهلاك وامكانية استخراج النفط حتى آخر قطرة. وأن الكمية الموازية لاستهلاك العالم ستنتج قسراً سواء أكانت تتفق أم لا تتفق ورغباتنا، إذا أخذنا في الاعتبار ماذكرناه في القسم الأول من أن عمر الاحتياطي النفطي للدول العظمى في نهاية عام ١٩٨٤ كان ٧ سنوات في الولايات المتحدة وحوالى ١٤ سنة في كل من روسيا والمملكة المتحدة وذلك تحت الفرضيات نفسها، وأن سنتين قد مضتا حتى الآن.

(٤) ان مجموع هذه الحقائق لا بد وأنها تعطي ما يكفي من حافز للبحث الجاد عن بديل للنفط كمصدر للطاقة. وصحيح أن ذلك لن يلغي الفائدة للنفط وأنه لن يحدث في الزمن القصير، وقد لا يكون شراً في المدى الطويل، ولكن تبقى احتمالات أثره حادة على المالية العامة ويجب الاحتياط لهذه الاحتمالات بالعمل المرحلي على تطويعها لاستيعاب أخطر الآثار لمثل هذه الصدمات.

والوعي بهذه الحقائق قد يرتب فهماً أفضل لأهمية النفط وترتيب الأمور لأطول قليلاً من الزمن القصير. فعامل الوقت ليس بالطول الذي يتوقعه معظمنا، وعامل صراع المصالح والاستراتيجيات أقوى كثيراً من أن تواجهه الدائرة الضيقة لسلطة اتخاذ القرار، وعناصر القوة تحتاج الى تماسك للجبهات الداخلية واستغلال كل طاقاتها اضافة الى وعي ونزعة للتماسك الاقليمي والقومي المتوازن. ويحتاج إلى استخدام أفضل لعنصر القوة المؤقت الناشىء عن حاجة الآخرين للنفط بشكل مناسب جداً لايميل إلى الجشع ولا الى هدر رخيص لأصل زائل. وهذا ممكن حتى في الزمن القصير، ويحتاج الى كثير من مدخلات التفكير والجهد والانتاج لتغيير المسار من تنمية اعلامية مكلفة تصنع كل ما يمكن للمال أن يشتريه أو يستأجره في ظروف طلب مواتية على النفط، وتسيء في الوقت نفسه إلى انتاجية الانسان، الى نوع آخر مختلف من النهج التنموي تكون المالية العامة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ أحد مدخلاته وتعمد إلى بناء الانسان وبناء انتاجيته واحترام ذاته لتنمية الولاء والانتماء وروح التنافس والابداع فيه.

لقد كانت هذه المجتمعات في حاجة الى صدمة كهربائية بعد تطورات منتصف السبعينات وقد حدثت، وقد تعيد مثل هذه الصدمة الوعي والحياة الى مثل هذه المجتمعات، وقد تقضي على ما تبقى من حياة فيها. وعجز المالية العامة سيشتد قليلاً حتى نهاية هذا العقد وقد تثبت الأيام في أي الاحتمالين نسير، ويفترض أن نتبنى الاحتمال الأول قبل حدوث تحول موجب أو سالب في

---

(٨) افتراض الاحتياطي العالمي حوالى ٧٢٠ مليار برميل والانتاج العالمي في حدود ٢٠,٥ مليار برميل سنويا، أو ٥٦,٣ مليون برميل يوميا.

الطلب على النفط كطاقة. فعند حدوث هذا التحول قد تفقد الصدمة أثرها ونعود إلى ممارساتنا السابقة أو يكون الأوان قد فات.

ب ـ النفقات العامة: ثاني التحولات الايجابية قد يطال بند النفقات العامة، ويَحْدُث تحول نوعي في توزيع هذه النفقات بكم أقل منها. فالنفقات العامة في هذه البلدان عالية جداً بكل المقاييس المطلقة والنسبية، حتى وإن أخذنا في الاعتبار نفقات عام ١٩٨٦ وهي الأقل. والجدول رقم (١٢) يعرض لنصيب الفرد من النفقات العامة لمجموعة مختارة من البلدان وان اختلفت سنوات القياس تبعاً لتوافر المعلومات.

جدول رقم (١٢)
متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة لبلدان مختارة
(دولار أمريكي)

البلد والسنة / متوسط الفرد	سويسرا ١٩٨٥	بريطانيا ١٩٨٥	الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤	السويد ١٩٨٤	سنغافورة ١٩٨٥	المانيا الغربية ١٩٨٣	كوريا الجنوبية ١٩٨٥	بلدان الخليج الستة ١٩٨٦
نصيب الفرد من النفقات العامة	١٥٦٢	٣٦٠٨	٣٧٢٦	٥٥١٣	٢٠١٤	٢٣٠٦	٣٢٤	٥٥٧٥

المصدر:
I.M.F. and *I.F.S.* (November 1986), and
الجدول رقم (٨) في: القسم الأول من الدراسة.

هذه النفقات في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي بمثابة دخول صافية للآخرين من دون استقطاعات ضريبية حقيقية مما يعني أنها في القياس النسبي أعلى بكثير من حدودها المطلقة. كما أن العائد عليها والمردود الانتاجي لها ضعيف جداً. وقد يقودنا ذلك الى إعادة دراستها واكتشاف مناحي الانحراف والضعف فيها، وقد تؤدي الدراسة الى اعادة توزيعها بما يعني زيادة أثرها الايجابي في الاقتصاد.

وفي خلاصة، تبدو النفقات العامة عالية دون مردود ظاهر. فالحاجة للمنتج والعائد الانتاجي أو المالي ضعيف وأحياناً سلبي. ولو أدى أثر الصدمة الى مزيد من الوعي، فسوف نكتشف أن هذه النفقات عالية المرونة، فمعظم الخدمات التي نقدمها مظهرية وعالية الكلفة قياساً على مخرجاتها مثل المباني والطرق والتعليم والصحة... الخ. ويمكن أن نستمر في حدود ما هو متاح بتقديم هذه الخدمات بتكلفة أقل وبنوعية أفضل، وممكن بقليل من التفكير والتنسيق والتخلي عن أنانية المصالح الفردية أن نرفع من هامش المصروف داخلياً على حساب وارداتنا للسلع والخدمات.

ج ـ السياسة الضريبية: تبدو اقتصاديات بلدان الخليج الستة اقتصاديات خالية من الضرائب قياساً على دول العالم الأخرى، مع استثناء ضعيف في بعض الرسوم والضرائب وأكثر تحديداً في البحرين. وقد كان فائض المالية العامة يعفي السياسي من عبء اصدار القرارات ذات الشعبية المحدودة والمعارضة الكبيرة، بالرغم من أن الوقت المناسب لهذه القرارات كان في أحوال

اليسر. وعجز المالية العامة قد يدفع الى التفكير الجاد في محاولة لموازنتها أو على الأقل تخفيف عجزها بتبني الاتجاه التقليدي في العالم حولنا أي السياسة الضريبية. ومفهوم السياسة الضريبية في المالية العامة تحكمه مجموعة من الأهداف، مثل فرضها بشكل عادل على القادر مما يزيد من وعائها، كما أن فيها علاجاً للتوجهات الضارة في الاستثمار والاستهلاك، وهي أداة لتخفيف انحرافات توزيع الدخل ومخاطره على أمن وسلامة المجتمع، وتزيد من مستوى الوعي العام للتوجهات غير المجدية الناتجة عن مشاركة الافراد في تمويل المالية العامة. وهذا بدوره يتطلب سياسة ضريبية مدروسة محورها الضرائب التصاعدية على دخول القادر من الأفراد والمؤسسات. إن تحولاً ايجابياً في هذا الاتجاه قد يضيف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية غير المستخدمة مما قد يوفر قدرة على التحكم في مسار الاقتصاد لو فاجأته كما هي العادة حقبة من فائض المالية العامة في الزمن القصير، ويخفف من تكلفتها المحتملة والتي تكررت في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات. هذا إلى جانب فعاليته في تخفيف ضغوط المالية العامة في السنوات القليلة المقبلة.

٢ ـ الاحتمالات السلبية

أ ـ النفط: في اعتقادي أن الاحتمالات السلبية فيما يتعلق بالنفط تكمن في احتمالين هما:

(١) احتمال الاستسلام لضغوط عجز المالية العامة ومحاولة الاستمرار في الزمن القصير بالمعدلات نفسها من نصيب الفرد من النفقات العامة. وللأسف أن ذلك ممكن ضمن امكانات أسواق السلع العالمية عن طريق بيع النفط في الأرض. والحجة التي قد تستخدم لتبرير مثل هذا التوجه تبدو في ظاهرها منطقية، ففي ذلك نوع من تنويع المصادر بدلاً من الاعتماد على نفط ليس مضموناً مصيره. واعتقد أن مثل هذا التوجه سيكون جزءاً من التوجهات الاستراتيجية لدول العالم المتقدم لشراء احتياطيات ستكون رخيصة بقليل من الضغوط. وعامل الاغراء أن عملية تحويل هذا الأصل العيني الى أصل مالي ستكون عملية سهلة وسيجد السياسي فيها خلاصاً من معاناته الناشئة عن ضغوط عجز المالية العامة القائمة والمحتملة.

والخطورة في مثل هذا الاجراء كامنة في المبدأ أساساً، وهو ارتهان أصل في باطن الأرض بما يعنيه من ارتهان للأرض وما عليها في علاقة مع طرف قوي راغب وقادر وتوافرت له الحجة والمبرر للسيطرة على كل شيء. والخطورة كامنة في فقدان السيطرة نهائياً على جانب العرض وتحويل قوى العرض والطلب الى جانب الأقوى، ومع توافر شروط القوة له وضغوط الحاجة والضعف لنا يستطيع أن يحدد الثمن الذي يراه مناسباً بعد عمليات اغراء في البداية. والخطورة كامنة في عودة سريعة، ولكن قصيرة، لمناخ بداية الثمانينات لنصرف على كل ما لا نحتاج لتمويل تنمية مظهرية، ولكن هذه المرة بعدها لا شيء سوى الضياع. أو هي ببساطة ليست فقط تخريب الحاضر فحسب، وإنما مصادرة المستقبل.

(٢) عدم محاولة التأقلم مع الظروف الحاضرة لعجز المالية العامة والقبول غير الواعي بسيناريوهات الطلب على النفط كطاقة كما هي معدة من قبل الأطراف المستهلكة لها. والانسياق وراء وهم امكانية العمل المنفرد ببيع أكبر حصة من الانتاج وبأسعار معقولة. أو بمعنى آخر دخول حرب أسعار مع المنتجين الآخرين داخل وخارج أوبك لصالح الدول الصناعية، وفقدان القوة التفاوضية للمنتجين واعطائها طواعية للمستهلك كما حدث في تجربة عام ١٩٨٦، والذي جاء في

وقت كادت فيه الأوبك ان تقطف ثمار سياستها بالتحكم في السعر من خلال التحكم في الانتاج بعد أن بلغ المنتجون الآخرون طاقتهم القصوى في الانتاج، في حين أن الأوبك كانت تنتج بحوالى ٦٠ بالمائة من طاقتها الانتاجية. وليس هذا فحسب بل أن ضعف النفط وعجز المالية الناتج عن ضعف المنتجين لم يكن ناشئاً عن الانخفاض الحاد في الأسعار الى النصف فقط، بل أيضاً فيما قرره الكبار في اجتماع كندا في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٥ من السماح بالانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار. فالنفط مسعر بالدولار الذي فقد الكثير من قيمته أمام العملات الأوروبية واليابانية، وهو ضعف للقوة الشرائية لايرادات النفط في هذه الأسواق وكسب للأخيرة عند شرائها للنفط، وهذا بطبيعة الحال ينسحب على مدخرات النفط. والدول المنتجة وهذه حالها لا تستطيع بقواها التفاوضية الحالية من فرض تسعيرة للنفط بسلة من العملات تحافظ على قوته الشرائية شبه ثابتة. وسيكون بمثابة الحلم ربط سعره بالتطورات في أسعار صادرات السلع المصنعة للحفاظ على قيمته الحقيقية.

والخوف أن تؤدي بعض المناورات وسيل الدراسات من قبل الدول الكبرى الى انفراط نهائي لاتحاد المنتجين والمتعاونين معهم، وأن تتوقف الدول الكبرى عن الانتاج وتحتفظ بمخزونها أو جزء كبير منه كاحتياطي مقابل قيامها بشراء نفط رخيص. ولعل هذا الاحتمال قائم عند كل اجتماع لـ «الأوبك»، وهو ناشىء عن عدم وعي حقيقي لهذه الدول بمصالحها وعدم التزامها تبعاً لذلك بالحد الأدنى من الاتفاقات.

ب ـ النفقات العامة: والاحتمال السلبي هو أن تلجأ هذه الدول إلى عدم المساس بتركيبة النفقات العامة، وأن تستمر عالية رغم ضغوط الايرادات العامة. وواضح من القسم الأول، أن النفقات العامة ليست مرنة بما يكفي لتواكب التطورات السالبة للايرادات العامة في السنوات القليلة الماضية، وأن الاستمرار على النمط نفسه سيؤدي إلى ضياع الفوائض المالية مما سيحرمها من مصدر مساعد للدخل ومن القدرة على شراء بعض الوقت عند الحاجة القصوى. وهذا ناتج عن وجود فترة سماح لدى سلطة اتخاذ القرار تفصل بين حدوث الحدث والتعامل معه. وفي معظم الأحيان لا يتم التعامل مع الحدث حتى تتحول نتائجه إلى أزمة وتبدأ عندها سلسلة القرارات والتي تتعامل مع ظاهرها طلباً لحلول سحرية عاجلة. ومشكلة النفقات العامة، أن كثيراً من المستفيدين من بذخها قريبين ومؤثرين في سلطة اتخاذ القرار، وأن سلطة اتخاذ القرار لا ترغب بعد تجارب فائض المالية العامة في تحمل المخاطر السياسية حتى تضطرها الظروف قسراً الى ذلك. وفي اعتقادي أن عجز المالية العامة كان وراء سلسلة من القرارات في المنطقة والتي لن تحل الإشكال بغض النظر عن مواقفنا منها. فقرار حل مجلس الأمة الكويتي، ومن أهم مبرراته مبررات اقتصادية، وعدم التزام الامارات بحصتها في اتفاق آب/اغسطس عام ١٩٨٦ للأوبك، واصرار الكويت على زيادة حصتها بنسبة ١٠ بالمائة في اجتماع تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٦ للأوبك، وإقالة وزير النفط السعودي متزامنة مع دعوة لجنة الأسعار في الأوبك للانعقاد، وغيرها كلها قرارات لا توحي باستعداد حقيقي لمواجهة جوهر قضية العجز. فهي إما محاولة مواجهته في الزمن القصير، أو محاولة للبحث عن أكباش فداء للتغطية عليه. وعندما تعجز هذه المحاولات سيضعف الموقف السياسي لسلطة اتخاذ القرار مما سيؤدي الى احتمال أضعف في مواجهة عجز النفقات العامة والتوجه في لحظات الضعف الى مزيد من الانفاق، وربما زادت احتمالات ارتهان النفط.

ج ـ السياسة الضريبية: والاحتمالات السلبية في هذا الاتجاه قد تتولد من العجز عن تبني سياسة ضريبية متوازنة ومتكاملة. ومنشأ العجز قد يكمن في أن فرض ضريبة محورها الدخل وبشكل تصاعدي قد يتحمل عبئها بشر مؤثرون في سلطة اتخاذ القرار مما يدفعهم الى مقاومتها. وقد لا يرغب متخذ القرار تحمل العبء السياسي الناشىء عن فرض الضريبة، وقد يمنع ارتباط دخول الأفراد بالانفاق العام من فرض ضريبة على جميع الدخول. وقد يستعاض عنها بفرض رسوم انتقائية غير مدروسة وتكون تكاليف جبايتها عالية وآثارها الجانبية كبيرة على تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المتدنية، مما قد يدفع الى التراجع عنها أو زيادة النفقات نتيجة الضغوط بما يلغي أثرها. وقد تفرض هذه الرسوم بشكل تمييزي على الوافدين لتحاشي التكلفة السياسية، وقد يؤدي ذلك الى زيادة حدة الفروقات في هذه المجتمعات مما يعرض سلامة بنائها للخطر. ولن تكون حصيلتها، وهذه حالها، مؤثرة في موازنة المالية العامة لأنها لن تكون فعالة في تحقيق ما يكفي من ايرادات إضافة الى قصورها عن تحقيق أهداف السياسة الضريبية كأداة ضمن أدوات السياسة الاقتصادية.

د ـ نتائج أخرى: قد يؤدي عجز المالية العامة وعدم مواجهته بالوقت والاسلوب المناسب الى مزيد من تفكك هذه المجتمعات والتي اعتمدت في استقرارها النسبي على استخدام فائض المالية لتحييد معظم قوى المجتمع وردود فعله في غياب فعله. وقد تنشأ صراعات في السلطة تبدأ بالأضعف من الملتصقين فيها في محاولة لتوزيع اللوم وضعف حجم المكاسب المتاحة. وقد يؤدي الشعور بالعجز الى الالتجاء الى الجهة الوحيدة المنظمة في المجتمع والتي لديها القوة والممثلة في أجهزة الأمن، ويغدق العطاء عليها ويسلمها قدراً من سلطة المراقبة وتقرير الأمور بشكل يتزايد مع ازدياد العجز. وقد تنحرف هذه القوى ويميل التعامل مع فئات المجتمع نحو مزيد من العنف، أي أن هامش التسامح يضيق بمرور الوقت وكبر العجز. والخطورة هي في أن ضعف الموقف الاستراتيجي والتفاوضي، نتيجة الشعور العام المقصود تجاه الأوبك وتجاه الوطن العربي وحالة التفكك السائدة فيه، فإن احتمال اضافة بعد جديد ناشىء عن مزيد من التفكك الداخلي احتمال قائم. وقد يؤدي أي سبب مثل تحول سياسي رئيسي في جزء من المنطقة الى ارتفاع أسعار النفط، وقد يؤدي هذا الارتفاع إلى تكرار تجربتي منتصف السبعينات وبداية الثمانينات أي التوسع الشديد في السياسة المالية دون مردود. وقد نكون بذلك قد أضعنا آخر فرصنا في احتمالات الاصلاح وفوّتنا نهائياً فرصة الاستفادة من الصدمة.

خاتمة

اعتمدت الدراسة في عرضها للمالية العامة في بلدان الخليج الستة نهجاً رئيسياً لا يعتمد التعامل بدقة شديدة مع الأرقام، وإنما محاولة رسم تصور أو قاعدة لسنة أساس لها، ثم البدء منها في وضع تصور للمالية العامة في السنوات القليلة القادمة ورصد للإيجابي والسلبي من احتمالاتها ونتائجها. وقد كان الغرض هو محاولة عرض الواقع، وبأن الانتقال من سنوات فائض المالية العامة الى عجزها حالة قد تستمر وقد تطول أو تقصر ولنا دور في ذلك. وأن الأمر لا يمكن علاجه بعمليات وقرارات ترقيعية، وتضعف كثيراً من دور إرادتنا في المساهمة في إدارة قدرنا.

ففي القسم الأول استعرضنا واقع الأرقام بعد سنوات الفائض في بداية الثمانينات، ومنها وصلنا الى تثبيت واقع الحال كما هو في نهاية عام ١٩٨٦. وتحت فرضيات تعطي مؤشراً فقط لما

ينتظرنا من احتمالات عجز المالية العامة، ومع تجنب كثرة الفرضيات والاسقاطات، خلصنا أن الأمور ستسوء وقد تبلغ مستويات حرجة ما لم تتم مواجهة الأزمة قبل حدوثها. فالمصدر الرئيسي للدخل، أي الايرادات، عاجز وازداد عجزه بعد تطورات نهاية عام ١٩٨٥ في «الأوبك». واقتصر طموح «الأوبك» على الوصول بأسعار النفط الى حدود ١٨ دولاراً للبرميل. وسنوات العجز السابقة والسياسة الاستثمارية للفائض المالي أدتا الى تسييل أفضل واستمرار تدني ايراداته. هذا إضافة الى فقدان قسط من القوة الشرائية للنفط المسعر بالدولار، والفائض المالي وغالبيته بالدولار، الناشىء عن الانخفاض الحاد في سعر صرفه وهذه الحالة قد تقودنا الى توجه خطر.

ولا يبدو أن النفقات العامة تستجيب بشكل معقول لهذه الحقائق في بلدان اعتمدت في تنمية اعلامية واحتكار سلطة القرار على فائض المالية العامة. وهذا يتركنا أمام مجموعة من الاحتمالات قد تكون ايجابية وفي هذه الحالة تكون صدمة المالية العامة قد أتت ثمارها، وقد تكون سلبية وتأتي على ما تبقى لنا من أمل.

وفي القسم الثاني، حاولنا أن نرصد أهم الاحتمالات والنتائج المتعلقة بالمالية العامة. ففي جانب النفط أكدنا على الوعي بعدم براءة ما يكتب حول النفط وأنه ضمن استراتيجيات الجميع، وعدم حقيقة وجود فائض فيه سوى في الزمن القصير، وأن الضغوط عليه قد تشتد في الزمن المتوسط، وأن عمره محدود جداً قياساً على ما يصرح فيه بعض مسؤولينا. والوعي بهذه الحقائق قد تؤدي الى اهتمام أكبر يؤدي بدوره الى تجميع عناصر القوة لدينا واستخدامها في الحصول على أقصى الممكن.

وذكرنا أن النفقات العامة عالية بكل المقاييس المطلقة والنسبية حتى مع انخفاضها عام ١٩٨٦، وهي فوق ذلك فقيرة المردود والفاعلية داخلياً. وأن توجهاً ايجابياً قد يعني اعادة دراسة هذه النفقات وتوجيهها الى أداء يزيد من فاعليتها مع تخفيضها.

ويمكن تبني سياسة ضريبية متكاملة وعادلة يراعى أن يكون صلبها الضرائب التصاعدية على الدخل، ويمكن أن يؤدي هذا النوع من الضرائب الى تحقيق ايراد مساند في المالية العامة، وأن تستخدم الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمار وترشيد الاستهلاك والتحكم في النمو الخطر لتباعد توزيع الدخول. الى جانب دورها في زيادة الوعي العام وزيادة فاعلية الدور الرقابي على النفقات ومبررات السيطرة عليها.

ولكن يبقى حظ التحولات السلبية أكبر في ضوء مؤشرات تجارب السنوات القليلة الماضية. فقد نستبدل بدلاً من زيادة القوة التفاوضية للمنتجين وزيادة الأسعار للنفط، بالتوجه إلى رهن النفط في باطن الأرض بما يعنيه من ارتهان للأرض والمصير. وقد يؤدي تصديق ما يكتب حول النفط إلى مزيد من انفراط وتنافس المنتجين. وقد يؤدي الى تحقيق هدف المستهلكين بشراء نفط رخيص والاحتفاظ باحتياطياتهم المحدودة.

وقد يؤدي العجز في المالية مع المزيد من العجز في مواجهته بشكل جذري الى المزيد من الانتظار والمزيد من الأزمات والكثير من الضحايا والقرارات الاعلامية. وقد يؤدي الوضع الى عدم فاعلية تخفيض النفقات العامة بل المزيد منها ولو خارج بنود الميزانيات. وتجارب السنوات القليلة الماضية ترجح مسار التحولات غير الفاعلة في هذا المنحنى.

وقد تستبدل السياسة الضريبية المتكاملة برسوم غير فاعلة، تفرض هنا وهناك وتوحي في الزمن القصير بأن لها فعل السحر، ولكن تحت الضغوط يتم التراجع عنها وربما الإضافة الى النفقات لتعويضها. وقد تنشأ المقاومة من مستوى المشاركين في سلطة اتخاذ القرار لتأثر مصالحهم بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، وقد تأتي من الناس العاديين والذين يعانون أصلاً من انخفاض مستوى دخولهم واعتمادهم على النفقات العامة فيها. وقد تفرض الرسوم بشكل تمييزي وتؤدي الى مزيد من عداء العالم ومزيد من عدم الاستقرار الداخلي.

ويمكن أن يؤدي عجز المالية العامة الى مزيد من الضعف والالتجاء الى أجهزة الأمن لمواجهة ردود الفعل. وقد يؤدي ذلك الى الانحراف في تطبيق مبدأ العنف كما هي العادة، ونضيف بذلك الى كم التمزق المحيط بنا مزيداً من التمزق الداخلي.

ويمكن أن يؤدي أي تطور موجب لأسعار النفط تحت أي ظروف مثل ظرف سياسي مواتي إلى العودة مرة أخرى الى تكرار أخطاء حقبتي منتصف السبعينات وبداية الثمانينات.

وعلى أي حال، الخيار ليس تماماً بين الايجابي والسلبي من الاحتمالات والنتائج، فقد يحمل مزيجاً منهما وميله في النهاية لأي منهما يقود محصلة التوجه العام. وقد لا تتحقق الأرقام تماماً في السيناريوهات المتبناة، ولكن المهم هو الاتجاه العام لها والذي يفترض ألّا يتغير بشكل جوهري ما لم يكن لنا دور فعال في تغييره. وقد لا تكون هذه كل الأفكار والاحتمالات، ولعل طرحها للجدل يؤدي الى نضجها وبلورتها في جهد مكتوب بشكل أفضل □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

نادر فرجاني — هبة حندوسة — خالد المنوبي

اسماعيل صبري عبد الله — عادل حسين — عبد العزيز السقاف

ابراهيم سعد الدين عبد الله — عبد اللطيف بن شنهو — عثمان محمد عثمان

سمير امين — محمد هشام خواجكية — محمد محمود الأمام

رمزي زكي — مصباح العربي — يوسف صايغ

طاهر كنعان

حـول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمـانينات، وعلاقتـها بالعمل في البلدان العربية النفطية

د. نادر فرجاني(*)

باحث ـ القاهرة.

تمـهيـد

تعد دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» التي تبناها مـركز دراسـات الوحدة العربية، المحاولة الرائدة لسبر غور تـوجهات الشعب العـربي نحو الـوحدة العـربية عـلى أساس دراسة ميدانية. وقد أجريت في عشرة أقطار عربية خلال عـامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ وقام عليـه فريق بحثي كبير تحت إشراف د. سعد الدين ابراهيم، ونشرت نتائجها، لأول مرة، في منتصف عام ١٩٨٠(١).

وقد أبديت تحفظـات عدة عـلى الدراسـة(٢) يعنينا منهـا هنا أن العينـات التي قامت عليهـا المسوح القطرية كانت متحيزة للمتعلمين ولسكان الحضر. وقد برر فريق البحث هذا الخيار بأنـه نابـع من تعريف الرأي العام(٣). ولكن المثلب المنهجي الأهم هو أن العينات التي اختيرت، نهاية، **من الفئات المطلوبة**، لم تكن عينات احتمالية. وفي كلمات فريق البحث، «فرغم محاولتنا أن تكون العينات الرئيسية كلها من النوع الاحتمالي Probability Samples، إلاّ أنه في الممارسة العملية الميدانية جاءت معظم العينات من النوع المقصـود المناسب Convenient Target Samples»(٤). والترجمة العـربية الأصـح لهذا النـوع الأخير من

(*) يسر البـاحث الاشادة بفضـل مساعـديه الـذين ساهمـوا في الاعداد لهـذه الدراسـة: مها وجيـه، سمية السعدني، فاطمة الحميدي، عزة كامل، رانية سعيد، وأكرم مظهر.

(١) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهـات الراي العـام العربي نحـو مسالـة الوحـدة: (دراسة ميـدانية)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٢) انظـر مثلاً التعليقات على ملخص للدراسة في: «المناقشات،» في: **القـومية العـربية في الفكـر والممارسـة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٩٦ ـ ٢١٧.

(٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٣.

العينات هي «عينات السهولة القصدية» حيث يجري الباحث الدراسة على مفردات، تنتمي إلى المجتمع المراد دراسته، يسهل عليه العثور عليها دونما أساس احتمالي. ومؤدى هذا أن يسقط الأساس العلمي للاستدلال الاحصائي Statistical Inference بمعنى أنه لا يصبح مشروعاً للباحث أن يعمم استخلاصات العينة على المجتمع **الذي سحبت منه العينات**، وتسقط دلالة كل الحسابات الاحصائية، التي تحسب بشكل ميكانيكي في البرامج الجاهزة للحاسب الآلي، عن المجتمع المراد دراسته. وللتوضيح، نقول إن المشكل المنهجي في العينات التي قامت عليها دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» ليس في عدم إمكانية التعميم منها إلى الشعب العربي ككل، ولكن في عدم إمكانية التعميم منها إلى المجتمعات الجزئية من الشعب العربي التي ارتأى فريق الدراسة أنها تشكل الرأي العام في كل قطر عربي. والمشكلة أن الدراسة لا تذكر لنا أي العينات كانت على وجه التحديد، غير احتمالية، بحيث يمكن التحفظ على نتائجها بالذات. على حين نجد أن عنصراً أساسياً في الابلاغ عن أية دراسة ميدانية يكون الوصف الدقيق لتصميم العينة ولكيفية تنفيذها[٥]. أما تعميم استخلاصات العينات إلى المجتمعات الجزئية المقصودة في **عموم** الوطن العربي، بالشكل الذي تم في الدراسة فعليه تحفظات منهجية أقوى، ليس هنا محل الخوض فيها، ومنها أن نتائج العينات «السيئة» تختلط مع تلك الناجمة عن العينات الاحتمالية التي سحبت، في تكوين النتائج العامة.

ولقد أجريت دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة» قرب نهاية السبعينات، كما أشرنا. أي بعد عدة سنوات من بدء العملية المهمة لانتقال القوى العاملة الى البلدان العربية النفطية، والتي شاركت فيها ملايين عديدة من المواطنين العرب بالعمل في بلدان الاستقبال. ولا ريب أن الهجرة للعمل بالبلدان النفطية كانت مجالاً ضخماً لتفاعل المواطنين العرب، في ظروف العمل والاقامة، لم يقم له مثيل من قبل. وكان من الطبيعي أن يثور التساؤل: هل ساهمت هذه الخبرة الانسانية الضخمة في تشكيل التوجهات العربية للمشاركين فيها؟ وكيف؟

وقد قدمنا في عمل سابق انطباعاً بأن «الهجرة العربية تجاه منابع النفط، بأوضاعها الحالية، **قد ولدت علاقات تناقض ومشاعر ضد ـ وحدوية** لدى الكثير من المواطنين العرب الذين شاركوا فيها. ولا يقتصر الأمر هنا على العلاقات بين المواطنين والوافدين.. بل انه يمتد الى ما بين الفئات العربية الوافدة في البلدان النفطية. إذ تتحول علاقات التنافس على فرص العمل وإطالة الاقامة بالبلدان النفطية التي تنشأ بين بعض وافدين عرب من أقطار مختلفة الى تناحر يصل أحياناً إلى درجة العداء المبطن أو المعلن بين مواطني جنسية عربية وأخرى»[٦]. وقد

---

(٥) اختيار العينة على أساس احتمالي هو الشرط الجوهري للاستدلال الاحصائي Statistical Inference بمعنى تعميم استخلاصات العينة على المجتمع المسحوبة منه. وقد تضمنت مقدمة الطبعة الثانية من: ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة**، خلطاً بين مفهوم الاستدلال الاحصائي أو «الاحصاء الاستدلالي» تبعاً للكاتب، والاحصاء التحليلي، حيث عرّف الكاتب الاحصاء الاستدلالي بأنه مجموعة من أساليب التحليل الاحصائي على حين يمكن أن تستخدم هذه الأساليب وصفياً أو استدلالياً. فمثلاً يعتبر الكاتب أن معامل الارتباط هو «أبسط مستويات الاحصاء الاستدلالي» في: المصدر نفسه، ص ١٢. في حين أن معامل الارتباط ليس إلاّ مجرد أسلوب تحليلي يمكن أن يستخدم بشكل وصفي بحت كما يمكن أن يستعمل استدلالياً إذا توافرت الشروط العلمية لذلك. كما أن غالبية الأساليب الاحصائية «المتقدمة» المذكورة في المقدمة، كتحليل التباين والتحليل العاملي، لا تصلح للتطبيق في حالة بيانات الرأي.

(٦) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

استندنا في ذلك الحين الى دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»، حيث أوردنا أنه «على الرغم من تحفظات عدة على منهجية الدراسة، إلا أنه يلاحظ أن مواطني الأقطار النفطية لم يرشحوا البلدان العربية الأكثر تمثيلاً بين الوافدين فيها للتوحد، كما لم يختر مواطنو هذه البلدان المصدر لقوة العمل البلدان العربية النفطية التي يعملون فيها بكثرة، وإنما غلب على الاختيار اعتبارات القرب الجغرافي والروابط التقليدية»[٧]. واستخلصنا أنه «من الواضح... أن العلاقات التي ترتبت على الهجرة لم تساهم في تقوية التفضيل التوحدي بين مواطني البلدان العربية التي تفاعلت بقوة في عملية الهجرة لمنابع النفط. بل ان المشاهدة الفردية، وهي بالطبع لا تقوم دليلاً قاطعاً، ولكنها تكون ملجأنا الوحيد في غياب سبل جمع معلومات أكثر موضوعية، تصل الى أبعد من هذا. إذ تشير الخبرة الذاتية الى أن التفاعلات الفردية والمجتمعية بين المواطنين والوافدين وأنظمة بلدان المنشأ والاستقبال قد أفرزت مشاعر ضد ـ وحدوية، خاصة بين الوافدين من البلاد المصدرة لقوة العمل. وليس هذا الأمر بمستغرب في إطار الظروف التي تحكم علاقات العمل والمعيشة في البلدان النفطية العربية»[٨]. إذاً، كان استنتاجنا الأساسي أن أثر الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية على التوجهات الوحدوية كان سالباً، **ولكن على أساس قاعدة بيانات قاصرة، سواء أكانت نتائج دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» أم الخبرات الذاتية.**

والواقع أن معرفتنا عن حجم، وخصائص، وآثار الهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية، مازالت، كحال باقي الظواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية المهمة في الوطن العربي، مترديةً نظراً لندرة البحث المعمق في الواقع الاجتماعي، وتفشي الانطباعية والتنظير من المقاعد الوثيرة في الكتابات العربية. وإذا خصصنا لحالة مصر، فإنه على الرغم من الأهمية الفائقة لظاهرة الهجرة للعمل بالخارج في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي منذ منتصف السبعينات، فإن المتوافر عنها من بيانات كان، حتى وقت قريب، من القصور بحيث لم يكن متاحاً حتى تقدير مقبول لعدد المصريين الذين شاركوا في هذه الظاهرة المهمة. إلّا أنه من حسن الطالع أن توافرت لنا الآن نتائج مسح ميداني كبير عن الهجرة من مصر تمكننا من مقاربة دراسة الهجرة للعمل بالخارج على أساس علمي مضبوط لأول مرة (انظر الملحق لوصف سريع لتصميم المسح). وقد تضمن هذا المسح مفردات تتيح لنا فحص بعض جوانب العلاقة بين ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج والتوجهات العربية للمصريين الذين يزيد عمرهم عن خمسة عشر عاماً[٩] في منتصف الثمانينات. وتحتاج الجملة الأخيرة الى بعض التفسير. فمسألة التوجهات العربية لم تكن إلّا واحداً من جوانب عديدة شملها المسح ولذلك فإن المتاح عنها من بيانات لا يرصد الظاهرة بالاتساع الموجود في دراسة متخصصة حول الموضوع كدراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة». كما أن مسألة العمل في البلدان العربية تحتل في دراستنا موقفاً أكثر وضوحاً عن الدراسة السابقة. ولا تقتصر نتائج دراستنا على المهاجرين للعمل في البلدان العربية النفطية، فقد اقتضى تصميم المسح دراسة عينات من مجتمعات جزئية متعددة يعنينا منها هنا ثلاث: المهاجرون للعمل الذين عادوا إلى مصر قبل وقت المسح (أول ١٩٨٥)، وأعضاء قوة العمل الذين لم يهاجروا للعمل خارج مصر حتى وقت المسح، وأعضاء الأسر خارج قوة العمل وقت المسح. وكان عدد الحالات المستوفاة في المسح من هذه المجتمعات، على الترتيب، ١٠٢٠، ١٠٧٢، ١٤١٥. وفي كل الحالات اختيرت العينات على

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٩) نظراً لهذا التحديد العمري، فإن مجتمع الدراسة لا يغطي في الواقع إلّا حوالى نصف المجتمع المصري، ولكنه النصف الذي يمكن أن يكون لتوجهاته، في نقطة زمنية معينة، دلالة اجتماعية وسياسية.

أساس احتمالي دقيق بحيث يمكن التعميم منها الى المجتمع المصري باطمئنان[١٠]. ولكن في حدود التحفظات الواجبة على نتائج أي بحث ميداني بخاصة في مجال الآراء والاتجاهات حيث يصح الحذر بدلاً من الاندفاع الى القطع بنتائج[١١]. ونود أن نوضح، في ختام هذا التمهيد، أن ما نقدمه هنا ليس الا نتائج التحليل الأولي لبيانات المسح حول التوجهات العربية للمصريين.

أولاً: نظرة خاطفة على حجم وخصائص الهجرة للعمل بالخارج

نلخص في هذا القسم من الدراسة بعض النتائج الأساسية لمسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) لاعطاء خلفية عامة لمناقشة العلاقة بين الهجرة للعمل والتوجهات العربية للمصريين.

بداية،يتضح ان تقديرات المهاجرين المصريين بالخارج مبالغ فيها. ويبين الجدول رقم (١) تقديراتنا لعدد المهاجرين للعمل في أول ١٩٨٥ والمهاجرين العائدين خلال الفترة المرجعية للمسح (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) حسب بلدان الهجرة الرئيسية. ومنه يبدو أن أكبر أخطاء التقدير كانت تتعلق بحجم الهجرة الى العراق.

جدول رقم (١)
تقدير عدد العائدين والمهاجرين حسب بلدان الهجرة الرئيسية
(أول عام ١٩٨٥)

حالة الهجرة / بلد الهجرة	العدد بالألف	
	المهاجرون العائدون	المهاجرون
العراق	٥٥١	٤٢٤
السعودية	٣٨٢	٣٦١
الكويت	١١٧	١٤٥
الأردن	١٤٩	٩٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٤٦	٣٣
مجموع الهجرة	١٣٤٥	١٠٥٣

المصدر: نادر فرجاني، **التقرير الأولي عن مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)** (القاهرة: المجلس القومي للسكان، ١٩٨٦).

كذلك يوفر لنا مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) تقديرات لخصائص المهاجرين وقت المسح والعائدين خلال الفترة المرجعية مقارنة بقوة العمل غير المهاجرة، في أول ١٩٨٥. وكمثالين هامين على هذه الخصائص نورد توزيع الفئات الثلاث المشار اليها حسب محل الاقامة والحالة التعليمية.

---

(١٠) لتفاصيل التصميم والمعاينة، انظر: نادر فرجاني، **التقرير الأولي عن مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)**، (القاهرة: المجلس القومي للسكان، ١٩٨٦).

(١١) لذلك أيضاً توخينا البعد عن حسابات احصائية، قد تبدو مبهرة، ولكننا نعلم محدوديتها الشديدة في مثل هذه المجالات.

جدول رقم (٢)
تقدير التوزيع حسب محل الاقامة للعائدين والمهاجرين قبل الهجرة ولغير المهاجرين وقت المسح

محل الاقامة	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)		
	المهاجرون العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
المحافظات الحضرية	٢٤,٣	١٩,٥	٢١,٤
حضر بحري	١١	١١	٢٢,٥
حضر قبلي	١٢,٣	٧,٦	١٢
ريف بحري	٢٨,١	٣٥	٢٣,٩
ريف قبلي	٢٤,١	٢٦,٨	٢٠,٢
اخرى	٠,٢	٠,١	٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: نادر فرجاني، **حول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج** ([القاهرة، ١٩٨٦]).

ولعل أهم الملاحظات على توزيع المهاجرين حسب محل الاقامة هو زيادة نصيب قاطني الريف عموماً، وبمرور الزمن بوجه خاص.

جدول رقم (٣)
تقدير توزيع العائدين والمهاجرين وغير المهاجرين حسب الحالة التعليمية (أول عام ١٩٨٥)

الحالة التعليمية	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)		
	المهاجرون العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
امي	٣٧,٧	٣٥,٤	٤٤,٩
يقرا ويكتب	١٨,٧	١٨,٣	١٤,٩
ابتدائي وإعدادي	٩,٨	٩,٩	١٢,٢
ثانوي ودبلوم	٢١,٣	٢٥	١٨,٧
عالية وعليا	١٢,٥	١١,٤	٩,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الرغم من وجود انتقائية موجبة واضحة للمهاجرين حسب الحالة التعليمية، إلاّ أن هذا لا ينفي أن غالبية العائدين والمهاجرين كانوا من غير المؤهلين.

ومن أهم الاستخلاصات التي توصل اليها تحليل نتائج مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)، أنه لا يصح القول بأن المهاجرين، أفراداً وأسراً، قد تبنوا **أنماط** سلوك اجتماعية واقتصادية **متميزة** عن باقي المجتمع المصري، وإن كان سلوكهم قد احتل **موقعاً** مختلفاً، في المتوسط، عن باقي المجتمع على نفس الأنماط. فعلى سبيل المثال، لا تؤيد نتائج المسح الانطباع الذي كان سائداً بأن نمط استهلاك المهاجرين كان يميل، أكثر من باقي المجتمع، الى الاستهلاك الترفي والتفاخري. والواقع أن البيانات تشير الى خلاف ذلك. فحينما اختلف **نمط** استهلاك المهاجرين عن غير المهاجرين، كان ذلك في اتجاه مفردات استهلاك أقل قيمة على مقياس الترف والتفاخر. ويعود ذلك، كما يمكن أن يشتق جزئياً من جدول (٣)، وخلافاً للانطباع السائد، إلى أن غالبية المهاجرين من الفقراء الذين لم يكن بوسعهم تكوين تراكم مالي ضخم خلال فترة الهجرة[١٢].

ثانياً: التوجهات العربية للمصريين

نبدأ بالاشارة الى بعض نتائج دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» عن مصر التي تتصل بما نود عرضه هنا من استنتاجات قائمة على بعض بيانات مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥). النتيجة الأولى هي أن نسبة الوحدويين في مصر، أي الذين اختاروا الوحدة الاندماجية أو الاتحاد الفيدرالي في المستقبل القريب، بلغت ٧٢,٦[١٣] وجاء ترتيب الأقطار العربية التي رأى الوحدويون المصريون التوحد معها، طبقاً لمعيار المسافة السياسية المعتمد في الدراسة، كالتالي[١٤]:

الترتيب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
البلد	السودان	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	سوريا	الكويت	المغرب	العراق	الأردن
النسبة المئوية (٪)	٤٠,٩	١٤,٩	١٤,١	١٢,٦	٣,٨	٣,٤	١,٩	١,٦

وليس غرضنا من الاشارة إلى هذه النتائج اعتمادها كأساس للمقارنة بما سنورده من استنتاجات، فدون ذلك ما أبديناه من تحفظات في التمهيد. وعلى وجه الخصوص، لا نوصي باستخدام نتائج الدراسة السابقة والمسح الذي تقوم عليه هذه الدراسة، للتوصل إلى اتجاهات زمنية للتغير في التوجهات الوحدوية للمصريين، أو في تفضيلهم للبلدان العربية التي يرغبون في التوحد معها، على اعتبار أنه قد مضى بين الدراستين حوالى خمس سنوات. فالمقارنة بين الدراستين عبر الزمن غير جائزة. وإنما آثرنا أن نشير إلى هذا الموقف صراحة حتى لا يقع فيه آخرون.

---

(١٢) فرجاني: **التقرير الأولي عن مسح الهجرة في مصر (١٩٨٥)، وحول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج**.

(١٣) ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة**، ص ١٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

وأولى المسائل التي تناقش التوجهات العربية للمصريين حولها هي **التوجه نحو العمل في البلدان العربية**، ويتضمن الجدول رقم (٤) بعض المؤشرات المستقاة من مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) حول هذا الموضوع.

جدول رقم (٤)
التوجهات نحو العمل في البلدان العربية
نسبة مئوية (٪)

البيان	غير المهاجرين	المهاجرون العائدون	خارج قوة العمل
الراي في العمل في البلدان العربية			
جيد	٤٤,٦	٣٩,٦	٤٣,٦
مقبول	٢٩,٦	٣٦,٩	٣٠,٩
سيىء	٢٤,٦	٢٣,٤	٢٣,٤
لا يعرف	١,٢	٠,١	٢,١
الراي في المعيشة في البلدان العربية			
جيدة	٢١,١	٢٥,٦	٢١,٠
مقبولة	٣٦,١	٣٨,٥	٢٥,٦
سيئة	٤١,٠	٣٥,٨	٤١,١
لا يعرف	١,٨	٠,٠	٢,٣
الرغبة في العمل ببلد عربي	٤٢,٣	٥٤,١	١٩,٨
البلد المفضل السفر إليه للعمل[١]			
السعودية	٦١,٠	٤٣,٠	٦٢,٤
الكويت	٢٢,١	٣٢,٣	١٨,٢
العراق	٥,٧	٦,٠	٦,١
الامارات العربية المتحدة	٣,٩	٥,٩	١,٩
الاردن	٣,٢	٤,٣	٣,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٠,٦	١,٨	١,٠
لا يعرف	١,٧	٠,١	٤,٣

المصدر: فرجاني، **التقرير الأولي عن مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)**.

(١) البلاد مرتبة حسب تفضيلات غير المهاجرين، وتضم القائمة بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية اضافة الى دولة الامارات العربية المتحدة التي احتلت في تفضيلات افراد قوة العمل مركزاً متقدماً عن بلدين من البلدان الرئيسية.

وبداية نلاحظ أن درجة تبلور الآراء تتفاوت بين الفئات الثلاث محل الدراسة، إذ كانت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بعدم وجود رأي في القضايا المثارة منعدمة تقريباً بين المهاجرين العائدين والأعلى بين من كانوا خارج قوة العمل. وهذا أمر منطقي حيث للمهاجرين العائدين خبرة خاصة تُبلور آراءهم في هذا المجال، كما أن غير المهاجرين من قوة العمل أكثر تعرفاً على مسألة العمل بالخارج ممن هم خارج قوة العمل. كذلك يزداد التباين في نسبة من «لا يعرف» بتعقد الموقف المراد إبداء الرأي فيه. ويظهر ذلك بمقارنة الرأي في العمل في البلدان العربية بتحديد البلد

المفضل السفر إليه. ولكن في جميع الأحوال لم تتعد نسبة الاجابة بعدم المعرفة خمسة بالمائة. وهذه، جميعها، مؤشرات على سلامة قاعدة البيانات من جانب، وعلى تبلور الآراء حول الموضوعات المثارة من جانب آخر. ولن نشير الى هذا الأمر مرة أخرى إلّا إذا كان له دلالة استثنائية.

وتدل المؤشرات المقدمة في الجدول على وجود تفضيل قوي للعمل في البلدان العربية، يقل قليلاً بين من خبروا العمل خارج مصر، تعبيراً عن اختلاط مزايا العمل بالخارج، المتصورة لدى من لم يجربوه، ببعض المثالب التي لايعرفها إلّا من خاض التجربة فعلاً. ولكن هذه المثالب لاتصل الى اعتبار العمل بالخارج أمراً سيئاً لدرجة تفوق من لم يهاجروا للعمل. غير أن المساوىء تغلب الحسنات في حالة الموقف من المعيشة في البلدان العربية، وبالنسبة للفئات الثلاث. إذ تقل نسبة التقويم الموجب وتزداد نسبة التقويم السالب بالمقارنة بالموقف من العمل في الخارج. وقد يعود ذلك التباين الى ارتباط العمل بالخارج بالسبب الأساسي له، أي التراكم المالي، الذي عادة ما يتحقق المهاجر من ضعف إمكانيته بالمقارنة بتوقعات ما قبل الهجرة على حين يرتبط تصور، أو خبرة المعيشة، أكثر، بمساوىء ترك مصر ومواجهة مجتمع غريب، وهذه قد تكون عرضة للمبالغة قبل الهجرة. ويدعم هذا التفسير زيادة صغيرة في التقويم الموجب للمعيشة في البلدان العربية بين من تعرضوا لهذه الخبرة، على حساب التقويم السالب. ومن مجمل هذه المواقف، أبدى أكثر من نصف المهاجرين العائدين الرغبة في العمل ببلد عربي. ولا يمكن أن نستبعد من تفسير هذه النسبة أن من هاجروا فعلاً كانوا من أشد المصريين إعساراً[١٥]. ولكن الرغبة في العمل بالبلدان العربية كانت قوية بين غير المهاجرين، إذ كانت نسبة الراغبين بين غير المهاجرين في قوة العمل قريبة من نسبة من اعتبروا العمل بالخارج «جيداً»، وحتى من كانوا خارج قوة العمل فقد أبدى حوالى خمسهم الرغبة في العمل بالبلدان العربية.

وعندما سئل المستجيبون في المسح عن البلد العربي الذي يفضلون العمل فيه، أتت تفضيلاتهم متسقة مع العائد المتصور، أو الفعلي، للهجرة إلى البلد المفضل. فقد كان البلدان المفضلان هما السعودية ثم الكويت، وبفارق كبير عن باقي بلدان الهجرة. ومن المشاهدات المهمة في هذا الصدد الانخفاض الكبير في تفضيل العراق بالرغم من استقبالها لعدد ضخم من المهاجرين المصريين كما أسلفنا. كذلك نلاحظ أن خبرة الهجرة تعدل من التفضيلات القائمة على التصورات عنها في بعض الحالات بينما تؤكدها في حالات أخرى. فيلاحظ أن تفضيل السعودية كان أقل بين المهاجرين العائدين، بينما كان تفضيل الكويت أعلى بينهم، بالمقارنة بالفئتين الاخريين. وتدل بيانات المسح أن جانباً من تفضيل المصريين للعمل بالسعودية يعود إلى وجود الحرمين بها مما ييسر أداء الفرائض. لكن الواضح أن خبرة العمل والاقامة بالبلدين الأعلى تفضيلاً ترجح كفة الكويت نسبياً. وعلى العكس من ذلك، فإنه يظهر من البيانات أن خبرة العمل والإقامة بالعراق قد ولدت رأياً عاماً سالباً حول الهجرة اليها تبنته الفئات الثلاث محل الدراسة، وبالقوة نفسها تقريباً.

ويمكن القول بايجاز، ان خبرة العمل بالخارج لم تؤدِ إلى تغييرات جوهرية في توجهات المصريين نحو العمل بالبلدان العربية، والتي كان لها تفضيلٌ قويٌ بين المصريين في منتصف

---

(١٥) لا يوجد أي أساس منطقي لأن يرغب الموسرون، من أية فئات اجتماعية ـ أياً كان تعريفها، في الهجرة للعمل بالخارج، بما تعنيه من مشاق متباينة.

الثمانينات، على الرغم من بعض التخوف من مشاق العمل والاقامة بهذه البلدان. كما أن العمل خارج مصر قد ساعد على عقلنة التوجهات حول الهجرة للعمل بالبلدان العربية لدى المهاجرين العائدين بما يتسق مع أهداف الهجرة.

ونتحول الآن لعرض **توجهات المصريين نحو الوحدة مع بلد عربي آخر**. وتدل البيانات المتاحة من المسح أن الوحدة هي مستوى من العلاقات العربية يتمايز بشكل واضح عن أشكال أخرى لهذه العلاقات. إضافة إلى التوجهات نحو العمل في البلدان العربية التي تطرقنا لها بالتحليل أعلاه، سئل المستجيبون في المسح عن رأيهم في زيارة العرب لمصر وفي اقامتهم بها. وقد كان هناك قبول شبه عام لزيارة العرب لمصر، بنسب تتراوح حول ٩٠ بالمائة للفئات الثلاث محل الدراسة، مما يمكن أن يعد تعبيراً عن قيم الضيافة الأصيلة في الشعب العربي. إلّا أن الترحيب بالاقامة الدائمة للعرب في مصر كان أقل كثيراً، بنسب تدور حول الثلث، ودونما فروق جوهرية بين المجتمعات الجزئية الثلاثة. ولعله كان وراء ذلك اعتبار أن في الاقامة الدائمة للعرب في مصر ميزة لهم لا تقابلها ميزات مماثلة للمصريين في البلدان العربية عموماً، بخاصة في ضوء التذمر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسلوك بعض العرب في زياراتهم واقامتهم بمصر.

ولكن ماذا عن الوحدة مع بلد عربي اخر؟ تساعد المؤشرات المتضمنة في الجدول رقم (٥) على تقديم إجابات عن هذا السؤال. وتدل هذه المؤشرات على وجود تفضيل قوي للوحدة لدى المصريين، إذ أفادت نسبة تقارب ٧٠ بالمائة، أو تتعداها، بالرغبة في التوحد مع بلد عربي آخر. كذلك نلاحظ زيادة محدودة في تفضيل الوحدة لدى المنتمين لقوة العمل عن الأفراد خارجها، وهذا أمر يمكن تفسيره بزيادة اهتمام الفئة الأولى بالأمور العامة من ناحية، ولارتفاع قدرتها على تقدير مزايا الوحدة وعلى الاقدام عليها من ناحية أخرى. كما أن تفضيل الوحدة بين المهاجرين كان أعلى قليلاً من غير المهاجرين داخل قوة العمل. ولا يمكن الاستناد إلى هذا الفارق، مباشرة، للقول بأن خبرة الهجرة للعمل قد قوّت التوجهات الوحدوية للمهاجرين المصريين. إذ من الممكن أن يكون هؤلاء ابتداءً أكثر وحدوية ممن لم يهاجروا، كما أن تفضيل الوحدة موقفٌ يمكن أن يتعرض للتغير بمرور الزمن استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل هذا الموقف لدى الأفراد.

ولمحاولة حسم هذه النقطة، نقدم قياسات لتغير الموقف من الوحدة ايجاباً، بمعنى التحول من عدم تفضيل الوحدة إلى تفضيلها، أو سلباً وذلك عبر الفترة المرجعية للمسح بالنسبة لغير المهاجرين، وعبر فترة الهجرة بالنسبة للمهاجرين، في قوة العمل[١٦]. ونستخلص من هذه المؤشرات أن تفضيل الوحدة زاد من بين غير المهاجرين بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، إذ كانت نسبة التغير في الموقف من الوحدة ايجاباً أعلى من نسبة التغير سلباً. وتقديرنا أن هذا التغير يعود أساساً إلى تحول مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية عبر الفترة المشار اليها، في المنطقة عموماً وفي مصر على وجه الخصوص. فهذه الزيادة في تفضيل الوحدة، وإن كانت ضئيلة، هي الاستجابة العقلانية الوحيدة للتردي المتعاظم شأنه بين ظهرانينا. ولا شك أن التباعد المصري - العربي الذي ترتب على توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية كامب ديفيد، كان أحد العوامل التي ساهمت في ضآلة الزيادة في التفضيل الوحدوي.

---

(١٦) كان متوسط مدة الهجرة ١,٤ سنة.

جدول رقم (٥)
التوجهات نحو الوحدة مع بلد عربي آخر
نسبة مئوية

البيـــان	غير المهاجرين	المهاجرون العائدون	خارج قوة العمل
تفضيل اتحاد مصر مع بلد عربي آخر			
نعم	٧٤,٢	٧٨,١	٦٨,٨
لا	٢٤,٣	٢٠,٧	٢٦,٥
لا يعرف	١,٥	١,٢	٤,٧
تغير الراي في الوحدة ايجاباً[١]	٦,١	٨,٤	...
تغير الراي في الوحدة سالباً[١]	٢,٣	٣	...
البلد المفضل الاتحاد معه[٢]			
السعودية	٤٧,٩	٤٢,٨	٥٠,٩
السودان	٢٠,٦	٢١,٣	١٥,٨
الكويت	٩,٤	١٥,٣	٩,٩
العراق	٥,٨	٥,٩	٤,٨
الاردن	٥,٥	٧,٨	٥,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٩	٠,٨	٢,٤
سوريا	٢	٠,١	٠,٥
لا يعرف	١,٨	٠,٢	٧,٢
اهم أسباب إختيار البلد المفضل الاتحاد معه			
غنى البلد	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٥,٧
غنى البلد + أخرى	١٣,٥	١٢,٢	١١,٨
تقارب طبيعة الناس	١٩,٦	٢٦,٥	٢٠,٦
تقارب طبيعة الناس + أخرى	٧	٤,٤	٤,٦
طيب العلاقة بين الحكومتين	٦,٣	٦,٥	٥,١
لا يعرف	١,٨	٠,٢	٥,٢

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (...) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

(١) عبر فترة الهجرة للمهاجرين العائدين، وعبر الفترة المرجعية للمسح، للعام (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، لغير المهاجرين.

(٢) البلاد مرتبة حسب تفضيلات غير المهاجرين، وتضم القائمة بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية، إضافة الى السودان التي احتلت المركز الثاني في تفضيلات الوحدة، وسوريا التي كانت الوحدة معها أعمق تجارب التوحد المصرية.

أكثر من ذلك، يمكن أن نستخلص من المؤشرات نفسها أن تجربة الهجرة للعمل بالبلدان العربية قد دعمت التفضيل التوحدي للمهاجرين المصريين، بدرجة لا تقل عن حالة غير المهاجرين.

وإذا أخذنا في الاعتبار قصر متوسط مدة الهجرة بالمقارنة بالفترة المرجعية للمسح، لـزاد تقديـرنا لدور الهجرة للعمل بالبلدان العربية في تدعيم التفضيل الوحـدوي للمهـاجرين المصريين. ونتـوقف هنا لنؤكد ان هذه الاستخلاصات تتعارض بشكل قاطع مع انطبـاعاتنـا التي سبق الاشارة اليهـا بأن الهجرة للعمل في البلدان العربية قد أنتجت مشاعر ضد ـ وحدوية خاصة عند المهاجـرين من بلدان الارسال العربية. فتدل الدراسة الميدانية، **في حالـة مصر**، على أن التفضيـل الوحـدوي بين المهاجرين ليس أقل منه بين غير المهاجرين، بل توجد قرائن على أن تجربة الهجرة في حد ذاتها قد دعمت التفضيل الوحدوي للمهاجرين.

وتتصدر السعودية قائمـة البلدان المفضـل أن تتحد مصر معهـا، وبفارق ضخم، وإن كـان تفضيلها يقل قليلاً بين قوة العمل، ثم بين المهاجرين. ولا شك أن تبوؤ السعودية للمرتبة الأولى في هذا المضمار يعود إلى سوء الأحوال الاقتصادية في مصر، والتصور أن غنى السعودية الهائل يمكن أن يساعد على تجاوز هذا الوضع. ويؤيد هذا التفسير أن غنى البلد المختار للتـوحد كـان من أهم أسباب ترشيح البلد للوحدة، بخاصة بين المهاجرين، الذين أتيح لهم التعرف على أبعاد ذلك الغنى سواء بشكل مباشر عن طريق تواجدهم بأراضيها، أم بشكل غير مباشر عن طريق إقـامتهم ببلدان عربية أخرى ومقارنة الأوضاع بها بما يصل اليهم عن السعوديـة. ولا نرى في هـذا التفضيل، أو أسبابه، أية غضاضة،فهو تعبير مرسل عن أساس موضوعي هام للتوحد العربي وهو تكامـل نسق الموارد في الوطن الكبير، واستكمالاً للصورة، نكرر أن أحد الأسباب الأخرى التي تواتـرت لتفضيل السعودية هو احتواؤها على الأراضي المقدسة.

ويلي السعودية في تفضيلات بلد الوحدة، وإن بفارق كبـير، توأم مصر التـاريخي: السودان. ويرتفع تفضيل السودان قليلاً بين أفراد قوة العمل، دونما فارق يذكر بين المهاجرين وغـيرهم، وفي هذا مؤشر على أنه لم يكن للهجرة دور **خاص** في تعديل هذا التآخي التقليدي. ثم تـأتي الكويت في المرتبة الثالثة، ويزداد تفضيلها بين المهاجـرين. وتقديـرنا أن صعـود الكويت عـلى سلم تفضيلات الوحدة لدى المصريين أمرٌ حديثٌ نسبياً، ويعد من فضائل الهبة النفطية، ويرتبط باستحسان خبرة العمل في الكويت الذي أشرنا اليه قبلاً. أما بلد الجـوار، وعرض الـوحدة الـدائم، ليبيا، فقـد كان تفضيله أقل من الأردن، وبخاصة بين الأفراد خارج قوة العمل، وبوجه حاسم بين المهاجرين.

وقد نتخذ التباين بين مـواقف المجموعـات الثلاث المـدروسة هنـا دليلاً عـلى عدم استقـرار التفضيل لبلد ما في وجدان قطاعات مختلفة من الشعب المصري. فعلى خلاف ليبيا كـان الموقف من الاردن والسعودية مثلاً متسقاً بين غير المهاجرين، سواء داخل أم خـارج قوة العمـل. ونجد هـذا التقلب في المواقف أيضاً في حالة سوريا، بلد تجربة الوحدة الفعلية الـوحيدة، وحتى بـدرجة أشـد من ليبيا. ولا ريب، عندنا، في أن التفضيل المتدني لكل من سوريا وليبيـا يعود في جـانب مهم منه إلى حمـلات العداء المستعـرة بين الأنظمـة، في هذين القطـرين من جانب وفي مصر من جانب آخر. والمؤكد أن شريحة من هم خارج قوة العمل تكون أكثر عرضة للتأثر بهذه الحملات من غيرهم، وأن المهاجرين يكون لديهم مصدر معلومات اضافي قد يؤدي لدعم تأثير هذه الحملات أو التهـوين منه، وتشير البيانات إلى مساهمة سالبة لخبرة الهجرة على تفضيل الوحدة مع هذين البلدين.

وقد أسلفنا أن غنى البلد المفضل للوحدة كان السبب الأول في تفضيله لدى الفئات الثـلاث محل الدراسة، بخاصة بين المهاجرين. ويلي ذلك في قائمة أسباب اختيار البلد تقارب طبيعة الناس

في ذلك البلد ومصر. ومرة أخرى، كان المهاجرون أكثر إعمالاً لهذا السبب في تفضيل البلد عن غير المهاجرين. ونستشف من ذلك أن الهجرة للعمل خارج مصر قد عمّقت من دور التقارب الاجتماعي كمقوم للتوحد بين البلدان العربية. وقد اتفقت المجموعات الثلاث على اعطاء طيب العلاقة بين الحكومتين أهمية منخفضة جداً في أسباب تفضيل بلد التوحد. ولا ندري إذا ما كان وراء ذلك اقتناع بقلة مصداقية مواقف الحكومات.

ويمكن لنا أن نستخلص أن الهجرة للعمل خارج مصر قد ساهمت في ترشيد التوجهات الوحدوية لقطاعات الشعب المصري المختلفة، وبخاصة بين المهاجرين. ويتفق هذا مع استخلاص منطقي سابق لنا أوردنا فيه أنه «يمكن القول إن تفاعل أعداد كبيرة من المواطنين العرب في تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد أدى الى انضاج خبرة اتصال عميقة بين فئات مختلفة من الشعب العربي على أساس واقعي، وأن هذه الخبرة الواعية يمكن، في الأجل الطويل، أن تدعم قيام الوحدة العربية، حين تقوم على أساس واقعي. فكثيراً ما عانت تجارب الوحدة المختلفة، ضمن أشياء أخرى، من الاندفاع العاطفي غير المعزز بتقويم رصين للمعوقات والعقبات التي يمكن أن تنتابها»[١٧].

ولما كان أحد أهم العوامل المحددة لدور الهجرة للعمل خارج مصر في تشكيل التوجهات العربية للمصريين هو خبرة المهاجرين، ولما كانت بؤرة تجربة العمل بالبلدان العربية هي بلد الاستقبال، فإن تسليط الضوء على **موقف المهاجرين** من بلد الاستقبال يضيف أبعاداً مهمة للدراسة. ويتضح لنا من بيانات الجدول رقم (٦) أن رأي العائدين في المعيشة في بلد الهجرة الأخيرة[١٨] أفضل من رأيهم في المعيشة في البلدان العربية عامة، ويدل على ذلك وجود قدر من الارتباط ببلد الهجرة، والمعرفة بأحواله، يقلل من المشاكل المتصورة عن الاقامة ببلدان غريبة. إلّا أن الرأي في العمل ببلد الهجرة الأخيرة كان أسوأ قليلاً بالمقارنة ببلدان الاستقبال عامة بسبب زيادة طفيفة في الخبرات السيئة في مجال العمل. كما نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في الرغبة في العودة الى بلد الهجرة الأخيرة عن الرغبة في السفر الى بلد عربي ما للعمل. فقد كانت في الحالة الأولى حوالى الثلث بينما زادت عن النصف في الثانية. ولا يمكن تبرير هذا الفارق بين التدني الطفيف في تقويم خبرة العمل والتدني الملحوظ في الرغبة في العودة إلّا بالاستخلاص أن تقويم خبرة العمل في البلدان العربية عموماً كان يتم أساساً بالرجوع إلى مشقة متوقعة، وأن التقويم الأدق للمشقة التي واجهها المهاجر **فعلاً** يقع بالنسبة للخبرة الفعلية في بلد الهجرة ويتم التعبير عنه بصورة مباشرة لا تحتمل المجاملة فيما يتعلق بالرغبة في العودة الى البلد نفسه. أما العودة إلى بلد عربي **ما** فتقبل إمكانية أن تكون الظروف فيها أفضل من بلد الهجرة الفعلية. ونجد تأكيداً لهذا الاستخلاص في انخفاض الرغبة في الوحدة مع بلد الهجرة الأخيرة عن الوحدة مع بلد عربي ما (٦٨ بالمائة، ٧٨ بالمائة على الترتيب). وتضيف هذه الاستخلاصات بعداً جديداً لاستنتاجاتنا السابقة، إذ بينما ساهمت الهجرة للعمل في البلدان العربية في دعم التوجهات العربية للمهاجرين المصريين عموماً، فإن التوجهات نحو بلد الهجرة الفعلية كانت أقل حماساً من المتوسط العام. وقد يعود ذلك إلى التصاق الخبرات السلبية ببلد الهجرة أكثر من البلدان العربية عامة، وهذا أمر إيجابي، كما قد يكون تفسير هذه الظاهرة في كون تجربة الهجرة إلى بلدان عربية بعينها أسوأ من المتوسط العام بشكل واضح. وسنتعرض لمسألة التمايز بين بلدان الهجرة فيما بعد. إلّا أنه من

---

(١٧) فرجاني، **الهجرة إلى النفط**، ص ١٩٤.

(١٨) لم تتعد نسبة تعدد مرات الهجرة ٢٠ بالمائة.

المفيد أن نحاول التعرف على بعض مسببات الفتور النسبي في التوجه نحو بلد الهجرة الأخيرة، دون تخصيص للبلد.

جدول رقم (٦)
توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة

البيان	النسبة المئوية
الرأي في العمل فيه	
جيد	٣٩,١
مقبول	٣٣
سيء	٢٧,٧
لا يعرف	٠
الرأي في المعيشة فيه	
جيدة	٣٦,٥
مقبولة	٣٧,٢
سيئة	٢٦,٣
لا يعرف	٠
الرغبة في العودة إليه	٣٣,١
الموافقة على الاتحاد معه	
نعم	٦٨
لا	٣١,٩
لا يعرف	٠,١

المصدر: المصدر نفسه.

نقدم في جدول رقم (٧) قياسات لرأي المهاجرين العائدين في معاملة فئات مختلفة من مواطني بلدان الاستقبال لهم، ومنه يتبين أن خبرة التعامل في مجال العمل كانت جيدة في غالبية الحالات، وأفضل بين الزملاء. ومن اليسير أن نتصور أسباباً متعددة لتوتر العلاقات بين الوافدين وكلٍ من فريقي الرؤساء والمرؤوسين من المواطنين. ولكن يظهر أن معاملة المواطنين للوافدين تسوء بشكل واضح خارج نطاق العمل، بخاصة المواطنين العاديين. وقد يكون في هذا تفسير، جزئي بالقطع، للتفاوتات المشار اليها أعلاه.

لكن خبرة العمل والاقامة ببلدان الاستقبال العربية لم تقتصر على التفاعل مع مواطني بلدان المهجر، ولكنها وفرت فرصة لتعايش جاليات عربية متعددة وافدة، ولا ريب أن هذا التعايش قد أثّر على **توجهات المصريين نحو بلدان هؤلاء الوافدين العرب الآخرين** في البلدان النفطية. وقد لاحظنا فيما سبق تدني التفضيل التوحدي لسوريا مثلاً، والتقدم النسبي للسودان في أولوية التوحد. ونجد تفسيراً ما لهذه التفضيلات في رأي المهاجرين المصريين في الجاليات العربية

جدول رقم (٧)
رأي المهاجرين العائدين في معاملة مواطني بلد الهجرة الأخيرة لهم
نسبة مئوية

البيـــان	جيـد	مقبـول	سيـىء
الرؤساء في العمل	٥٦,٤	٣١,٣	١٢,٣
الزملاء في العمل	٦٤,٤	٢٨,٦	٧
المرؤوسون في العمل	٥٦,٧	٣٢,٥	١٠,٨
موظفو الحكومة	٤٣,٧	٤٢,١	١٤,٢
المواطنون العاديون	٣٧,١	٤٣,٩	١٩

المصدر: المصدر نفسه.

الأخرى في بلدان المهجر. انظر جدول رقم(٨). إذ احتل السودانيون، بـلا منازع، المـركز الأول في أقرب العرب، غير مواطني بلدان الهجرة، الى المصريين، ويليهم الأردنيون بفـارق ضخم. وقد ظهـر هذا التقارب أساساً في علاقات اجتماعية جيدة ثم في علاقات عمل طيبة. وعزاه المصريون، في المقام الأول، الى تقارب الطبائع، وتشابه الظروف في بلدان الاستقبال. وبينما لم يرَ المهاجرون المصريـون أن تماثل الحكومات سبب مهم لتقارب الشعوب في بلدان الهجرة، لكنهم اعتبـروه سبباً، لا يقـل في أهميتـه كثيراً عن اختـلاف الطبائـع والتنافس عـلى العمل، في تفسـير تحديـدهم للفسطينيين، ثم السوريين، كأبعد الجاليات العربية عنهم في البلدان النفطية. وقد كان المجال الأساسي لظهـور هذا التباعد هو العلاقـات الاجتماعيـة، وإن ظل لعـلاقات العمـل السيئة دور مهم في مظـاهر التبـاعد، ولدرجة تزيد عن دور علاقات العمل الجيدة في التقـارب. وهذا أمـر يتسق مع بـروز التنافس عـلى العمل، وهو سبب وجود جميع الوافدين في بلدان الاستقبال، كمحدد للتباعد. وهكذا نرى أن خبرة الهجرة للعمل بالخارج قد دعمت لدى المصريين بعض علاقات التآخي التقليـدية، وأنتجت مشـاعر سـالبة تجـاه بعض العرب، بخـاصة الفلسطينيـين، ساهم في تبلـورها تضـاد المواقف السيـاسية الرسمية والتنافس على فرص العمل ببلدان الهجرة. وفي الواقع تمثـل النتائـج التفصيلية لـمواقف المهاجرين المصريين من الجاليـات العربيـة الأخرى في بلـدان الاستقبال نمـوذجاً مصغـراً لشبكة العلاقات العربية المعقدة. فقد تأثرت هذه المواقف بالاتجاهـات السياسيـة لبلدان الاستقبـال نحو بلدان عربية أخرى، إضافة الى التوجهات الأساسية للمهاجرين أنفسهم ومـواقف مصر الرسميـة. ومن قبيل ذلك ارتفاع تفضيل الاردنيين، وزيادة النفور من السوريين، بين المهاجرين العـائدين من العراق، بالمقارنة بباقي بلدان الاستقبـال الأخرى. وزيـادة النفور من السـوريين بـين المهاجـرين العائدين من السعودية والأردن.كما يساعد كبرحجم بعض الجـاليات العـربية الـوافدة في بلـدان الاستقبال على بلورة موقف واضح منها، ومثال ذلك ارتفاع النفور من الفلسطينيين لدى العـائدين من الكـويت والاردن، ومن اليمنيين بـين المهاجـرين العائـدين من السعوديـة، وإن كان مثـل هذا التواجد الكبير لم يخلُ من مزايا إذ ارتفع في هذين البلـدين أيضاً التفضيـل النسبي للفلسطينيين (وإن كـان مازال أقـل بكثير من مستـوى التباعـد عنهم). ولا يمكننـا تفسـير ارتفـاع النفـور من السوريين بين المهاجرين العائدين من ليبيا إلّا أن هؤلاء المهاجرين قد سحبوا نفـورهم من الليبيين

جدول رقم (٨)
رأي المهاجرين العائدين في العلاقات مع الوافدين العرب، في بلدان الهجرة

البيـان	النسبة المئوية
اقرب العرب[1]	
السودانيون	٥٠,٩
الاردنيون	١١
لا يعرف	١,٧
اهم مظاهر التقارب	
علاقات اجتماعية جيدة	٦٧,١
علاقات عمل جيدة	٢٢
اهم اسباب التقارب	
تقارب الطبائع	٥٠,٩
ظروف متشابهة في بلد الهجرة	١٨,٥
تماثل الحكومات	٧,٦
ابعد العرب[1]	
الفلسطينيون	٤٣
السوريون	٢٢
لا يعرف	٢,٩
اهم مظاهر التباعد	
علاقات اجتماعية سيئة	٥٣
علاقات عمل سيئة	٣٢,٦
اهم اسباب التباعد	
اختلاف الطبائع	٣٢,٣
اختلاف الحكومات	٢٩,٨
التنافس على العمل	٢٥,٩

المصدر: المصدر نفسه.

(١) يضم الجدول الجنسيات التي يزيد تكرارها عن ١٠ بالمائة.

على حلفائهم ويدعم هذا الاستخلاص المدعم بنتائج المسح الميداني، جزئياً، انطباعنا السابق الاشارة إليه بقيام علاقات تضاد بين بعض الجاليات العربية الوافدة. ولكن الاستخلاص ايضاً يظهر قصور هذا الانطباع إذ أهمل الجانب الايجابي لخبرة التفاعل بين الجاليات العربية. وبذلك نجد، مرة أخرى، عقلانية واضحة، على المستوى الفردي، في استجابة المهاجرين المصريين لمجمل الظروف المحيطة بهم، في مجال التوجهات العربية.

ثالثاً: علاقة المستوى التعليمي بالتوجهات العربية

نسعى في هذا القسم لتبين علاقة التحصيل التعليمي للمصريين بتوجهاتهم العربية. وللتفرقة بين مستويات مختلفة من التحصيل التعليمي في مثل هذه الدراسة أهمية في أكثر من منظور. فالمستوى التعليمي أحد أفضل مؤشرات الوضع الاجتماعي عامة. فهو يتميز بثبات نسبي، بعد عمر معين، لا تتسم به مؤشرات أخرى للوضع الاجتماعي مثل الدخل أو حتى المهنة. كما أن التعليم من الخصائص الفردية التي يمكن جمع بيانات عنها بلا حساسية وبدرجة كبيرة من الدقة في التعريف والتصنيف، وهي كلها ميزات لا تتوافر لمؤشرات الوضع الاجتماعي الأخرى.

ولكن فيما يتعلق بموضوع دراستنا هنا، أي التوجهات العربية، يكتسب المستوى التعليمي أهمية خاصة. فكما أسلفنا، تعطي دراسات الرأي العام الوزن الأكبر لآراء المتعلمين تعليماً عالياً. ولكن من وجهة نظر أخرى، فإنه في أية تطورات ثورية، أو حتى ديمقراطية، ينبغي أن تكون لتوجهات الجماهير العريضة دوراً مركزياً. والجماهير العريضة في مصر متواضعة التحصيل التعليمي. وعلى الرغم من أن الهجرة للعمل خارج مصر كانت منتقية للمتعلمين بدرجة ما، فإن سواد المهاجرين المصريين كانوا أيضاً من غير المؤهلين تعليمياً، كما أسلفنا.

ونكتفي هنا بمقارنة فئتي المهاجرين العائدين ومن لم يهاجروا من قوة العمل، حيث ان المستوى التعليمي لمن هم خارج قوة العمل في مصر شديد التدني بما لا يسمح بتفاوت على متغير التحصيل التعليمي يمكن معه دراسة علاقة التوجهات العربية بالمستوى التعليمي في هذه الفئة.

ونبادر بالإشارة إلى أن ادخال متغير التحصيل التعليمي يؤدي الى تقسيم أدق لعينة مسح الهجرة من مصر، مما يترتب عليه بالضرورة تدني حجم العينة في بعض المجتمعات الجزئية الداخلة في التحليل. ومؤدى هذا الوضع أن تجد التغيرات العشوائية مدخلاً أوسع للنتائج المقدمة هنا بالمقارنة بتلك المتضمنة في القسم السابق. ولذا فإن الواجب يقضي بمضاعفة الحذر في استخلاص النتائج من البيانات التفصيلية المقدمة في هذا القسم من الدراسة، والقسم التالي أيضاً حيث نفصل التحليل حسب بلد الهجرة. كما سنمارس قدراً أكبر من التحفظ في تقديم البيانات في صورة الاقتصار على الجوانب الدالة، حسب المستوى التعليمي، من المتغيرات التي تعرضنا لها في القسم السابق، واعتماد مستوى أعلى من التقريب في الحسابات[١٩]. وفي كثير من الحالات سنجد أن التفرقة بين المستويات التعليمية تنشأ بين ثلاث مجموعات مركبة، غير المؤهلين أو المستويات الأدنى، المؤهلات الأوسط، والمؤهلات الأعلى (الثانوية وما فوقها).

ونجد بين غير المهاجرين تفاوتاً واضحاً في مدى الرغبة في العمل في البلدان العربية، يبلغ أقصاه في حالة المؤهلات المتوسطة (حملة الثانوية العامة وما دون الجامعة عداهم) وتظل رغبة حملة المؤهلات الأعلى أقوى من غير المؤهلين وأصحاب المؤهلات الأدنى (الابتدائية والاعدادية) ـ انظر الجدول رقم (٩). ولا ريب أن ذلك النمط من التفضيل يعكس المزايا الصافية المتوقعة من الهجرة للعمل بالبلدان العربية لدى هذه المستويات التعليمية المختلفة. أما بين المهاجرين العائدين فنجد رغبة أقوى من غير المهاجرين في السفر للعمل ببلد عربي في كل المستويات التعليمية تقريباً، وبخاصة بين المستويات الأوسط.

---

(١٩) ومع ذلك ستبقى بعض البيانات الشاذة التي لا يمكن تفسيرها منطقياً.

جدول رقم (٩)
التوجهات نحو العمل في البلدان العربية حسب المستوى التعليمي(*)
النسبة المئوية

البيـــان	غير المهاجرين						المهاجرون العائدون					
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٠	١	٢	٣	٤	٥
الرغبة في العمل ببلد عربي	٣٦	٣٩	٣٥	٣٤	٦١	٤٨	٥٣	٥١	٦٠	٥٧	٥٦	٥٧
البلد المفضل السفر اليه للعمل												
السعودية	٦٤	٥٥	٦٠	٧٣	٥٨	٦١	٤٤	٤٢	٣٧	٢٣	٤٤	٤٨
الكويت	١٧	٢٦	٢٥	١٥	٣١	٢٦	٣٤	٣٣	٤٠	٥٠	٢٧	٢٩
العراق	١٠	١	٧	٠	٢	١	١٠	٥	٣	٣	٣	٢
الامارات العربية المتحدة	١	٩	٥	٨	٤	٧	٤	٦	٨	١٣	٧	٨
الاردن	٤	٥	٢	٢	٢	٢	٤	٤	٦	٣	٦	٢
الجماهيرية العربية الليبية	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٠
لا يعرف	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(*) إلى أن رموز المستوى التعليمي: امي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية.

ولا يؤدي اعتبار المستوى التعليمي إلى ادخال أية تعديلات جوهرية على تفضيل غير المهاجرين للبلد التي يرغبون في العمل بها فتحتل السعودية المركز الأول، وتليها الكويت، بفارق كبير، في المستويات التعليمية كافة، وإن كان تفضيل السعودية يزداد قليلاً في الفئات التعليمية الأوسط ويرتفع تفضيل الكويت في المستويات الأعلى من السلم التعليمي. كما نلاحظ زيادة التفضيل النسبي للعمل في العراق، عند موقعها المتدني عامة، بين المستويات التعليمية الأدنى. ولكن بين المهاجرين يتدنى تفضيل السعودية بشكل أوضح لحساب ارتفاع تفضيل الكويت حتى يفوق الثاني الأول في المستويات التعليمية الأوسط. ويعني ذلك التحول أن خبرة الهجرة الفعلية تؤدي إلى تبخر بعض من المزايا المتصورة عن الهجرة الى السعودية، وإلى ارتفاع تقدير المزايا المجنية من الهجرة إلى الكويت سواء عن طريق الخبرة الذاتية للمهاجر أم حصيلة معلوماته.

وتشير البيانات الى أن حملة المؤهلات العالية هم أقل الفئات حماساً لتوحد مصر مع بلد عربي آخر انظر الجدول رقم (١٠). ويبلغ تفضيل الوحدة أقصى مدى له في المستويات التعليمية الأوسط بين غير المهاجرين، وبين المستويات التعليمية الأدنى في حالة المهاجرين العائدين. وتعني هذه الشواهد أن خبرة الهجرة كانت حافزة للتوحد بين المستويات التعليمية الأدنى بدرجة أكبر عن ذوي التحصيل التعليمي الأعلى.

وتبقى السعودية والسودان محتفظتان بالمركزين الأول والثاني في تفضيلات الوحدة في كافة المستويات التعليمية تقريباً. وإن كان يلاحظ أن تفضيل السعودية كبلد التوحد لدى غير المهاجرين يبلغ أقصاه بين المستويات التعليمية الأوسط، ويصل أدنى حد له بين حملة المؤهلات الأعلى

جدول رقم (١٠)
التوجهات نحو الوحدة مع بلد عربي آخر حسب المستوى التعليمي(*)
النسبة المئوية

البيـــان	غير المهاجرين						المهاجرون العائدون					
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٠	١	٢	٣	٤	٥
تفضيل اتحاد مصر مع بلد عربي آخر												
نعم	٧١	٧٧	٨٥	٨٢	٧٨	٦٢	٨٢	٨٢	٨١	٦٦	٧٥	٦٧
لا	٢٥	٢٣	١٥	١٨	٢٢	٣٨	١٦	١٨	١٩	٣١	٢٤	٣٢
لا يعرف	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٣	١	١
البلد المفضل الاتحاد معه												
السعودية	٥٢	٤٢	٤٨	٥٨	٤٨	٣٢	٤١	٣٨	٥٤	٥٧	٣٩	٥٢
السودان	١٧	٢٦	١٩	٢٤	٢٥	٢٠	٢١	٢٢	١٦	١٠	٢٣	٢٤
الكويت	٧	١٥	١١	٠	١٠	١٤	١٦	١٣	١٢	١٩	١٨	١٤
العراق	٧	٣	١٢	٢	٣	٥	٨	٧	٣	٥	٦	١
الاردن	٧	٩	٥	٥	١	٥	٩	٩	١٢	٠	٦	٤
الجماهيرية العربية الليبية	٥	٣	٣	٠	٧	١١	٢	٣	٢	٠	٢	١
سوريا	١	٢	١	٩	٢	٥	٠	٢	٠	١٠	٢	١
لا يعرف	٤	٠	٠	٢	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(*) إلى أن رموز المستوى التعليمي: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية.

ويتعرض هذا التفضيل لانخفاض طفيف بين المهاجرين العائدين في المستويات التعليمية الأدنى والأعلى. والمشاهدة الواضحة هي زيادة تفضيل الكويت كبلد الوحدة بين المهاجرين، بالمقارنة بغير المهاجرين، في كل المستويات التعليمية تقريباً. بينما تقوم ظاهرة مماثلة في حالة الأردن بالنسبة للمستويات التعليمية الأدنى. أما بالنسبة لليبيا، فالتفضيل العقلاني المحدود لها كبلد للوحدة بين المستويات التعليمية الأعلى من غير المهاجرين، يختفي بين المهاجرين العائدين.

ونجد أن تقويم خبرة العمل والمعيشة ببلد الهجرة الأخيرة كان أسوأ نسبياً في حالة المستويات التعليمية الأدنى، وهذا أمر متوقع لأن المعاملة المادية والمعنوية في بلدان الهجرة كافة تتوقف إلى حد بعيد على المستوى الاجتماعي للعامل الوافد، انظر جدول (١١). ولا نجد تبايناً واضحاً حسب المستوى التعليمي في الرغبة للعودة إلى بلد الهجرة، لكن ظهر أثر لاختلاف المستوى التعليمي بشكل قاطع في الانخفاض الكبير للموافقة على الاتحاد مع بلد الهجرة بين حملة المؤهلات العالية. وهذا، بالطبع، هو الأساس الموضوعي للانطباعات الخاطئة السابقة عن التأثير السالب للهجرة على المشاعر الوحدوية للمهاجرين. فالانطباعات تأتي من المحيط الاجتماعي للباحث، وهو، عادة، الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة[٢٠].

---

(٢٠) الواقع أن هذه الظاهرة تنطبق على كل اشكال «العلم» الاجتماعي القائم على الانطباعية والمنتشر في الوطن العربي.

جدول رقم (١١)
توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة حسب المستوى التعليمي[١]
نسبة مئوية

البيـــان	٠	١	٢	٣	٤	٥
الرأي في العمل فيه[٢]						
جيد	٣٥	٣٠	٤٠	٥٦	٤٧	٤٨
مقبول	٣٦	٣٤	٢٥	٣٦	٢٩	٣٤
سيـــء	٢٩	٣٦	٣٦	٨	٢٥	١٨
الرأي في المعيشة فيه[٢]						
جيدة	٣٣	٢٧	٣٣	٤٣	٤٨	٤٣
مقبولة	٤٣	٤٥	٢٦	٢٧	٢٩	٣٣
سيئة	٢٥	٢٨	٤٢	٣٠	٢٤	٢٥
الرغبة في العودة اليه[٢]	٣٦	٢٣	٣٥	٣٩	٣٧	٣١
الموافقة على الاتحاد معه[٢]	٧٠	٦٩	٧١	٧٦	٧٢	٥٠

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(١) إلى أن رموز المستوى التعليمي: امي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية.

(٢) تكرار استجابة «لا يعرف» يساوي صفراً في جميع الحالات.

ولنلخص بالقول ان إدخال عامل المستوى التعليمي في الاعتبار أظهر لنا تدني التفضيل الوحدوي بين «قادة الرأي العام»، أو حملة المؤهلات الأعلى، وأن النتائج الجوهرية التي توصلنا اليها في القسم السابق تصح على كل المستويات التعليمية تقريباً، وأن الهجرة للعمل كانت حافزاً للتوحد بشكل أقوى بين المستويات التعليمية الأدنى، كما قد ساهمت في اضعاف بعض الميول لتفضيل بلدان عربية معينة للوحدة، بخاصة بين المتعلمين.

رابعاً: تباين التوجهات العربية حسب بلد الهجرة

يستهدف هذا القسم من الدراسة تبين ما إذا كانت التوجهات العربية للمهاجرين المصريين تتباين حسب بلد الهجرة الذي عمل به وأقام على أرضه. والتساؤل مشروع، إذ ان ظروف العمل والمعيشة تتفاوت من بلد استقبال عربي لآخر، ويمكن أن يكون لهذه الظروف، بالتالي، أثر على التوجهات العربية عامة، أو نحو بلد الهجرة خاصة، يختلف من بلد لآخر. ولكن، من جانب آخر، فإن الحديث عن الاختلاف في التوجهات العربية حسب بلد الهجرة على أنه **أثر** لبلد الهجرة ينطوي على قدر من التجاوز. إذ ان طبيعة تيار الهجرة من مصر تتباين حسب بلد الاستقبال من حيث الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للمهاجرين، فتزيد نسبة محدودي التعليم والعاملين بالزراعة في المهاجرين الى العراق والاردن مثلاً. ويؤدي هذا إلى أن يتوقف التباين في التوجهات العربية للمهاجرين على عاملين، ظروف بلدان الاستقبال، وطبيعة تيار الهجرة اليها. ولذلك فإنه

يجب توخي الحيطة في استخلاص النتائج وبخاصة فيما يتعلق بتحديد **أسباب** ظاهرة ما[٢١].

وتتفاوت آراء المهاجرين العائدين في خبرة العمل والاقامة من بلد استقبال لآخر (انظر الجدول (١٢)). وقد كان العائدون من الكويت أكثر المهاجرين استحساناً لخبرة العمل والاقامة بالبلدان العربية، بينما كان العائدون من الاردن أقلهم تفضيلاً للعمل بالبلدان العربية ولم يتميز عنهم العائدون من العراق كثيراً. وجاء العائدون من العراق في نهاية القائمة، بالنسبة لخبرة المعيشة في البلدان العربية، وكان تقويم العائدين من كل من ليبيا والأردن قريباً من ذلك. وفي هذه الآراء تفسير غير مباشر لبعض المشاهدات السابقة مثل التفضيل النسبي للكويت، والنفور النسبي من العراق، سواء للهجرة أم للوحدة.

وقد كان المهاجرون العائدون من ليبيا هم الأقل رغبة في العمل ببلد عربي وإن لم يكن بفارق نسبي كبير بينها وبين باقي بلدان الاستقبال، أو بين البلدان الأخرى ذاتها. ولكن اتفق العائدون من كل بلدان الاستقبال، ماعدا الكويت، على اعطاء السعودية الأولوية في تفضيل العمل فيها، وكان أكثر المهاجرين رغبة في العمل بالسعودية هم العائدين من ليبيا. أما العائدون من الكويت فقد ظل تفضيلهم الأول هو العودة إليها حتى تفوقت الكويت على السعودية فقط بين العائدين منها، والواقع أن «الانسحاب» من بلد استقبال معين في مشروع الهجرة المستقبلي كان يحدث لحساب السعودية ثم الكويت. ونلاحظ أن التفضيل النسبي للعمل في أحد بلدان الاستقبال يزداد قليلاً بين العائدين منها، في حدود الاتجاهات السابق الاشارة اليها، إلّا في حالة السعودية حيث اختارها من كانوا فيها للهجرة مستقبلاً بدرجة أقل من العائدين من كل بلدان الاستقبال الأخرى وكان ذلك لحساب الكويت في المقام الأول حتى تقارب نصيب الكويت، كبلد هجرة مستقبلي، من العائدين من السعودية مع نصيب هذه الأخيرة. ويعبر هذا عن أن المزايا الصافية المتصورة من العمل بالسعودية أعلى من تلك التي تتحقق فعلاً. ويجعل من الكويت بلد العمل المفضل لدى المصريين بامتياز. وفي الآراء المتضمنة في الفقرة السابقة ما يفسر هذا التوجه.

أما في حالة ليبيا، فقد كان تفضيل العودة اليها بين من عملوا بها واهياً لدرجة أنه يمكن القول ان خبرة الهجرة إلى ليبيا لعبت دوراً واضحاً في تزيين الهجرة الى البلدان العربية النفطية في المشرق، أي السعودية والكويت والامارات، على الترتيب.

أما عن الوحدة مع بلد عربي ما، فنلاحظ انخفاضاً بسيطاً في الميل التوحدي لدى العائدين من السعودية وليبيا، وارتفاعاً محدوداً في تفضيل الوحدة لدى العائدين من الأردن. (انظر جدول (١٣)). ولا توجد صعوبة في تفسير الانحراف عن المتوسط العام في حالتي السعودية وليبيا في ضوء ما سبق، وسترد إضافات تدعمه فيما يلي. أما ارتفاع الميل التوحدي لدى العائدين من الأردن فنرجعه لارتفاع نسبة محدودي التعليم بينهم، وهؤلاء يتسمون بقوة التوجه الوحدوي كما بينا في القسم السابق من الدراسة. ولكن هذا التفسير يثير صعوبة تطبيقه على حالة العراق حيث يتشابه تياري الهجرة الى الاردن والعراق من حيث طبيعة المهاجرين. وعندنا أن القسوة النسبية لظروف

---

(٢١) يمكن، من حيث المبدأ، التغلب على هذه الصعوبة التحليلية بتحييد أثر طبيعة تيار الهجرة عن طريق ضبط المقارنة بين بلدان الهجرة عند مستويات متغير ما يعبر عن طبيعة تيار الهجرة. فالتحصيل العلمي مثلاً، ولكن الصفر النسبي لحجم العينات، وطبيعة بيانات الرأي، تمنعنا من القيام بذلك.

جدول رقم (١٢)
توجهات المهاجرين العائدين نحو العمل بالبلدان العربية حسب بلد الهجرة الأخيرة[١]
نسبة مئوية

البيـــان	العراق	السعودية	الاردن	الجماهيرية العربية الليبية	الكويت	اخرى
الراي في العمل في البلدان العربية[٢]						
جيد	٣٤	٤٤	٣٥	٤١	٤٧	٤٨
مقبول	٤١	٣١	٣٤	٣٦	٤٢	٣٣
سيـــء	٢٥	٢٥	٣١	٢٣	١١	١٩
الراي في المعيشة في البلدان العربية[٢]						
جيدة	١٨	٣٠	٢٥	٢٥	٣٢	٣٨
مقبولة	٤٣	٣٧	٣٧	٣٨	٤٣	٣٠
سيئة	٣٩	٣٣	٣٨	٣٧	٢٥	٣٣
الرغبة في العمل ببلد عربي[٢]	٥٥	٥٥	٥٦	٤٤	٥١	٥٦
البلد المفضل السفر اليه للعمل[٢]						
السعودية	٤٣	٤١	٤٣	٥٢	٤٢	٤٣
الكويت	٣٢	٣٩	٢٢	٢٦	٤٦	٢٢
العراق	١٢	٢	٦	١	٣	٢
الامارات العربية المتحدة	٥	٧	٥	١٤	١	٧
الاردن	٥	٢	١٨	١	١	٢
الجماهيرية العربية الليبية	٠	١	١	٤	١	٠

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(١) ان بلدان الهجرة الأخيرة مرتبة، تنازلياً، حسب عدد المهاجرين العائلين منها، انظر جدول رقم (١).

(٢) ان تكرار استجابة «لا يعرف» يساوي صفراً في جميع الحالات.

المعيشة في العراق والمبينة فيما سبق، تلعب دوراً هاماً في تخفيف الميول الوحدوية لدى المهاجرين المصريين اليها.

وقد احتفظت السعودية بموقعها كالمرشح الأول للوحدة بين العائدين من جميع بلدان الاستقبال. كذلك نلاحظ أن خبرة الهجرة إلى بلد استقبال معين قد ساهمت في رفع نصيبه النسبي كالبلد المفضل الاتحاد معه بالمقارنة بالعائدين من بلدان الاستقبال الأخرى بخاصة بالنسبة للأردن والكويت، ما عدا في حالة السعودية. ويعود هذا الاستثناء إلى الأثر الطارد لليبيا، والبلدان غير الخمسة الرئيسية، على العائدين منها. وقد بلغ تفضيل العائدين من الكويت لاتحاد مصر معها أن قاربت الكويت مستوى تفضيل السعودية. وقد ترتب على حماس العائدين من الكويت والاردن للتوحد مع بلد الهجرة ان فقدت السودان المرتبة الثانية في تفضيلات بلد الوحدة لدى المهاجرين العائدين من هذين البلدين لمصلحة بلد الهجرة الفعلية. وفيما عدا ذلك فقد جاء السودان في

جدول رقم (١٣)
توجهات المهاجرين العائدين نحو الوحدة مع بلد عربي آخر حسب بلد الهجرة الأخيرة[١]
النسبة المئوية

البيـــان	العراق	السعودية	الاردن	الجماهيرية العربية الليبية	الكويت	الأخرى
تفضيل اتحاد مع بلد عربي آخر						
نعم	٧٩	٧٥	٨٧	٧٤	٨٠	٧٦
لا	٢١	٢٤	١٣	٢٥	١٥	٢٠
لا يعرف	١	٠	٠	٥	١	٤
البلد المفضل الاتحاد معه						
السعودية	٣٨	٤٦	٤٢	٥٦	٣٣	٥٢
السودان	٢٢	٢٦	٧	١٧	٢٥	٢٥
الكويت	١٧	١٦	١١	١٠	٣٢	٣
العراق	١١	٣	٨	٢	٢	١
الأردن	٨	٣	٢٤	٣	٣	٩
الجماهيرية العربية الليبية	١	٢	٢	٧	٢	٠
سوريا	١	٠	٤	٢	٠	٣
لا يعرف	٠	٠	٠	٢	٠	١

المصدر: المصدر نفسه.

(١) ان بلدان الهجرة الأخيرة مرتبة تنازلياً حسب عدد المهاجرين العائدين منها، انظر جدول رقم (١).

المرتبة الثانية والكويت في المرتبة الثالثة، وتقهقر كل من العراق وليبيا الى المرتبة الرابعة بين العائدين منهما.

وتتحدد المواقف أكثر بنقل بؤرة الرأي الى بلد الهجرة ذاته، فكل ما عرضنا له من آراء حتى الآن في هذا القسم يمكن اعتباره تقويمات غير مباشرة لخبرة العمل والاقامة ببلدان الاستقبال المختلفة. ونأتي الآن الى التقويم المباشر لهذه الخبرة، فنجد الكويت على رأس قائمة البلدان في تفضيلات العمل، بلا منافس، والأردن في نهايتها (انظر جدول ١٤). وتتسم ليبيا بالكثرة النسبية للتقويمات السيئة، والعراق بقلة التقويمات الجيدة، للعمل فيها.

أما بالنسبة للمعيشة فالموقف ليس بذات الوضوح. إذ تحصل السعودية على أفضل التقويمات، وتليها عن كثب الكويت. ويتنازع العراق وليبيا المرتبة الدنيا، الأولى بقلة الحسنات والثانية بكثرة السيئات، وتفضل الاردن كلتيهما. ومرة أخرى نلاحظ تدني تفضيل العودة الى بلد الهجرة الأخيرة عن تفضيل العمل ببلد عربي ما، بالنسبة للعائدين من كل بلدان الاستقبال. وكان هذا الفارق أكبر ما يكون بالنسبة للعائدين من السعودية وأقل ما يكون للعائدين من ليبيا. ولا نرى تفسيراً لهذا إلّا في نوعية المهاجرين وطبيعة الخبرة التي يحصلون عليها من الهجرة للعمل في كلا البلدين. فالمهاجرون الى السعودية تزداد فيهم الكفاءات، وتؤهلهم خبرتهم فيها للعمل ببلدان نفطية أخرى في المشرق، أكثر من حالة ليبيا.

جدول رقم (١٤)
توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة، حسب بلد الهجرة الأخيرة[1]
النسبة المئوية

البيـــان	العراق	السعودية	الاردن	الجماهيرية العربية الليبية	الكويت	اخرى
الرأي في العمل فيه						
جيد	٣٢	٤٤	٢٢	٤٠	٦٠	٥٥
مقبول	٤٠	٢	٣٤	٢٢	٢٩	٢٥
سيـــء	٢٨	٢	٤٤	٣٩	١١	٢٠
الرأي في المعيشة فيه						
جيدة	٢٥	٤٨	٣٥	٣٧	٤٣	٥١
مقبولة	٤٦	٣٠	٣٦	٢٥	٣٤	٣٢
سيئة	٢٩	٢٢	٢٩	٣٨	٢٣	١٧
الرغبة في العودة إليه	٣٦	٢٣	٣٥	٣٧	٣٩	٣١
الموافقة على زيارة مواطنيه لمصر	٨١	٧٢	٨٦	٦٩	٨٩	٨٣
الموافقة على اقامة مواطنيه بمصر	٣٣	٢٦	٣٥	١٥	٤٥	٤٠
الموافقة على الاتحاد معه	٦٥	٦٩	٨١	٥١	٨٢	٧١

المصدر: المصدر نفسه.

ملاحظة عامة: تشير العلامة:

(١) ان بلدان الهجرة الأخيرة مرقمة تنازلياً حسب عدد المهاجرين العائدين منها، انظر جدول (١).
(٢) ان تكرار استجابة «لا يعرف»يساوي صفراً في جميع الحالات.

وقد حازت الكويت، نتيجة لكل الاعتبارات السابقة، أعلى التقويمات في الموافقة على زيارة مواطنيها لمصر، أو السماح لهم بالإقامة بمصر، أو توحد مصر معها. واحتل الاردن موقعاً قريباً من الكويت، بفارق كبير نسبياً في مسألة الاقامة. وجاء على الطرف الآخر من القائمة، ليبيا، بخاصة فيما يتصل باقامة مواطنيها في مصر أو التوحد معها. وإن احتلت السعودية مركزاً قريباً من ليبيا بالنسبة لزيارة مواطنيها أو اقامتهم بمصر، إلا انها تقدمت نسبياً على محور التفضيل للوحدة للاعتبارات العملية المتصلة بتفسير ارتفاع مكانة السعودية على سلم التفضيل لبلد الوحدة. ويمكن شرح هذه التفاوتات بأن توجهات المهاجرين المصريين قد قامت على الوعي بالفرق بين أمرين: الأول هو السماح لمواطني بلدان الاستقبال بميزات تتأتى من الزيارة أو الاقامة في مصر، وهو أمر غير مرغوب فيه بخاصة في ضوء سلوكيات بعض هؤلاء المواطنين في السنوات الأخيرة سواء في مصر أم في بلدان الاستقبال ذاتها، دونما ميزات مقابلة تترتب للمصريين. أما الأمر الثاني فقيام وحدة تقوم على المصلحة المشتركة وتبادل المنافع. ومنطقي أن يكون الأمر الأول مكروهاً والثاني مرغوباً.

ومنطقي كذلك أن يتلون هذا الرأي العام، بين المهاجرين العائدين، تجاه بلد استقبال معين حسب خبرة المعيشة والاقامة فيه.

خلاصة

عرضنا في هذه الدراسة لبعض جوانب التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات، وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية. ونود أن نحذر، بداية من تعميم نتائج هذه الدراسة على مواطنين من بلدان ـ منشأهم عربي ـ غير مصر. فمصر حالة غاية في الخصوصية في ساحة الهجرة للعمل في الوطن العربي، وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات العربية. فمن ناحية لا يوجد بلد عربي عاصر انقلاباً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً عميقاً في صورة «الانفتاح» في فترة صعود الهجرة نفسها للعمل بالخارج، مثل مصر. ومن ناحية أخرى، كان للشرخ المصري ـ العربي بعد كامب ديفيد آثار مهمة ومعقدة على التوجهات العربية للمصريين.

وقد استخلصنا أن التوجهات العربية للمصريين لم تضعف منذ منتصف السبعينات وأن خبرة الهجرة للعمل خارج مصر، خلافاً للانطباعات السابقة، قد قوّت قليلاً من هذه التوجهات. كذلك ظهر لنا أن التوجهات العربية للمصريين كانت استجابات عقلانية لمجمل الظروف المحيطة بالوطن عامة، وبتجربة العمل بالبلدان النفطية خاصة. فقد تلونت التوجهات العربية للمصريين بطبيعة ظروف العمل والاقامة ببلدان الاستقبال العربية وباشتداد الأزمة الاقتصادية في مصر. وكان محصلة هذا أن ظهرت السعودية على رأس قائمة البلدان التي فضل المصريون الاتحاد معها، بينما تقهقر العراق على سلم أولوية التفضيل، رغم أن كلاً من البلدين قد استقبل أعداداً ضخمة من المهاجرين المصريين. ويمكن اعتبار الكويت الفائز الأول في تقويم المصريين لخبرة العمل والاقامة فيه. مما انعكس في تبووئهالمركز الأول في تفضيلات الوحدة بين العائدين منه. والاستنتاج الجوهري في هذا الصدد هو أن أي دعم لحركة تنقل القوى العاملة بين البلدان العربية يمكن أن يقوي التوجهات العربية للمشاركين فيه، وأن مدى هذه التقوية يتوقف الى حد بعيد على طيب علاقات العمل والاقامة التي يخبرها المهاجرون في بلدان الاستقبال. كما اتضح لنا أن التوجهات العربية للمصريين كانت أقوى بين غير المؤهلين ومحدودي التعليم مما يعني أن أية تطورات ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي يمكن أن تدعم فرص الوحدة العربية. و... ألم تكن الجماهير العربية دوماً، بحسها العفوي، زاد حركة الوحدة؟

ملحق: تصميم مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)

تحدد الهدف من المسح بالتوصل الى تقديرات عن:

١ ـ حجم الهجرة وقت اجراء المسح، حول أول عام ١٩٨٥، وفي فترة سابقة له ـ منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣(*).

٢ ـ خصائص المهاجرين والأسر التي تعرضت للهجرة، وقت اجراء المسح، ومنذ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

٣ ـ مسببات، وآليات الهجرة، والآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لها.

وقد تركز الاهتمام في تصميم المسح على الهجرة المؤقتة للعمل، حيث ان الهجرة الدائمة محدودة كماً، وانعكاساتها على المجتمع المصري طفيفة على أي حال. وعلى هذا فإن الهجرة في هذا المسح تعني **الهجرة المؤقتة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح** (أي منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر حتى وقت المسح الميداني)، إلّا إذا ذكر غير ذلك صراحة.

وقد روعي في التصميم الأساسي للدراسة التفصيلية للهجرة، الاعتبارات التالية:

أولاً: حيث ان مسح الهجرة من مصر، هو أول مسح ميداني على المستوى القومي في هذا المجال، فقد وجب التعرض للعديد من الجوانب الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بظاهرة الهجرة للمساهمة في تلافي قصور البيانات عن الهجرة الذي طال مداه. والنتيجة الحتمية لهذا التوجه هي أن تغطي أدوات المسح مساحة واسعة، مما يتعارض مع التعمق في **كل** الموضوعات المتضمنة. هذا مع التحفظ بصعوبة التعمق الشافي في المسوح الكبيرة على أي حال.

ثانياً: نظراً لأن ظاهرة الهجرة قد تخللت نسيج المجتمع المصري، فقد وجب اعتبار وحدات متعددة لدراستها. ولذلك اعتمدت المستويات التالية لوحدات جمع البيانات، ومن ثم التحليل:

١ ـ المجتمع المحلي في الريف يكون له استقلال نسبي كوحدة اجتماعية ـ اقتصادية.
٢ ـ الأسر المعيشية.
٣ ـ الفرد.

ثالثاً: تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري في الفترة الزمنية نفسها التي نشأت فيها، وتمكنت، ظاهرة الانفتاح الاقتصادي، والتي كان لها، هي الأخرى، آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر. وللأسف، وقع كثيرٌ من الكتابات عن الهجرة في الخطأ المتمثل في استخلاص (آثار) أو (انعكاسات) للهجرة من انطباعات أو دراسات لعينات من المهاجرين الأفراد أو الأسر التي تعرضت للهجرة. وهذا أمر مقطوع بخطئه عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنياً

(*) كان اختيار حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، كالحدث المرجعي لفترة الاسناد الزمني للمسح، موفقاً. فمن جانب، لم يبدأ تعاظم تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية إلّا في عام ١٩٧٤، ومن جانب آخر، مست حرب تشرين الأول/أكتوبر كل شباب المجتمع المصري بحيث يصعب أن يجهل توقيتها أي مصري مهما كانت درجة تعليمه أو وعيه.

على مدى طويل نسبياً، حيث لايمكن القطع بإرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها. فقد تتداخل عوامل متعددة لانتاج المشاهد ليس من أقلها أهمية التطور الذاتي لمفردات الدراسة. أما إذا علم أن هناك بالفعل ظواهر أخرى مهمة تتفاعل مع الظاهرة محل الدراسة عبر فترة طويلة نسبياً، فإن الأسلوب العلمي السليم يقتضي مقارنة مجتمعات جزئية تعرضت للظاهرة محل الدراسة بدرجات مختلفة.

رابعاً: تقتضي الدراسة الوافية لظاهرة الهجرة القيام بدراسات في مناطق المنشأ وفي مناطق المستقر، نظراً لأن كلاً من دراسات مناطق المنشأ ومناطق المستقر تعاني من أوجه قصور منهجي معروفة، وتختلف بين النوعين، وحيث انه لم يكن متاحاً في اطار المشروع البحثي الحالي اجراء دراسات في بلدان المستقر للمهاجرين المصريين. فقد كان التوجه أن تقوم محاولة للتقليص من أوجه قصور دراسات بلدان المنشأ في تصميم أدوات المسح. فعلى سبيل المثال أنشىء استبيان للأسر المعيشية الغائبة عن مساكنها بمصر بسبب الهجرة. وهو محاولة للتغلب على وجه نقص جوهري في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ، حيث تقصر هذه الدراسات عن الامساك بالأسر التي هاجرت بكاملها، ويلاحظ أن الأسلوب المطبق هنا لايكتشف إلاّ الأسر المعيشية التي تركت وراءها أثراً في صورة مسكن مغلق. وحيث ان اهتمامنا الأساسي هو بالهجرة للعمل، وحيث ان الهجرة للعمل هي في غالبيتها الساحقة هجرة ذكور بمفردهم، فإن هذه الآلية اعتبرت كافية لسد هذه الثغرة في حدود الهدف من الدراسة.

واعمالاً لهذه الاعتبارات فقد تبلور تصميم لأدوات جمع البيانات على الشكل التالي:

أولاً: **مستوى المجتمع المحلي**: استبيان (٠) ـ استمارة الخصائص الأساسية للقرية الداخلة في الدراسة.

ثانياً: **مستوى الأسرة المعيشية**: استبيان (١) ـ استمارة الأسرة المعيشية (حصر بأفراد الأسرة وخصائصهم) ويطبق على العينة الأساسية (حوالى ١٢٠٠٠ أسرة).

استبيان (٢) ـ استبيان التغير في الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للأسرة المعيشية خلال الفترة المرجعية، ويطبق على عينة فرعية من حوالى ٤٠٠٠ أسرة معيشية مقسمة بين أسر تعرضت للهجرة (أي كان أحد أفرادها مهاجراً للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح) وأسر لم تتعرض للهجرة، مما يوفر مقارنة سليمة تمكن استخلاص أدق لانعكاسات الهجرة وآثارها.

استبيان (٣) ـ استبيان عن أسرة معيشية غائبة عن المسكن بسبب هجرة كل أعضائها وتُستوفى بياناته من أحد المصادر الملائمة.

ثالثاً: **مستوى الفرد**: ويشمل أربعة استبيانات فردية يطبق كل منها على عينة فرعية حجمها حوالى ألف فرد. والحالات الأربع التي تقابل الاستبيانات الفردية هي:

استبيان (٤) ـ فرد سبق له الهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية وعاد الى مصر (أي ليس مهاجراً) وقت المسح.

استبيان (٥) ـ فرد مهاجر للعمل وقت المسح.

استبيان (٦) ـ فرد في قوة العمل لم يسبق له الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح.

استبيان (٧) ـ فرد خارج قوة العمل.

ويتضح بهذا أن المسح تضمن، على مستوى الفرد، مجتمعات جزئية تمثل درجات وأشكالاً مختلفة للتعرض لظاهرة الهجرة. وقد صمم الاستبيان الفردي الأول (استبيان ٤) ليتضمن دورة الهجرة كاملة، وكل الأبعاد التي يمكن تضمينها في دراسة للهجرة يتم فيها اجراء الاستبيان مع المهاجر ذاته.

واتخذ هذا الاستبيان أساساً لكل الاستبيانات الفردية بحيث تكون الاستبيانات الفردية التالية أجزاءً متتالية الصغر من الاستبيان الفردي الأساسي. فيكون استبيان (٥) مثلاً، وهو يُجرى عن مهاجر وقت المسح، جزءاً من استبيان (٤) يقتصر على تلك الجوانب التي يمكن جمع بيانات دقيقة نسبياً عنها من شخص آخر غير المهاجر، تتوافر له معلومات كافية عنه، مع التعديلات المنطقية الواجب اجرائها في حالة الاستبيانين الأخيرين.

وهذا التصميم فريد في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ، إذ لم يجرِ، في حدود علم الكاتب دراسات في مجال الهجرة بهذه الدرجة من الشمول والتكامل □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٨)

أوروبا
والوطن العربي

الدكتورة
نادية محمود محمد مصطفى

مستوى التكتيك: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق

د. سمير أمين

مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا ـ دكار ـ جمهورية السنغال.

١ ـ ان التحاليل التي طرحناها سابقا تفرض نفسها إطاراً استراتيجيا لا مفر منه؛ وهو إطار يقوم على اثبات العلاقة العضوية التي تربط عملية فك الروابط مع مقتضيات انشاء مجتمع إشتراكي. وترجع هذه الرابطة الى الطابع العالمي للنظام الرأسمالي وعدم التكافوء في توسعه، الامر الذي يفترض بدوره احتمال تجاوز هذا النظام انطلاقا من عمليات «قطع» تحدث في أطرافه، بل ضرورة حدوث مثل هذا القطع هنا وهناك، وذلك مهما شمل المستقبل الناتج عن هذا القطع من تطورات لاحقة مجهولة.

ويترتب على ذلك ان الممارسات السياسية التي تجهل هذا التطلع الاستراتيجي والتي تحل محلها مجرد العمل من أجل اصلاح النظام العالمي انما هي بالضرورة ممارسات قائمة على الوهم.

على أن ذكر أولوية الاستراتيجيا لا يعني تجاهل الاعتبارات التكتيكية الملموسة، وإلا لاصبحت الاستراتيجيا نظرية مجردة عقيمة. فالاعتبارات التكتيكية تفرض نفسها لأسباب بديهية، أهمها عدم تعادل ظروف شعوب الاطراف من حيث درجة النضوج اللازم من اجل اتمام فك الروابط في اطار تطلعي اشتراكي. وفي هذه الاثناء يستمر التوسع الرأسمالي بكل النتائج المترتبة عليه بالنسبة الى مصير شعوب الاطراف. فينبغي اذا الخوض في نضالات فرعية تضمن افضل الظروف ـ أو أقلها ضرراً ـ من منظور نضوج شروط التحرر المستقبلي. يضاف الى ذلك وجود تناقضات ثانوية بين المراكز الاستعمارية المتنافسة، وبين الاستعمار والبرجوازيات التابعة في الاطراف، وبين مصالح البلدان التي مرت بمرحلة ثورة اشتراكية والبلدان الرأسمالية.. الخ. إن السياسة الفعالة إنما هي تلك السياسة التي تنجح في تعبئة هذه التناقضات وتوظيفها لمصلحة المصالح الطويلة الأجل لشعوب الجنوب.

إن التخلي عن العمل في هذا الاتجاه واحلال موقف يعتبر «ان أسوأ الامور هي أفضلها» انما هو موقف غير مسؤول يعرض شعوب الاطراف لمخاطر الإبادة ـ وأحياناً بالمعنى الكامل للكلمة. ذلك لأن التوسع الرأسمالي ليس هو فقط إخضاع الجنوب للتبعية الاقتصادية ولكومبرادوريته بل

لهذا التوسع ايضا بعد سياسي وثقافي، إذ انه توسع «أوروبي» شامل يجر وراءه تدمير الحضارات غير الأوروبية. وقد أثبت التاريخ حقيقة هذا الخطر. فينتمي الى هذا التاريخ كل من ابادة هنود امريكا ثم غزو العبيد في افريقيا. وكذلك اشكال «الاندماج» المفروضة بالعنف وتدمير الثقافات المحلية، وتدمير القدرات التكنولوجية المحلية الذي بلغ في بعض الاحيان درجة تعرض شعوب باكملها للمجاعة... الخ. ويستمر التاريخ الرأسمالي الحاضر في هذه المسيرة المشؤومة. فيكفي أن ننظر الى المصير المكتوب منه لشعب فلسطين وجنوب افريقيا لنعي المخاطر المكفوفة في استمرار هذا التوسع. فلا بد اذا من إعطاء أولوية لسياسة حماية المصالح المستقبلية للانسانية من ضرر الوحشية الرأسمالية ـ الأوروبية.

ويستنتج من ذلك ان الهدف الآتي هو العمل من أجل تكييف تطور النظام العالمي حتى يصبح «أفضل» بمعنى أقل تفاوتاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، وذلك على كل من الصعيد الدولي، وصعيد العلاقات الاجتماعية الداخلية لمختلف المجتمعات. ولنلخص هذا الهدف بالايجاز كالآتي: النضال من أجل عالم متعدد الاقطاب.

وسنتناول فيما يلي موضوع **ما هي الممارسات الفعالة الممكنة في ظروف الأزمة الراهنة، والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق هذا الهدف.**

٢ ـ ثمة مجموعتان من المواقف الممكنة امام واقع الأزمة، فهناك من جهة موقف هؤلاء الذين يعتبرون ان الحاجة الماسة وبالتالي الهدف المشترك المباشر هو «الخروج من الأزمة» أي إيجاد حل لها، والذين يرسمون خططهم في هذا الاطار من أجل إنجاز هذا الهدف الآني. وهناك من الجهة الأخرى، هؤلاء الذين يعتبرون هذا الاسلوب غير مجدٍ. فيرون ان الأزمة الراهنة أزمة هيكلية طويلة المدى حدثت لأسباب موضوعية في اطار النظام الرأسمالي. فلا يمكن «الخروج منها لمجرد الرغبة في ذلك. فليس السؤال الصحيح هو «كيف نخرج من الأزمة؟» ولكنه «ماذا نفعل في الأزمة؟». اذ سيكون تفاعل ممارسات مختلف القوى الفاعلة في الأزمة هو العامل المحدد لشكل عالم الغد. وليس السؤال «كيف نخرج من أزمة الرأسمالية؟» بل «كيف نخرج من رأسمالية في أزمة؟»، أو «كيف ننتهز فرصة الأزمة للتأثير في النظام من أجل مستقبل أفضل؟».

وقد تناولنا في مكان آخر موضوع طبيعة هذه الأزمة. فلن نعود هنا الى هذا التحليل الإلمامي، بل سنكتفي باثبات موقفنا من خلال نقد موقف هؤلاء الذين يبحثون عن «مخرج» للأزمة. ولذلك سنركز مجهودنا على نقاش مقترحات اليسار الأوروبي كما تظهر من كتاب ستيوارت هولاند **من أجل الخروج من الأزمة** الذي صدر عام ١٩٨٣، ومن التقريرين اللذين قدمتهما لجنة براندت الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية في العام نفسه وفي العام التالي.

ان نظرتنا المنهجية في تناول هذا الموضوع تقوم على المبدأ التالي: لا تتوقف الاقتراحات المطروحة من أجل «الخروج من الأزمة» على مجرد اختلاف الآراء فيما سيتعلق بطبيعة الأزمة وآلياتها، بل تتوقف ايضا على اختلاف المصالح الاجتماعية والوطنية التي يُدافع عنها. فالمقتضيات الفنية والاقتصادية انما تعمل في هذا الاطار من دون ان تحدده، فهي مقتضيات نسبية فقط وليست مطلقة.

ان الاقتصاديين يقدمون دائماً احد التفسيرين المتناقضين الآتيين للأزمة: إما هي أزمة الطلب أو هي أزمة العرض. فيذهب البعض الى ان الأزمة ناتجة عن أن الدخول الموزعة ليست بالقدر الكافي لشراء السلع الاستهلاكية المعروضة، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش الانتاج في هذا القطاع ثم في القطاعات الأعلى، أي قطاعات انتاج وسائل الانتاج. ويدعو هذا التحليل الى

الأخذ بالعلاج الكينزي، اذ يقوم هذا العلاج على رفع مستوى الطلب النهائي من خلال إعادة توزيع الدخل وزيادة الانفاق الحكومي. ولكن البعض الآخر يرى ان الأزمة ناتجة ـ على عكس ما سبق قوله ـ عن أن الدخول الموزعة ترتفع لحد انها لا تترك هامشا كافيا للارباح، الأمر الذي يلغي الحوافز للاستثمار.

اما اعتقادنا فهو أن هذا التناقض ظاهري وسطحي أكثر منه حقيقي؛ فيمكن الغاؤه من خلال تحديد ما هي الدخول موضوع التحليل: أنتحدث عن مستوى الأجور في المراكز (أجور الطبقة العاملة أو رواتب الفئات الوسطى) أم عن الدخول الموزعة في الاطراف (بمختلف انواعها: الريع المستدرج من الموارد الطبيعية، أجور الطبقة العاملة، دخول الفئات الوسطى، دخول الفلاحين... الخ)؟ أنتحدث عن الأرباح بشكل عام أم عن الأرباح في قطاعات معينة ـ مثلاً تلك القطاعات التي تعاني عدم القدرة التنافسية على صعيد عالمي؟

من الصعب القول إن الأزمة الراهنة ناتجة عن انخفاض الأجور الموزعة في المراكز المتقدمة، ولو أن هذاالوضع كانسائداً فعلاً في أزمة الثلاثينات. ذلك لأن هذه الأزمة الأخيرة حدثت بعد سلسلة من هزائم الطبقة العاملة في الغرب، بعد ان فشلت الثورة الروسية في الانتشار في اوروبا الوسطى والغربية. فلا شك ان العلاج الكينزي في هذه الظروف ـ مدعّم بتفاقم استغلال المستعمرات في الاطار الامبريالي السائد عندئذٍ ـ قد وفى بالنتائج المطلوبة، ولو في حدود نسبية. هذا على عكس ظروف أزمتنا الراهنة التي تلت فترة طويلة من الرواج الاستثنائي القائم على موقف قوي للطبقة العاملة. فتحقق خلال هذه الفترة الطويلة توظيف شبه كامل للأيدي العاملة صحبته زيادة منتظرة في الأجور الحقيقية موازية لزيادة الانتاجية. وقد أدى ذلك الى فقدان تدريجي لمرونة النظام، الأمر الذي يقف بدوره عقبة في سبيل اعادة بناء الهيكل المطلوب. فليس العلاج الكينزي فعالاً في هذه الظروف، لا على صعيد قطر ما على حدة (بسبب تعمق الطابع العالمي للنظام، الأمر الذي من شأنه ان يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات الخارجية للقطر المنفرد في سياسة كينزية) ولا حتى على صعيد مجموعة الأقطار الرأسمالية المتقدمة (في فرضية أنها استطاعت تنفيذ مثل هذه البرامج جمعيا). فما نلاحظه من تزايد قوى تكتلات المصالح الاقتصادية الفرعية والشلل السياسي المترتب عليه ليس إلا انعكاسا لفقدان المرونة المذكورة.

إن الاجابة عن هذه الاوضاع المتماشية مع منطق النظام، إنما هي بالضرورة إجابة ذات مضمون يميني. فهي تقوم على استمرار نسبة مرتفعة من البطالة، وبالتالي تآكل تدريجي للأجور. وعلى أساس هذا «التعديل»، يمكن لنمط جديد من التراكم (وهو النمط الذي يحلم به الرئيس الامريكي رونالد ريغان) أن ينشأ ويزدهر. وتوجد الأسس التكنولوجية لهذا النمط، فهي الصناعات الجديدة غير الفوردية في تنظيمها للعمل. وأخذت هذه الصناعات تحل محل الصناعات الفوردية التي سبق أن وفرت الانتاج بكميات كبيرة، وهو نمط الانتاج الذي قام على اساس رواج الأعوام من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠. وهذه الصناعات الجديدة التي تتبلور فيها معظم نتائج التقدم التكنولوجي الحديث (فهي تلك الصناعات التي تعتمد على نظام انتاج الانسان الآلي، أي «الروبوط») هي ايضا صناعات سيصحب تنميتها توسع ملحوظ للعمالة فيما يسمى بالقطاع «الرابع» المكون من فنيين ذوي الكفاءات العليا. وتعتبر هذه الفئات الجديدة بدورها أساس التوسع في النمط الجديد للتراكم، إذ هي الفئات ذات الدخول المرتفعة التي تستطيع أن تستوعب زيادة الانتاج المتوقع. إن هذا النمط للتراكم هو اذا نمط قائم على تفاقم التفاوت في توزيع الدخل

بين العمال اليدويين الذين يعملون في القطاعات الفوردية، وبين الفئات الوسطى الجديدة (القطاع «الرابع»).

يعسر قطعاً تصور برنامج جماعي من هذا النوع ينفَّذ بواسطة سياسة مشتركة للدول الرأسمالية المتقدمة، الأمر الذي يستوجب شروطاً غير متوافرة بل وغير واقعية. فالقاعدة في النظام هي حدة المنافسة بين هذه الدول، التي تجتهد كل منها لكسب مكان مميز في سلم المنافسة العامة. وفي هذا الاطار تمتاز الولايات المتحدة بميزاتها الواضحة، التي سمحت لها بـ «الهجوم المعاكس» الحالي، وإعادة مركزها المهيمن، بعد أن كانت هذه الهيمنة أخذت في التدهور في المرحلة السابقة. ولا شك أيضاً أن اليابان قادرة على الخوض في السباق، بفضل ميزاتها في الميدان التكنولوجي. بيد أن اليابان تعاني نقاط ضعف قد تظهر آثارها في الأجل الأطول. وكذلك فإن هذه الاستراتيجية معقولة بالنسبة الى الدول المتقدمة الصغيرة ـ مثل السويد ـ التي تستطيع أن تتخصص في قطاع معين تستفيد فيه بميزة مقارنة. ولكن هذه الاستراتيجية تحتوي على مخاطر جسيمة بالنسبة الى الدول الأوروبية المتوسطة الحجم مثل بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا (بله ايطاليا واسبانيا). فالأمل محدود في أن تستطيع هذه الدول ـ اذا اندرجت في هذه الاستراتيجية ـ التغلب على ظواهر تدهورها التدريجي.

ويفترض هذا النمط استمرار العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، بل يقتضي «تحديثها» وتعميقها، إذ يمكن تكريس النمط من خلال تصدير الصناعات الفوردية للجنوب للاستفادة من انخفاض أجورها من جهة وزيادة استغلال موارده الطبيعية من الجهة الأخرى. وهذا هو الهدف الحقيقي الذي يكمن وراء الهجوم المشترك الذي يقوم به الشمال حالياً والذي يرمي الى اعادة كومبرادورية الجنوب من خلال اخضاعه لحكم صندوق النقد الدولي و«نادي العشرة» (أي مجموعة الدول الرأسمالية العشرة التي تتركز ديون العالم الثالث لصالحها). ومن الجدير ذكره اشتراك أوروبا مع الولايات المتحدة في هذا الهجوم ضد العالم الثالث. فلا شك في أن الدول، التي يتدهور مركزها التنافسي مثل بريطانيا وفرنسا، تتطلع الى تحميل مستعمراتها الجديدة أعباء الأزمة، وهي وسيلة من وسائل تعويض تخلفها التكنولوجي بالنسبة الى أقوى منافسيها. ونجد مثالاً بارزاً لهذه السياسة في المواقف الاستعمارية الجديدة لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة في مفاوضاتها مع الدول الأفريقية المتعاونة معها (أي مفاوضات تجديد اتفاقية لومى الثالثة).

هذا ونرى هنا كيف ان هذا الهجوم ضد الجنوب، يحول دون إعادة التوزيع في صالح هذا الأخير. فهي استراتيجية لا تفترض تحسين مستوى معيشة شعوب الجنوب، ولا حتى اعادة التوزيع لمصلحة برجوازيته.

ليست الدخول الموزعة في مراكز النظام هي العناصر الوحيدة المكونة للطلب على صعيد النظام العالمي. فإذا نوينا اليوم التحدث عن الدخول القاصرة لكان من الأصح تحديد الحديث واعتبار أجور العمال في الصناعات البرازيلية مثلاً أو مناجم افريقيا وكذلك دخول فلاحي العالم الثالث بأجمعه. فهناك وراء كل عامل يعاني فضاحة الاستغلال المباشر، عشرة فلاحين يضمن عملهم الرخيص اعادة تكوين القوى العاملة بجملتها. ويضاف الى هذه الأشكال المتطرفة للاستغلال فائض الأرباح المستدرجة من استغلال موارد العالم الثالث الطبيعية... الخ.

رأينا إذاً هو أن الأزمة الراهنة ناتجة أساساً عن سوء التوزيع على هذا الصعيد العالمي، أي عن هذا التفاوت في أسعار القوى العاملة، وهو يحدد بدوره أشكال التنمية الاجمالية، وبالتالي أشكالها في أطراف النظام. ولذلك فقد اعتبرنا هذه الأزمة «أزمة للاستعمار» بصفة أساسية. ألا نرى ان وسائل العلاج الأكثر فعالية حتى الآن ـ مهما كانت محدودة ـ هي تلك الوسائل التي رست في نهاية الأمر على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الجنوب؟ أليست اعادة توظيف أموال النفط من جهة والمديونية المتزايدة للعالم الثالث من جهة أخرى سبب الحؤول دون تدهور التجارة العالمية تدهوراً أخطر مما هو عليه حالياً؟ وفي هذا الاطار لا شك ان خطط «التكيف» التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية من شأنها أن تؤدي الى تفاقم الأزمة من خلال تدهور الطلب الصادر عن العالم الثالث. ذلك اضافة الى تعرض النظام لمخاطر أزمة مالية رهيبة. هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه زميلنا اندريه فرانك حينما قال: «إننا لا نزال قبل عام ١٩٢٩، فالأزمة المالية المقبلة لا تزال أمامنا». ولنذكر أيضاً على سبيل المثال انه على الرغم من الاعتراف العام بأن مديونية افريقيا ساعدت الصناعة الأوروبية على الاحتفاظ بأسواقها، إلا أن السوق الأوروبية المشتركة رفضت إعادة جدولة هذه الديون التي طلبتها الدول الأفريقية المساهمة في مفاوضات اتفاقية لومى الثالثة.

إن أزمة العلاقات شمال/جنوب هي اذن المحور الأساس في الأزمة الكلية. ومعنى ذلك هو ان الحلول المقترحة في هذا الميدان هي التي تحدد طابع التطلعات المستقبلية فتعطيها مضمونها الأساسي أكان يمينياً أم يسارياً.

سبق أن تناولنا عرض منطق الحل اليميني الاجمالي، وعلى عكس ذلك فعلى الحل اليساري أن يندرج في إطار رؤية تقدمية للعلاقات شمال/جنوب، وأن يستدرج ما يجب اتمامه من تعديلات داخلية في مجتمع الشمال من مقتضيات هذه الرؤية.

فقد رأينا ان الحل اليميني يقوم على أولوية إعادة هامش كافٍ لربحية رأس المال المدول. فيقبل رأس المال بجملته الخضوع لمقتضيات التدويل. ومعنى ذلك ان القطاعات الضعيفة منه ـ أي تلك القطاعات التي تعجز عن الترقي الى أعلى المستويات في سلم المنافسة العالمية ـ تفضل مكاناً ثانوياً تابعاً على «مخاطر الاوتاركية» أو حتى على مجرد الحماية من المنافسة العالمية. وينعكس هذا الخيار في تعميم الكلام الدارج المعادي «للحماية» واتهامها بأنها «تحمي» قطاعات وأنشطة «غير فعالة»... الخ، وبالتالي تعميم الحديث الذي يعلن أن قبول المنافسة العالمية أمر «لا مفر منه». إن هذا الخيار هو الذي يكمن في نهاية الأمر وراء الانحياز الأطلسي لأوروبا. ويجدر بالذكر هنا ان هذا المبدأ يقوم على إنكار الأولوية «للوطن» الذي فقد بدوره صفته المعيارية العليا السابقة. فتتدرج جميع خطط إعادة انتشار رأس المال في نطاق قبول «العلومة» (أي مبدأ الأولوية لقبول مقتضيات الطابع العالمي للنظام) ويشمل ذلك قبول مبدأ الأطلسية من جهة واحتياجات توحيد السوق الأوروبية المشتركة من الجهة الأخرى... الخ. ان هذا الحل اليميني يعطي بالتالي الأولوية ـ في ميدان السياسات الداخلية ـ لمكافحة التضخم ولو على حساب توظيف العمل والحفاظ على مستوى الطلب المحلي. وذلك لأن نسبة مرتفعة من التضخم، تؤدي الى تآكل القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويفترض أيضاً هذا الحل اليميني «العودة الى النظام» في العلاقات مع الجنوب، ومعنى هذا

التعبير هو اخضاع خطط البرجوازيات الطرفية لاحتياجات الخطة العامة المهيمنة، وبالتالي الغاء هامش الاستقلالية الذي استفادت منه تلك البرجوازيات في المرحلة السابقة على الأزمة. وهذا هو أيضاً معنى التعبير الذي اقترحناه لتوصيف الهدف الاستراتيجي لخطة رأس المال المهيمن وهو تعبير «إعادة كومبرادورية» العالم الثالث. ويجدر بالذكر ان برجوازيات العالم الثالث ليس لها الخيار: فعليها أن تخضع لخطط رأس المال المهيمن وأن تلقي العبء على شعوبها.

وعلى الرغم من ان التناقض شمال/جنوب هو المحور الأساسي للأزمة، إلا ان الهجوم المعاكس الذي يرمي الى عودة الهيمنة الأمريكية، يستخدم لتحقيق هدفه أداة غير مباشرة، هي الاعتماد على المساومة في النزاع غرب/شرق من أجل تجميع الغرب وراء الولايات المتحدة ضد الجنوب.

هكذا نرى أن الاجابة اليمينية للأزمة لا ترمي في الواقع الى «الخروج منها»، بل الى استخدام ظروفها لتكييف العلاقات الاجتماعية على صعيد عالمي، بحيث تضمن استمرار هيمنة رأس المال المدول.

والآن ما هي اقتراحات اليسار الغربي في مواجهة هذه الإجابة اليمينية الطابع؟ هل هي اقتراحات متماسكة مع بعض في كل يمثل بديلاً معقولاً؟ الواقع ان هذه الاقتراحات (التي قدمها كتاب هولاند المذكور) تمثل خطة كينزية اجمالية يُفترض تنفيذها على صعيد الغرب جماعياً. فهي خطة تقبل إذن التدويل ثم تنظر في مجموعة الاصلاحات المتمشية مع مراعاة هذا المبدأ وهي: التقشف واعادة هيكلة الانتاج لمواجهة احتياجات المنافسة ثم اعادة توزيع الدخل وتوسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية. فالخطة اذن تقتضي أن يحكم اليسار أوروبا، ثم بالتدرج الشمال كله (ويشمل أوروبا والولايات المتحدة واليابان)، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بالاحتفاظ بالانفتاح الخارجي بالنسبة الى الجميع. ولا يهتم التقرير المذكور بالعلاقات شمال/جنوب اهتماماً خاصاً، فهو يفترض هنا ان العودة الى الرواج في الشمال تؤدي أيضاً الى تحريك عجلة «التنمية» في الجنوب. ولا يتساءل التقرير عن طبيعة هذه التنمية: التي في نهاية الأمر لا يتصورها مختلفة عما هي عليه في خطة إعادة انتشار رأس المال المدول، وهي خطة تقتضي بدورها كومبرادورية الجنوب.

هكذا يبدو لنا ان هذه الخطة تتجنب بعض التناقضات الأساسية، على الرغم من ميولها الإصلاحية فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتوسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير الرأسمالية الطابع. هذا ولسنا مقتنعين بأن هناك امكانية صحيحة للعلاج الكينزي، حتى اذا أمكن تنفيذه على صعيد الشمال جماعياً. وذلك للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً والتي تتعلق بجذور أزمتنا الراهنة المختلفة عن الظروف التي أحاطت بأزمة الثلاثينات التي أتت الكينزية فعلاً علاجاً لها. يضاف الى ذلك، أن اصلاح العلاقات مع الجنوب بحيث تكون أقل تفاوتاً، ان هذا الاصلاح التقدمي اللازم يفترض شيئاً من التقشف في الشمال وليس العودة الى خرافة النمو اللامتناهي.

لا شك ان التقشف يمكن أن يحوّل الى قوة ايجابية. ولكن لهذا التحول شروطه وهي الآتية:

أولاً: رفض المضمون اليميني لممارسات التقشف كما هي عليه حالياً في التنفيذ، إذ هي سياسات تهدف الى فرض التقشف على الطبقة العاملة من أجل العودة الى انعاش الاقتصاد في إطار نمط تنمية متماثل لما كان عليه قبل الأزمة.

وثانياً: اندراج التحول المذكور في إطار نمط «آخر» للتنمية يحل محل النمط الحالي، وذلك على المستويات المحلية والعالمية. يضاف الى ذلك انه من العسير تصور سياسة مماثلة تنفذ في آن واحد على صعيد الغرب بأجمعه. فإذا سمحت الظروف الاجتماعية بذلك في بلد ما، لاصطدمت هذه القوى الاجتماعية التقدمية بحائط منافسة البلدان التي لا تزال تسيطر عليها القوى اليمينية. فلا ريب أن أية خطوة نحو «نمط جديد» (مثل توسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية غير السلعية) تتناقض مع مقتضيات اعادة بناء الاقتصاد لمواجهة احتياجات المنافسة العالمية.

ولعل تواضع الاقتراحات المذكورة، يرجع الى اهتمام القوى اليسارية المسؤولة «بالعودة الى الحكم في أقرب فرصة». أليس من الجدير هنا التساؤل الآتي: هل من الأفضل العودة الى الحكم في ظروف العجز، أي الانزلاق الى سياسات تقتصر على «ادارة الأزمة»، وهي في نهاية الأمر، سياسات لا يمكن أن تختلف عن سياسة اليمين نفسه، أم من الأفضل تقوية المعارضة العمالية من خلال مواجهة سياسة اليمين وجمع القوى من أجل «تنمية أخرى صحيحة»؟ رأينا هو ان التكتيك المقترح حالياً من قبل اليسار الغربي، هو غير فعّال في نهاية الأمر.

ان المطلوب من اليسار للخروج من الأزمة هي أكثر مما هو مقترح في هذا التكتيك. وليس ذلك مستحيلاً، إذ نرى أن أجزاء من هذه الاجابة اليسارية توجد حالياً في بعض البرامج والممارسات. فهناك على سبيل المثال برنامج الاشتراكية الديمقراطية السويدية الذي ينادي بانتقال ملكية رأس المال الى النقابات العمالية، الأمر الذي يمكن استخدامه قاعدة لسياسة صناعية جديدة مستقلة عن مقتضيات مجرد الربحية المالية. وهناك أيضاً برنامج تيار يساري في ايطاليا ممثل داخل الحزب الشيوعي، يركز على ضرورة توسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير السلعية. وهناك بعض الاتجاهات في معسكر «القوى الخضراء» الجديدة في شمال أوروبا، تدعو الى مزيد من اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية لمصلحة قوى اجتماعية محلية شعبية. وهناك أخيراً وليس آخراً، حزب «الباسوك» في اليونان الذي ينظر الى اصلاح العلاقات شمال/جنوب في مصلحة الجنوب على أنه ركن أساسي للحل التقدمي الاجمالي. ثم ألم تثبت تجربة الحكم الاشتراكي في فرنسا صحة أقوالنا؟ وفي هذا النطاق، نشارك انتقادات هؤلاء في فرنسا الذين ركّزوا على ضرورة الأخذ بمبدأ «التمركز على الذات» ورفضوا الانزلاق نحو اليمين باسم اعطاء الأولوية للقدرة التنافسية العالمية.

فإذا نمت وتقوت الاتجاهات التقدمية المذكورة، لخلقت ظروفاً جديدة مؤاتية لإعادة النظر في العلاقات شمال/جنوب بحيث تتمشى ـ في العالم الثالث ـ مع مقتضيات تنمية متمركزة على الذات في اطار وطني واقليمي وبمضمون شعبي. فإعادة النظر إذاً، تمثل الخيار «الآخر» أي رفض تحكم الكومبرادورية التي لا يمكن أن تتمشى مع مصالح الجماهير الواسعة.

٣ ـ وقد تناولنا في كتابات سابقة كثيراً من الاعتبارات التكتيكية التي نحن بصددها هنا؛ فلن نعود إليها بل سنقتصر على لفت النظر الى مراحل تطور هذه التحاليل. فكنا قد بدأنا منذ أول ظهور الأزمة في أوائل السبعينات، باعتبار هذه الأزمة على انها أزمة بنيانية طويلة المدى يتطلب تجاوزها إعادة هيكلية النظام، وليس على أنها أزمة ظرفية عادية قصيرة الأجل، تجد حلها في إطار نمط التراكم السائد، كما طرحنا الأطروحة التي تقول إن محور هذه الأزمة الأساسي يكمن في العلاقات شمال/جنوب. وليرجع القارىء في هذا الصدد الى مقالنا المعنون «هذه الأزمة هي أزمة

النظام الاستعماري» والى الكتابين اللاحقين أوليهما بعنوان **أزمة الاستعمار** والثاني **الأزمة، أية أزمة؟**

وفي هذه المناسبة ذكرنا مخرجين للأزمة رأينا انهما يتمشيان مع منطق التوسع الرأسمالي. وأطلقنا عليهما اسمي «نمط ١٩٨٤ ألف» و«نمط ١٩٨٤ باء». هذا ويجدر بالذكر اننا كنا عام ١٩٧٤ وان كتاب جورج أورويل الذي كنا نشير إليه ضمنياً أنا وزميلي اندريه فرانك من خلال اختيار هذا العنوان، ان هذا الكتاب كان قد سقط في النسيان منذ أربعين عاماً. فكان كل من هذين التطلعين المستقبليين يقوم على فرضية خاصة له. فكانت فرضية الحالة «ألف» هي تعميق الطابع العالمي للتوسع الرأسمالي من خلال هجرة شاملة للصناعات الفوردية نحو أطراف النظام للاستفادة من توافر الأيدي العاملة الرخيصة. هذا بينما فرضية الحالة «باء» كانت تقوم على تهميش «الأطراف الناتج عن احتمال فشل اعادة انتشار الصناعة على النمط المذكور في الحالة «ألف». وكنا طبعاً نعتبر أيضاً الامكانية الأكثر احتمالاً وواقعية في رأينا أي مزيج من الحالتين: وبالتحديد توزيع كل من الحالتين على مناطق مختلفة من العالم الثالث. ثم نظرنا في العلاقات غرب/شرق من حيث تمفصلها الاحتمالي بهذه الاشكالية الاجمالية. وكنا قد توصلنا في هذا الصدد الى أن «اعادة اندماج» الشرق في النظام الرأسمالي العالمي يحتمل انها لن تكون إلا محدودة المغزى. هذا ولم نقتصر بالمعضلة الاستراتيجية العامة، بل تناولنا في اطارها موضوع بعض الاشكالات التكتيكية. وبالأخص طرحنا السؤال الآتي: أين توجد حلقات الضعف في هذه الأزمة؟ وفي هذا الاطار اعتبرنا احتمال تزايد التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وبين أوروبا الشمالية والجنوبية، وبين أوروبا يسارية وأوروبا يمينية، من حيث امكان توظيف هذه التناقضات في خدمة تعديل العلاقات بين أوروبا والوطن العربي وافريقيا في صالح الجنوب.

ولن نرجع الى ما كتبناه في هذا الصدد، والذي اعترفنا في كتابنا «الأزمة، أية أزمة؟» ان التطورات اللاحقة تجاوزته في بعض نواحيه.

إضافة الى هذه الكتابات، نود أن نشير هنا الى كتابات ذات طابع جدلي (Polémique) تتناول الاقتراحات المعروفة باسم «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، وتقارير لجنة براندت، ومشروع البنك الدولي في موضوع الانماء الافريقي. وكذلك تجد بعض مقالاتنا مكانها في هذا الاطار، ومنها مقالاتنا الموجهة لنقد التيار الماركسي الغربي «المعادي» للعالم «الثالثية» ـ مثل أطروحة بل وارن ـ ومقالاتنا التي نرفض فيها أطروحة بتلهيم حول الثورتين الروسية والصينية (وهي أطروحة تعتبر هاتين الثورتين على انهما «ثورتان رأسماليتان»). هكذا توصلنا الى مزيد من التحديد حول مفهوم «فك الروابط»، خاصة في كتابنا عن «مستقبل الماوية». فكنا نود هنا أن نتجاوز المفهوم المبسط الدارج الذي يعادل «فك الروابط بالانغلاق على النفس وشبه الأوتاركية التجارية والمالية والتكنولوجية. فأردنا أن نعطي مضموناً علمياً ايجابياً لهذا المفهوم، لعله يمكن تلخيصه كالآتي: التحرر من هيمنة شكل قانون القيمة الذي يحكم النظام العالمي. ولم نر أن هذه «القطيعة» من شأنها أن تفتح عصر يسير اقامة «الاشتراكية» واتمامها بل رأينا أنها تفتح فقط المجال لتطور متمركز على الذات، وهو فصل طويل من التاريخ «بعد الرأسمالية» لا يزال يقوم على تفاعل قوى متناقضة بعضها رأسمالي الطابع وبعضها اشتراكي والبعض الثالث ذو طابع «الدولنة».

ولم نتخل عن الاعتبارات التكتيكية فيما بعد ذلك، بل استمرت كتاباتنا بعد عام ١٩٨١

تعمل حساباً لها. فكان ميدان دراساتنا يركز على أوروبا والوطن العربي وافريقيا. ولما ظهر هناك احتمال اتجاه تقدمي من أوروبا في مرحلة ما، فقد رأينا من المناسب النظر في هذا الاحتمال من حيث امكان تقويته هامش استقلالية أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك على صعيد أوروبا بجملتها، أم على صعيد منطقة أوروبا الجنوبية، أم على أساس تكتل الحكومات الأوروبية اليسارية. وعلى هذا الأساس نظرنا في احتمال فتح الباب لأشكال جديدة من التعاون بين أوروبا والوطن العربي وافريقيا، تكون أكثر تقدمية مما هي عليه حالياً. وقد تناولنا في هذا الإطار نقاش مختلف الاقتراحات المطروحة وذلك بمناسبة ندوة كوزنسا في ايطاليا عام ١٩٨١ ثم ندوة نابولي عام ١٩٨٣. ولكن هذه الاحتمالات لم تتبلور بعد، بل انعكس التطور اللاحق وعادت أوروبا للانحياز الى جانب الولايات المتحدة، فخضعت لأهداف تكتيك سياسة الرئيس ريغان وذلك في جميع الميادين: من الهجوم ضد الشرق والجنوب واسناد التوسعية الصهيونية واستمرار الممارسات الاستعمارية الجديدة في افريقيا... الخ. ولم تختلف في ذلك حكومات اليسار الأوروبي عن حكومات اليمين، بل انزلقت تدريجاً حتى أصبح التمييز بينها عسيراً، الأمر الذي يفرض بالضرورة اعادة النظر في مشروعات الاستقلال الاوروبي وكذلك مشروع احتمال تعديل العلاقات شمال/جنوب لمصلحة القوى التقدمية. وكذلك فإن هزيمتنا العربية في مواجهة اسرائيل بل استسلامنا للمشروع الأمريكي، (ونقصد هنا «الانفتاح») على صعيد الوطن العربي بمجمله، قد ألغى احتمال أن يلعب الوطن العربي دوراً ايجابياً في هذه المرحلة.

وقد وضعنا في هذا الإطار، تناولنا لدراسة الاجابات «الشعبوية»، ونقصد هنا تلك الاجابات التي انفجرت فجأة خاصة في العالم الاسلامي والعربي وفي افريقيا. وطرحنا هنا الفرضية أن الاسلام ملأ الفراغ الناتج عن عدم ملاءمة الاجابة الوطنية الاصلاحية التقليدية لتحدي الكومبرادورية المنتصرة. وأثبتت الثورة الايرانية احتمال تكرار هذا النوع من الاجابة، كما أثبتت التطورات اللاحقة لهذه الثورة تناقضاتها الداخلية وحدودها التاريخية، ثم في نهاية الأمر عجزها عن تقديم بديل فعال. ورأينا من الضروري في هذا الصدد، نقاش الأطروحات الايديولوجية المطروحة وخاصة الادعاء «بالخصوصية»، وذلك من أجل القاء بعض الضوء على مصادر الابهام والالتباس. ولا يختلف الأمر في تجارب أخرى «شعبوية» الطابع أيضاً، ظهرت هنا وهناك في افريقيا. فهي أيضاً تقوم على الابهام المترتب على طابعها الطبقي غير المحدد. هذا ولا نرى من هذه الأشكال الأولى «للرفض» من جانب الشعوب الا فصلاً أولياً يحتمل تطوره. لعله يؤدي الى تبلور بديل حقيقي لاحق؛ وإلا ـ فإذا عجز عن ذلك ـ سيغلق الشعوب في مأزق في غاية الخطورة.

وقد عرضنا للقارىء ما توصلنا اليه من استنتاجات في هذا الشأن ـ وهي استنتاجات مرحلية بالطبع ـ في مقالين أولهما معنون «من أجل مخرج يساري للأزمة» (١٩٨٢) وثانيهما معنون «الأزمة، العالم الثالث والعلاقات شمال/جنوب وغرب/شرق» (١٩٨٣). وهنا رأينا من المفيد التركيز على التمفصل بين التناقض شمال/جنوب (وهو التناقض الأساسي في تحليلنا) وبين التناقض غرب/شرق الذي يحتل حالياً، مكانة الصدارة في المسرح بسبب خطورة القوى العسكرية للكتلتين المتعارضتين. ولا شك ان هذا التحليل هو في صميمه تحليل ظرفي، بمعنى انه ينظر الى الأهداف التكتيكية التي تكمن وراء ما أسميته «الهجوم المعاكس» الأمريكي. وقد رأينا ان هدف الخطة هو تجميع المعسكر الغربي وراء الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم ضد الجنوب، وذلك من خلال استخدام أداة مساومة خاصة هي سباق التسلح الذي تفرضه أمريكا على الاتحاد

السوفياتي. ولا يعني التركيز على هذه الأبعاد التكتيكية تجاهل الأمور التي تتعلق بالطابع الاجتماعي للنظم المعتبرة، وكذلك مختلف احتمالات تطوراتها. وقد توصلنا في هذا التحليل الظرفي الى أن رفض الخضوع لسياسة ريغان وفتح باب جديد لاحتمال «تعايش سلمي» في العلاقات غرب/شرق هو أضمن وسيلة لتوسيع هامش استقلالية لعله يسمح بتقدم جو اصلاحي في الشرق، وهو أمر مطلوب في ذاته من أجل تقدم المصير الاشتراكي، وبهدف سباق التسليح بالذات الى منع هذا التطور من خلال وضع عوائق في سبيله.

٤ ـ هكذا نرى ان مضمون التكتيك الذي نقترحه، هو توسيع هامش استقلالية الدول والقوميات والشعوب والطبقات المستقلة.

ومن شأن توسيع هذا الهامش أن يفيد مختلف القوى التقدمية على صعيد عالمي، وذلك من خلال تحقيق الظروف الملائمة الآتية:

أولاً: بالنسبة الى شعوب الشمال من خلال ايجاد هامش للتحرك الشعبي يسمح بالمبادرة في تجاوز حدود منطق مجرد التوسع الرأسمالي.

ثانياً: بالنسبة الى شعوب الجنوب من خلال توافر شروط مؤاتية للتقدم في اتجاه التنمية الوطنية المتمركزة على الذات والمعتمدة على الجماهير الشعبية.

ثالثاً: بالنسبة الى شعوب الشرق من خلال توافر شروط مؤاتية لانجاز اصلاحات من شأنها أن تقوي مركز الجماهير الشعبية في النظام.

أيمكن التمني بأكثر من ذلك في عصرنا؟

هذا ولا ريب أن توسع هامش الاستقلالية المطروح هنا، يصطدم بعقبة الطابع العالمي للرأسمالية من جهة، وبلورة القوى السياسية حول القوتين العظميين من الجهة الأخرى. فيتطلب هذا التكتيك اذن فك الروابط «بالمعنى الواسع للتعبير» كما يفترض سياسة عدم الانحياز.

ومن أنسب الاحتمالات بالنسبة الى التطور في هذا الاتجاه، يمكننا تصور التقارب بين مختلف القوى التقدمية على صعيد عالمي، وهو القاعدة المطلوبة لانعاش أممية جديدة فعالة. ولا نود أن نقول هنا ان هذا التطور سيؤدي بالضرورة الى التحول الاشتراكي ـ فالتاريخ هو الذي سيجزم في هذا المضمار. هذا إضافة الى ان هناك عقبات كثيرة تحول دون انجاز يسير للاحتمال الأكثر تفاؤلاً المعتبر. ومن أهم هذه العقبات: انعدام المرجع الايديولوجي المشترك الذي يمكن استلهامه من قبل مختلف أجنحة التحالف الواسع المطلوب. وكذلك اختلاف ـ بل أحياناً تناقض ـ المصالح الفرعية، في الأجل القصير والمتوسط على الأقل.

إن عدم يقين المستقبل هذا، يرجع في نهاية الأمر الى استحالة الفصل بين اعتبارات الاستراتيجية والتكتيك، بين الأجل الطويل والأجل القصير. فهي تتفاعل معاً في معضلة على جميع المستويات، فتترك الباب مفتوحاً على المستقبل. هكذا سنستمر نتساءل دائماً: ما هي التغيرات الواردة فعلاً في جدول الأعمال الحقيقي؟ ما هي التطلعات التي تفتحها هذه التغيرات وتلك التي تغلق الباب عليها؟ ما هي القوى التاريخية الموضوعية التي تحدد المصير وما هي القوى الفاعلة الحقيقية الايجابية والاحتمالية؟

وأمام هذه التساؤلات سوف نجد دائماً إجابات مختلفة. فهناك من يتصف بالاهتمام بالواقع الآني أكثر من اهتمامه بالأجل الأطول. فلا شك ان هؤلاء يعطون أهمية حاسمة لعدم توافر بديل حقيقي منظور لأزمة الهيمنة الأمريكية. وبالتالي هؤلاء يرون ان الهجوم المعاكس الأمريكي لا بد أن ينجز أهدافه. ولكن هناك أيضاً من يسمح لنفسه بتصور تطورات في الأجل الأطول، ولو على أساس الحدس. ومنهم هؤلاء الذين ـ على سبيل المثال ـ يرون «التكتل الآسيوي» ـ المعتمد على الكونفوشيانية والجامع بين اليابان والصين ـ يتحول الى مركز جديد. وهؤلاء الذين يرون تبلور محورين، أحدهما يعتمد على أوروبا والاتحاد السوفياتي، والآخر على تقارب الولايات المتحدة واليابان والصين. وكذلك هؤلاء الذين يرون استمرار تدهور الهيمنة الأمريكية واحلال نظام عالمي متعدد الأقطاب محلها. أما نحن فلا نعتقد أن أياً من هذه الفرضيات مستحيلة في ذاتها، بل نرى أن كلا منها محتمل. ولكن تساؤلنا يركز على السؤال الدائم: ماذا يجب أن نفعله في هذه الظروف؟

إن إجابتنا عن هذا السؤال تنبع من اعتبارنا ان العالم المتعدد الأقطاب هو الأفضل، إذ يترك للمناطق الطرافية الضعيفة والتي لا تستطيع أن تفرض نفسها كمشارك حقيقي في عالم اليوم، يترك لهذه المناطق التي تنتمي اليها افريقيا والوطن العربي باب المستقبل مفتوحاً ـ ولا ننوي أكثر من ذلك □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صورة العرب

في عقول الأمريكيين

الدكتور ميخائيل سليمان

مؤامرة استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في عهد الحماية في تونس

د. محمد صالح عمر

مساعد في معهد بورقيبة
للغات الحية في تونس

مقدمة

اعتاد الباحثون عرباً ومستشرقين أن ينسبوا إلى اللّغوي المصري عبد العزيز فهمي أوّل دعوة إلى استبدال الحروف العربيّة بالحروف اللاّتينيّة في الوطن العربي، تلك الدعوة التي أطلقها في أواسط الأربعينات داخل مجمع اللغة العربية في القاهرة[1] فأثارت ضجّة كبرى وردود فعل عنيفة لا في المجمع وحده وإنّما في الأوساط العلمية والثقافية في أكثر الأقطار العربيّة على الرغم من رزوحها وقتذاك تحت نير الاستعمار الأوروبي[2].

على أنّ ما بين أيدينا من وثائق يثبت أن دعوة فهمي تلك لم تكن الأولى من نوعها وإنما سبق الى مثلها المستعمرُ الفرنسيُ بحوالى نصف قرن في المغرب العربي. ففي أواخر القرن التاسع عشر فرضت السلطات الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائر استعمال الحروف اللاّتينية في جميع الكتب المدرسيّة العربيّة[3]. وفي بداية القرن العشرين حاولت تنفيذ العمليّة ذاتها في تونس إلاّ أنّ مسعاها هذه المرّة مُني بالفشل الذريع بفضل الموقف الدفاعي المتصلّب الذي وقفه بعض الوطنيين

---

(١) مؤتمر مجمع فؤاد الأول للغة العربية، القاهرة، ١٩٤٤، **تيسير الكتابة العربية**، نصوص المذكرات والمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع وما اتخذ في ذلك من قرارات في مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٤ (القاهرة: المجمع، ١٩٤٦). مع الاشارة الى أن مشروع فهمي عرض على المجمع في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ ورفض بالاجماع. انظر في ذلك:

Rached Hamzaoui, *L'Académie de langue arabe du Caire: Histoire et oeuvre*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, sixième sér. Philosophie-Littéraire, vol. 8 (Tunis: Université de Tunis, 1975), pp. 211-246.

(٢) انظر على سبيل المثال موقف مجلة **المباحث** (تونس)، من مشروع فهمي في: العدد ٢١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥)، والعدد ٢٥ (نيسان/ابريل ١٩٤٦).

(٣) *La Dépêche tunisienne* (28 Décembre 1910), p. 1, Colonne 6, et p. 2, colonne 2.

التونسيين وإلى جانبهم عدد من المثقفين الفرنسيين لغايات مختلفة[٤].

وهذه المؤامرة الثانية هي التي تشكّل مادّة بحثنا في هذا الفصل. وسنسعى في تحليلها إلى إماطة اللّثام عن أطماع الفرنسيين الحقيقية في تونس وهي تحويل نظام «الحماية» الذي فرضوه عليها عام ١٨٨١ إلى نظام «ادماج» على غرار النظام الذي أقاموه في الجزائر. كما سنسعى إلى إبراز الدور الذي اضطلع به المثقفون الوطنيون التونسيّون في الدّفاع عن هويّة الشعب التونسي العربيّة والتصدّي لمؤامرات المسخ والإدماج التي كان يحوكها ضده المحتلون في الخفاء.

لقد حيكت خيوط المؤامرة، حسب ما يبدو، في أعلى مستوى من السلطات الاستعمارية المحلّية اقتداء ـ كما سنرى ذلك في الأسطر التالية ـ بتجربة سابقة نجح المستعمر الفرنسي في تنفيذها في الهند الصينيّة.

ولكن سلطات الاستعمار في تونس فضّلت إزاء خطورة الدعوة وما يمكن أن تثيره من ردود فعل عنيفة في بلد عربي اسلامي ترتبط فيه الكتابة ارتباطاً وثيقاً بالدين أن تقوم أوّلاً بعمليّة «جسّ للنبض» قصد التعرّف على الصعاب التي يمكن أن تقف عُرضة دون تنفيذ المشروع. فكان الإعلان عنه بطريقة غير مباشرة على أعمدة «صحيفة» تعدّ «مستقلّة معتدلة» هي صحيفة **الديباش التونسيّة** *La Dépêche tunisienne*[٥] التي أجرت «بإيعاز من ضابط لواء فرنسي عائد من الهند الصينيّة» تحقيقاً واسع النطاق حول استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في كتابة اللغة العربية»[٦].

وعلى الرغم من الصدى السلبي الذي لقيه المشروع لدى غالبيّة المستجوبين ممّن شملهم التحقيق فلقد كان نقطة انطلاق بعد سنتين من عرضه على النقاش لظهور مشروع آخر مماثل هو مشروع «الألفباء اللاتيني العربي» (Alphabet Latino-Arabe) لبيار كونال (Pierre Caunelle)[٧].

---

(٤) حدث ذلك على وجه التحديد خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ وكانون الثاني/يناير ١٩١١. وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في بقية البحث.

(٥) هي صحيفة يومية ناطقة باللغة الفرنسية صدرت من دون انقطاع في تونس العاصمة من عام ١٨٨٩ الى عام ١٩٦١. أسسها أ. ليكور كربونتيي (E. Lecore Carpentier). كان مكتبها في نهج عاصمة الجزائر عدد ٢ في تونس ولها مكتب ثان في نهج مايربير (Mayerbeer) عدد ٢ في باريس.

(٦) أجرت **الديباش** هذا التحقيق في أعدادها الصادرة في التواريخ التالية: كانون الاول/ديسمبر ١٩١٠ (افتتاحيّة)؛ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ (٣ أجوبة)؛ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ (٥ أجوبة)؛ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ (جوابان)؛ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ (جواب واحد)؛ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩١١ (جواب واحد)، و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩١١ (حوصلة واستنتاجات).

(٧) نشر كونال مشروعه أوّلاً في كتيّب طبعه بالطريقة الحجريّة. وقد خلا هذا الكتيب من الترقيم وتاريخ الطبع أو التأليف. وهو يقع في ١٦ صفحة بما فيها دفّتا الغلاف وعنوانه: **طريقه لنقل الرسم العربي نقلاً تاماً بالألفباء اللاتيني العربي**.

«Méthode de transposition orthographique intégrale de l'écriture arabe au moyen de l'alphabet latino-arabe».

ولقد أتبع المؤلف اسمه بصفة «معلم» وزاد هذه الصفة إيضاحاً في النسخة الموجودة بمكتبة الآباء البيض (نهج جامع الهواء في تونس) بما كتبه في كلمة إهداء الى صاحب المكتبة من انه «معلّم بمدرسة رحبة الغنم بتونس» (اي مدرسة معقل الزعيم اليوم). ولقد توصّل كونال إلى اصدار كتابه فيما بعد في طبعة حديثة في مطبعة فريدريك ويبر (Frédéric Weiber) في تونس بعد تنقيحة والزيادة عليه لكن من دون ذكر تاريخ الطبع أيضاً. وفي خصوص تاريخ التأليف يشير =

فلنتفحّص أوّلاً تحقيق **الديباش التونسيّة** وأجوبة المُسْاهمين فيه والاستنتاجات التي استخلصتها منه قبل أن ننظر في مشروع كونال، محاولين الوقوف على الدوافع المحرّكة لكل مساهم والغايات المتخفية وراء كل تدخّل لتسهل علينا، في الختام، المقارنة بين مختلف الآراء ومتنوّع المواقف.

أولاً: تحقيق الديباش التونسيّة

لقد اشتمل تحقيق **الديباش التونسية** على ثلاث عشرة مساهمة هي عبارة عن أجوبة متفاوتة الطول لثلاثة عشر مثقفاً (ثقافة عربية ـ فرنسيّة في الغالب) تسعة منهم فرنسيون وثلاثة تونسيون وواحد ألباني على سؤال توجّهت به إليهم الصحيفة حول إمكان اللجوء إلى الحروف اللاّتينيّة في كتابة اللغة العربية ولهجاتها وخصوصاً منها اللّهجة التونسيّة.

ويحسن بنا قبل عرض أجوبة هؤلاء وتحليلها أن ننظر في أسباب إثارة الصحيفة لهذه القضيّة والغايات التي تروم بلوغها منها.

١ ـ ملابسات إثارة الصحيفة للقضيّة

أثارت **الديباش** هذه القضية لأول مرّة في عددها الصادر يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠ وعلى وجه التحديد في رُكْنها القارّ «نشرة» (Bulletin) في الصفحة الثانية ويقوم مقام الافتتاحيّة.

وجاء في هذا الركن، على لسان رئيس التحرير[٨] نفسه أن «المسألة تتمثّل بكلّ بساطة في كتابة اللغات الشرقية بالحروف اللاتينية»[٩] مشيراً إلى أنّ منطلق تفكيره، في هذه القضيّة، هو ملاحظة أبداها له ضابط لواء حول «النتائج الممتازة التي أمكن تحقيقها في الهند الصينيّة خاصّة باستخدام هذه الطريقة»[١٠]. و«النجاح الذي قد تُكلّل به في حالة استعمالها بالمستعمرات الاسلامية»[١١].

= كونال في الصفحة الرابعة من كتيّبه إلى أن تحقيق **الديباش التونسية** ظهر منذ سنتين (من دون ذكر المصدر بالضبط) لكنه يتلاءى هذا النقص في الطبعة الثانية حيث يذكر أن ذلك التحقيق نشر في كانون الثاني/يناير ١٩١١ مما يدلّ على أنه أعدّ مشروعه لأول مرّة سنة ١٩١٣. وتجدر الاشارة إلى أن الباحث رولان مينيه (Roland Meynet) تعرّض في كتابه: **الكتابة العربيّة موضع سؤال** (L'Ecriture arabe en question)، ص ٧٣ إلى مشروع لبيار كوناي (Pierre Cauneille) وهو مدير متقاعد لمدرسة اسلامية في صفرو (Sefrou) في المغرب الأقصى بعث به إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٦ واقترح فيه حروفاً لاتينية وعربية وإغريقية مشكولة بالحركات العربية. ولقد أورد صاحب الكتاب في لوحته عدد ١٣ نموذجاً من هذه الكتابة تبيّن لنا بوضوح أن المشروع هو نفسه الذي أعدّه كونال (Caunelle) لا كوناي (Cauneille) سنة ١٩١٣ أي قبل ٣٤ عاماً عندما كان معلماً في مدرسة رحبة الغنم في تونس.

(٨) هو أندريه دوران (André Duran) ولد في فالانس (Valence) في فرنسا في آب/اغسطس ١٨٧٧، تخرّج من كلية الحقوق في باريس واشتغل محامياً في المحاكم التونسية حتى سنة ١٩٠٥ ثمّ اشتغل في صحيفة **الاصلاح** (La Réforme) وصحيفة **بريد تونس** (courrier de Tunisie) قبل أن يتولى رئاسة تحرير **الديباش التونسية** وأن ينتخب كاتباً عاماً لـ «نقابة الصحافة التونسية» انظر:

Paul Lambert, *Choses et gens de Tunisie: Dictionnaire Illustré de la Tunisie* (Tunis, 1912), p. 168.

(٩) *La Dépêche tunisienne* (1 décembre 1910), p. 2, colonne 2, lignes 46-47.

(١٠) المصدر نفسه، سطر ٤٩ ـ ٥١.

(١١) المصدر نفسه، سطر ٥١ ـ ٥٤.

وبناء على ذلك فقد ارتأى رئيس التحرير أن من الأفضل عرض الفكرة على بعض المهتمين باللّغة العربيّة قصد التعرّف على مدى قدرة الحروف اللّاتينية على تمثيل أصوات اللغة العربيّة ورسم كلماتها رسماً أميناً كاملاً. وفي هذا يقول: «سنجري تحقيقاً سريعاً مع المختصين في اللغة العربية في مدينتنا حتى نتمكن من جمع المعلومات اللازمة عن هذه المسألة وسنحيط قرّاءنا علماً بأبحاثنا»[١٢].

وليس عجيباً أن تشغل ملاحظة الضابط اللّواء رئيس التحرير إلى هذا الحدّ وأن تلقى لديه ما لقيته من تجاوب وحسن قبول سرعان ما تحوّلا إلى رغبة في التنفيذ والتطبيق.

فموقفه ذاك لم يكن، في حقيقة الأمر، سوى موقف الغالبيّة الغالبة من الفرنسيين المقيمين في تونس، أولئك الذين كانوا يشعرون، في آن، بحاجة ملحّة إلى حذق لغة «الأهالي» للزيادة في إحكام السيطرة عليهم وبالصعوبة الفائقة في تعلّم تلك اللغة باستعمال أبجدّية غريبة عنهم تماماً (تكتب حروفها من اليمين إلى اليسار). وهذا ما حفزه على القول: «من البديهي اننا إذا توصّلنا إلى إزالة الصّعاب الناشئة عن خصائص الأبجديّة وعلامات الرسم من دراسة اللغة العربيّة فإنّ الكثيرين من مواطنينا سيقبلون بكل اقتناع على العمل وسيكتسبون بأكثر سرعة لغة لا يمكنهم الاستغناء عن معرفتها»[١٣].

ومع ذلك فإنّ تحمّس رئيس التحرير لمعرفة العربيّة لم يكن، في الواقع، نابعاً فحسب من مجرّد رغبة في تعلم لغة أجنبيّة وإنما من أحلام كانت تراود الكثيرين من أبناء جنسه في ذلك العهد، أحلام تتجاوز المستوى اللغوي إلى ما أبعد منه وأشد خطراً وهي التي سيكشف عنها في نهاية التحقيق بعد أن يقول كلّ مستجوب كلمته في القضية.

ولننتقل، الآن، الى استعراض ما ورد في تدخلات المستجوبين من آراء وحجج ومواقف بعد توزيعهم حسب جنسياتهم (تونسية، فرنسية، ألبانيّة) على ثلاث مجموعات وترتيب أفراد المجموعة الواحدة منها طبقاً لتواريخ نشر أجوبتهم:

٢ ـ المستجوبون التونسيون

لا يتجاوز عدد التونسيين الذين وُجّه إليهم السؤال الثلاثة، وهم المسمّى خير الله[١٤] مترجم في المحكمة المختلطة في تونس والبشير صفر[١٥] عامل سوسة وحسن حسني عبد الوهاب[١٦] استاذ التاريخ في معهد الخلدونية في تونس.

---

(١٢) المصدر نفسه، سطر ٥٥ ـ ٥٨.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) هو خير الله بن مصطفى (١٨٦٧ ـ ١٩٦٥) ولد في تونس. اشتغل معلماً في المعهد الصادقي ثم مترجماً عدلياً لدى المحكمة المختلطة. قام عام ١٩٠٦ بحملة لعصرنة التعليم بالكتاتيب وفتح العديد من المدارس الدينية. ساهم في تحرير صحيفة **التونسي**. عينه الباي مديراً للمراسم ثم كلّف بإدارة جمعية الحبس إلى أن أحيل على المعاش. انظر: Sadok Zmerli, *les Successeurs* (M.T.E., 1967), pp. 279-288.

(١٥) ولد بتونس في ٢٧ شباط/فبراير ١٨٥٦. ساهم في تحرير صحيفة **الحاضرة** وردّ على الكثير من الحملات المعادية للتونسيين وحضارتهم العربية الاسلامية محاولاً في الوقت ذاته التصدي لتيار الانغلاق الذي كان يعمل على نشره السلفيون. كلّف بإدارة جمعية الحبس عام ١٩٠٦ ثم شغل عام ١٩٠٨ منصب الولاية في سوسة. توفي عام ١٩١٧ أثر عملية جراحية اجريت له. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ٢٩.

(١٦) ولد في تونس في ٢١ تموز/يوليو ١٨٨٤. تقلّب في وظائف عدة منها رئاسة «خزانة المخطوطات الوطنية» ووزارة القلم. وبعد الاستقلال دُعي إلى ادارة «المعهد القومي للآثار والفنون». شارك في جلّ مؤتمرات المستشرقين=

أ ـ جواب خير الله بن مصطفى[١٧]: ركّز خير الله جوابه على فكرة أساسيّة هي انعدام الحاجة الى استعمال الطريقة المقترحة معتبراً فشلها حتميّاً في تعليم اللغة العربيّة للعرب والأجانب على حدّ سواء.

وعزا هذا الفشل إلى أسباب عدة أهمها أنّ الأبجدية اللاتينية خالية من العلامات الدالّة على عدد من الأصوات العربية ممّا يوجب اللجوء في تمثيلها إلى علامات مركبّة (مثل Th للدلالة على الذال في الانكليزية وch للدلالة على الشين في الفرنسية). وهي ظاهرة سلبية تزيد الكتابة تعقيداً عوض أن تيسّرها. كما أن تلك الأبجديّة وإن هي قادرة على تيسير القراءة بفضل رسم الحركة إلى جانب الحرف فهي أعجز ما تكون عن التمكين من الكتابة الصحيحة التي يبقى حذقها رهن الالمام بقواعد النحو والصرف والرسم. وأخيراً استحالة «قبول المسلمين التخلّي عن الأبجديّة العربيّة» إذ «يمنعهم شعورهم الديني أو ـ إن فُقد هذا الشعورُ ـ كرامتُهم من قبول مثل هذه التضحية» التي «ليس من مصلحتهم الإقدام عليها».

ولذلك كلّه فإن الحلّ الناجع في نظر خير الله ـ رغم ما يراه من «أنّ الابجديّة العربيّة ليست عسيرة التعلّم على طفل سنّه بين الرابعة والخامسة» يتمثل في رسم الحركة إلى جانب الحرف لتيسير القراءة وتبسيط قواعد النحو والصرف.

ب ـ جواب البشير صفر[١٨]: بدأ البشير صفر جوابه برفض صريح أيضاً للطريقة المقترحة ناعتاً إيّاها بأنها «مشروع مستحيل التنفيذ» وهي العبارة ذاتها التي اختتم بها كلمته.

والذي يلفت الانتباه بخاصّة في هذا الجواب هو محاولة صاحبه إقناع الفرنسيين أنفسهم بالتخلي عن فكرة تعلّم اللغة العربيّة بالحروف اللاتينية لانهم لن يجنوا من ذلك أي فائدة، ما دام إثقال الابجدية اللاّتينية بعلامات إضافية للدلالة على الأصوات الخاصة باللغة العربيّة يجعل تعلّم هذه الأبجديّة «الموسّعة» أشدّ عسراً من تعلمّ الأبجديّة العربية وما دامت معرفة اللغة العربية الفصحى حتى وإن حصلت للمتعلّم الأوروبي باستخدام الحروف اللاتينية غير كافية لتمكينه من التخاطب مع أهل البلد.

ج ـ جواب حسن حسني عبد الوهاب[١٩] لئن جاء جواب حسن حسني عبد الوهاب مطابقاً لجوابي خيرالله بن مصطفى والبشير صفر من حيث الرفض المبدئي لتعويض الحروف العربية بالحروف اللاتينية وتِعْدَاد مساوىء هذه الطريقة فلقد تميّز بمعالجة خاصّة وطريفة

= كمؤتمر الجزائر (١٩٠٥) ومؤتمر كوبنهاغن (١٩٠٨) ومؤتمر باريس (١٩٢٢). عين عام ١٩٣٢ عضواً في «مجمع اللغة العربية» في القاهرة. توفي عام ١٩٦٨. من مؤلفاته: **بساط العقيق**: **خلاصة تاريخ تونس**؛ **شهيرات التونسيات**؛ **ورقات**، **وكتاب العمر**. انظر: يوسف اسعد داغر، **مصادر الدراسة الأدبية**: **الفكر العربي الحديث في سير اعلامه**، ٢ ج (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٢)، ج ١، ص ٧٨٥ ـ ٧٨٨، ومحمد رشاد الحمزاوي، «مشاكل اللغة من خلال حياة وأعمال ح. ح. عبد الوهاب،» **حوليات الجامعة التونسية**، العدد ٤ (١٩٨٠)، ص١١ـ ٣٤.

(١٧) *La Dépêche tunisienne* (21 décembre 1910), p 2.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٩) المصدر نفسه (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٠)، ص ٢.

للقضية، ارتكزت على إبراز قيمة اللغة العربيّة وكتابتها بل وتفوّق الكتابة العربيّة على الكتابة اللاّتينية ذاتها.

ولقد حصر صاحب الكلمة عيوب الطريقة المقترحة في ثلاث نقائص أساسية هي: انعدام المقابل الصوتي الواضح للحرف اللاّتيني بسبب تغيّر النطق به من بلد أوروبي إلى آخر، وتعقيد العلامات المركبة للكتابة عوضاً عن تيسيرها، و «هدم» هذه الكتابة الجديدة كلّ ما كتب بالحروف العربية وهو يمثّل تراثاً ضخماً: يشمل ـ مهما جحد الجاحدون ـ جميع فروع المعارف الانسانية.

على أن هذه المساوىء لا تمثّل وحدها السبب الرئيسي لرفض حسن حسني عبد الوهاب استعمال الحروف اللاّتينية بدل الحروف العربية. فمحاسن اللغة العربية وكتابتها كافية في نظره، لجعل العربي في غنى عن أيّ لغة وأي كتابة غيرها وذلك لأنّ لغته تستجيب استجابة تامّة لمعطيات الحياة العصريّة. وما نجاح التدريس بها في التعليمين الثانوي والعالي في مصر الاّ أقوى دليل على تلك الاستجابة التي تتمثل خصوصاً في قدرة الفصحى على التعبير عن أحدث المكتشفات والمخترعات مثل المنطاد (Aéroplane) والمسّرة (Télephone) وإنّه لمن قبيل العبث أن يقارن بعضهم بين هذه اللغة التي تكتب بواسطة حروف وبين لغات الشرق الأقصى (كاللغة الأنامية المتحدّث بها في الهند الصينيّة مثلاً) التي ترسم بواسطة علامات (Signes) إذ لا ابجديات لها.

وليست الكتابة العربية هي الأخرى أقلّ قيمة من الكتابة اللاّتينية حتى ينادي البعض بإحلالها محلّها وإنما هما تنتميان إلى أصل واحد هو الكتابة الفينيقية.

ثم يذهب حسن حسني عبد الوهاب إلى أبعد من هذا فيؤكد إمكان كتابة اللغات الأوروبية بالحروف العربية مستدلاً على نجاح هذه التجربة بتوفيق الأندلسيين قديماً في كتابة اللغة الاسبانية بها. وقد عُرفت هذه الطريقة فيما بَعْدُ بـ «الجلميادوس» (AL- jalmiados) وهو ما أثبتته نقوش عدة عثر عليها في جبال الألبولقراس (Alpulgaras) الواقعة شمال غرناطة مما مكن علماء اللغة الاسبان المعاصرين من ضبط جانب مهم من اللغة القتلونيّة (Catalane).

وانطلاقاً من هذا النجاح رأى عبد الوهابّ في خاتمة جوابه أنه قد يكون من المناسب تعليم اللغة الفرنسية للعرب باستخدام الحروف العربية عوضاً عن الحروف اللاتينية[٢٠].

٣ ـ المستجوبون الفرنسيون

ينتمي هؤلاء المستجوبون الذين بلغ عددهم تسعة من حيث مهنهم ووظائفهم إلى ميادين ثلاثة هي: التعليم (٦) والجيش (٢) والسياسة (١)[٢١].

---

(٢٠) مما يلفت الانتباه في هذا الصدد أنّ ح .ح. عبد الوهاب أورد الحجج نفسها تقريباً في ردّه على عبد العزيز فهمي أثناء مناقشة مشروعه في مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ١٩٤٤. انظر هذا الردّ في: مؤتمر مجمع فؤاد الأول للغة العربية، القاهرة، ١٩٤٤، **تيسير الكتابة العربية**، ص ٦٠ ـ ٦٦.

(٢١) ينتمي إلى التعليم كل من دلماس (Delmas) وكلارمون (Clermont) وشمبفير (Champaver) ونوال (Noël) وماشوال (Machuel) وسوران (Saurin) وإلى الجيش العقيد روبيي (Le colonnel Rebillet) والرائد دنشار (Commandant Dincher) وإلى السياسة ريكلوس (Reclus). وسنتعرّض إلى كل هؤلاء الاشخاص بالتفصيل عند عرضنا لأجوبتهم.

وجاءت أجوبتهم متفاوتة الطول والعمق نتيجة اجتهاد بعضهم في دراسة القضيّة وتحليلها واكتفاء البعض الآخر بإبداء انطباعات سريعة مرتجلة في شأنها. كما جاءت متباينة من حيث مواقف أصحابها من الطريقة المقترحة والحجج التي اعتمدوها في تبرير تلك المواقف ودعمها.

أ ـ جواب ريكلوس (Reclus)[٢٢]: لم يتعدّ جواب ريكلوس الجملتين. ومع ذلك كان كافياً للتعبير عن رفض صاحبه للطريقة المقترحة بسبب ما ينجرّ عن «تعويض الأبجديّة العربية بالابجديّة اللاّتينيّة من «تعسير دراسة القرآن».

ب ـ جواب دلماس (Delmas)[٢٣]: أجاب دلماس أيضاً باقتضاب مفرط إلا أنه أبدى ـ على عكس سابقه ـ موافقته على الطريقة المُقترحة التي ستيسر ـ إن حظيت بقبول العرب ـ دراسة اللغة العربيّة، ملاحظاً نجاحها في كتابة اللغة المالطية التي ليست سوى لهجة عربيّة.

ج ـ جواب كلارمون (Clermont)[٢٤]: رفض هذا المستجوب الطريقة المقترحة بحجة أن الطبيعة الاشتقاقية للغة العربيّة لا تسمح البتّة باستعمال الحروف اللاّتينية في كتابتها، معلّلاً ذلك باستحالة إفهام المتعلّم بواسطة الحروف اللاّتينية مختلف التحوّلات التي تطرأ على جذر الكلمة عند انتقالها من فعل الى اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر أو اسم آلة أو غيرها من المشتقات، ومؤكّداً أن تعلّم الحروف الثمانية والعشرين التي تتكوّن منها الأبجديّة العربيّة ليس بالأمر العسير إطلاقاً.

د ـ جواب شمبفير (Champaver)[٢٥]: رفض شمبفير أيضاً الطريقة المعروضة على النقاش للأسباب الستّة التالية:

---

(٢٢) جاك ريكلوس (Jacques Reclus) رئيس قسم الدولة بالحكومة الفرنسية في تونس. ولد في باريس في ٢٤ آب/اغسطس ١٨٧٩. وحصل من جامعة بال (Bâle) السويسرية على شهادة عليا في اللغة العربية والترجمة. اشتغل على التوالي مترجماً عسكرياً ببنزرت (١٩٠١ ـ ١٩٠٢) ثم مترجماً في إدارة الأشغال العمومية (١٩٠٢ ـ ١٩٠٨) قبل أن يعيّن في قسم الدولة بالحكومة الفرنسية في تونس عام ١٩١٠. ورد جوابه في:

La Dépêche tunisienne (21 décembre 1910), p. 2.

لمزيد من التفصيل انظر: Lambert, *Choses et gens de tunisie: Dictionnaire illustré de la Tunisie*, p. 341.

(٢٣) هو ماريوس دلماس (Marius Delmas) مدير المعهد الصادقي وأستاذ اللغة العربية. دخل الإدارة الفرنسية عام ١٨٧٣ والإدارة «التونسية» عام ١٨٨٣. جاء جوابه في:

La Dépêche tunisienne (24 décembre 1910), p. 2.

لمزيد من التفصيل، انظر:

Lambert, Ibid., p. 151, and Ahmed Abdessalem, *Sadiki et sadikiens* (Tunis: Cérès productions, 1975), chap. 3, pp. 37-62.

(٢٤) هو جان كلارمون (Jean Clermont) استاذ اللغة العربية في معهد كارنو في تونس ولد في قسنطينة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٧. ترك مؤلفين هما: **الموسيقى العربية وادواتها واغانيها، ومبادىء في اللغة العربية للمعمرين والسواح**. جاء جوابه في: *la Dépêche tunisienne*, Ibid., p. 2.

لمزيد من التفصيل، انظر:

Lambert, Ibid., p. 117.

(٢٥) هو فرانسوا شمبفير (François Champaver)، مدير مدرسة عربية فرنسية في بنزرت. ولد في ليون (Lyon) في ٣٠ آذار/مارس ١٨٦٧، اشتغل على التوالي معلماً في بنزرت ثم معيداً في المعهد العلوي في تونس، ثم مدير مدرسة ابتدائية في الكاف، ثم في جربة فالقيروان ثم في تونس فبنزرت. جاء جوابه في: =

ـ إنّ هذه الطريقة ليست طريقة تعليميّة بكل معنى الكلمة وإنما هي مجرّد حيلة لجلب اهتمام التلميذ الأوروبي وتشجيعه على مواصلة الدّراسة.

ـ ان متعلّم اللغة العربيّة بالحروف اللاتينية يجد نفسه مضطرّاً بعد قطع مرحلة معيّنة في هذه الدراسة على التخلّي عنها تماماً أو تعلّم الحروف العربيّة.

ـ إنّ للغة العربيّة أبنيتها المتميّزة وعبقريتها ورونقها وهي خواصّ لا يمكن استيعابها والاهتداء اليها إلّا بقراءة النصوص الأصلية المكتوبة بالحروف العربيّة.

ـ إن الحروف اللّاتينية أعجز ما تكون عن تمثيل الأصوات الخاصّة باللغة العربيّة.

ـ إن الكتب المدرسية التي اعتمدت فيها الطريقة المقترحة لم يؤدّ استعمالها إلى أيّ نتيجة ايجابيّة.

ـ إنّ اللغة العربية ليست أعسر على المتعلّم من الاختزال (Sténographie) والمورس (Morse) والإشارات البحرية أو غيرها من الكتابات الإصطلاحية.

هـ ـ جواب نوال (Noël)[٢٦]: عبّر نوال عن موافقته على «الإصلاح» المقترح إلّا أنه لاحظ وجود عوائق تحول دون تطبيقه أهمّها عائق ديني وهو رفض المسلمين الحاسم للحروف اللّاتينيّة وعائق سياسي لغويّ وهو اختلاف مستعمري الوطن العربي في نطقهم بتلك الحروف.

وقد عزا العائق الأوّل الى خلط المسلمين بين الدين واللّغة والكتابة اعتقاداً منهم أنّ اللغة العربية هي لغة التخاطب في الجنّة وانّ لكتابتها قدراً مشتركاً معها في تلك القداسة. أما مرد العائق الثاني، في نظره، فإلى عدم خضوع البلدان العربية لمستعمر أوروبي واحد.

و ـ جواب روبيّي (Rebillet) [٢٧]: أبدى روبيّي معارضته الشديدة للطريقة المقترحة التي «لن يجني منها الأجانب ولا العرب أيّ فائدة» معلّلاً موقفه ذاك بوجود أربعة عشر صوتاً في اللغة العربية لا مقابل لها في الأبجدية اللّاتينيّة ومذكّراً بفشل الطريقة في الجزائر. وأشار إلى انه حاول هو نفسه تعلّم اللغة العربية بالحروف اللّاتينية لكن من دون جدوى ولم تسعفه في اكتساب مبادئها إلّا معرفة حروفها الأصلية التي وجد تعلّمها يسيراً للغاية.

ز ـ جواب دنشار (Dencher)[٢٨]: لاحظ هذا المستجوب ايضاً استحالة استخدام الحروف اللّاتينية في الدلالة على الأصوات الخاصّة باللغة العربية من دون الحصول على علامات معقدّة بل

= *La Dépêche tunisienne,* Ibid., p. 2.

لمزيد من التفاصيل عنه، انظر: Lambert, Ibid., p. 105.

(٢٦) هو المدرّس الخاص لابناء باي تونس، ورد جوابه في:

La Dépêche tunisienne (28 décembre 1910), p. 1.

ولم نعثر على أي معلومات أخرى عنه.

(٢٧) هو عقيد متقاعد. كان مكلفاً في «شؤون الأهالي» في تونس جاء جوابه والتعريف به في:

La Dépêche tunisienne, Ibid., pp. 1-2.

(٢٨) هو رائد وقائد وحدة عسكرية بالفرقة الثالثة للرماة في سوق أهراس. جاء جوابه والتعريف به في: المصدر نفسه (٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩١٠)، ص ١.

اشدّ تعقيداً من الحروف العربيـة نفسها. كمـا ينفي إمكان كتـابة التضعيف بـالحروف الـلّاتينية بدليل أن الفعل «كرّر» لا تجوز كتابته «Krrr».

ولهذين السببين فإن أفضل سبيل إلى تعلم اللغة العربية، في نظره، هو تعلّم حروفها التي لا مجال إلى المقارنة بين سهولتها وتعقّد الكتابة اللّاتينية.

ح ـ جواب ماشـوال (Machuel)[٢٩]: أجاب مـاشوال إجـابة شفـوية عن عـدد من الأسئلة توجهت بها إليه الصحيفة مباشرة. فقد طلبت منه في سؤالها الأول الادلاء برأيه في «الفائدة التي قد تحصل من استعمال الحروف اللّاتينية وتيسيرها»[٣٠] موضّحة أن اللغة المقصودة هي اللغة المتحدث بها في المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا خصوصاً. ثم أضافت: «لقد لفت انتبـاهنا هنـا العدد المحـدود من الفرنسيين الذين يعرفون هذه اللغة ونرى من صالحنا سواء في المستوى السيـاسي حيث ينبغي لنا تقـوية تـأثيرنـا في الأهـالي أو على الصعيـد التجاري والفـلاحي وحتى الصّناعي حيث يجب أن نعـرف مَحْبَيِّينـا وعـاداتهم وتقـاليـدهم وعقليتهم ولن نتمكن ـ حسب ما يبدو ـ من تحقيق تلك النتيجة إلّا بالدراسة المُعَمَّقة للغتهم»[٣١]. فأجاب مـاشوال: «إننا يا سيدي على اتفاق تام حول هذه النقطة وهي الفكرة التي أنادي بها منذ... أكثر من أربعين سنة» مؤكّداً أن المشروع قابل للانجاز مضمون النجاح.

أمّا السؤال الثاني فقد تركّز حول قدرة الحروف اللّاتينية عـلى التمكين من النطق الصحيـح بالحروف العربية وأجاب عليه ماشوال بالإيجاب. إلّا أنه أبدى في جـوابه عن السؤال الثـالث وهو: «هل يرى من الضروري فرض الطريقة في المدارس بقرار إداري» معارضته لاتخاذ مثل هذا القرار الذي سيصطدم ـ على حدّ قوله بـ «الأفكـار المسبّقة والعـادات المتّبعة.. والانغـلاق الفكري وحتى المصالح الشخصيّة».

وانتهت المحادثة بإجابة ماشوال عن سؤال رابع عن المدّة التي يجب أن يستغرقها استعمال الطريقة فأفاد بأن هذا الاستعمـال ينبغي أن يستمرّ أربـع سنوات عـلى الأقلّ أي إلى أن يصبـح المتعلّم قادراً على التعبير الصحيح باللغة الدّارجة.

ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا مفهوم ماشوال الخاصّ للطريقة المقتـرحة وكيفيـة استعمالهـا فهي ليست عنده سوى طريقة مرحليّة خاصّة بتعليم لغة معينة (الـدّارجة) لصنف معـيّن من التلاميـذ (الاوروبيين) خلال فترة محدّدة (السنوات الأربع الأولى من دراستهم).

ط ـ جواب سوران (Saurin)[٣٢]: صرّح سوران بأن الكتابة العربية عند مقارنتهـا بالكتـابة

---

(٢٩) هو لوي ماشوال (Louis Machuel) ولد في الجزائر في ٢ حزيـران/يونيـو ١٨٤٨ درس في الكتّاب وحفظ القرآن، كما درس في معهد الجزائر ومنه تخـرّج معلماً للغـة العربيـة ثم عيّن متفقـداً بتلمسان. وفي عـام ١٨٨٣ عيّنه الوزير المقيم بـول كمبون (Paul Cambon) مـديراً للتعليم العمـومي في تونس فشغـل هذا المنصب حتى عـام ١٩٠٨ تاريخ إحـالته عـلى المعاش. من أشهـر تآليفـه: **التعليم العمومي بتـونس** (١٩٠٠)، و **مذكـرة في إصلاح الكتـابة العربية** (١٩١٣). جاء جوابه في: المصدر نفسه (كانون الثاني/يناير ١٩١١)، ص ١. لمزيد من التفاصيل عنه، انظر: Lambert, *Choses et gens de Tunisie: Dictionnaire illustré de la Tunisie*, p. 272, and R. Macken, «Louis Machuel and Educational Reform in Tunisia during the Early Years of the French Protectorat,» *Revue d'histoire maghrébine* (janvier 1975), pp. 45-55.

(٣٠) *La Dépêche tunisienne* (6 janvier 1911), p. 1, colonne 6.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١، عمود ٦.

(٣٢) هو جول سوران (Jules Saurin) ولد في غيان (Guan) في فرنسا. قدم تـونس عام ١٨٨٧ لإدارة «شركـة =

اللّاتينية هي «كمحراث العصور القديمة بالنسبة إلى المحراث العصري» وهي، بالتالي، «وسيلة متخلفة غير قادرة على تمكين المرء من الافصاح عن افكاره». ومن ثمة فإن الحلّ الناجع، في نظره، يتمثل في «تأليف كتب متنوّعة الأغراض بلغة عربية مكتوبة بالحروف اللّاتينية وإلى جانب كلّ نص ترجمته إلى اللغة الفرنسيّة».

جواب الألباني ألكيس (Elkis)[٣٣]: لم تتوجّه الصحيفة بسؤالها إلى هذا الشخص. وإنما بعث إليها بردّ على إشارة في جواب البشير صفر إلى أنّ محاولة كتابة اللغة الألبانيّة بالحروف اللّاتينية «منيت بفشل ذريع». فنفى في لهجة حماسية حصول مثل هذا الفشل على الرغم من اعتراض العثمانيين على «الاصلاح» المذكور و «تجنيدهم جيشاً كاملاً لمقاومته وعلى الرغم من عيثهم فساداً في الأراضي الألبانية وتقتيلهم النساء والأطفال وحكمهم بالإعدام على شخصيات ألبانيّة مرموقة وغلقهم المدارس والنوادي وتوقيفهم الصحف واضطهادهم الصحفيين».

٤ ـ استنتاج الديباش التونسية[٣٤]

انهت الصحيفة تحقيقها بمقال مطوّل تحت عنوان «استنتاجنا» جدّدت فيه دعوتها إلى استعمال الحروف اللّاتينيّة في كتابة اللغة العربيّة لكن مع حصر هذا الاستعمال في تعليم اللغة الدارجة للفرنسيين، مؤكدة الفوائد الجمّة التي يجنيها المعمّرون من معرفة لهجة «الأهالي» بفضل ما تتيحه لهم من إمكان التفاهم والتعامل المباشر معهم ممّا يساعدهم على «تطويرهم» بنشر مظاهر الحضارة الغربيّة في ربوعهم وتركيز أسباب المدنيّة الحديثة في مدنهم وقراهم حتى يسهل تحويلهم تدريجياً إلى «حرفاء ومستهلكين» وبالتالي بعث أسواق جديدة للمصنوعات الفرنسية في المستعمرات الإسلاميّة.

تبرز للمتأمل في هذا التحقيق عدّة ملاحظات مهمّة لعل أبرزها أربع: الأولى هي وقوف أكثر المستجوبين الفرنسيين إلى جانب المستجوبين التونسيين الثلاثة في رفضهم للطريقة التي اقترحتها الجريدة ممّا ساعد إلى حدّ بعيد على إفشال الدعوة وإحباطها والحيلولة دون إدخالها حيّز التنفيذ وإن كان موقفهم ذاك نابعاً، في حقيقة الأمر، من مصلحتهم الشخصيّة المتمثلة في الامتياز الذي تخوّله لهم معرفة اللغة العربيّة وكتابتها من بين آلاف الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين الوافدين على تونس والجاهلين جهلاً تاماً للغة أهل البلاد.

والملاحظة الثانية هي وقوف التونسيين الثلاثة (خير الله والبشير صفر وحسن حسني عبد الوهاب) ذلك الموقف الدفاعي المتصلّب واستماتتهم في الذود عن الحضارة العربيّة الاسلامية وتعبيرهم عن فائق اعتزازهم بها على الرغم من انهم قد إخْتيرُوا ـ فيما يبدو ـ لتكوينهم المزدوج: عربي فرنسي وتحمّلهم مسؤوليات تجعلهم في احتكاك مباشر بالفرنسيين، ولرغبة الصحيفة في الحصول على تأييد بعض رجال الفكر التونسيين لدعوتها.

= الضيقات الفرنسية». درّس بمعهد كارنو في العاصمة. من مؤلفاته: **مستقبل افريقيا الشمالية، وتونس: كتاب المهاجر**. جاء جوابه ضمن استنتاج الصحيفة المنشور في عددها الصادر يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩١١، ص ٢. لمزيد من التفاصيل عنه، انظر:

Lambert, *Choses et gens de tunisie: Dictionnaire illustré de la tunisie*, p. 359.

(٣٣) هو ألباني مهاجر مستقر في تونس. جاء ردّه على البشير صفر في:

La Dépêche tunisienne (24 décembre 1910), p. 2.

(٣٤) جاء هذا الاستنتاج في: المصدر نفسه (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩١١)، ص ١.

والملاحظة الثالثة هي الخلط المتعمّد في السؤال الذي ألقته الصحيفة على مستجوبيها بين «اللغة العربية الفصحى» و «اللهجة التونسية الدّارجة» تحسّساً منها للعوائق التي يمكن أن تقوم في طريق دعوتها إلى إحلال الحروف اللاتينية محلّ الحروف العربيّة. ولم ترفع ذلك الالتباس إلّا بداية من الحلقة السادسة من تحقيقها (استجواب ماشوال Machuel) حيث صرّحت أنها إنما قصدت «باللغة العربيّة» اللغة الدارجة المستعملة في شمال افريقيا. ولم يكن ذلك، في واقع الأمر، سوى تراجع منها عن دعوتها الأصلية حينما اصطدمت بمواقف التونسيين المتصلبة ومعارضة أكثر المستجوبين الفرنسيين.

والملاحظة الرابعة والأخيرة هي أن الكتابة العربية من حيث هي جزء لا يتجزّأ من الثقافة العربيّة الاسلامية قد وقفت إلى جانب عدد من العناصر الحضاريّة الأخرى حائلاً صُلباً دون تنفيذ سياسة «الفرنسة» و «الادماج» بالقطر التونسي.

ثانياً: مشروع «الألفباء اللاتيني العربي» لبيار كونال

١ ـ الطريقة المقترحة

أشار كونال في مستهل عرضه لطريقته إلى أنها تقوم على المبدأ نفسه الذي تقوم عليه الكتابة الجديدة للغة الأنامية (Langue Annamite) وهي إحدى لغات الهند الصينيّة المعروفة بـ «الكوك نغو» (Quôc-ngu)[٣٥]. وهي كتابة تعتمد عدداً من الحروف اللّاتينية وبعض علامات «الجمعية الصوتية العالمية»[٣٦] وضعها بعض المبشرين الفرنسيين وعوّضوا بها كتابة قديمة منحدرة من الكتابة الصينية[٣٧].

وانطلاقاً من هذا المبدأ اقترح كونال رسم الأصوات العربية التي لها مقابل في اللغة الفرنسية بالحروف اللاتينية ورسم الأصوات التي لا مقابل لها بعلامات «الجمعية الصوتية العالمية»[٣٨].

وهكذا إذا ما طبقنا هذه الطريقة في كتابة اللهجة التونسية مثلاً كانت النتيجة كالآتي: بْكى (bk̄y) حْلِيبْ (Hl̄ib) ذْهَبْ (d·ā b) ذِبَّانَهْ (ḏbāñə)... الخ.

والملاحظ في هذه الكتابة احتفاظ مقترحها بالحركات العربية واستعماله إيّاها في شكل الحروف اللّاتينية مع لجوئه في الوقت ذاته إلى الحركات اللّاتينية (e a i u) التي ترسم داخل الكلمة.

---

(٣٥) Pierre Caunelle, «Transposition,» p. 7.

(٣٦) هي منظمة علمية مختصة في علم الأصوات. أنشأها د. جونز (D. Jones) وهـ. سويت (H. Sweet) وب. باسي (P. Passy) عام ١٨٨٨. من أهم منجزاتها وضع «الابجدية الصوتية العالمية» المكوّنة من حروف يونانية ولاتينية وبعض العلامات المبتكرة. انظر: *Dictionnaire de linguistique* (Paris: Larousse, 1972), p. 23.

(٣٧) Caunelle, Ibid., p. 7.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٨.

٢ ـ الأهداف والغايات

لقد أكّد كونال بعد عرضه لطريقته «الاصلاحية» أنّه لا يرمي إلى إحلالها محلّ الكتابة العربيّة وإنّما إلى مساعدة الأجانب على تعلّم اللغة العربيّة وخصوصاً اللّهجات المتحدّث بها في شمال افريقيا. وفي هذا يقول: «إن هذه الطريقة قد أحدثت ـ خصيصاً ـ لتحقيق هدف معيّن هو تيسير تعليم اللّهجة العربية المتحدّث بها في الشمال الافريقي للأوروبيين. وهي قد أُعدّت لكل الذين يريدون حصر دراستهم للغة العربية في معرفة اللغة الدارجة لغاية واحدة هي القدرة على التحادث مع الأهالي»[٣٩].

ومع ذلك فلم يخف كونال رغبته في أن تعوّض كتابته الكتابة العربية إذ يقول: «لا يبدو أنّ هناك سبباً لأن يرفض المسلمون أنفسهم الفائدة التي يوفرّها لهم هذا الاصلاح لولا تعصّبهم الديني أو بكل بساطة حفاظهم على عادة موغلة في القدم»[٤٠]. ومن ثمّة فقد دعا إلى استعمال الكتابتين معاً في مرحلة أولى حتى يتضح تفوق كتابته على الكتابة العربيّة فتفضّل عليها[٤١]. وفي الختام يكشف صاحب المشروع عن نواياه الحقيقية بإيراده قولاً واضح الدلالة والقصد للواء فرنسي يُدعى بنوكان (Pennequin) عبّر عنه عام ١٩٠٩ (من دون ذكر المصدر) وهو أنّ «الكوك نغو (Quôc-ngu) هو الوسيلة الناجعة لغرس أفكارنا في أذهان الأناميين»[٤٢]. ممّا لا يدع مجالاً للشك في أن غاية كونال الأولى من وضعه لمشروعه تتعدّى النجاعة التربويّة إلى ما يمثّل خطراً حقيقياً على التونسيين وهو التمهيد لغزو ثقافي متمّم للاحتلال العسكري والسياسي.

ولكن هذا المشروع الذي أعدّ بمبادرة شخصيّة من صاحبه لم يلق أيّ صدى ايجابي ولم يكن له أي تأثير في الأحداث لأنّ السلطان الاستعمارية كانت قد أذعنت عند ظهوره للأمر الواقع وسلّمت بأن الكتابة ليست المنفذ المناسب الذي يمكن أن تتطرّق منه إلى كيان الشعب العربي في تونس فتحوّره وتقولبه وفق ما يقتضيه «الإدماج في الأمّة الفرنسية» من الفرنسة الخالصة ومحو مقوّمات الشخصيّة الأصلية.

خاتمة

إنّ هاتين الوثيقتين قليلتي التداول اللّتين تفحّصناهما واستعرضنا بشيء من الإيجاز محتواهما لتُعدّان معاً على الرغم من الدعوة المشبوهة الخطرة التي انطوتا عليها صفحة وضيئة من صفحات تاريخ تونس المعاصر. فما الفشل السريع لمؤامرة استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية قبل تنفيذها وفي غياب أيّ تنظيم سياسي وطني[٤٣] إلّا دليل قاطع على تأصّل الحضارة العربيّة الاسلامية في القطر التونسي ورسوخ مقوّم العروبة في شخصية شعبه ممّا أفشل جميع محاولات «الفرنسة» والتجنيس وحال تلقائياً دون تحقيق حلم «الإدماج» الذي راود المستعمرين الفرنسيين حتى نهاية حضورهم في تونس في عام ١٩٥٧□

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٤٣) ظهر أول حزب سياسي وطني في تونس وهو الحزب الدستوري القديم عام ١٩٢٠.

نشوء نظام الدولة في الوطن العربي

د. ايليا حريق

استاذ بدائرة العلوم السياسية بجامعة انديانا ـ بلومنغتون ـ الولايات المتحدة.

أولاً: مرحلة ما قبل الاستعمار

١ ـ مقدمة

يتكون الوطن العربي حاليا من ٢١ دولة كل واحدة منها عضو في جامعة الدول العربية وهذه الدول هي موضوع البحث ما عدا موريتانيا والصومال وجيبوتي وتقع الدول الثلاث هذه في الاطراف النائية للوطن العربي والاخيرتان منها افريقيتان اكثر منهما عربيتين كون اللغة العربية ليست اللغة السائدة.

وأول ما نلاحظ في خصوص الدول العربية ان شأنها شأن سائر بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال. فاليمن (صنعاء) كانت أولى الدول العربية الحائزة على استقلالها وذلك في سنة ١٩١٨. وتدرجت الدول الاخرى في الحصول على استقلالها الى سنة ١٩٧١ حين حصلت عليه دولة الامارات العربية. ولم يخضع الجزء الاكبر من العربية السعودية للحكم الاجنبي بالصورة ذاتها وجل ما في الامر انه كان للعثمانيين بعض النفوذ فيها وزال مع هزيمتهم في الحرب العالمية الاولى.

وعلى الرغم من التنوع البالغ الذي يميز مختلف الانحاء العربية فان اللغة والدين يشكلان عنصران مشتركان بين معظم العرب، فقد استقى العرب شعورهم بالهوية القومية من اللغة وحضارتها، كما وان الدين الاسلامي اعطاهم حسا بالهوية الجماعية التي تلتقي وتصب في المجرى القومي في غالب الاحيان.

(*) تمثل هذه الدراسات الثلاث في هذا المحور جزءا من كتاب سيصدر في عدة اجزاء بالعربية عن مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد الدراسات الدولية في روما الذي اشرف على اعداد هذه الدراسات.

٢ ـ البلد ـ الدولة والتيارات الشمولية

المعضلة النظرية التي تواجه الباحث تكمن في ان القومية العربية والحس الاسلامي الشمولي معاً يتخطيان حدود الدولة القائمة ويوجهان المواطن العربي نحو الانتماء الى كيان نظري أبعد وأعم من البلد ـ الدولة الذي يحتضنه. ويلاحظ ان هناك انفصاماً في الشخصية عند الكثيرين من العرب بين الانتماء الى البلد ـ الدولة وبين الاتجاهات الشمولية، حتى ان الدولة ذاتها غالبا ما تقر بهذا الوضع ولا تعتبر كيانها القائم كليا.

والغريب في الوضع ان التيارات الشمولية ليست الوحيدة بين القوى التي تدفع المواطن بعيداً عن كيان البلد ـ الدولة، فمقابل الاتجاه الشمولي نجد اتجاهاً محلياً ينازع الاتجاهات الاخرى ويوجه المواطن نحو الجزء أي الجماعة الخاصة الاثنية، وسنسمي هذا التيار بالتيار الطائفي، مذهبياً كان في أساسه أو اثنياً. ففي حين ان التيار القومي والاسلامي يدعوان المواطن في البلد ـ الدولة الى الايمان بكيان أعم وأشمل، يدفع التيار الطائفي بالمواطن الى خاصيته التي هي دون البلد ـ الدولة. وبالطبع هذا وضع من شأنه ان يضعف الولاء للبلد ـ الدولة.

نظرة سريعة الى تاريخ الدول العربية القائمة تدل بوضوح على انها دول قديمة إضافة الى كونها مجتمعات قديمة، خلافاً لاراء طلاب التحديث وآراء العقائديين من القوميين العرب. فان كل دولة من هذه الدول ترجع في كيانها كنظام سياسي الى القرن التاسع عشر أو ما قبله باستثناء ثلاث دول بينها هي الاردن والعراق وسوريا.

كانت هذه الدول في مراحلها الاولى تقليدية دون شك انما هذا لا يعني اننا في مطلق الحرية ان ننكر عليها كيانها السياسي. فالذين يتنكرون للدولة التقليدية معتبرين ان تسمية دولة لا تصح لها يفعلون ذلك تحت تأثير بعض المفاهيم الغربية الكلاسيكية المتميزة والمتعالية أو لقصور في دراسة التاريخ.

سنقوم هنا بمحاولة نبين فيها آراء خمس عشرة دولة بين الدول العربية الثماني عشرة القديمة العهد، بل ان منها ما هو عريق في تاريخه، ونشأته تعود الى اكثر من ألف سنة خلت. وكانت أنظمة تلك الدول التقليدية ذات شرعية تشتقها من ذاتية مجتمعها في معظم الحالات ولا يغير تجاهل البعض لهذا الامر الحقائق.

القومية العربية كعقيدة تنكر للبلد ـ الدولة شرعيته أكثر مما تفعل التيارات الاسلامية. فالدولة الطبيعية في المفهوم القومي هي الدولة ـ الأمة، ولما كانت الأمة هي وحدة اللغة وحضارتها تعتبر الأمة العربية جميع من أقام وتكلم العربية أباً عن جد من أقاصي تطوان الى بغداد وبالتالي يعتبر القوميون الدولة الطبيعية هي الدولة التي تجمع الأمة بكاملها تحت لوائها وبغياب تلك الدولة تكون الدول القائمة اصطناعية وموقتة[١].

القوميون العرب وهم في معظمهم مسلمون يكرسون الآن كلمة أمة للشعب القومي الواحد

---

(١) S. Haim, *Arab Nationalism: An Anthology* (Berkeley: University of California, [1962]); H. Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World* (Princeton: D. Van Nostrand, 1966), and A. Hourani, *Syria and Lebanon: A political Essay* (Oxford: Oxford University Press, 1954).

ولا يقرون ان شعب أي بلد عربي بين البلدان الثمانية عشرة المذكورة يشكل بمفرده أمة بل جزء من الأمة العربية.

يشارك القوميين العرب في موقفهم المتنكر للبلد ـ الدولة الباحثون الغربيون الذين ينظرون الى البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث على انها دول حديثة غير متكاملة تتنازعها اتجاهات محلية وشمولية وينقصها الاستقرار والتجانس. فقد نشرت هيئة دراسات الدول الحديثة في جامعة شيكاغو في الستينات كتاباً اطلقت عليه اسم: **مجتمعات قديمة ودول حديثة**. ان هذه التسمية التي تبدو معقولة في ظاهرها من شأنها ان تضلل القارىء بصورة لا تختلف كثيراً عن التصورات القومية للموضوع. إن الوهم بأن الدولة في العالم الثالث مظهر حديث اطلاقاً ظهر عبر الاستعمار وبعده يرجع الى ان طلاب ظاهرة التحديث قل ما يلجون البحث التاريخي رغم ان في ذلك فائدة جمة للعلوم الاجتماعية.

إن الامر وراء الاستخفاف الذي أبداه المنظرون القوميون لنظام البلد ـ الدولة لم يشجع على دراسة التاريخ العربي الحديث بتجرد ولعل عبد الباقي الهرماسي، العالم التونسي، من الاقلاء الذين خرجوا عن مثل هذا الموقف حين درس نشوء دول المغرب العربي، والجدير بالذكر انه استعان في نهجه هذا بأفكار مواطنه العلامة ابن خلدون.

سوف أحاول أن أثبت هنا ان خمس عشرة دولة من الدول العربية حالياً قد ظهرت تاريخياً حصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي في منطقتنا. إضافة الى ذلك سنثبت ان معظم هذه الدول كانت تتمتع بشرعية سياسية نابعة من القيم الأساسية في المجتمع ومن حضارته الخاصة.

نحن لا ندعي هنا ان الشرعية التاريخية التي تمتعت بها هذه الدول كفيلة ان تحافظ على كيانها الحالي أو واجب استمرارها بحكم تلك القيم. الدول تأتي وتذهب، أحياناً على أيدي شعوبها واحياناً اخرى بعوامل خارجية أو عارضة فالذي لديه مشروع تغيير يمكنه الدعوة له وعرض مبرراته من دون ان يحرف التاريخ أو يشوه صورة الغير.

٣ ـ تصنيف الدول العربية

يمكن تصنيف الدول العربية التقليدية حسب نوعية السلطة فيها وسنفعل ذلك على مرحلتين: مرحلة ما قبل الاستعمار ثم المرحلة التي وقعت فيها تلك الأنظمة تحت نفوذ المستعمر، بخاصة في القرن التاسع عشر.

إن المبادىء التي يمكن بواسطتها تفسير ظهور نظام البلد ـ الدولة في الوطن العربي ثلاثة: الغلبة والايديولوجية والتقاليد، وفي حين هذه المبادىء الثلاثة قد توجد مجتمعة في كثير من الحالات، فإن واحداً منها قد يسيطر على غيره في عدة اصناف من البلدان العربية.

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا الاطار الفكري يتجاهل العوامل الاقتصادية في تفسير ظهور نظام البلد ـ الدولة. لذلك يجب ان ننتبه هنا الى اننا لم نتجنب العامل الاقتصادي غفلة أو استخفافاً، فالواقع ان مرحلة النشوء قديمة العهد أي أنها كانت تقع في حقبة تاريخية، المجتمع فيها من البساطة الى درجة ان اقتصاده كان قائماً على أساس الانتاج الاكتفائي المعيشي أي الكفاف وندرة التبادل السلعي. واستمر ذلك الوضع لقرون عديدة ظهرت فيها دول واختفت اخرى،

لذلك لا يظهر هناك أي عوامل اقتصادية متغيرة ترافق التغير السياسي وبالتالي لا يمكن اعتبار الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة الأولية عوامل تفسير ظهور البلد ـ الدولة ذلك ان الاوضاع الاقتصادية كانت مشابهة في حين ان الانظمة السياسية مختلفة الى درجة بعيدة.

لن نأخذ اذاً في الحقبة الاولى العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار لعدم جدواها. غير اننا سنفعل ذلك في القسم الثاني، اذ ان الاقتصاد السوقي في القرن التاسع عشر القائم على تبادل السلع والتعامل بالنقد قد أثر تأثيراً كبيراً على وضع البلد ـ الدولة مما يحملنا على اعتباره عاملاً رابعاً الى جانب العوامل الثلاثة المذكورة سابقاً لتفسير قيام البلد ـ الدولة.

لا بد لنا أولاً من ابداء ملاحظة سريعة تتعلق باستعمال كلمة «دولة» فنحن لا نتقيد هنا بالتعريف الشكلي المعمول به في الامم المتحدة حالياً أو في كتب السياسة الكلاسيكية. انما الذي نقصده هنا هو مركز سلطة قائمة في حيز جغرافي واضح يشمل جماعة من الناس في ظل ذلك السلطان لزمن طويل عبر اجيال عدة.

وللسلطان في هذه الحال امتيازات تخوله ان يفرض الضرائب ويبسط الشرع ويطلب الخدمة العسكرية والولاء السياسي.

وإذا ما تأملنا البلدان العربية من هذا المنظار نجد انها كانت تختلف من حيث البنية السياسية، وقاعدة السلطة الشرعية والتقاليد. وقد تمكنا من تحديد هوية بضعة اصناف منها حسب القواعد المذكورة اعلاه، مركزين في هذا الجزء من البحث على مرحلة النشوء.

ـ **نظام الامام الرئيس**: هنا تكون السلطة السياسية متحدة في شخص يتمتع بخاصية دينية ومن هذا الصنف نوعان (أ) النظام السياسي للجماعة الخارجية و (ب) نظام تتصف به جماعات تنتسب الى الجسم الاجتماعي الرئيسي. يمثل النوع الاول دول مثل اليمن العربية وعمان والفزان الليبي والثاني يمثله الحجاز والمغرب.

ـ **حلف الرئيس مع الامام**: وفي هذا النظام تكون السلطة متجسدة في شخص زعيم القبيلة الذي اكتسب شرعية سياسية خارج قبيلته الخاصة فاتسع نفوذه وسلطته بعامل تحالفه مع شخصية دينية مرموقة صاحبة مذهب ديني والنظام الرئيسي هنا هو السعودية.

ـ **النظام التقليدي العرفي**: تكون السلطة السياسية في هذا النظام متجسدة في سلالة معينة لا تتمتع بصفة دينية ولا تستدعي مبادىء دينية. وهذا النوع يشمل قطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة، وامارة جبل لبنان .وتحتل التقاليد العرفية في مثل هذا الصنف المركز الرئيسي والمبدأ الفاعل.

ـ **حكم الأقلية البيروقراطية ـ العسكرية**(*): ترتكز السلطة في هذا الصنف على قادة الثكنة العسكرية القائمة في المدن التي تنشىء مع الزمن جهازاً بيروقراطياً متكاملاً. ونجد مثل هذا الصنف في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ومصر. فالسلطة هنا قائمة على طبقة ادارية ـ عسكرية متعارفة مميزة.

(*) اني مدين بالشكر الى د. كارل براون لاقتراحه استعمال مصطلح «بيروقراطي» بدلاً من «عسكري» الذي سبق لي استعماله أصلاً.

ـ انظمة صنيعة الاستعمار: نأتي هنا على موضوع من صميم الجزء الثاني من هذا البحث لأنه ينتمي الى حقبة قريبة من الزمن وسنعرفه هنا باختصار على أن نتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل. وهذا النوع من الأنظمة يتميز بكونه قد سلخ من السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى ووزع بين الدول المتفرقة من دون ان يكون لنشوء الدولة مسببات محلية قوية. ويشمل هذا الصنف العراق وسوريا والاردن وفلسطين (وقد يمكن ادراج لبنان بين هذه الدول اذا ما اعتبرنا ان الاستعمار غير حدوده الى درجة كبيرة) ففي حين ان الاستعمار أثر تأثيرا بالغا على عديد من الدول العربية الا انه لم يكن مسؤولا عن صنع أي واحدة منها سوى الدول المذكورة سابقاً.

في بحثنا هنا لكل صنف من الدول العربية سوف نقتصر على الدول المثلة للصنف بصورة صريحة لضيق المجال في هذه الحالة.

أ ـ نظام الامام الرئيس

ان الدولة الناشئة عن تجمع الناس حول رجل دين في الأصل هي دولة جماعة خارجة منشقة عن محيطها وتنحو باتجاه اقامة قاعدتها في منأى عن مركز السلطة الرئيسية في المنطقة أي في الجبال أو خلف الصحاري. وهكذا كان الحال في اليمن وعُمان[٢] إن عمان البلد الذي يكاد يكون مجهولاً في ادبيات القومية العربية يتمتع بتاريخ عريق وقد يكون من بين الدول الأقدم تاريخيا في الوطن العربي من حيث استمراريته كدولة. وقد لا ينافس عمان في الصدارة سوى مصر. فقد ظهرت دولة عمان في القرن الثامن (انتخب اول إمام لها في عام ٧٥١ م) على أيدي جماعة الخوارج وهم فئة خرجت عن جسم الجماعة الاسلامية الكبرى واتبعت أفكاراً متطرفة ثم احتمت وراء حواجز جغرافية على هامش موطن الخلافة.

لقد وجدت جماعة الخوارج موطنا لها منعزلاً في الجبال الوعرة تحميه الصحراء من جهة والمياه من جهة اخرى وهناك سعت لعيش حياة مدنية تتلاءم مع معتقداتها الاباضية، فدولة عمان كما نرى ليست بدولة عارضة، بل نشأت عن سابق تصور وتصميم على قاعدة فكرية هي في صلب المعتقد الاباضي. فالاباضيون خرجوا على الجماعة لسبب سياسي في الاساس يتعلق بشرعية الحكومة الاسلامية وكيفية اختيار الحاكم. وكان اعتقادهم ان حق الحكم يكمن فقط في شخص مسلم تقي ينتخبه الجمهور.

إن انتخاب الامام الرئيس في نظام عمان الاول يتم على مرحلتين. أولاً: يجتمع وجهاء القوم في «نزوة» داخل عمان ويذكرون شخصا معينا. وثانيا: يقدمون اسم الشخص الى جمهور الناس ولهؤلاء حق الموافقة او الرفض. اما اذا انتخب احدهم وظهر ضعفه وعدم جدارته فان للجمهور الحق في اسقاطه، وهو حق استخدمه الجمهور في الحال اذ انه خلع أول إمام انتخب ليترأس الدولة الاباضية.

مما لا شك فيه ان نظام الانتخاب الذي ابتدعه الاباضيون هو أكثر الأنظمة حرية وديمقراطية بين أنظمة اختيار الحكام في الاسلام قاطبة، والعجيب في الامر أنهم كانوا متزمتين بالرغم من هذه الديمقراطية وتشددوا في تطبيق مبادئهم متقيدين بالحرف تقيداً أعمى،

---

(٢) W. Phillips, *Oman: A History* (London: Longman, 1967).

وكانوا اكثر تشدداً في تطبيق الشريعة من الوهابيين. ومهما يكن من أمر فانه بعد ان يتم انتخاب الشخص يكتسب صفة دينية هو والاعمال الصادرة عنه. وقد خففت الايام حدة هذا المبدأ فظهر بين الاباضيين ثنائية في النظام تجمع بين الاختيار والوراثة.

ثم انه مع الزمن أصبحت الوراثة أهم من الانتخابات في الدولة الاباضية، متجهة بذلك نحو الملك، كما حصل بعد انتهاء عهد الخلفاء الراشدين. وفي حين ان الانتخاب ظل قائما، الا انه أخذ طابعاً صورياً. فعندما تسلمت عائلة البو سعيد الحكم في أواسط القرن الثامن عشر كان مبدأ الوراثة قد صار أهم من الانتخاب وانفصل الحكم عن الامامة الى درجة بعيدة. ان سلالة البو سعيد هذه توصلت في عمان الى ذروة نفوذها السياسي والدولي، والجدير بالذكر ان السلطان قابوس الحالي متحدر منها.

لم تكن عمان دولة صغيرة منعزلة كما قد يتهيأ للبعض، بل كانت في عهد سلالة البو سعيد دولة برية وبحرية كبرى، يمتد نفوذها من كينيا في افريقيا حتى الشاطىء الغربي لايران. وكانت ممتلكاتها تشكل اجزاء من بلدان شرق افريقيا وبلوشستان في ايران. ويتمتع اسطولها التجاري بالسيطرة على المنطقة حتى تاريخ ظهور المراكب البخارية التي جاء بها البريطانيون الى المحيط الهندي والخليج في اواسط القرن التاسع عشر.

والخلاصة ان عمان دولة نشأت منذ اكثر من الف سنة واستمرت وازدهرت ولم تضعف الا في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر أي في العصر الحديث تحت تأثير الاستعمار الاوروبي وهي سابقة له بقرون.

اما الدولة الثانية الممثلة لنظام الامام الرئيس فهي اليمن. وقد أسست دولة اليمن[٣] في عام ٩٠٠ م على يدي رجل متحدر من الامام علي بن ابي طالب، رابع الخلفاء الراشدين وهو يحيى بن الحسين وكان من المؤمنين بالامام زيد بن علي، وهذا يجعل من دولة اليمن دولة شيعية انما بخلاف الاثني عشرية المنتشرين في ايران والعراق ولبنان فالزيديون يؤمنون باستمرار ظهور الائمة من دون انقطاع.

وقد بدأ الامام يحيى بالدعوة الى مذهبه في مدينة صعدة في شمال اليمن حيث أسس دولته الزيدية وقد انتقلت العاصمة فيما بعد الى صنعاء.

يتصف المعتقد الزيدي بالاعتدال بين المعتقدات الشيعية وهو أقربها الى السنة. وبخلاف الغلاة من الشيعة فان الزيديين لا يتشددون في نسبة الطهارة او القدسية لعلي بن ابي طالب أو نسله. وبخلاف الاباضية حيث يتمتع كل مواطن بحق الصعود والتوصل الى الحكم فان الزيديين يحصرون حق ارتقاء منصب السلطان في من هو متحدر من الامام علي بن ابي طالب وزوجته فاطمة ابنة الرسول. انما من الجدير بالذكر هنا ان الزيديين بخلاف سائر المسلمين من السنة والشيعة يعتقدون بصحة حكم إمامين أو أكثر في آن واحد شرط ان تفصل بين ولايتهم مسافة معتدلة. وهذا بالطبع مبدأ يتناقض مع مبدأ الجامعة الاسلامية ومبادىء سائر الاصوليين الذين يصرون على وحدة الجماعة سياسياً ودينياً.

وللزيديين شروط مرسومة وثابتة تعيّن خصائص من يحق له ان ينتخب إماماً من قبل

---

(٣) ف. عباده، **الحكم العثماني في اليمن: ١٨٧٢ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).

الوجهاء والعلماء. وبين تلك الخصائص اثنتان مهمتان جدا: **ان يكون المرشح محارباً وعادلاً يعمل بالشريعة** فإن فشل في أن يكون محاربا أو عادلاً، صح عزله على يد منافس شرعي. وكما هو متوقع في مثل هذه الحال، فان تاريخ اليمن تملأه حوادث الصراع على السلطة بين الاسياد.

اما جغرافياً، فان دولة اليمن قد عرفت أزمنة توسعت فيها سلطة الامام الى مناطق عدة، وأزمنة تقلصت فيها تلك السلطة، غير ان قاعدتها الأساسية ظلت في جبال اليمن حيث نشأ المعتقد الزيدي.

لقد خضعت اليمن للحكم العثماني على مراحل زمنية بين عامي ١٥٣٨ م و ١٦٣٥ م ثم عاد العثمانيون فاثبتوا حكمهم في عام ١٨٧٢ الى ان تراجعوا نهائياً في عام ١٩١٨. وقد شاب العلاقات اليمنية ـ العثمانية اضطراب وحروب تكاد تكون مستمرة. غير أن اليمن لم تخضع لحكم أي بلد آخر سوى العثمانيين ولم يعرف الاستعمار الاوروبي الا جزئياً في عدن بخلاف عمان التي خضعت لهجمات وغزوات البرتغاليين البحرية في القرن السادس عشر.

وعملاً بتقاليدهم في الحكم فان العثمانيين تركوا حكم البلاد للحكام المحليين في الجزيرة العربية مثل ائمة اليمن وشرفاء الحجاز.

ان دولة الاشراف في الحجاز التي تمتعت بتاريخ طاعن في القدم اضمحلت ككيان سياسي في سنة ١٩٢٥ حين استوعبتها الدولة السعودية الناشطة[٤]. غير ان دولة الاشراف كانت تخضع أكثر الأحيان للحاكم الاسلامي المسيطر، إن في القاهرة أو اسطنبول، وحكم الاشراف الحجاز باسم العثمانيين وكانت دولتهم سنية إنما يحكمها رجل من سلالة النبي محمد، الشيء الذي كان يضفي عليه شرعية خاصة.

تشكل المملكة المغربية نظاما سياسيا آخر، تركن جذوره في قاعدة دينية[٥]. وتاريخ المملكة مرتبط بعهد الامبراطوريات الاسلامية التي ظهرت في الغرب. اما الدولة الحالية فقد برزت في القرن السادس عشر كدولة مميزة ذات سلطان على بقعة من الارض تتقارب حدودها مع المملكة المغربية حالياً ويمكن اعتبار المرابطون في القرن الحادي عشر والموحدون في القرن الثاني عشر مؤسسو دولة قاعدتها المغرب وأصحاب صفات دينية. ففيما يخص الموحدين فان مؤسس دولتهم ابن تومرت كان يدّعي لقب شريف أي انه يدعي النسب الى النبي. على كل فاننا هنا سوف نقتصر على المغرب الحديث ابتداء من السلالة السعدية ١٥١٠ م ـ ١٦٠٣ م فالى عصرنا هذا.

السلالة السعدية التي انشأت الدولة المغربية الحديثة يعود اساسها الى داعية ديني اقام نظام حكمه وشرعيته على قاعدة انتمائه الديني الى فرقة صوفية هي الجازولية. وكذلك فعلت السلالة العلوية التي خلفت السعديين (١٦٦٨ م ـ حتى يومنا هذا).

إن مؤسس السلالة العلوية، مولاي الشريف، كان شريفاً اختاره رجال الدين سلطاناً. والجدير بالذكر ان ملك المغرب حالياً (الحسن الثاني) يتحدر مباشرة من مولاي الشريف ويدعي

---

(٤) R. Baker, *King Husain and the Kingdom of Hejaz* (Cambridge: Oleander Press, 1979).

(٥) J. Abu Nasr, *A History of the Maghreb* (London: Cambridge University Press, 1975); M. Barbour, *Morocco* (London: Thames and Hudson, 1965), and W.I. Zartman, *Destiny of a Dynasty* (Columbia: University of South Carolina, 1964).

لنفسه شرعية دينية معتبراً نفسه أمير المؤمنين، وحتى وقت قريب كان يخرج من الجامع في موكب حافل ممتطياً حصاناً في صفة أمير المؤمنين.

كانت السلالتان السعدية والعلوية من أصل ريفي، أي ان نظام الحكم ابتدأ في قاعدة اقليمية وليس في المدينة الرئيسية وامتد نفوذهم من هناك بواسطة اتفاق ومبايعة من رجال الدين في المدن. انما يجب ان ننبه هنا الى ان القاعدة والأصل الديني لهذه الدول المذكورة لم يقوما على اساس الدعوة الدينية المجردة بل استقامت الدولة بعد ان أثبت الداعي جبروته العسكري وحنكته السياسية في جمع الناس حوله وبالتالي يكون أصل البلد ـ الدولة في الدول العربية المذكورة قائماً على أساس السلالة والدين معاً.

ب ـ تحالف الامام مع الرئيس

إن الصنف الثاني من البلدان العربية التقليدية يشكل في الاساس تحالفاً يقوم بين رجل الدين وصاحب قوة محاربة يجتمعان ليقيما أركان الدولة. والمملكة العربية السعودية هي المثل الرئيسي لهذا الصنف من الدول العربية.

ظهرت المملكة العربية السعودية[٦] في اعالي نجد في أواسط شبه الجزيرة العربية اولاً في عام ١٧٤٥ واستمرت حتى عام ١٨١٨ حين قام محمد علي والي مصر بالحاق هزيمة برؤسائها السعوديين بايعاز من السلطان العثماني. غير ان السلالة السعودية عادت فجمعت شيئاً من نفوذها في سنة ١٨٤٢ ثم تراجعت في الجزء الثاني من القرن الماضي الى ان عادت بقوة في عام ١٩٠٢ على يدي أحد ابنائها، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. وكانت اواسط الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر تشكل تجمعات قبلية شبه مستقلة من دون ان يكون هناك سلطة مركزية، الى ان قام شيخ عربي يدعى محمد بن سعود من درعية في نجد وتحالف مع مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب وأقام الدولة السعودية على ركيزتي القوة المحاربة والدعوة الدينية السلفية.

في عام ١٧٩٢ وسع عبد العزيز آل سعود الأول حدود المملكة حتى اصبحت متاخمة لليمن جنوباً والحسا شرقاً وبلاد الشام والعراق شمالاً. وفي عام ١٨١٠ أصبحت الدولة السعودية تشمل كامل شبه الجزيرة العربية ما عدا اليمن وقطر وعمان والكويت وعدن ومصر. وشعر السعوديون انذاك بالثقة لدرجة أنهم حاولوا فرض سلطان دولتهم على بلاد الشام والعراق مما أثار حفيظة السلطان العثماني فأوعز الى واليه في مصر، محمد علي، ان يجهز حملة عسكرية عليهم. فاستطاع محمد علي خلال سبع سنين من الحرب في شبه الجزيرة العربية (١٨١١ ـ ١٨١٨) ان يهزم السعوديين ويدمر دولتهم. ولم يتنفس السعوديون الصعداء من تلك الضربة الا بعد ثلاثين عاما.

إن اساس السعودية هو الدين والغلبة. فقد أقيمت الدولة السعودية على اساس المذهب الحنبلي المحافظ والمسؤولية السياسية الاولى في تلك الدولة هي الحفاظ على الشريعة وتطبيقها

---

(٦) B. Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century* (London: Macmillan, 1965); D. Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*,(1972), and D. Howrath, *The Desert King: Ibn Saud and his Arabia* (New York: McGraw Hill, 1964).

ونشرها. ومسؤولية الحاكم هذه هي من متطلبات المصلح الديني الكبير محمد بن عبد الوهاب. وقد قبل الامراء السعوديون المهمة واشتهروا بصدق تطبيقهم لها. فالدولة السعودية لم تتسع جغرافيا فحسب بل وسعت الرقعة الجغرافية حيث يطبق المذهب الوهابي.

اما بعد اختيار الحاكم فان بن عبد الوهاب قبل العمل بقاعدة الوراثة في السلالة السعودية رغم ان المبدأ هذا لا يتفق كليا مع الشريعة الاسلامية بل هو أقرب الى الممارسة بين المسلمين منذ العهد الأموي.

إن الدولة السعودية الثانية ظهرت في اوائل القرن العشرين بقيادة أمير سعودي هو عبد العزيز بن سعود (١٨٨٠ تقريبا ـ ١٩٥٣) بعد ان اقدم على أخذ الرياض من ابن رشيد وحاربه سنوات عدة حتى فرض الحكم السعودي على جميع بلاد نجد واستطاع عبد العزيز قبل موته ان يعيد مجد الدولة السعودية الاولى وان يفرض التعاليم الوهابية فيها.

ان الدولة السعودية حاليا تشمل اراضي نجد والحسا والحجاز وعسير وهي تشكل اول محاولة توسيعية ناجحة في الوطن العربي بالرغم من ان قادتها لم يدعوا القومية العربية.

من السهل ان نعتبر المملكة السعودية الشاهد الوحيد على نظام حلف الامير مع الامام، انما الواقع ان عمان والمملكة المغربية اتبعتا النمط ذاته فيما بعد، حين صار الحاكم سلطانا متحدا مع رجال الدين. ومهما يكن من الامر فان السلطة السياسية في هذا النمط تابعة للسلطان في الدرجة الاولى وللامام بالدرجة الثانية.

ج ـ نظام السلطة التقليدية العرفي

تاريخيا يوافق ظهور الدولة السعودية ظهور دول اخرى في الجزيرة العربية هي الكويت وقطر والبحرين في اواسط القرن الثامن عشر. والدول الثلاث الاخيرة تمت الى صنف النظام التقليدي المجرد من العامل الديني فالعامل الرئيسي في هذا الصنف هو الامارة ولم يظهر معها ارتباط ديني صريح. وتشكل الكويت الدولة الاولى بين تلك الدول الثلاث تاريخيا، ويمكن اعتبارها كذلك الدولة الأم[٧]. اذ ان الدولتين الاخيرتين تفرعتا عنها، والثلاث اصلاً من قبيلة الشعوب النجدية وقد تحولت القبيلة الى الكويت التي كانت تشكل قرية في ذلك الحين. وفي عام ١٧٥٢ اختير احد مشايخ العتوب واسمه صباح، شيخا للمدينة. ثم ازدهرت المدينة في ظل عهد العتوب واصبحت تضاهي البلاد العربية الاخرى كمرفأ بحري في زمن قصير. وكانت الكويت آنذاك الحد الفاصل بين العثمانيين في العراق وبني خالد في الحسا. وكان بنو خالد هم الذين اقروا وسمحوا للعتوب الاستقرار في الكويت في اوائل القرن الثامن عشر.

ويبدو انه ليس هناك من دليل تاريخي يثبت ان عائلة الصباح اقامت حكمها بطلب ترخيص لها من متسلم البصرة العثماني. والواقع انه في ازمنة لاحقة درج آل صباح على طلب الموافقة العثمانيةبخاصة في عهد والي بغداد المصلح مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) ولم يكلف هذا الاجراء آل صباح شيئا من نفوذهم أو ثروتهم اذ انه لم يكن مرفقا بدفع ضريبة للسلطان العثماني ولا

---

(٧) م. ابو حكيمة، **تاريخ الكويت** (الكويت: لجنة تاريخ الكويت، ١٩٦٧): Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century*, and J. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (Syracuse: Syracuse University Press, 1982).

باستشارة العثمانيين بخصوص الخلافة في الحكم. والواقع ان العثمانيين هم الذين دفعوا مالاً لآل صباح بشكل هبات من جنائن النخيل في البصرة والفاو[٨].

قطر: هجر آل خليفة وهم فرع من قبيلة العتوب معروفون بفطنتهم في الشؤون المالية الكويت وأقاموا لهم امارة في الزبارة في (منطقة قطر) وكان ذلك في عام ١٧٦٦ ثم في البحرين في عام ١٧٨٢، ويبدو ان تلك الخطوة تمت بموافقة آل صباح حكام الكويت.

كان نظام الحكم في الامارات الثلاث هذه عرفيا كما هو معهود بين مشايخ العرب حيث يتقدم واحد منهم على الآخرين ويدبر الامور بمشورتهم ومعاونتهم. ورغم ان امراء العتوب من المسلمين فانهم لم يدعوا لأنفسهم ميزة دينية ولم يحاولوا إسناد حكمهم الى مبدأ ديني لكسب الشرعية ولم يخلطوا السياسة بالدين، وكان التصرف قاعدة تستوي مع الشرع في تطبيق الاحكام القانونية[٩].

امارة جبل لبنان: يشكل نظام الحكم في امارة جبل لبنان مثلاً آخر في صنف السلطة التقليدية العرفية والمجردة من العامل الديني. ولبنان هو اقدم دول هذا النمط ويعود الى اوائل القرن السابع عشر عند احتلال العثمانيين لبلاد الشام. فقد اقر السلطان سليم الاول للمعنيين حكم جبل الشوف فوسع هؤلاء رقعة ولايتهم حتى شملت اجزاء اخرى من لبنان الشمالي، وبعد وفاة آخر أمير معني دون ذرية من الذكور انتقل الحكم الى اقربائهم الامراء الشهابيين في أواخر القرن السابع عشر حتى عام ١٨٤٥.

كان نظام الحكم التقليدي العرفي في جبل لبنان اكثر تكاملاً من أنظمة شرق الجزيرة العربية. وكان أيضا تعدديا يحتل فيه عدد كبير من الاعيان الاقطاعيين سلطة وراثية مشاركة لسلطة الأمير الحاكم من المعنيين وبعدهم الشهابيين. وكان الاقطاعيون يتمتعون بسلطة مباشرة على رعاياهم ويقفون بين الامير الحاكم والرعايا فلا يتمكن الامير الحاكم من التسلط والاستبداد. وكانت سلطة المقاطعجية بدورها مقيدة عرفا بسلطة الامير الحاكم، وكانوا جميعا خاضعين للسلطان العثماني الذي ترك لهم حق الحكم الذاتي.

لم يكن النظام السياسي اللبناني تعدديا فحسب، بل علمانيا كذلك. وكانت التعددية تكمن في مشاركة عدد كبير من رجال الاقطاع في حكم الجبل، هذا من جهة ومن جهة اخرى كانت هناك تعددية الجماعات الدينية بخاصة الدروز والموارنة وقلة من الشيعة والسنة والطوائف المسيحية الاخرى. ولم يصبح المذهب عاملاً سياسيا في الامارة سوى في القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين تكرست الطائفية في لبنان انما انهارت الامارة ونظامها مع هذا التحول الطائفي.

نجد أنه في الأنظمة هذه مجملة كان الحاكم يتمتع بسلطة على بقعة جغرافية تمتد حينا وتتقلص حينا آخر إنما ظل لها قاعدة اساسية تحافظ عليها وكان الحكام يحترمون الحدود الجغرافية الا حين يرون ان بامكانهم تحدي الحكومة المجاورة وكسب المزيد من الاراضي على حسابها ولم يكن ذلك مرفقا بتحد لشرعية الحكومة الاخرى.

---

(٨) M. Al-Dabbagh, *Qatar* (Beirut, 1962), and Hopwood, ed., *The Arbian Peninsula.*

(٩) I. Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1845* (Princeton: Princeton University Press, 1986); S. Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon, 1861-1914* (London: Ithaca Press, 1977), and K. Salibi, *The Modern History of Lebanon* (New York, 1965).

د ـ حكم الاقلية البيروقراطية

نشهد هذا النظام تاريخياً في مصر وتونس والجزائر وطرابلس الغرب، وكانت جميع هذه الانظمة خاضعة للحكم العثماني. والنظام البيروقراطي ظهر في القواعد العسكرية في المدن. وما ظهوره الا بشاهد على تراجع نفوذ الحكومة العثمانية المركزية. فالضعف في المركز أتاح الفرصة للقيادة العثمانية العسكرية ان تنتزع من السلطان حق الحكم الذاتي في الولايات النائية.

ويتجلى هذا النظام في أوضح حالته في الجزائر حيث كان يشكل الداي العثماني سلطة مطلقة محلية بواسطة عسكرة الغرباء عن اهالي القطر. وبالطبع لم يكن للأهالي مشاركة في الحكم[١٠]. وقد كانت تونس ومصر تختلفان الى درجة ما من هذا القبيل. ففي عهد تونس الاول من الحكم الذاتي استطاع المراديون وهم سلالة عسكرية حكمت لفترة وجيزة بين ١٦٣٧ ـ ١٧٠٢ ان يتحرروا من قبضة العسكر العثماني تحت امرتهم والاستعاضة عنهم بمقاتلين من القبائل المحلية[١١]. واتبع الحسينيون (١٧٠٦ ـ ١٩٥٧) الذين خلفوا المراديين السياسة ذاتها في الاعتماد والتأييد المحلي. وتمتعت تونس بالاستقرار والازدهار الاقتصادي بحلول القرن الثامن عشر في ظل حكم الحسينيين. وكان هؤلاء شبه مستقلين عن السلطة العثمانية حتى اواسط القرن التاسع عشر وكانوا بذلك اكثر استقلالاً من مصر، فهم لم يدفعوا للسلطان ضريبة ولم يقدموا جنداً ولم يطلبوا موافقته عند اعتلاء احدهم السلطة. وقد خاضوا حروباً وعقدوا اتفاقات دولية مع دول اجنبية واستقبلوا البعثات الاجنبية باسمهم لا باسم السلطان.

وقد كانت الحكومة مطلقة الا ان تونس عرفت قيام المجلس الشرعي الذي كانت تؤلفه هيئة العلماء للبت في شرعية القوانين التي تصدرها الدولة. ان السلالة الحسينية التي خففت من اعتمادها على الجنود وابتعدت عن السلطان العثماني اضطرت الى الاستعانة بمصادر اخرى لقيام شرعية حكمها وبالتالي تعاونت مع العلماء واتبعت الشريعة الاسلامية. كانت تونس الحسينيين من الناحية الجغرافية تشابه تونس الحالية الى حد بعيد، وكذلك كانت الجزائر مع فارق ان الجزائر لم تكن تشمل الصحراء التي اضافها الفرنسيون فيما بعد.

مصر: من الصعب ان نفكر في أي مرحلة من التاريخ المدون لم تكن فيها مصر تتمتع بحكم مركزي[١٢]. وعلينا بالتالي ان نختار فترة معتدلة بالنسبة لهذا البحث ندون فيها تاريخ الدولة المصرية الحديثة. فالدولة البيروقراطية العسكرية حديثاً سبقت الاحتلال العثماني وبدأت في عهد المماليك. وعندما هزم العثمانيون المماليك اصبحوا يحكمون البلاد باسمهم، وهذا تقليد معروف في التاريخ العثماني ومألوف. ومنذ ذلك الحين ظلت مصر خاضعة للسلطان العثماني الى ان جاء محمد علي في اوائل القرن التاسع عشر على اثر حملة نابوليون وجعل من مصر دولة شبه مستقلة تحت زعامته.

في الأصل كان محمد علي ضابطاً عثمانياً جاء مصر واستطاع ان يرتفع الى السدة العليا في

---

(١٠) Abun Nasr, *A History of the Maghreb.*

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) P. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (London: Longman , 1966), and P. Vatikiotis, *The History of Egypt* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980).

عام ١٨٠٣. أقام جيشا قويا الى درجة جعل سيده السلطان العثماني يستعين به ضد الوهابيين في الجزيرة العربية وضد ثورة اليونان. وقبل أن ينتهي حكمه استطاع محمد علي ان يتحدى السلطان نفسه ويحتل بلاد الشام ويصل الى الاناضول ذاتها، وقبل ان يصل الى العاصمة اضطره البريطانيون باتفاق مع السلطان وحلفاء اوروبيين على العودة الى داخل الحدود المصرية والاقتناع بها كدولة تخصه يحكمها باستقلال مع اعتراف شكلي بالسلطان العثماني. ظل حكم مصر في سلالة محمد علي حتى سنة ١٨٥٣ عندما ألغت ثورة تموز/ يوليو الملكية وأعلنت الجمهورية.

نجد أن الدولة البيروقراطية تأسست في مصر مثلها مثل الدول الاخرى في هذا الصنف في الثكنة العسكرية العثمانية وايضا في المدينة. وكما كان الوضع في تونس فإن محمد علي سريعا ما حرر نفسه من سلطة العسكريين المحليين، وكانوا في هذه الحالة من المماليك، واقام جيشا نظاميا جديدا واستعان بالاهالي من المصريين في تجهيزه. كذلك اشرك المصريين في مشاريعه الاقتصادية الضخمة التي اقامها من اجل دعم مؤسسته العسكرية الكبيرة. وقد فتح المدارس وأرسل بعثات طلابية الى اوروبا.

وعلى الرغم من ان النظام العلوي في القرن التاسع عشر استند الى المصريين في الوظائف الا انه لم يلجأ الى استمداد شرعيته من رضا وموافقة الجمهور من الشعب المصري. والحق يقال ان محمد علي احترم الشريعة الاسلامية ورجال الدين الازهريين غير انه لا دليل انه حاول كسب الشرعية بطريقة دينية او بالتقرب الى رجال الدين، والواقع انه كان الاول في دفع مصر نحو الحداثة والتعلم من اوروبا.

استأثرت سلالة محمد علي بالحكم كأقلية بيروقراطية ثم خضعت للاستعمار الاوروبي مثلها مثل سائر الدول المذكورة اعلاه، وقد حكم البريطانيون مصر منذ احتلالها في عام ١٨٨٢ من دون ان يخلعوا الحكام العلويين أو يلغوا سلالتهم.

ثانياً: التحول الى العصر الحديث

لقد بينا فيما سبق ان الدول العربية المعروفة حاليا تعود في اصولها الى أزمنة تاريخية قديمة قبل القرن التاسع عشر وأنها كانت ترتكز على مقومات مختلفة حصرناها في انماط اربعة. وتجدر الاشارة ثانية هنا الى نقطتين مهمتين أولاهما ان معظم تلك الدول كانت ذات اصل محلي وتتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه وثانيتهما انه كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها.

وحتى الجزء الأول من القرن التاسع عشر لا نجد عنصرا أجنبيا فاعلاً في تأسيس تلك الدول. غير أن بعض المفكرين العرب قد يشيرون الى دور العثمانيين معتبرين أن هؤلاء اجانب مستعمرين. غير ان مثل هذا الموقف لا يمكن ان يستقيم. ففي ذلك الزمن السابق للقوميات محليا لم ينظر الأهالي العرب الخاضعين للعثمانيين بأنهم تحت الحكم الاجنبي بل كانوا يشعرون، أنهم مسلمون وينظرون الى السلطان على انه مسلم ويرأس دولة اسلامية كبرى يعتزون بها.

١ ـ الاستعمار والبلد ـ الدولة

في حين كان القرنان السابع عشر والثامن عشر يشكلان تاريخ ظهور البلد ـ الدولة في الوطن

العربي فان القرن التاسع عشر هو عصر ظهور الاستعمار. فالقرن التاسع عشر هو الفترة التي تحدى فيها الاوروبيون عقول العرب والمسلمين معا وزعزعوا لهم ثقتهم بنفسهم وأفقدوهم الحس بالأمن القومي. وموضوع الأمن هذا متسع ولن يتاح لنا ان ندخله هنا إنما الذي نرغب في اثباته هو كيفية تأثير الاستعمار وتوثق العلاقات مع الغرب على نظام البلد ـ الدولة.

نلاحظ في الجزء الأول من القرن التاسع عشر قوتين رئيسيتين تفعلان في الدول العربية: التدخل الاوروبي من جهة واستعادة العثمانيين لنفوذهم نسبياً من جهة اخرى. ان العثمانيين الذين لم يستطيعوا ان يضعوا حداً لتراجع امبراطوريتهم جغرافياً خصوصاً في البلقان، استعادوا نفوذهم في عديد من المناطق العربية، في مصر بعد ذهاب نابليون وان لم يكتب له الاستمرار، وفي طرابلس الغرب حيث استعادوا نفوذهم في عام ١٨٣٥ وقضوا على النظام البيروقراطي العسكري لسلالة الكرمناس، ثم انهم استعادوا سلطانهم الصوري على تونس التي لأسباب خاصة بها سعت في العودة الى كنف السلطنة[١٣]. كذلك استطاعوا القضاء على الدولة السعودية المتعاظم شأنها حتى أواخر القرن، وأعادوا اليمن تحت نفوذهم في عام ١٨٧٢، كما وانهم اثبتوا حقهم في الكويت[١٤] وشددوا أحكام سلطتهم على شريف الحجاز[١٥] واستعادوا الولايات السورية[١٦] من محمد علي وأثبتوا حقهم في مصر وشددوا قبضتهم على الولايات العراقية. وليس من السهل تفسير جميع هذه الاستحقاقات بنسبتها الى الاصلاح الاداري في السلطة المركزية في الآستانة. إن تأييد بريطانيا وفتح قناة السويس وإقامة الخط الحديدي بين دمشق والحجاز جميعاً أثرت في الوضع وساعدت العثمانيين ليستعيدوا بعض نفوذهم السابق.

غير أن استعادة سلطانهم في بعض البلدان العربية يقابله خسائر كبيرة في بلدان عربية اخرى تحت وطأة الاستعمار الاوروبي. فقبل نهاية القرن التاسع عشر خسر العثمانيون الجزائر وتونس التي احتلتها فرنسا في عامي ١٨٣٠ و ١٨٨١ على التوالي، ثم مصر التي احتلتها بريطانيا في عام ١٨٨٢. وفي عام ١٩١٢ احتل الايطاليون طرابلس الغرب. وكانت قد تدخلت سبع دول اوروبية سابقاً وفرضت دستوراً للحكم الذاتي في لبنان فاضطرت السلطنة الى مماشاتهم.

وتأثرت بلدان عربية اخرى بالهجمة الاستعمارية، منها المغرب الذي تعرضت اراضيه للقضم من جهة اسبانيا وفرنسا معاً الى ان خضع البلد كلياً للحكم الاجنبي في عام ١٩١٢. كذلك نجد ان عمان بدأت تقع تحت النفوذ البريطاني بعد منتصف القرن التاسع عشر حتى صارت في الواقع محمية بريطانية في آخر القرن. كذلك قبل ان تتم سنة ١٩٠٠ نشاهد قطر والبحرين والامارات العربية تخضع للبريطانيين بسلسلة من التحالفات التي كانت تعبر عن هيمنة النفوذ البريطاني على تلك البلدان.

هذا الصنف من البلدان يشكل الصنف الخامس من الأنماط التي تكلمنا عنها، وقد أخرّنا ذكره حتى الآن لأنه وحده يقع في مرحلة ما بعد الاستعمار في حين أن الانظمة الأخرى نشأت قبل ظهور الاستعمار.

---

(١٣) Abun Nasr, *A History of the Maghreb.*

(١٤) أبو حكيمة، **تاريخ الكويت**.

(١٥) Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century*, and Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula.*

(١٦) S. Longrigg, *Iraq: 1900 To 1950* (Oxford: Oxford University Press, 1956).

لقد بلغ الاستعمار ذروة نفوذه على اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى، وقد ظهرت بريطانيا وفرنسا على رأس ذلك الوضع الدولي فاستطاعتا توسيع رقعة نفوذهما في الوطن العربي. فعلى اثر انتهاء الحرب تقاسمت الدولتان السلطة على منطقة الهلال الخصيب. وأنشأ الفرنسيون والبريطانيون خمس دول جديدة في الهلال الخصيب لم يكن لأحدها سابق عهد سياسي، اللهم ما عدا لبنان الذي كان يتمتع بكيان ذاتي منذ قرون عديدة. والدول المذكورة هي العراق وسوريا والاردن وفلسطين وهي جميعا صنيعة الاستعمار، حتى أنه يمكننا ان نشمل لبنان في هذا القول اذ ان حدوده اتسعت الى درجة تشكل اكثر من ضعف الرقعة الأصلية. والدول الاربع الأخرى كانت عبارة عن ولايات ادارية عثمانية لا تتطابق في عهد المتصرفية بينها وبين الدول التي صنعتها بريطانيا وفرنسا، وكان يحكم كل ولاية حاكم عثماني عسكري الرتبة تعينه الآستانه وتخلعه بعد مضي مدة قصيرة غالبا لا تتعدى السنتين. وهكذا نجد انه اذا لم يكن هناك نواة دولة محلية لكي يقام على أساسها دولة حديثة كما كان الوضع في الدول الاخرى التي مررنا عليها وبالتالي يصح القول في هذه الدول انها صنيعة الاستعمار. والجدير بالذكر ان ذلك تم في وجه ظاهرة جديدة نفسية هي القومية العربية التي اعترض الداعون اليها على تجزئة المنطقة.

في الوقت ذاته نجد انه ظهرت في لبنان قومية محلية، أو يمكن القول ان القومية اللبنانية التي بدأت تظهر في القرن التاسع عشر اكتسبت زخما جديداً ووضوحا أكبر من قبل فطالب العديد من اللبنانيين من جميع الطوائف بانفراد لبنان كدولة خاصة وبتوسيع حدوده، وهو أمر حصل بالفعل فأضيفت اليه مناطق منها ما كان تابع في السابق لولاية بيروت، ومنها تابع لولاية دمشق. غير اننا نجد لبنانيين آخرين دعوا وعملوا من أجل وحدة لبنان مع الدولة العربية المزمع انشاؤها على أيدي القوميين العرب في بلاد الشام والعراق.

ولعل هذه هي بعض الاسباب التي جعلت من نشأة لبنان أمراً مبهما يشوبه الغموض والتشويش. فغالبا ما يذكر ان لبنان كان جزءاً من سوريا وأنه صنيعة الفرنسيين. والواقع غير ذلك. لم يكن جزءاً من سوريا لأنه سابق لسوريا، فقبل عام ١٩٢٠ لم تكن هناك دولة سوريا، في حين كان هناك كيان لبناني ذو طابع خاص. وللأسباب نفسها لم يكن صنيعة الفرنسيين اذ انه كان قبل مجيئهم.

الذي فعله الفرنسيون هو توسيع حدوده ومنحه دستوراً جديداً جاعلين منه بحكم ذلك دولة حديثة. وعلى الرغم من ان الدستور هذا المعلن عام ١٩٢٦ أقيم على نمط دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة فانه اخذ في الواقع طابعا محليا كليا فأصبح نظاما رئاسيا بينما كان نظام الجمهورية الفرنسية نظاماً وزارياً.

وخلاصة القول ان الصنف الخامس للبلد ـ الدولة قام في الهلال الخصيب على ايدي المستعمرين من دون ان يكون نتيجة قوى تاريخية محلية. وهذه البلدان هي الدول العربية التي يمكن اعتبارها صنيعة الاستعمار. ان دول الهلال الخصيب هذه هي بالفعل الدول التي يصح فيها ادعاء المفكرين العرب القوميين، ومن وضعها عمم بناة العقيدة القومية العربية الفكرة ناسبين جميع الدول العربية الى الاستعمار من دون ان يراعوا الحقائق التاريخية. ولعل موقف العقيدة القومية العربية هذا يعود الى ان الفكرة أصلاً ظهرت في بلاد الهلال الخصيب فنظر أبناء هذه المنطقة الى سائر الوطن العربي على أنه نسخة طبق الأصل عنهم هم والواقع خلاف ذلك.

وبصورة عامة نجد أن دول الاستعمار أثرت على رسم حدود البلدان العربية ولم تكن هي

التي صنعتها (الا في حالة الهلال الخصيب). الحدود المعروفة اليوم تم تحديد معظمها في ظل حكم الاستعمار ولم يبق الا بعض التفاصيل التي اقرت وضعها الانظمة العربية المستقلة فيما بعد. ومن جهة اخرى أثر الاستعمار على طبيعة النظام السياسي لمعظم الدول العربية التي خضعت له خصوصا لجهة خلق اجهزة خدمات مدنية وعسكرية حديثة. نستطيع ان نقول ايضا ان المستعمر أثر على هوية النخبة السياسية كما سنبين ذلك.

٢ ـ التأثير الاقتصادي للاستعمار

لقد أثر الاستعمار في المجتمعات العربية من وجهتين ذات أهمية خاصة: اولاً تنشيط المركزية الادارية وثانيا الناحية الاقتصادية. وقد بينا سابقا انه يمكن تفسير ظهور الدول العربية التقليدية على أساس الايديولوجية والتقاليد والسلطة القهرية. اما في القرن التاسع عشر فاننا نجد قوى اخرى مؤثرة في البلد ـ الدولة هي الاستعمار والاقتصاد الجديد الذي رافقه. فظهور السوق الداخلية والتنوع الطبقي معه أثر بصورة مهمة في وضع ايديولوجية مستحدثة هي القومية. فالاستعمار ساعد من حيث لا يدري في احداث قومية البلد ـ الدولة حين أصر على تكوين هيكل إداري مركزي. فالسلطة المركزية اكانت وطنية ام مستعمرة وجهت الانظار والاهتمام عند الناس نحو المركز مما ساعد على ربط هويتهم السياسية والقومية بالدولة.

ومن آثار الاستعمار الاقتصادية أنه اضعف نفوذ مناطق مثل دول المغرب العربي، عندما فرض مؤتمر اكس ـ لا ـ شابل في عام ١٨١٩ أن تزيل دول المغرب الحواجز في طريق التجارة الخارجية وان تكف عن ممارسة القرصنة. وكان للسياسة البريطانية الأثر ذاته على عمان حين فرضت بريطانيا عليها انهاء تجارة الرقيق ونافستها بادخال المراكب البخارية وقضت بذلك على مقومات عمان الاقتصادية فاصبحت عمان قطراً فقيراً معزولاً.

ومن ناحية اخرى نرى ان اشتداد أواصر التعامل الاقتصادي مع أوروبا خصوصا بعد توقيع الاتفاق مع السلطنة العثمانية في عام ١٨٣٠، أدى الى ازدهار التجارة الخارجية وتزايد التعامل بالنقد. ففي بادىء الامر تراجعت الصناعة والحرف المحلية، وبخلاف ذلك نشطت الزراعة وبخاصة ما كان منها مطلوباً في الخارج. غير أن تزايد التعامل بالنقد أحدث خضة مالية كبرى نتيجة افتقار الدولة الى المسؤولية المالية والى الفهم بالتعامل بها دوليا. فقد تمادى هؤلاء في الاسراف بما فيه فائدة وما ليس فيه من فائدة وتكاثرت مديونية الدول مما أضعف استقلالها ودفعها الى الخضوع للاستعمار الاوروبي. وقد حصل ذلك على نطاق واسع من ايران الى السلطنة العثمانية الى مصر في عهد اسماعيل الى تونس في عهد محمد باي[١٧].

إن التطورات الاقتصادية النقدية والسوقية والتجارة الخارجية اثرت بصورة مهمة ومستديمة على المجتمعات العربية والبلد ـ الدولة. فقد احدثت محليا طبقة جديدة مؤلفة من تجار الداخل وملاكي الاراضي وهؤلاء هم الفئة التي برزت فيما بعد لتقود أول مراحل الثورة القومية ضد الاستعمار. فملاكو الاراضي والتجار والمهنيون وجميعهم فئات جديدة ظهرت على اثر التطورات الاقتصادية، اصبحوا المنافس الرئيسي للسلالات التقليدية الحاكمة وأعوانها، خصوصا ان الحكام

---

(١٧) C. Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1984), and L. Brown, *The Tunisia of Ahmed Bey, 1837-1855* (Pricenton: Princenton University Press, 1974).

التقليدين كانوا قد خضعوا لنفوذ المستعمر وصاروا في عهدته فلا قدرة لهم على مواجهته ولا غنى لهم عنه كونه يقيهم خطر التحدي من منافسيهم.

كذلك نجد ان السوق الداخلية قد نشطت وتكاثر التعامل الاقتصادي بين المدن والريف الى درجة ان ظهرت مدن اقليمية وسيطة كما ظهرت المدينة المرفأ كبيروت والسويس وبور سعيد وغيرها[١٨].

إن المدينة الاقليمية كانت تشكل حلقة وصل بين الريف والمدينة الكبرى وبعبارة اخرى الدولة. وكان من جراء ذلك دفع نحو بناء التكامل الوطني بين اجزاء البلد ـ الدولة الواحدة. وإضافة الى ذلك فإن تجار الداخل والملاكين الذين كانوا يشكلون العنصر الاجتماعي الاقوى في المدن الاقليمية كانوا محافظين في عقائدهم ومناوئين للتدخل الاجنبي.

ان المستعمر الذي كبّل ايدي الحكومات بعد ان وضعها في المديونية المالية خلق في الوقت ذاته طبقة جديدة من اصحاب المصالح والاعمال الصغيرة والمتوسطة وهؤلاء مناوئون بحكم عملهم وطباعهم للحكم الاجنبي. والحقيقة التاريخية تذكر ان رواد المقاومة القومية كانوا من الطبقة العليا والمتوسطة، وان كان هؤلاء عرضة للتجريح والذم في الايديولوجيات العربية المعاصرة فلا يعني ذلك ان ننكر دورهم الايجابي في حركة التحرير العربية.

غالبا ما يفسر ظهور القومية في الوطن العربي على انه نتيجة الاتصال بين الغرب والمثقفين العرب. غير ان الواقع **ان تنشيط السوق الداخلية كان له اهمية قد تكون أشد من أهمية المثقفين في نشوء ظاهرة القومية في هذه المنطقة من العالم**. فان اشتداد التعامل بين اجزاء البلد الواحد وتزايد وسائل الاتصال والمواصلات ربطت أبناء البلد ـ الدولة بعضهم ببعض ومع الدولة. الا انه يجب ان ننبه الى ان التطورات لم تبلغ شأنا كبيرا في الوطن العربي في القرن التاسع عشر يشابه ما حدث في اوروبا ولم تبلغ أشدها إلا في القرن العشرين، فان النمو الاقتصادي في البلدان العربية ظل بطيئا وفي بعض الحالات تراجع في أواخر القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من الحركة التي خلقها التعامل مع اوروبا فان نتائج ذلك الحدث لم يتم وزنها بدقة بعد. فمن جهة حرّكت ظهور القومية المحلية ومن جهة اخرى قطعت بعض اسباب التعامل بين الاقطار العربية، اذ ان قدوم المستعمر وجه تجارة كل بلد بمفرده نحو المتروبول بعيدا عن الاقطار الاخرى في المنطقة. مع هذا لا نزال في حالة غموض من حيث تقدير وزن هذا الامر على تقلص العلاقات العربية في القرن الماضي وأثره، انما مما لا شك فيه ان العلاقات التجارية بين البلدان العربية ذاتها ضعفت على اثر الانفتاح على الغرب، قسرا كان ام بالرضى.

ومن الملفت للنظر ان القوى التي ربطت البلدان العربية بالاقتصاد الدولي بصورة تبعية واستعمارية كانت هي ايضا التي دفعت اماما بالقومية التي قوضت في النهاية صرح الاستعمار. فالتجارة التي تخص البلد ـ الدولة خلقت سوقا داخلية، والسوق خلقت طبقة التجار والملاكين وايضا احدثت المدن الاقليمية الوسطية بين الارياف والعاصمة، ومن المدن انطلقت طبقة التجار والملاكين والمهنيين لمحاربة الاستعمار.

وخلاصة القول ان الاستعمار احدث اتجاهات متضاربة في المنطقة: ربط مثلاً البلدان

---

(١٨) Harik, *Politics and Change in a Traditional Society.*

العربية بعلاقة ذات صفة كثيفة مع الغرب من جهة وساعد على خلق قوى محلية تناصبه العداء وتعمل على ازالته.

والاستعمار اعطى البلد ـ الدولة صيغة أكثر وضوحاً ورسوخاً من جهة وأضعف القيمين عليها في حالات عديدة. فهو أضعف السلالات في مصر وتونس وطرابلس الغرب، ونشطها في المملكة المغربية ودول الخليج التقليدية الصغيرة. واشتداد التعامل مع الغرب احدث تغيرات اقتصادية ذات شأن كبير في تطور البلد ـ الدولة وتحول المجتمع نحو تنوع الطبقات وظهور القومية.

ثالثاً: الخلاصة

يلاحظ القارىء ان المجتمع العربي منذ ظهور الاسلام حتى يومنا هذا يعاني صراعاً في الاتجاهات بين ما هو مطلق شامل وما هو موضعي محدود. فمن جهة نجد قوة تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في المضمون والشكل، ومن جهة اخرى تعاكسها قوى متأصلة موضعية تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها. وقد شهد التاريخ العربي تلازم هاتين النزعتين جنباً الى جنب في حالة تسامح متبادل حيناً وحالة تصارع حيناً آخر.

فالهوية الموضعية الخاصة ظهرت في نزعة الاباضية والشيعة بعد فترة وجيزة من وفاة النبي، وتجسيداً لهذه النزعات ظهرت دولة عمان الاباضية ودولة اليمن الزيدية، غير أنه من الواضح ان النزعة السياسية الشمولية في التاريخ العربي والاسلامي ايضا كانت أشد النزعتين.

ففي ذروة مجد الدولة الشاملة تقلصت النزعات المحلية ولم تظهر كيانات عديدة مثل عمان واليمن. وبالطبع لم يشتد أمر النزعات الموضعية الخاصة الا بعد انحلال الدولة الكبرى، ويعود ذلك زمنياً الى عصر الانحطاط في الخلافة العباسية. إنما الدولة التي تعنينا هنا هي تلك التي استمرت في شكل او في آخر الى يومنا هذا وجلها يعود الى القرن السابع والثامن عشر.

استجابة الى الامر الواقع تأقلم المسلمون مع التطورات السياسية وقبلوا بالتنوع والتعدد محاولين في ذلك التعامل مع المطلق الشامل في الخاص الموضعي. فنظروا الى المبدأ المطلق كما كان ينعكس ويتجسد في الدولة الموضعية الخاصة. فان اصرار الجماعة المحلية على ان يطبق الحاكم الشريعة وهي مبدأ مطلق، مثلاً على ما ذكر. كذلك محاولة طالبي الحكم الحصول على شرعية مستقاة من الدين تمثل الزام الحكام الصغار المحليين بالمبادىء العامة المطلقة.

ويتجلى اتجاه رؤية المطلق في الموضعي في ظاهرة قبول الناس لحكام ليسوا منهم ولا من ديارهم. بل يتمتعون بصفة دينية. نجد مثلا اهالي الفزان في ليبيا قبلوا وخضعوا للسنوسيين وتعاليمهم رغم ان هؤلاء اصلاً من الجزائر وليس من ليبيا. ويصحّ القول ذاته في الادريس ونفوذه في عسير على الرغم من انه من المغرب الاقصى، والمرغني كان من اهالي مكة انما دعوته ونفوذه ظهرا في السودان. كذلك قبل العراقيون والاردنيون في هذا القرن حكم الهاشميين وهم اشراف من الحجاز.

إن الدولة المحلية التي أخذت شكل البلد ـ الدولة فيما بعد تمكنت من الاستمرار والتغلب على التأزمات المحلية والاقليمية، إنما الذي لم نستطع التغلب عليه فهو مجابهة العالم الاكبر المتغير والممتدة أوصاله نحوهم. فنظام الدولة الكبرى مثل السلطنة العثمانية من جهة والبلد ـ الدولة من جهة اخرى خضع للتدخل الخارجي من اوروبا في القرن التاسع عشر.

إن الدولة التقليدية في منطقتنا تخلفت عن تجديد ذاتها عندما فشلت في أن تقيم ما يسميه ابن خلدون علم العمران وما نسميه اليوم التنمية الانسانية والاقتصادية والعلمية. وبالتالي فقد ظهرت هوة بين الدولة كجهاز من جهة والمجتمع من جهة اخرى. ولم تعد الدولة مثلاً تجسد مطالب وحاجات المجتمع بل بالعكس اخذت في التضييق على الشعب واتباع سياسات استغلالية تمتص مادة الناس ولا تساعدهم على النمو والازدهار. واصبحت الدولة في نظر المواطن عنصراً سلبيا تجنبه اسلم من التعاون معه. كما وان الدولة اتجهت نحو تغذية ذاتها في المرحلة الثانية على حساب المجتمع فاحدث ذلك خللاً أساسيا في المجتمع ـ الدولة.

اما بعد مجيء الاستعمار واستغلاله لتلك المتناقضات التي قوضت صرح الدولة، فقد انتقل العقل المحرك من الأهالي الى الأجانب. وقد اتبع الاستعمار في معظم الحالات، ما عدا الجزائر، سياسة الحفاظ على الشكل أي الهيكل السياسي والرقعة الجغرافية. فهم قد قبلوا بنظام البلد ـ الدولة وبهيكل الدولة كما وجدوه فلم يلغوا النظام الملكي مثلاً ولم يجمعوا او يجزئوا البلدان التي خضعت لهم. وكان في هذه النزعة المحافظة على نظام البلد ـ الدولة تقوية للنظام هذا مما ساعد على استمراريته. على الرغم من ذلك فان من نتائج حكم الاستعمار إضعاف السلالات القائمة التي حافظوا عليها شكلياً في عديد من الدول ماعدا ما نسميه اليوم دول الخليج الصغيرة. ومما لا شك فيه ان نتائج المرحلة الاستعمارية في منطقتنا كانت متنوعة اكثر مما نميل الى الاعتراف به احيانا.

ان حفاظ الاستعمار على نظام البلد ـ الدولة لم يعف تلك البلدان والمستعمر ذاته من مواجهة قوى معارضة عنيفة تتمثل في النزعة الشمولية المطلقة إن في شكل الأصولية الدينية أو القومية العربية. لقد حاربت هذه القوى الاستعمار ليس فقط لفرضه سلطته بالقوة بل أيضا لحفاظه على نظام الدولة المحلية. وأصبحت الدولة المحلية أي ما سميناه البلد ـ الدولة في نظر الاصوليين والقوميين العرب مرتبطة بنظام الاستعمار وكأنها صنيعته. وقد وجد هؤلاء في هذه الرابطة حجة يقوضون فيها أسس نظام البلد ـ الدولة وشرعيته.

لم يستطع دعاة الشمولية تحطيم نظام البلد ـ الدولة على الرغم من تحررهم من الاجنبي المستعمر. لعل ذلك يعود الى عراقة هذه الدولة وشرعية كيانها في أعين أهاليها. هناك سبب آخر يتجاهله او يجهله أحيانا علماء الاجتماع وهو ان البنية تخلق الاسطورة أي ان قيام كيان معين يخلق قوى تتلاءم معه ويخلق تأقلماً ايديولوجيا عند الناس، فنحن نجد ان انتساب القوى الى الكيان القائم حصل حتى في دول حديثة وصنيعة الاستعمار في الهلال الخصيب فكيف لا في دول تعود الى القرن العاشر او السابع عشر. إن هذه النظرة هي عكس ما يقوله الشموليون الذين يرون أن الكيان أو البنية صنيعة الاسطورة أي ان الايديولوجية هي التي تخلق الكيان.

ان علوم المجتمع تؤكد اهمية الكيان البنية في ظهور الايديولوجية، وتشدد علوم الاجتماع على اهمية ظهور قوى متأقلمة لها مصالح ناشئة في الكيان. هذا من جهة ومن جهة اخرى تنبهنا الى قوى العادة والتقليد. إن الجيل الذي ينشأ في ظل دولة كلبنان او الكويت او العراق يتصف بروح الانتماء والانتساب الى الكيان الذي نشأ فيه. كما وانه يوجه حياته اليومية للتعامل معه، فهو يجد نفسه مضطراً للتعامل والتوجه الى اجهزة ذلك الكيان باستمرار من المهد الى اللحد.

اكبر شاهد على هذا التأقلم الوضع اللبناني. نجد هناك ان حرباً اهلية ضروساً على مدى اثنتي عشرة سنة متتالية لم تزعزع روح الانتماء الى الكيان اللبناني عند احد من المتصارعين. فان

احدا منهم لم يطلب خلال تلك المرحلة الوحدة مع سوريا أو أي دولة عربية اخرى رغم وجود روح القومية العربية في لبنان ورغم ان العدد الاكبر من المسلمين اللبنانيين وقياداتهم ظلوا معارضين لضمهم الى الدولة اللبنانية حتى أواخر الثلاثينات واستمر وجود شيء من هذه الروح حتى اواخر الاربعينات ايضا.

ان الذي يدعو الى القلق عندنا ان الدعوة العربية في صيغتها الكلاسيكية أصرت على التناقض بين الدولة العربية الموحدة والبلد ـ الدولة القائم من دون ان يكون في ذلك مبرر أو فائدة لتحقيق الهدف القومي. فالوحدة العربية من شأنها أن تقوم وتتقدم أكثر إن هي بنيت على أسس قائمة ثابتة غير متقلقلة أو واهية. ولذلك نحن لا نجد في اشتداد قوة البلد ـ الدولة حاليا ومناعته هزيمة للقومية العربية كما يدعي البعض بل نجد بالعكس تقدما قوميا عربيا في ذلك وخطوة مهمة نحو التكامل العربي.

ان التقدم يتم في المجريين: المطلق والموضعي معا، الاتجاه التوحيدي والاتجاه البلدي. إن الاصرار على التناقض بين الاتجاهين غير ضروري أو مفيد في شيء إضافة الى انه سوء فهم لتطور الدولة وطرق الاتحاد في عصرنا هذا. إن نمو الاتجاهين حاليا إن دل على شيء فعلى تخلف الصيغة الايديولوجية الكلاسيكية للقومية العربية وليس على تراجع مسيرة القومية العربية.

أخيراً أود أن ألفت النظر الى مسألة نظرية تثيرها هذه المعالجة لنشوء البلد ـ الدولة في الوطن العربي. المسألة تتعلق بماهية مبدأ الشرعية السياسية الذي ابرزه العالم الالماني ماكس فيبر. فلقد حاولت تفهم نشوء الدول العربية بمنظار فيبر ولم يساعدني ذلك على التوصل الى نتيجة واضحة. وقد حملني ذلك على التساؤل عما اذا كانت المدركات التي قدمها فيبر عمومية الى درجة تضعف منها الفائدة.

مثالاً على ذلك قيام دولة الاباضية في عمان التي اقيمت عن سابق تصور وتصميم على أسس عقائدية دينية. فهل علينا ان نعتبر مثل تلك الدولة نظاما قائما على أساس الشرعية التقليدية لمجرد ان شرعية النظام مستقاة من الدين مثلها مثل اي نظام آخر قائم على السلطة القبلية أو الوراثية؟ فلو نحن اعتبرنا هذا النظام عقلانيا بالمعنى الفيبري فلا بد ان يتعارض مثل هذا القول مع علمانية النظام العلماني، وإن نحن اعتبرناه نظاما تقليديا لتعارض قولنا مع مبدأ الاختيار والتصميم المتجلي في قيام الدولة الاباضية. كذلك لا يمكننا ان نعتبر النظام الاباضي «كاريزماتيك» لأن الرئيس ـ الامام هنا مختار من الناس وخاضع لنظام شكلي أي هناك شرع يتقيد به في سلوكه والا خلع من منصبه.

لكل هذه الاسباب نرى ان بحث نشوء البلد ـ الدولة في الوطن العربي يدعونا الى إعادة النظر في النظرية الاجتماعية التي تقوم على أساس مبادىء فهم الشرعية كما عرضها ماكس فيبر وأصبحت القاعدة في العلوم الاجتماعية ـ السياسية حديثاً □

قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية

د. غسان سلامة

أستاذ في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في بيروت.

- ١ -

ليس هناك من ميل واضح، في علم الاجتماع السياسي المعاصر، للتمييز بين الدول «القوية»، والدول «الضعيفة». وغالباً ما ترى القائم بهذا التمييز يتهم بأنه «ويبري متأخر» بمعنى انه يمارس، من دون جدوى، مقارنة بين الدول القائمة وبين البيروقراطية المثالية التي وصفها لنا ماكس ويبر، والتي هي، كما نعلم، عقلانية بالكامل، وممركزة، وقادرة على تنفيذ ارادتها بصورة فعالة دون أي ممانعة اجتماعية تذكر. من هنا، يصف بعض المحلّلين المقارنة هذه، والتمييز الذي تصبو إليه، كمجرد «هواية غير منتجة»، مؤكدين على ان قدرات جهاز الدولة، في مكان وظروف معيّنة، لما يمكن بالفعل توقّع حجمها، انطلاقاً من مثال أعلى لما يجب أن تكون عليه تلك القدرات[1].

هذا لا يعني ان الاستنكاف عن هذه المقارنة عمومي. ففي الفكر الأوروبي أعمال، تمتد من هيغل حتى ريمون آرون في عصرنا هذا، لا تتلكأ في التساؤل عن عناصر قوة الدولة، إن في علاقتها بالمجتمع التي تدّعي السيطرة عليه أو من خلال مقارنتها بمثال أعلى نظري، وبأجهزة دولة أخرى، قائمة بالفعل. أما في بلادنا العربية، وهذا الأمر يبدو لنا أكبر أهمية، فالتمييز بين القوية والضعيفة من الدول، بقي حيّاً يتداوله الناس من دون توقف. وعندما اعتقدت واشنطن أن بإمكانها التدخل الواسع في لبنان، فقد تبنت شعاراً علنياً هو «بناء دولة قوية» بعد سنوات من عذاب الحرب الأهلية. ونرى محرّري الصحف العربية الواسعة الانتشار، وندامى الديوانيات الكويتية، وجلساء مقاهي القاهرة أو بيروت، لا يترددون في القيام بتلك المقارنات الدائمة عن قوة كلٍ من المغرب والجزائر، أو شطري اليمن، أو سوريا والعراق، أو حتى قطر والبحرين.

(١) انظر مثلاً: P.B. Evaus, D. Rueschemeyer, and T. Skocpol, *Bringing The State Back in* (London: Cambridge University Press, 1985).

عندما يتحدّث هؤلاء عن «قوة» الدول هذه فـإنهم يعنون بـذلك أمـراً أوسع تحـديداً بكثـير من المعنى الحصري الذي يلجأ إليه علماء الاجتماع إجمالاً، المهتمون أساساً بعلاقة الدولة بالمجتمـع، أي بمدى استقلالية جهاز الدولة عن تيارات ومطالبات وضغوط المجتمـع المدني المتنـاقضة، والتي تهدد باستمرار «عقلانية» الدولة الهيغيلية ـ الويبرية. أما المعنى الـواسع، الـذي يتبناه جلسـاء المقاهي والديوانيات، وهو الذي سنعتمده هنا، فهو يضم، الى المعنى الحصري الذي ذكـرناه هنـا، فكرة ان هذه الدول العربية القائمة، وحدات متنافسة ضمناً، تقوم شرعيـة كلٍ منهـا على الاثبـات الدائم على انها أكثر قـابلية للعيش والاستمـرار من جارتهـا. فبينما الـدولة الـويبريـة قائمـة، في الفرضية، كوحدة دولية لا يشك المرء باستمرارها، ما زال مستقبل الوحدات السيـاسية القـائمة في المنطقة العربية أمراً قابلاً للنقاش، في أكثر الحالات.

من هنا ذلك التشويش في التحديد. فماذا نعني عملياً عندما نقول مثلاً ان الدولة السعودية هي «قوية» أو هي «ضعيفة»؟ قد لا يتسـاءل الانسان العـربي العادي عن مـدى هيمنة جهـاز الدولـة العصرية على المجتمـع السعودي، أو حتى عن مـدى تداخـل هذا الجهـاز مع العصبيـة القبلية ـ العائلية التي هي في أساس وجود المملكة. هو سيتجاوز على الأرجح هذا المستوى، ليأخذ «الوحـدة الدولية» المسماة المملكة السعودية ويعدّد مواطن قوتها (النفطية والمالية خصيصاً) ومواقع ضعفها (لا سيما الديمغرافية والعسكرية منها)، مقارناً ضمناً ذاك البلد مع هذا أو ذاك من جيرانـه. بينما قد ينصب اهتمام عالم الاجتماع بـالذات عـلى مدى استقـلالية جهـاز الدولـة عن المجتمع، وعـلى قدراته الذاتية، لا كبلد، وإنما كجهاز دولة بني في بلد محدد، ينبغي أن تحكمه اعتبارات العقلانية، وهي شرط استمراريته.

ويؤدي هذا التشوش في تحديد القوة إلى حالات متكررة من سوء التفاهم. فبين جلساء المقاهي، ليس تأميم النفط بالضرورة علامة قوة أو ضعف، فهو بالأساس جـزء من البلد المعـني. بينما نـرى عالم الاجتماع يدرسه كاضافة حقيقية الى إمكـانات جهـاز الدولـة، إذ يسمح التـأميم لهما بعـدم الاعتمـاد المطلق على العـائدات الضريبيـة، كما في الـدولة المثـالية الأوروبيـة المنشـأ حيث يسهم المواطنون في تحديد هذه الضرائب. هذا هو أصل الديمقراطيـة البريطـانية، في الاتفـاق العام بـين المؤرخين، وهو بتبسيط شديد: حاجة الدولة الى الضرائب، وضغط النـاس (من خلال ممثلـين لهم) للاسهام في تحديد عدد وحجم هذه الضرائب. أما الدولة الريعية فهي ليست بحاجة لتلك العائدات إن أمّن لها النفط أسباب استمرارها، وهي بـالتالي، إن ذهبنـا بالمقـارنة الى حـدّها الأقصى، ليست بحاجة لاقنـاع الناس بـدفع الضرائب، وبـالتالي ليس فيهـا الكثير من القـابلية للتحـول الى منحى ديمقراطي.

وإن شئنا مزيداً من التفريق بين تحديدي «القوة»، لذكّرنا أن المحلل الاجتمـاعي قد يـرى مثلاً ان الدولة، كجهاز، ضعيفة نسبياً في بلد قوي كالولايات المتحدة الأمريكية. فالرئيس غير قـادر فعلاً على فرض الضرائب التي يشاء، ولا على التصرف بـالخزانـة على هـواه. وليست واشنطن عاصمـة الولايات المتحدة الاقتصادية، وليست بون عاصمة المانيا الاتحادية، ولا برن عاصمـة سويسرا من وجهة نظر تمركز القدرات المالية أو الاقتصاديـة أو التكنولـوجية أو حتى البشريـة. بينما نـرى في المنطقة العربية أن استقرار سلطـة سياسيـة في مكان مـا، يؤدي الى استقطاب شبـه اوتومـاتيكي للقدرات البشرية والاقتصادية والمالية. وغالباً ما تصبح العاصمة السياسية، وكأنها بـالذات مـركز السلطة، ومجال السيـاسة المتميّـز، وبصورة سريعـة للغايـة أحيانـاً، تجمعاً بشريـاً هائـلاً، وقطباً

اقتصادياً غير منازع. ولقد أدى قيام الدول المعاصرة إلى حالات من الاستقطاب استثنائية والأمثلة أمست معروفة من بيروت الى بغداد، ومن القاهرة الى الرياض، وهي مدن نمت بصورة سريعة للغاية على حساب أخرى كطرابلس والموصل والبصرة والاسكندرية وجدة، لأسباب عدة قد يكون أهمها، على الأرجح، ان العواصم هي بالذات حيث السلطة السياسية تقوم.

وهذه الملاحظة هي مفتاح ما نود سوقه هنا. فهي تدل فعلاً على فرضية أولوية السياسي/العسكري في تحليل قيام الدول وبقائها. فلم تكن طرق القوافل في رأينا تنتج الدول العربية المتعاقبة في التاريخ العربي ـ الاسلامي، بقدر ما كانت تتحوّل وتتطور لتستفيد من قيام دولة مستقرة قادرة على حماية طرق القوافل هنا أو هناك فالغلبة السياسية ـ العسكرية سابقة في المسار التاريخي، وينبغي برأينا أن تكون سابقة، في التحليل أيضاً، على الاستقلال الاقتصادي ـ الاجتماعي. إن ما نود التأكيد عليه في هذه الدراسة هو أن هذه الفرضية القاضية بأسبقية السياسي وبأرجحيته، جزء أساسي من الثقافة السياسية العربية المعاصرة. واننا سنتناول تباعاً عدداً من عناصر قوة الدول في الثقافة التقليدية وسنصل في الواقع الى استنتاج مفاده أن عناصر قوة الدولة الحديثة ليست متضمنة في هذه الثقافة، التي ما زالت تحمل صوراً مبسطة، وتقليدية، لما هي عليه قوة الدول. والواقع اننا نادراً ما نرى تحديداً لعناصر القوة خارج متانة العصبية التقليدية بمفهومها الخلدوني، وخارج الدعوة الى الوحدة والتكاتف. أمّا عناصر القوة، في مفاهيمها الحديثة، فهي بدأت تتسرب الى الثقافة السياسية، وإنما ببطء وخفر.

ـ ٢ ـ

تحاول هذه الدراسة إذن فهم التصوّر العربي السائد لقوة الدول ولضعفها. ويعني هذا الأمر بالذات مقاربة الثقافة السياسية العربية الراهنة من زاوية النظر الى الدولة، في جبروتها وهرمها، ومحاولة تبصر العناصر المؤدية بالدولة للقيام والسيطرة أو التدهور والهلاك. ولا ريب أن تفكيراً كهذا ليس جديداً على الفكر السياسي العربي، فإنه شغل المفكّرين والفقهاء سابقاً، ولم تزل بعض النتائج التي توصّلوا اليها تشكّل في يومنا هذا، عنصراً من عناصر الثقافة السائدة، ولو أنه من الصعب تقدير أثره.

وأشهر هؤلاء طبعاً ابن خلدون. ويلاحظ قارىء **المقدمة** لدى كاتبها ميلاً واضحاً يكاد يكون هجاسياً للنظر في مسبّبات الأمور، وعدم التوقّف عند مظاهرها. ومع معالجة ابن خلدون لقضية العبّاسة، أخت الرشيد، في مطلع مقدمته، نراه يدخل موضوعنا من بابه الأكبر: كيف خسر الرشيد سلطته وكيف قامت دولة البرامكة؟ ولن يفارقه الموضوع لاحقاً إلا في تلك الاستطرادات التي يلجأ إليها للتأريخ السردي بعيداً عن الممارسة التنظيرية الدائمة. قيام الدول، يقول ابن خلدون، مرادف لضرورة «الوازع»، والوازع «واحد منهم له عليهم الغلبة والسلطان». واستمرار الوازع في السلطة مبني كما نعلم على قوة العصبية في القوم فلا «يصدق دفاعهم وذيادهم الاّ اذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم اذ نعرة كل أحد على نسبه وعصبيته أهم»[٢].

وتسكن هذه العلاقة السلطوية العمودية ذهن ابن خلدون فنراه يتناول عناصر القوة تدريجاً. أول هذه العناصر مرتبط بانقسام المجتمع الواحد الى أقسام متعددة، وعلى الدولة (الطبيعية) أن

---

(٢) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **المقدمة** (بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.])، ص ١٢٨.

تكون قادرة على السيطرة على كل قسم بمفرده، وأن تكون لدى هذا القسم صورة واضحة عن تغلّب الدولة عليه. فـ «الرياسة لا تكون الا بالغلب والغلب انما يكون بالعصبية فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقرّوا بالاذعان والاتباع»[٣]. لكن غلبة الواحد على كل من الآخرين غير كافية لبناء القوة، اذ ان المطلوب بعدها اعادة اندماج الجماعة وفق الخط السلطوي الجديد. فالعصبية تنتج الملك الطبيعي من خلال الغلبة المتكررة على الأطراف المنافسة. ولكن شرط الملك أن تعود الفئات المغلوبة فتلتحم مع الفئة التي حصرت الرئاسة بذاتها: «فإن كانت فيه بيوتات مفترقة وعصبيات متعددة فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى»[٤]. وهكذا يفصّل ابن خلدون عنصرين متمايزين لقوة الدولة: القدرة الفعلية وممارستها من جانب، والشعور بها، أو بالأحرى اشعار الآخرين بها بحيث يتم قبولها من جانبهم وينقادون لها، ويعبّرون عن ولائهم الحديث لأصحابها.

ويورد ابن خلدون عناصر قوة أخرى. فهو يرى أن القوة مرتبطة بنسبة «القائمين بها في القلة والكثرة»، وهذا لا يمكن أن يدهشنا لدى كاتب يعطي هذه الأهمية للنسب. وقد لا ينقاد عقل عصري الى هذا المنحى، لكنه لا بد سوف يتأثر باهتمام ابن خلدون بالصيغة المجتمعية حيث يرى ان المجتمعات الآحادية التركيب أقوى من المجتمعات الكثيرة القبائل والعصائب، وسنعود لاحقاً لهذا العنصر. وعندما يتناول ابن خلدون «الترف» فهو يميز ترف الدولة في أولها، وهو يعتبره عنصر قوة اذ تكثر العصابة وهي تستكثر بدورها من الموالي والصنائع. بينما الترف عنوان الضعف والهرم في أواخر الدولة، بالنظر الى نتائجه الديمغرافية. ومن الأمور الملفتة اهتمام ابن خلدون بمناقشة شرعية القرشيين في الحكم. وهو يعالج هذا الأمر الحساس، ذا الأبعاد الايديولوجية الواضحة، بالقدر نفسه من الواقعية، وبالمقاييس ذاتها التي سبق له أن حددها. «فالفائدة في النسب انما هي العصبية(...) ونحن اذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه، لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلّى الله عليه وسلم كما هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة(...) فلا بد اذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيتها واذا سبرنا وقسمنا لم نجدها الا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة»[٥].

وبالمقارنة فالارتباط بالأرض ليس قوياً كمثل الارتباط بالجماعة. أو بكلام آخر، فإن ايثار العصبية الفئوية أو القومية أو الدينية على الوطنية بوصفها التصاقاً بمساحة من الأرض، أمر يكاد يكون بديهياً. يقول ابن خلدون: «قال عمر رضي الله عنه تعلّموا النسب ولا تكونوا كنبط السواد اذا سئل أحدهم عن أصله قال من قرية كذا». فالانتساب للمَوَاطِن أمر يجزم ابن خلدون بعدم أصالته في العرب أولاً وبتهديده للعصبية ومن ثم لبقاء الدولة ثانياً. وان كان بعض العرب قد عرفوا بمواطنهم فمرد ذلك الى أمور طارئة وسطحية اذ ان النسب هو الأساس: «وقد كان وقع في صدر الاسلام الانتماء الى

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩. والواقع ان مفهوم الالتحام هذا اساسي ايضا في نظرة غرامشي لوسائل هيمنة الطبقة الحاكمة في المجتمعات الحديثة. ذلك انه يرى ان قوة النظام الاجتماعي الحقيقية لا تنبع من مقدرة الطبقة الحاكمة على استعمال وسائل القمع التي يؤمنها لها جهاز الدولة الذي خلفته، بقدر ما يتأتى من قبول المحكومين لايديولوجيا الحكام، كإيديولوجيا مشتركة بين أبناء المجتمع كله. انظر مثلاً:

Giorgio Fiori, *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary* (London: New Left Books, 1970).

(٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٩٥.

المواطن فيقال: جند قنسرين، جند دمشق، جند العواصم وانتقل ذلك الى الأندلس ولم يكن لإطّراح العرب أمر النسب وانما كان لاختصاصهم بالمواطن بعد الفتح حتى عرفوا بها وصارت لهم **علامة زائدة على النسب** (التشديد منّا) يتميّزون بها عند أمرائهم ثم وقع الاختلاط في الحواضر مع العجم وغيرهم وفسدت الأنساب بالجملة وفقدت ثمرتها من العصبية فأطرحت ثم تلاشت القبائل ودثرت فدثرت العصبية بدثورها»[٦]. ويعود ابن خلدون، في مكان آخر، لينتقد أبا الوليد بن رشد حين قرّر أن أقدمية الارتباط بمساحة من الأرض عنصر يمكن لشرعية الرئاسة الاستناد إليه: «ليت شعري ما الذي ينفعه قدم نزلهم بالمدينة ان لم تكن له عصابة يرهب بها جانبه وتحمل غيرهم على القبول منه»[٧].

- ٣ -

يستقطب نشوء الدولة السعودية في الجزيرة العربية، الاهتمام لأمور عديدة منها طبعاً البيئة الايكوغرافية، الخلدونية الى حد بعيد، التي تم فيها قيامها. ومن أسباب الاهتمام أيضاً استقرار هذه الدولة مقابل فناء دول أخرى في المنطقة عينها، وعودة الحياة اليها بعد هزيمتين مريرتين: الأولى غداة الغزو المصري للجزيرة العربية، والثانية اثر حرب أهلية دامية تحارب فيها الأخوة وقضوا بذلك على دولة أبيهم. ان نشوء الدولة السعودية الثالثة في مطلع هذا القرن وسيطرتها، خلال أقل من ربع قرن من الجولات الحربية، على أربعة أخماس الجزيرة العربية (أي ما يوازي مساحة فرنسا ثلاث مرات تقريباً)، ودخولها المظفر عصر الدولة الحديثة منذ مطلع الثلاثينات من هذا القرن أمر يكاد يفوق في أهميته عناصر القوة النفطية والمالية التي سيتم اكتشافها بعد استكمال البنى الأساسية (السياسية/الأمنية) للدولة السعودية[٨].

وإن نحن توقفنا ملياً أمام الحالة السعودية وجدنا أن أول عناصر القوة يكمن في **الدعوة الدينية**. لقد تميّز تاريخ الجزيرة العربية منذ وفاة النبي محمد (ص) بالتشرذم القبلي والجهوي. من هنا فإن دعوة محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) كانت تحمل في طيّاتها، الى جانب الأصولية المتشبعة بالأفكار الحنبلية، دعوة الى التوحد بين العناصر المتنافسة والمتحاربة. من هنا فإن حركة **الموحدين** التي قادها ابن عبد الوهاب كانت تحمل معنيين اثنين: الأول واضح (توحيد الله في مقابل الممارسات الصنمية التي كان بعض سكان نجد يلجأون اليها) والثاني ضمني وهو توحيد القوى في شبه الجزيرة من خلال روابط تتعدّى الانتماءات القبلية أو هي على الأقل تسعى الى ذلك. وما هو الأمر الموحّد غير الدين؟ لم تكن القومية قد دخلت كفكرة عصرية صاغتها أوروبا الى هذه المناطق في منتصف القرن الثامن عشر، ولو أنها دخلت لكانت بحاجة الى أجيال لكي تتأصل ولكي يحمل أصحابها أجوبة عن سؤال أساسي لم يزل حتى اليوم دون جواب نهائي في المنطقة: قومية أي قوم؟

كان الدين في هذا الاطار العنصر الموحّد الأوحد (الى جانب اللغة العربية ولكنها في ذاتها، عنصر توحّد ثقافي، لا عنصر تعبئة سياسية/دينية). من هنا اتخذت حركة بن عبد الوهاب بعدها السياسي

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٨) في وصف وتحليل هذه العناصر، انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥ دراسات في العلاقات الدولية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

والعسكري، وهو بعد يحمل في طياته عناصر قوة لا يمكن الاستهانة بها. ذلك ان هذه الدعوة دعوة أكثرية. لذا فإن استراتيجيتها ستكون مختلفة تماماً عن تلك التي تتبعها عادة الأقليات الدينية المجاورة. فالزيود في اليمن أو الأباضيون في الجبل الأخضر (عمان) أو الشيعة في البحرين والاحساء يشكلون أقليات إسلامية فاعلة يمكن تصور هدفها الأساسي الحرب الدائمة في سبيل البقاء كأقليات ذات خصوصية في فهمها للاسلام. من هنا تمترسها في جزر (البحرين) أو جبال (عمان واليمن) بهدف الهرب من ضغط الأكثرية السنية الدائم (والعدائي إجمالاً) على الأقليات الاسلامية. الاستراتيجية تقوم هنا على أصول الدفاع عن الذات، على رفض التواصل بأشكاله المختلفة مع الجوار الأكثري، على انكماش ثقافي وحضاري.

«الوهابية» ـ كما يسمّيها أعداؤها ـ لها منحى مختلف تماماً. فهي تقوم، على العكس من ذلك، على استراتيجية هجومية. فالفرضية هنا، هي أنه على العالم بأسره أن يتبنّى الاسلام، وان على جميع المسلمين أن يعودوا الى أصول الدين الحنيف كما يراه المصلح النجدي. فهي اذن دعوة موجّهة الى الجميع من دون استثناء وأصحابها على استعداد لحملها الى كل قبيلة وواحة ودسكرة، بالاقناع أو بالسيف أو بهما معاً. الدينامية اذن دينامية هجوم وفتح وتدخل، بل ان الدعوة لا تحيا فعلاً إلا من خلال الهجوم والتدخل المستمرين. ثم انها دعوة أكثرية بمعنى انها لا تدّعي تفسيراً أقلياً للاسلام، ولا هي تقوم على دين جديد بل على تفسير أصولي يحمل في طياته حنيناً أكيداً لبساطة الفتوحات الأولى واستقلاليتها وانتصاراتها. لذا لا نعجب ان رأينا أحد الرحالة البريطانيين يكتب سنة ١٧٨٤: «عندما وصلت الى البصرة، كانت نشاطات زعيم الوهابيين تثير القلق في نفس والي بغداد العثماني وفي نفس عامله في البصرة ناهيك عن الأتراك الآخرين. ذلك انهم كانوا يعلمون تماماً أن تفسير بن عبد الوهاب للنص القرآني، على تزمته، كان أكثر التفسيرات خلوصاً وأمانة»(٩). بينما وصف أمين الريحاني، الرحالة اللبناني، بعد ذلك بنحو قرنين الملك عبد العزيز بقوله: «والسلطان عبد العزيز إمامهم في كل شيء. فهو يعرف الشجاع منهم والتقي والصبور والعاقل والمجنون ويحسن سياسة الجميع، فيستخدمهم في سبيل الله وملك ابن سعود»(١٠).

«في سبيل الله وابن سعود» يقول الريحاني. ولا بد من أن نتوقف أمام هذه الثنائية فان فيها على الأرجح عنصر القوة **الثاني** الذي نبحث عنه. فنحن نرى منطقة جغرافية تقع تحت سلطة آل سعود، أو بالأحرى في التعبير الخلدوني، تحت رئاستهم على العناصر القبلية الأخرى في نجد ووسط الجزيرة العربية. نعني هنا تلك العصبية التي وصفها ابن خلدون بأنها استطاعت من خلال الغلبة الانتصار على العصبيات الأخرى ثم استطاعت أيضاً بناء التحام جديد صاغته هي بين عناصرها المكونة وكأنها أمست عصبية واحدة كبرى، على أسس جديدة وفي ظل رئاسة محددة، رئاسة العصبية الغالبة، رئاسة آل سعود.

يطيب لابن خلدون فعلاً ترداد الحديث المأثور: «ما بعث الله نبياً الا في منعة من قومه». وهو يحكي عن ابن قسي شيخ الصوفية الذي ثار بالأندلس دون قبائل أو عصائب لدعمه فما لبث أن استسلم

---

(٩) نقلاً عن: G. Rentz, «Wahhabism in Saudi Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies in Modern Asia and Africa, 18 (London: George Allen and Unwin Ltd., [1972]), p. 57.

(١٠) امين الريحاني، **ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية**، ج ٢ (بيروت: دار الريحاني، [د. ت.])، ص ٨٧.

للموحدين ودخل في دعوتهم. هذا بالتحديد ما لم يحصل للدعوة الوهابية، التي ارتبطت منذ سنواتها الأولى بعصبية قبلية قوية، عصبية آل سعود من خلال تحالف أمير الدرعية محمد بن سعود ومن ثم ابنه عبد العزيز مع الداعية المصلح، واحتضانهما، ومن ثم احتضان من خلفهما من أمراء العائلة لتلك الدعوة. عنصر القوة ناتج هنا عن تزاوج الدعوة مع العصبية، بشكل يكاد يكون مثالياً في نظر ابن خلدون: «أحوال الملوك والدول راسخة قوية لا يزحزحها ويهدم بناءها الا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر. وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم الى الله بالعشائر والعصائب وهم المؤيدون من الله بالكون كله. فاذا ذهب أحد من الناس هذا المذهب وكان فيه محقاً قصّر به الانفراد عن العصبية فطاح في هوة الهلاك». ويضيف ابن خلدون مع قدر واضح من السخرية: «كثير من الموسوسين يأخذون أنفسهم باقامة الحق ولا يعرفون ما يحتاجون اليه في إقامته من العصبية». وهو لا يأنف عن تشبيه الدعاة غير المستندين الى عصبية بالمجانين الذين يستأهلون السخرية. فهو يراهم «موسوسين أو مجانين أو ملبسين يطلبون بمثل هذه الدعوة رئاسة امتلأت بها جوانحهم وعجزوا عن التوصل اليها بشيء من أسبابها العادية»[١١].

وقد استخدم آل سعود فكرة المساواة في الدين لتعبئة البدو ولضرب عدد من الزعامات المحلية. كما استعملوا التراث الحنبلي في سبيل تثبيت دعائم حكمهم ضد التهديد المستمر بانتشار الحروب الأهلية. ولا شك أن الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بضرورة إسباغ الشرعية الدينية/السياسية على الطرف الأقوى في أي حرب أهلية من أفضل الأمثلة على فائدة الدعوة في تثبيت السلطة[١٢]. ومن النتائج الايجابية التي نادراً ما يهتم لها الباحث، هي دور الدعاة في جمع الضرائب بصورة شرعية، ومساهمتهم في تحصيلها، وفي اعادة توزيعها بصورة ترضي المبادىء الدينية والسلطة السياسية في آن معاً.

ورب **عنصر ثالث** من عناصر القوة في الدولة السعودية نبهنا إليه ابن خلدون، مرة أخرى. وهو أهمية بقاء المركز كعنصر حياة للدولة بمقابل الأطراف. فالدولة «شأن الأشعة والأنوار اذا انبعثت من المراكز والدوائر(...). ثم اذا أدركها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف ولا يزال المركز محفوظاً(...) واذا غلب على الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها»[١٣]. ويمكن اعادة صياغة هذه المقولة كالتالي: ان مناعة المركز ازاء الأخطار والتحديات الخارجية لها دور أساسي في بقاء الدولة واستمرارها لا بل في أصل قوتها.

ويتبين هذا الأمر من موقع نواة السلطة السعودية الأساسية. انها في قلب الجزيرة، وقلب الجزيرة ليس احتلاله بالأمر السهل ولا هو حتى بالأمر المغري كثيراً في منتصف القرن الثامن عشر. الحقيقة ان البريطانيين ومن قبلهم القوى البحرية الأخرى (كالبرتغاليين، والهولنديين والفرنسيين) سوف يحيطون بالجزيرة، نازلين في مسقط، أو في الكويت أو في الحديدة ولكنهم سوف يأنفون عن دخول الجزيرة ذاتها، لعلمهم بصعوبة الأمر ولتقليلهم (المحق في ذلك الزمن) من أهميته. العثمانيون أنفسهم لن يتبنوا استراتيجية مختلفة. انهم سوف ينسابون فعلاً من الشمال نحو الجنوب وفق خطين: ينطلق الأول من بلاد الشام مروراً بالحجاز حتى الحديدة، ويبدأ الثاني

---

(١١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٥٩.

(١٢) عن هذا الموضوع و(نص الفتوى بالانكليزية) انظر: Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia* (London: Croom Helm Ltd., 1981), pp. 76 - 126.

(١٣) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

بالموصل فبغداد فالبصرة فالاحساء. وفي الحالتين، سوف يحاذر العثمانيون الدخول الى قلب الجزيرة لاحتلالها. انهم يكتفون بتطويقها من على شاطىء الخليج والبحر الأحمر تاركين قلبها الوعر والمقفر لذاته. وحده والي مصر، محمد علي، سوف يدخل، لأشهر معدودة، الجزيرة ويخترقها من البحر الأحمر الى الاحساء قاضياً على الدولة السعودية الأولى. لكنه لن يلبث أن يضطر للانسحاب والتقهقر فاتحاً المجال أمام إمكانية اعادة قيام الدولة، على رغم تدميره لعاصمتها، الدرعية، ولأخذه امرائها أسرى الى القاهرة.

عندما يكون مركز الدولة في منطقة كنجد، تعطى الدولة، لا سيما في القرون الماضية، مجالاً زمنياً واسعاً للتكون والانطلاق، خارج خطر التدخل الخارجي القاضي. وهذه هي حال الدولة السعودية ـ الوهابية الأولى التي لن يقدر أحد على محاربتها خلال ثمانين عاماً لوجودها في مكان ناءٍ خارج الطرق الاستراتيجية من برية وبحرية، وسط صحراء قاحلة، مجرد التفكير باختراقها قد يعدّ نوعاً من الجنون، حتى بالنسبة الى الجيش العثماني. هذا مع تقدير أن والي البصرة لن يعلم بحقيقة الدولة الجديدة وبطموحات قادتها الا بعد مرور زمن طويل. فمن هو المخبر النجدي القادر آنذاك على الجزم أننا أمام دولة عتية جديدة لا أمام مجرد تحالف قبلي آخر، سوف يتفجّر من الداخل بعد مرور سنوات قليلة، كغيره من التحالفات التي لا عدّ لها؟

وقد يكون من المفيد هنا مقارنة تجربة محمد علي المصرية في مطلع القرن التاسع عشر مع الحالة السعودية. لا شك أنه كان بيد محمد علي، الطموح والمنظم، أدوات قوة استثنائية بالمقارنة مع محمد بن سعود من انتاج زراعي، وقوة عسكرية، وانفتاح على الخارج، ناهيك عن التجربة القيادية السابقة والاهتمام الدولي. لكن مصر، لكل هذا بالذات لم تكن لديها مناعة الداخل النجدي. كانت معرضة للسقوط بالذات لأنها منفتحة، بالذات، لأنها مهمة على طريق الهند بقدر ما هي في جنوب شرق المتوسط. ولقد قارن جلال أحمد أمين حالات عربية مختلفة كالتالي: «كانت درجة الضغط الغربي على مختلف اجزاء العالم العربي تتناسب مع مدى اهمية كل بلد كمصدر للمواد الأولية او كمركز استراتيجي. وهكذا بينما بدأ ربط مصر وسوريا والعراق بالاقتصاد الغربي منذ منتصف القرن (التاسع عشر) سمحت قلة الاهمية النسبية للصحراء الليبية بانتشار الحركة السنوسية التي لم تُسدَّد الضربة القاضية اليها الاّ على يد الاحتلال الايطالي في ١٩١١. واذ لم يبدأ اهتمام بريطانيا باستغلال موارد السودان الزراعية الا في نهاية القرن، شهد السودان في النصف الثاني من القرن نجاح حركة استقلالية مشابهة للحركتين السنوسية والوهابية، هي الحركة المهدية التي حكمت السودان طوال ثلاثة عشر عاما (٨٥ ـ ١٨٩٨) ووحدت الجزء الأكبر منه، وأنهت تجارة الرقيق، وتمتعت بشعبية بالغة ليس فقط في داخل السودان بل وفي مصر حيث علّق عليها الكثير من المصريين الأمل في تخليصهم من الاحتلال البريطاني. وبينما ادّت الأهمية الاستراتيجية للمناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي الى فرض بريطانيا على شيوخ قبائلها معاهدات حماية متتابعة خلال العقدين الأخيرين من القرن (التاسع عشر)، سمح خلو شبه الجزيرة العربية واليمن من اية جاذبية اقتصادية او استراتيجية بأن تترك هذه المنطقة وشأنها حتى اكتشف فيها النفط بعد الحرب الاولى»[١٤]. وقد يذهب المؤرخ بالمقارنة الى أبعد من ذلك للقول بأن فشل محمد علي الأكيد ونجاح اليابان النسبي خلال القرن التاسع عشر في التحديث والتصنيع والتطور، مرده الى حد كبير الى عزلة اليابان النسبية من حيث الموقع الجغرافي مقارناً بمركزية مصر الجغرافية والتي أفقدتها أسباب المناعة. وليس هذا بالأمر الجديد. اذ انه من المسلّم به أن الأهمية

---

(١٤) جلال احمد امين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٧.

الاستراتيجية لدولة ما تشكل لها، ان كانت على غير قوة خصوصاً، مصدر اضعاف لا مصدر تقوية. وذلك أن يكون لديها من الموارد أو الميزات ما يثير جشع الدول الأخرى واهتمامها، دون أن تجد المقدرة على الاستفادة الذاتية منها أو حمايتها بصورة متينة.

ثم ان عزلة نجد النسبية تحملنا الى تصور **العنصر الرابع** في قوة الدولة السعودية الفتية،وهو عنصر مرتبط، الى حدّ كبير، بمسألة الشرعية. هنا لا يعود ابن خلدون دليلاً مفيداً لأنه لم يعرف الرأسمالية والامبريالية ونتائجهما. يشير عبد الله العروي الى مفارقة أساسية في موقف القوى الوطنية ذات التوجّه السلفي من الاصلاحات العقلانية التي أدخلتها الدولة الاستعمارية في صلب الدولة العربية التقليدية فيقول: «امتزجت الحركة الوطنية التي كانت تريد نزع السلطة من الأجانب بالحركة السلفية التي كانت تهدف قبل كل شيء الى ارجاع الشريعة الى مركز التسيير، في بعض الظروف كالتي عاشها المغرب بعد اخفاق المقاومة المسلحة لم تمثل السلفية والوطنية الا وجهين لحركة واحدة. لكن في الظروف العادية هناك فرق في الأهداف(...) في ظروف تاريخية غير التي عاشتها البلاد العربية منذ النهضة، كان من المحتمل بل من المتوقع ان تبدع الوطنية نظرية دولة تختلف تماماً عن نظرة الفقهاء الى السلطة، الا ان استئثار الأجانب بالحكم، اي استمرار النمط المملوكي، دفعها الى تبنّي النظرة السلفية بكاملها(...) ومن نافل القول التنبيه على أن الامامة الشرعية التي كانت طوبى والحكم بين أيدي مسلمين، اضحت طوبى من نوع مضاعف لما عادت السلطة الحقيقية بين أيدي افرنج أو متفرنجين يدعون العدل ويقولون انهم لا يحتاجون الى شرع منزل(...) في العهد الحديث أصلحت أداة الدولة، تحسنت الأحوال الاقتصادية حتى بالنسبة للطبقات الضعيفة، لكن الدولة بقيت أجنبية وظل المجتمع تعساً»[١٥].

يمكن برأينا اخراج نص العروي هذا من إطاره المغربي واعادة تأصيله مشرقياً. لقد كان هناك فارق أساسي في تعامل السلطات المحلية مع القوى الخارجية. فهذه القوى قد استطاعت، في عدد من الأماكن، السيطرة على المقدرات المحلية، وكان لهذه السيطرة آثار سلبية واضحة على شرعية السلطات المحلية. عندما تستوعب الامبراطورية البريطانية قوى محلية كامارة البحرين أو كسلطنة عمان، فانها في الآن نفسه، تضعف قاعدتها من الشرعية لأنها تظهرها، لمواطنيها، وكأنها قائمة على الدعم الخارجي ومستمرة بفضله. من هنا تحتاج هذه السلطات لقواعد جديدة من الشرعية، كمستوى الاداء الرسمي، ونوعية الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية التي تقدمها، ومدى حصولها من الطرف الخارجي الذي يدعمها على تقديمات لصالح مواطنيها.

الدولة السعودية لم تنشأ في ظل حماية أجنبية وشرعيتها غير قائمة (على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى) على الدعم الخارجي والتقديمات النابعة منه بل على العكس من ذلك، فإن الدولة السعودية قامت بالأساس في وجه القوى الخارجية بدءاً بالدولة العثمانية نفسها وانتهاء بمختلف القوى الغربية. لذا فان شرعيتها تقوم على ما تقدّمه لمواطنيها بقدر ما تقوم على مزيج من الوطنية والأصولية الدينية الحاملة في طياتها شوفينية أكيدة. في البحرين أو في الكويت، في الأردن أو في المغرب، سنرى السلطة الاستعمارية تتغلغل في ثنايا جهاز الدولة، بل انها، الى حد كبير، سوف تخلق البيروقراطية المحلية الحديثة برمتها. فمن حاكم عسكري الى مندوب سام الى مفوض سياسي، سنرى رجال السلطة البريطانية أو الفرنسية يشيرون ويأمرون، يحدّثون ويعقلنون من داخل السلطة المحلية ذاتها، بوصفهم من سكان قصر الأمير، أو من مستشاريه الفعليين. هنا يدخل الخارج في صلب الداخل، ويعيد تأليفه وتكييفه، فيضعف شرعيته أيّما اضعاف بسبب هذا الزواج

---

(١٥) عبدالله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: دار التنوير، [د. ت.])، ص ١٣٩.

الشبيه الى حدّ كبير بالاغتصاب. ولكنه، من ناحية أخرى، يعطيه من القدرات القمعية والبيروقراطية الحديثة والعقلانية ما يكفي للاستمرار بالسلطة على رغم تدهور عناصر الشرعية الأولى.

الدولة السعودية، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى، لم يقهرها الاستعمار الخارجي ولم يصبح جزءاً من جوّانيتها بعد القضاء على شرعيتها الأصلية من خلال زواج/اغتصاب. الدولة السعودية بقيت، كالدولة السنوسية حتى الانتصار الايطالي، خارج هذه اللعبة، وأبقت على شرعيتها الوطنية/الأصولية الى حد بعيد. من هنا فإن حركة التمأسس (Institutionalization) لن تكون هنا نتاجاً لتحكم المستشارين الأجانب، بل محاولة أصيلة الى حد بعيد، لرفع تحدي الأجنبي الذي ما زال خارجياً.

ويمكن، لتوضيح هذه الشرعية المبنية على نوع من التعامل الخارجي مع القوى الدولية، المقارنة بين نشأة أكثر من دولة عربية. وقد خصّص غاري ترولر كتابه عن السعودية للمرحلة الممتدة بين ١٩١٠ و١٩٢٦[١٦]. كان الطرف الخارجي يعني بالنسبة للسعودية التي كان يعاد انشاؤها آنذاك كدولة، بريطانيا، وهي الدولة المهيمنة على الخليج. والواقع ان علاقات بريطانيا مع الملك عبد العزيز كانت شبه معدومة، ولم تكن هي تعتبره خطراً على مصالحها. كان وجود عبد العزيز في وسط الجزيرة من الأسباب المهمة التي دفعت لندن لعدم الاكتراث له. وحدها ضرورات الحرب الأولى سوف تدفع باتجاه التقارب، ولكن هذا التقارب لن يفضي الى تبني بريطانيا لمشروع ابن سعود السياسي، كما كانت الحال مع الشريف حسين بن علي في الحجاز، بل الى اتفاقية لتعيين الحدود، ومن ثم الى رضوخ تدريجي من قبل بريطانيا للانتصارات السعودية المتكررة، ولتجاوز ابن سعود للخطوط الحمر التي كانت لندن تضعها له. ولا ريب ان ابن سعود فرض نفسه تدريجاً على بريطانيا كقائد مستقل وطموح.

بالمقابل فانك لا تجد تماماً مساراً مماثلاً في الأردن مثلاً، حيث ترى بريطانيا وقد دخلت في صلب مشروع قيام الدولة الأردنية، بناء على الارتباط السابق بالأسرة الهاشمية، وعلى وجود عدد من الشخصيات البريطانية أو المؤيدة لبريطانيا الدائم في عمّان، ناهيك طبعاً عن الانتداب نفسه الذي لم تعرفه السعودية يوماً. وبالنظر لفقر المملكة الأردنية الناشئة الموقع «أصبح للمعتمد البريطاني والمستشار المالي البريطاني في نظارة المالية حق الاشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية... ثم أصبحت مشاريع الموازنة العامة تقدم الى المعتمد البريطاني فيحولها بدوره الى المندوب السامي البريطاني في القدس ومنه الى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها»[١٧]. وكانت الشؤون العسكرية والدبلوماسية الى حد كبير بيد بريطانيا. وبينما كانت السعودية تحتل الحجاز وتتكون كمملكة كان الأردن مضطراً لتوقيع معاهدة مع بريطانيا (سنة ١٩٢٨)، تتضمن قدراً لابأس به من التبعية للمنتدب البريطاني.

وإن أخذنا المثال اللبناني لوجدنا على الأرجح حالة وسيطة بين المثالين الأردني والسعودي، فيما يتعلق بدور الطرف الخارجي في نشوء الدولة. وعلى عكس المقولات الاسرائيلية الشائعة منذ

---

(١٦) Gary Troeller, The *Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud* (London: Frank Cass and Company Limited, 1976).

(١٧) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة** (عمان، ١٩٧٣)، ص ٣٨.

سنة ١٩٨٢ حول لبنان والتي مفادها أنه بلد اصطناعي تماماً قررت فرنسا وجوده سنة ١٩٢٠ للحفاظ على مصالحها في الشرق، يخلص الباحث الاسرائيلي مئير زمير من دراسة المرحلة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦ الى نتيجة مزدوجة. فهو يلحظ من جانب أن الكيان اللبناني كان وليد تطورات تاريخية تضرب في عمق أصول الامارة الدرزية في الجبل وفي مسار الطائفة المارونية. فكان «انشاء دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ نتاج مسار تاريخي ركزت فيه الطائفة المارونية وجودها الى جانب الدروز في جبل لبنان واستطاعت مقاومة اندماجها في المجتمع الاسلامي المحيط بها، ان ايام الامارة او ايام المتصرفية». لذلك لا يتردد زمير بالاقرار، على عكس التيار الاسرائيلي السائد، بأن للبنان تاريخاً طويلاً ككيان متميز. ولكن الباحث يلحظ أيضاً ان الاعتقاد بأن فرنسا هي التي أنشأت الكيان بقرار ذاتي منها هو اعتقاد شائع، ومرده الى الدور الفعّال الذي لعبته الحكومات الفرنسية في تشجيع قيام الكيان، وبمحاولة اللبنانيين أنفسهم دفع فرنسا لمساندتهم من خلال ابراز بلدهم كموطىء قدم ضروري لفرنسا[١٨].

لقد تحدثنا عن عناصر القوة في التجربة السعودية بما فيه الكفاية. هل هذا يعني أن الدولة السعودية فيها من القوة ما ليس لدى غيرها من الدول العربية الأخرى؟ الواقع أن هذا القول بعيد عن الصحة. فلقد أصاب عناصر القوة التي ذكرنا من التآكل والضعف الكثير، حتى ولو أن مصادر قوة جديدة قد برزت.

وان شئنا الاختصار لعدّدنا على الأقل العناصر التالية. **أولاً** لقد فشلت تجربة الدمج المجتمعي القسرية الى حد بعيد. حاول القادة السعوديون خلق مجتمع مندمج من خلال انشاء هجر متعددة (مفردها: هجرة) يجتمع فيها رجال من قبائل مختلفة، فيتدربون على القتال، ويلتحمون في بوتقة دينية واحدة، فيصبح الواحد منهم للآخر أخاً على رغم الانتماء القبلي المختلف. ولكننا نعلم الآن تمام العلم ان هذه التجربة لم تنجح فعلاً. فلقد كانت الهجر تتميّز فعلاً بغلبة تجمع قبلي محدد. وبقيت التحالفات على حالها، حتى اذا قرّر عبد العزيز التوجه نحو بناء دولة حديثة نراه يصطدم بتجمعات قبلية مختلفة، وهو بدوره يقوم بقدر من التعبئة المعاكسة على أساس العصبية القبلية. فيلتحم الطرفان في أواخر العشرينات في حرب أهلية ضروس يذهب ضحيتها الآلاف من كليهما.

هذه الحرب حملت أيضاً في طياتها سمات ضعف حقيقي في الشرعية التقليدية. فلقد تعددت الظروف، خلال العشرينات، التي سوف تحمل عبد العزيز على التخلّي عن طوبى الاصلاح والفتح الوهابية في سبيل بناء دولة حديثة لها علم وحدود، وتحترم حدود الدول المجاورة، والأصول القانونية والدبلوماسية في عالم اليوم كما حددها الغرب. ولن يأنف الملك، بعد ذهابه في هذا المنحى، من طلب دعم بريطانيا، وسوف يحصل عليه فعلاً، لمحاربة تلك المجموعات من المقاتلين الوهابيين الذين ما زالوا يحلمون بفتوحات جديدة على حساب الدول المجاورة والغرب الكافر. وسوف يضطر الملك، بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني، الى ضرب هذه القوى عسكرياً وبقوة. ولكن انتصاره عليها سوف يضعف طبعاً من شرعيته الأصولية الدينية/الوطنية. فهو سيبدو بعد هذه المعركة شبيهاً بجيرانه من الهاشميين أو من أمراء الخليج الذين استعانوا قبله أو في الوقت نفسه بالمستعمر الخارجي لضرب حركات سياسية ودينية شعبية داخلية. كما ان مواجهته لهذه

---

(١٨) Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (London: Croom Helm Ltd., 1985).

القوى سوف تظهره وقد قبل بمنطق الدولة الحديثة ذات الحدود الواضحة والنهائية، وليس هذا بالتأكيد بمنطق الحركة الوهابية.

ثم ان هناك النفط طبعاً. لقد تمّ اكتشاف واستغلال النفط السعودي بصورة متأخرة نسبياً عن غيره من المنطقة. ولكن النفط بوصفه سلعة حيوية، سوف يلغي تلك العزلة ويقضي على تلك المناعة التي تحدثنا عنها سابقاً. انه يدخل السعودية فعلاً في سوق حامية، تختلط فيها العناصر السياسية والاستراتيجية والعسكرية بالحسابات الاقتصادية والمالية. وسيقيم الكونسورتيوم الأمريكي (أرامكو) فعلاً على أرض المملكة دولة ضمن دولة. وسيضطر القادة السعوديون، ولو لفترة، الى القبول بقاعدة عسكرية أمريكية في الظهران ثم بدخول آلاف العمال الأجانب، ومنهم من ليس عربياً ولا مسلماً الى أرض المملكة. وسيقبلون بدخول عناصر التكنولوجيا الحديثة الى المملكة، وبولوج أصحابها ورجالها من الأجانب الغربيين. طبعاً لن يتمّ ذلك بسرعة بل ان الملك سيتحفظ طويلاً على كل ذلك، وهناك بين القادة السعوديين من يترحّم حتى الساعة على الأيام الخوالي، وعلى الاستقلالية المفتقدة. ولكنها ذهبت على الأرجح من دون رجعة وذهابها لم يمر من دون أن يلحظ. اذ انه باستطاعة المراقب أن يرى في انتفاضة مكة المعروفة في الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٧٩ نوعاً من ردة الفعل العنيفة والطوباوية على انزلاق البلاد التدريجي من شرعية دولة الفتح والدين والاصلاح الوهابية الى دولة المال والخدمات الاجتماعية والتبعية الثقافية الراهنة.

ان الحد الفاصل في تاريخ الدولة السعودية في انتقالها من الاعتماد على العناصر الداخلية (الشرعية الدينية/العصبية/الأصالة) الى تبنيها لعناصر الدعم الخارجي (عون مالي بريطاني/ اعتماد على العائدات النفطية / شرعية دولة الخدمات والتقديمات الاجتماعية)، هذا الحد اتضح سنة ١٩٢٩، عندما بدأت عناصر القوة التقليدية تهدد الكيان الجديد، وبالتحديد عندما اصطدم مشروع تثبيت دعائم رئاسة آل سعود مع ايديولوجيا الفتح التي حملها «الاخوان». بعدها يمكن التحدث عن «تطبيع» تدريجي لعناصر القوة السعودية، بعدها أصبح ولوج خبراء النفط من «الكفار» ممكناً، وأصبح التحالف مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة أمراً لا بد منه لتأمين استمرار دولة دخلت في النظام الدولي الراهن. «فعلى الرغم من أن تحالف آل سعود والبدو في بدايات القرن العشرين أدى الى وظائف محددة، خصوصاً في مجال التوسع العسكري، فإن هذا التحالف أصبح لاحقاً غير عملي(...) فبينما ركز آل سعود على وحدة «الكنيسة» و«الدولة» بما هي الاطار الشرعي لسلطتهم، فانهم اضطروا لاحقاً، بسبب التأثيرات الخارجية على تحديد دولتهم على اسس محض اقليمية»[١٩]. ويمكن صياغة هذه الخلاصة بصورة مختلفة: تتبدل عناصر قوة أي دولة عربية بمجرد انخراطها في النظام الدولي. اذ تتضاءل عناصر التعبئة الشعبية والقدرة الذاتية والشرعية الأصولية لمصلحة نوع جديد من القوة، مستمد من دعم القوى الخارجية لأي كيان جديد يأخذ بعين الاعتبار مصالحها ويقبل بهيمنتها على النظام الدولي. وهذا الدعم الخارجي للكيان سيصبح أساسياً بالنظر الى احتمالات انفجار أزمة هوية عميقة في النظام الجديد.

---

(١٩) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, p. 272.

ولقد لاحظت تيدا سكوكبول، من دراستها للحالة الايرانية، ان فيضاً مباغتاً وكبيراً من العائدات النفطية يقوي طبعاً من استقلالية جهاز الدولة عن المجتمع في الظروف الاعتيادية، ولكنه يزيد من هشاشته في المراحل المتأزمة، لأن الجهاز نفسه يكون قد نمّى اعتماده على الريع الخارجي ولم يتنبه كفاية لتركيز شرعيته داخل المجتمع. انظر:

T. Skocpol, «Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution,» *Theory and Society* (1982), pp. 265 - 283.

- ٤ -

هل بالامكان بناء الدولة القوية خارج النزعة الفردية التي حملتها الثورة الفرنسية، والايديولوجية البرجوازية؟ هل بالامكان بناء الدولة الى جانب التجمعات التقليدية الفعلية من جهة والى جانب الدعوات الحديثة المعادية للدول القائمة من جهة أخرى؟ انه لمن نافل القول الاشارة الى أن ضعف الدولة العربية الراهنة مرتبط الى حدّ بعيد بالتحدّي الذي عليها مواجهته من قبل تلك الانتماءات من جانب وهذه الدعوات من جانب آخر، واللتان تدكان معاً مداميك شرعيتها.

فلنتوقف عند هذا التحدّي المشترك يقول ابن خلدون: «ان الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قبل أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت»[٢٠]. ولا يلبث ابن خلدون أن يلفت النظر الى سهولة حكم مصر بقوله: «ان ملك مصر في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب. إنما هو سلطان ورعية». يشير ابن خلدون هنا، الى جانب أمور أخرى، بصورة أوضح الى ما نسمّيه في عصرنا هذا أزمة الهوية. تتأتى هذه الأزمة من انعدام غلبة عصبية واحدة بصورة أكيدة على العصبيات الأخرى بحيث تؤدي هذه الغلبة الى اعادة توليف العصبيات المتنافسة في عصبية واحدة كبرى، الرئاسة فيها واضحة. ويمكن طبعاً لفت الانتباه الى قرب هذه النظرة من مقولة أنطونيو غرامشي حول الدولة، ونوع الهيمنة التي تقوم عليها بحيث يصعب فعلاً تصوّر دولة لا تقوم على هيمنة فئة، هي بمنظور غرامشي طبقية وبالمنظور الخلدوني عصبية قائمة على النسب والتضامن. ويمكن تحديد الهوية في هذا النطاق على انها النتاج الثقافي لعملية الالتحام بين العصبيات، الحاصلة بعد غلبة احداها، والمؤدية الى نمو شعور بالولاء نحو الشكل المؤسسي العام الذي تختبىء وراءه العصبية المنتصرة.

يصل الى هذا الشرط المؤسس عدد من الكتاب المحدثين من دون أن يمروا بالتعرجات الخلدونية. فيرى لوسيان باي مثلاً أن «الدولة العصرية المستقرة لا تستقيم بدون شعور واضح بالهوية أي بدون حل لمشكلة تعايش التراث التقليدي مع الممارسات العصرية والعواطف الفئوية مع الممارسات الكوسموبوليتانية وكأن الفرد يشعر بنفسه ممزقاً بين عالمين، ولا جذور له في أي منهما»[٢١].

وعالج أريك فروم المسألة من زاوية أكثر التصاقاً بعلم النفس. فقال: «ان التماهي مع الطبيعة، مع العشيرة، مع الدين يعطي الفرد شعوراً بالأمان، فهو ينتمي الى كُلٍّ منظم، ويشعر بجذوره فيه، ويعرف ان له فيه مكاناً أكيداً. قد يشعر بالجوع أو بالحرمان، لكن لن يُبتلى بأسوأ الأوجاع وهي العزلة الكليّة والشك»[٢٢]. ونشوء الدول الحديثة تحدّ حقيقي للفرد، لشعوره بالانتماء الى جماعة صغرى أو كبرى، وبالاطمئنان الى مكانه فيها. فالمسألة هنا تقتضي عملية انتقال بالولاء من الجماعة التقليدية الى الدولة الحديثة، وهي برّانية بالضرورة، وهي برّانية بصورة مضاعفة عندما لا يكون الهيكل الشكلي غريباً فحسب، بل عندما يكون القيّمون على ذلك الهيكل هم غرباء أيضاً إن بسبب انتمائهم لطرف خارجي (خلال مرحلة الاستعمار) أو بسبب انتمائهم الى مجموعة تقليدية أخرى (كنظرة شيعي الى دولة يهيمن عليها السّنة، أو نظرة البربري الى دولة يحكمها عرب) أو حتى بسبب انتمائهم الى فئة اجتماعية غير معروفة من قبل المواطن العادي (كالتقنوقراط، وأصحاب المهن الحرة).

---

(٢٠) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٦٤.

(٢١) Lucian Pye, *Politics, Personality and National Building: Burma's Search For Identity* (New Haven: Yale University Press, 1962), p. 63.

(٢٢) Erich Fromm, *The Fear of Freedom* (London: Routledge and Kegan Paul, 1960), p. 29.

وهكذا فجأة، يعطى المواطن بطاقة هوية وجواز سفر يقرر ان له هوية واحدة وجديدة: فهو سوري أو لبناني، تونسي أو ليبي، قطري أو بحراني. غير أنه وراء هذا التبدل الشكلي أزمة هوية حقيقية، فنقل الولاء ليس بالأمر السهل، وافتقاد الهوية الأساسية أمر لا مفر منه، يعود تكراراً ليؤرق الفرد المنخرط في المجتمع الجديد. يقول فروم: «إن فقدان الذات وإحلال ذات أخرى مكانها، يدفع الفرد الى حالة من انعدام الاطمئنان. فالشك يلاحقه اذ انه أساساً مرآة لتوقعات الآخرين منه، بينما هو فقد هويته الى حدّ كبير. وفي سبيل تجاوز الهلع الناتج عن خسارة الهوية هذه، نراه مضطراً للبحث عن هوية ما من خلال قبول واعتراف مستمرين به من قبل الآخرين». وهكذا يجد الفرد نفسه في موضع شبه مأساوي لخصه جان - بول سارتر بتلك العبارة الشهيرة: «الأنا انسان آخر»[٢٣].

وتقع مأساة انهيار الدولة اللبنانية وسط مزيج من المشاعر كهذه التي يصفها فروم. فمنذ نشأة الدولة اعتبر بعض اللبنانيين انتماءهم لها، بل صنعهم لكيانها ذاته، أعمق وأقدم وأكثر أصالة. ووجدت الدولة نفسها في وضع يرى فيه بعض اللبنانيين انهم أحق بها أكثر من غيرهم، وان لهم الحق أيضاً في نفي الهوية عن بعض مواطنيهم، وحصرها بأنفسهم، في سياق عملية تماه للجزء مع ما هو مفترض أن يكون ملك الكل. فها اني أراك شيعياً بهدف التذكير بدورك الثانوي في قيام الدولة وبالتالي بدورك المفترض أن يكون ثانوياً في ادارتها. وان أنا اعتبرتك لبنانياً، فانما ذلك لاستغلال انتمائك الجديد الهش لتثبيت هيمنتي. فيصبح الشيعي شيعياً عند توزيع المغانم وهو لبناني عند مطالبته بدفع الضرائب أو بالدخول في الجيش.

وقد فضحت الحرب الى حدّ قاس هشاشة الدولة في المجتمع. وقد تكون أوضح علامة على ذلك استمرار الدولة ذاتها على رغم كل شيء، لا بسبب قوة في بنيتها بل لأسباب تدلّ على ضعفها. استمرت الدولة ككيان دولي لأن النظام الدولي الراهن لا يحب القضاء على الكيانات القائمة، من خلال التقسيم أو التقاسم أو الضم أو الوحدة. النظام الراهن، خصوصاً في المناطق الشديدة الحساسية كالشرق الأوسط، يدافع عن الكيانات القائمة لأن اعادة النظر بها قد تؤدي الى اعادة رسم الخرائط وعلى الأرجح الى حروب هو بغنى عنها. لذلك يبقى الشكل الخارجي للدولة قائماً بفعل دعم هذا الشكل من قبل القوى الاقليمية والعالمية، واعترافها به، أياً يكن مضمونه المجتمعي الفعلي. فالقانون، والقانون الدولي بالذات، يكره الانقطاعات، وهو مستعد لكل أنواع الفذلكات الصعبة للابقاء على استمرارية الأشكال الخارجية. والدولة اللبنانية، منذ سنة ١٩٧٥ على الأقل، شكل يفتقد الى حدّ كبير الى مضمون.

ولكن هل كان الوضع مختلفاً قبل اندلاع الحرب؟ لقد دهش كثيرون لمقدرة اللبنانيين على التأقلم مع أوضاعهم الصعبة مالياً واقتصادياً، سكنياً ومعيشياً. ولكن تلك السهولة ليست بالأمر المستحدث. ان لها ارتباطاً بصورة اللبنانيين عن دولتهم وبتعاملهم معها قبل ذلك التاريخ بكثير. لقد عاش اللبنانيون، الى حدّ كبير، خارج الدولة. أموالهم تأتيهم من الخارج، ثقافتهم خارجية، تياراتهم السياسية وصحافتهم ينشئها الخارج ويموّلها. أما الاقتصاد فكان باستمرار أسير القطاع الخاص بصورة حصرية، فلا تجد الدولة لها الا بالصعوبة القصوى تياراً شعبياً يدعم

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧. ولقد عالجنا مسألة الهوية، على المستوى العربي، في مساهمتنا في الكتاب الجماعي: **جامعة الدول العربية، الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، وعلى المستوى اللبناني في: Ghassan Salamé, *Lebanon's Injured Identities: Who Represent Whom during a Civil War?* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986).

انخراطها في الاقتصاد والمجتمع. بل كان من السهل جداً على اليمين المسيحي أن يقضي على التجربة الوحيدة التي كرّست نفسها لاعطاء شكل الدولة مضموناً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وأعني بها التجربة التي أطلقها الرئيس الراحل فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) والتي تلاشت تدريجاً في النصف الثاني من عقد الستينات تحت ضربات ممثلي الفردية اللبنانية المتطرفة، فاتحة، بسقوطها الباب واسعاً أمام الحرب الأهلية الدموية.

لم تسقط الدولة اللبنانية اذن سنة ١٩٧٥ بل على العكس استمرت خارجية عن المجتمع، خارجية في الدعم الأساسي البرّاني لها. ومع فشل التجربة الشهابية المبنية بالذات على فكرة الدولة (Le sens de l'Etat)، عادت مسألة الهوية لتقض مضجع اللبنانيين ولتدك أسس مجتمعهم. فالدولة بحاجة الى ثقافة سياسية مواتية تعتبرها إطاراً قانونياً شرعياً. لقد حاولت الدولة اللبنانية طبعاً، ككل الدول الناشئة، أن تؤثر على التنشئة السياسية في وجهة بناء تلك الثقافة على مضامين كالوحدة الوطنية، والعيش المشترك بين الأديان والطوائف واعتبار لبنان وطناً نهائياً. لكن الحرب التي بدأت سنة ١٩٧٥ فضحت أيضاً فشل «القومية اللبنانية»، أي تلك القومية التي من المفترض أن تنشأ ضمن الدولة الحديثة، دفاعاً عن الحدود الجديدة والمؤسسات العصرية، بعد قيام الدولة. وقد حاولت الشهابية، أكثر من غيرها من التيارات بثّ هذه القومية، واعطاءها أبعاداً تطبيقية في بنية الدولة (توسيع التعليم الرسمي، انشاء الضمان الاجتماعي، البدء بمشاريع اقتصاد مزدوج...).

بعدها تصادمت الهويات بصورة مفجعة. قامت الطوائف مجدداً كاطار مرجعي شبه وحيد، ودفع الأفراد الذين كانوا قد عوّدوا أنفسهم على الفكرة اللبنانية الى اعتناق متجدّد لمارونيتهم أو لشيعيتهم. ثم تآلفت الطوائف بشكل كاف لكي يمكن اعتبار البلد منقسماً الى قسمين مسيحي من جانب، مسلم من الجانب الآخر. فاحتار الفرد مجدداً: هل أنا شيعي أم مسلم؟ هل أنا ماروني أم مسيحي؟ ما هو الأهم: ديني أم طائفتي؟ وفي المجال السياسي الأوسع، بقي الانتماء الى قومية ما أمراً صعب التحديد: هل طائفتي هي أمتي، هل الموارنة أمة؟ أم أن لبنان هو الأمة أم انها سوريا الكبرى، أم انها الأمة العربية التي بشّر بها البعث وجمال عبد الناصر واعتنقها عدد واسع من اللبنانيين؟ أم انها أمة المسلمين التي اشتد ساعدها مع ضمور القومية العربية؟

لماذا يتخلّى اللبناني عن كل هذه الانتماءات الممكنة والمطمئنة لمصلحة هوية واحدة تجعله لصيق دولة هشة؟ لماذا يقدم على ذلك وأرباب الثقافة والسياسة يقولون له من كل جانب: الدول تزول والأمم تبقى، وأنت لست في وطن ـ أمة، بل في تركيبة اصطناعية وضع حدودها طرف خارجي قادر، في ظروف غير مواتية، وسوف يحكمها الزوال بعد حين[٢٤]؟ فالدولة العربية المعاصرة تقع بين حدّين

---

(٢٤) لقد عالج عدد كبير من الكتاب مسألة تأثّر الأطراف المهيمن عليها بالهوية الثقافية ـ السياسية التي تريد الأطراف المهيمنة أن تجعلها تعتقد انها هويتها الأصلية الحقيقية. درس ديفيد لايتن مثلاً موضوع اليوروبا في نيجيريا وكيف استطاع البريطانيون، الى حد ما جعلهم يعتقدون ان انتماءهم الى مدنهم التاريخية أهم وأكثر أصالة من انتماءاتهم الوطنية والقبلية والدينية بل والاثنية. ودرس ايان لوستيك بدقة كيف استطاعت حكومة اسرائيل، الى حد ما، أن تقضي على الهوية العربية بين الفلسطينيين الساكنين داخل حدودها بعد ١٩٤٨، وذلك بجعلهم يتماهون مع المعطيات الاثنية (الشركس) والعائلية والطائفية (الدروز، المسيحيون) على حساب هويتهم الوطنية والقومية. وتشير هاتان الدراستان، ودراسات كثيرة الى هشاشة مفهوم الأصالة، والى طبيعته الايديولوجية في معظم الأحيان، والى انه يخفي في أحيان كثيرة، سياسات ومطامح لا علاقة لها بالموروث المزعوم، ولكن هذه مسألة أخرى. انظر مساهمة لايتن في:
= Evaus, Rueschemeyer, and Skocpol, *Bringing the State Back in.*

ايديولوجيين. الأول هو الفكرة القومية (سورية/ عربية/ اسلامية) المبنية على تضامن لغوي أو ثقافي أو ديني أو جميعها معاً. وتشير هنة أرندت بوضوح الى أزمة الدولة بمقابل القوميات الواسعة التي تتعدى حدود الدولة (كالقومية الالمانية مثلاً). لذا كان شرونر مثلاً من ألد أعداء الدولة، وهكذا كان روزانوف، الأول دفاعاً عن القومية الالمانية والثاني عن الرابطة السلافية. كلاهما احتقرا البنى الدولية المعاصرة، واعتبراها عقبة في سبيل تحقيق الأمة لذاتها[٢٥]. وهما بذلك يلتقيان مع دعاة الأمة الاسلامية أو محبذي سوريا الكبرى، وخصوصاً مع الفكر القومي العربي التقليدي. وهناك تعبير حديث معصرن عن هذا العداء للدول القائمة، تراه في المفردات (كالقطر، والدولة القطرية، والانعزالية) كما في المضمون. وهذا مثلاً رأي عُبّر عنه في سنة ١٩٨٥ (أي ١٥ عاماً بعد وفاة عبد الناصر): «فمع كل ما يبدو من استشراء لظاهرة الدولة القطرية في الوطن العربي فان فشل الدولة القطرية العربية ـ رغم شعارها وعلمها ونشيدها الوطني وجامعتها وخطتها ومتحفها ـ في تحقيق تنمية حقيقية، أو في تحقيق قدر كاف من المشاركة السياسية والديمقراطية للمواطن، أو تحقيق استقلال حقيقي وانهاء للتبعية بأشكالها المختلفة أو تحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين ـ ناهيك عن فقدان المزيد منها ـ أو تحقيق الأمن القومي لأي منها ـ كل ذلك الفشل لا يمكن أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً الا أن يعزّز لدى المواطن العربي القناعة بفشل الدولة القطرية في تحقيق أهدافه الرئيسية واتجاهه الى العمل على مستوى قومي وتجاوز الظاهرة القطرية»[٢٦].

في هذا الكلام العصري والنقدي معاً، تُختزل الدولة الى مجرد «ظاهرة قطرية». وان أي قبول، ولو جزئي لهذه الوجهة ـ التي تبدو لنا عقلانية ونحن لا نناقش هنا مضمونها بقدر ما نناقش وظيفتها ـ هو مساهمة في دكّ مداميك شرعية الدول العربية القائمة. وكاتب هذا المقطع، كغيره من القوميين العرب، يسعى بالذات في هذا الاتجاه، وهو مسعى أقوى بين القوميين منه لدى الاسلاميين الذين يبدون اجمالاً وكأنهم يقبلون ببقاء الدول الاسلامية الحالية قائمة ومستقلة على أن تتبنى الشريعة في قوانينها وأن تمارس التضامن النشط مع الدول الاسلامية الأخرى، ومع الأقليات الاسلامية في العالم. ولعل هذا هو الفارق الأساسي بين القومية العربية والدعوة الاسلامية. فهدف القومية الحقيقي النهائي هو زوال الدول القائمة وذوبانها في دولة عربية واحدة تمتد من المحيط الى الخليج بينما يمكن، الى حدّ ما، تزاوج الفكرة الاسلامية وتزامنها مع ما يسمّيه الكاتب «الظواهر القطرية»[٢٧].

شاء القوميون العرب (والى حدّ ما دعاة سوريا الكبرى أو الفكرة الاسلامية) أم أبوا، فانهم يعملون بصورة متوازية مع عدو الدول القائمة الآخر، الذي يسعى هو أيضاً الى تهشيم شرعيتها: وهو العدو المتمثل في تيارات طائفية أو عشائرية أو اثنية تسعى الى اعادة رسم الخريطة هي أيضاً. وبينما يجد القومي العربي ثوب الدول القائمة صغيراً على الأمة العربية، يرى العدو الثاني ان الدول القائمة ثياب صنعت على غير قياس المجتمعات القائمة: فهي أكبر منها أو أصغر ولكنها

= أما دراسة لوستيك فهي: Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Contral of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980).

(٢٥) Hanna Arendt, *L'Impérialisme* (Pris: Fayard, 1982).

(٢٦) خير الدين حسيب، «بعد عشرة أعوام على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار/مارس ١٩٨٥)، ص ٧.

(٢٧) لمقارنة موقف القوميين العرب من موقف الاسلاميين، انظر: غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» ورقة قدّمت الى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

ليست لها. فالأكراد مثلاً يعتقدون أن الخريطة أتت للاضرار بهم فقسمتهم على دول عدة. ويعتقد جزء لا بأس به من موارنة لبنان أن «لبنان الكبير» الذي أنشأه الفرنسيون سنة ١٩٢٠، هو في حدوده، أوسع مما هو في مصلحتهم، اذ ضم الى جبل لبنان موطنهم الأول مدنا (طرابلس وصيدا خصوصاً) ومناطق (البقاع) لا علاقة لهم بها، وهي تضرّهم لأنها تدخل أعداداً وفيرة من المسلمين في إطار دولتهم. ويتفق أصحاب هذه التيارات من أكراد وموارنة، وبربر وسودانيين ـ سود على رفض الدولة القائمة[٢٨]. وان هم اعتمدوا قدراً من الواقعية والعقلانية، فانهم يرون انه إن كان لا بد من بقاء الدول القائمة، فلتبقى. ولكن لتبقى هزيلة هشة، تسمح بأكبر قدر من الاستقلال الذاتي للمجموعات التي تتكون منها، على أن يكون لهذا الاستقلال تعبير جغرافي (أي حكم ذاتي في مناطق محددة لهذه المجموعات أغلبية ديمغرافية واضحة عليها).

من هنا تبدو الثقافة السياسية العربية غير ملائمة فعلاً لبناء الدول. لأن الدولة القائمة عندما لا تعبّر عن شعور بالتضامن قديم، تبدو ضحية مزيج من الحنين الى ماض قديم، يتم تجميله اليوم، وطوبى دولة أخرى، أصغر أو أكبر من الدولة القائمة. من هنا وحدانية الدواء المقترح لمعظم أمراض المجتمع. هذا الدواء هو الوحدة. فمتتبع الحرب اللبنانية قيل له خلال سنوات متكررة ان الحل هو في وحدة الموارنة أو الدروز، في وحدة المسيحيين أو وحدة المسلمين أو في الوحدة الوطنية اللبنانية أو في الوحدة مع سوريا أو في الوحدة العربية أو في الوحدة الاسلامية الشاملة. الوحدة تصبح معيار القوة الأوحد (الى جانب العصبية التي ذكرناها سابقاً، والتي نادراً ما يعبّر عنها علناً) وبهذا تنفضح هشاشتها كمقولة ايديولوجية في معظم الأحيان.

يعيدنا هذا الى ارندت مرة أخرى عندما تصف هذا النوع بالذات من المشاعر «بالشعور القبلي» (Tribalism) وهي تحدده كالتالي: «بدا الشعور القبلي كشعور قومي للشعوب التي لم تساهم في التحرّر الوطني ولم تستطع بالتالي بناء دولة ـ أمة»[٢٩]. عندما يتم وضع هذا الشعور في قالب ايديولوجي عصري، يصبح بناء قومياً متماسكاً ولكنه قليل الارتباط بالقوى السياسية على الأرض. غير ان هذا لن يمنع استعماله من قبل السلطات الحاكمة كواجهة من الشعارات، تخفي وراءها ممارسات أخرى. هذا ما يسمّيه ديفيد أبتر «بالدين السياسي» الذي يجعل من قومية ما (كالقومية العربية) أو من فكرة ايديولوجية (كالاشتراكية) نوعاً من اللاهوت الالزامي في المجتمع. هذا اللاهوت هو طبعاً ملك أرباب الدولة، والماسكين زمام الأمن، يفسّرونه حسب مصالحهم، ويستعملونه غطاء شرعياً لممارسة سلطتهم. ازاء هذا النوع من السلطات الاستبدادية المغطّاة بقشرة ايديولوجية رقيقة، لا يسع الفرد الا التساؤل عن موقعه: هل يقبل الكلام الصادر عن السلطة والذي يدعوه للولاء للقادة ولدينهم السياسي أم أنه، على عكس ذلك، ينطلق من تحليل للواقع يدفعه الى اكتشاف الفئات المحدودة، الطائفية والقبلية والعائلية المسيطرة على الدولة؟ هل يقبل بأن شكل الدولة ومضمونها متساويان أم أنه يبحث وراء الشكل عن العصبية الفئوية

---

(٢٨) اول كتيب صدر مثلاً عن دائرة الابحاث في جامعة الكسليك المارونية بعد اندلاع الحرب الاهلية كان بعنوان: **لبنان الكبير: ازمة نصف قرن**. ودعا الكتيب، وما تلاه من كتيبات اخرى مماثلة الى نوع من التقسيم للوطن اللبناني وفقا لمعطيات طائفية ـ جغرافية.

(٢٩) Arendt, *L'Impérialisme*, p. 193.

الضيقة التي تتحكم بالدولة والمجتمع بشكل ليس بعيداً في بعض الأحيان عن عائلات السيطرة الاقطاعية وفي أحيان أخرى عن العصبيات المملوكية المعسكرة[٣٠]؟

- ٥ -

وبين بنية السلطة العصبية، والدعوة الرسمية الملحاحة الى الوحدة، يبقى التساؤل قائماً: أين مصدر القوة؟ أهو في اقتصاد الدولة القوي؟ من الأمور المثيرة للانتباه فعلاً في التفكير الخلدوني موقع الممارسة الاقتصادية في وصفه لأطوار الدولة الخمسة. الطور الأول هو طور الظفر بالبنية، والثاني طور الاستبداد، والرابع طور القنوع والمسالمة، والخامس طور الاسراف والتبذير، الطور الاقتصادي هو بالفعل الطور الثالث، «طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر اليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج واحصاء النفقات والقصد فيها وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة(...) مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه واعتراض جنوده وأدرار أرزاقهم وأنصافهم في أعطياتهم لكل هلال حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم وشِكَّتهم وشاراتهم يوم الزينة». وقد يكون أهم ما في وصف ابن خلدون لهذا الطور قوله في خاتمته: «وهذا الطور آخر الاستبداد من أصحاب الدولة»[٣١].

قد يبدو الأمر متناقضاً: لماذا يكون الطور الاقتصادي في الموقع الثالث والأخير من أيام الاستبداد؟ والجواب واضح: يقول ابن خلدون بأمرين أساسيين: الأول هو أن الاقتصاد (أو بالأحرى القدرة الاقتصادية) تابع للسياسي/العسكري. فعندما تتم الغلبة ويستقيم الاستبداد، تأتي الثروة كفوز اضافي يحصل بصورة شبه طبيعية للذي تمكن من الرئاسة. والثاني هو أن مرحلة النمو الاقتصادي مرتبطة لا بالأنتاج فعلا بل بالصرف، لذا فهي لا تشير الى مزيد من القوة، بل الى قرب أوان الهرم ان لم يكن للهرم نفسه. فالاقتصاد هو عكس معناه الحقيقي (أي التقليل من المصروف) انه قائم على الصرف، ونتيجته السياسية لا تتأتى من تمتين البنيان الاقتصادي ومن ثم السياسي للدولة، بقدر ما تتأتى من رؤية المقربين والاعداء على السواء لمظاهر الانفاق والترف في الدولة، مما يؤكد انطباعهم بأن الدولة قوية لأنها قادرة على الانفاق، أي على شراء الولاء وارهاب الاعداء.

هذه النظرة الخلدونية للاقتصاد مازالت برأينا حيّة، ولسنا وحيدين في هذا المذهب. يقول الباحث الفرنسي ميشال سورا عن سوريا مثلاً: «من غير الضروري ان تكون خبيرا في الانتربولوجيا الاقتصادية لكي تكتشف ان مصنعا من مصانع القطاع العام هناك لا يسير وفق القواعد التي يسير عليها مصنع مشابه في فرنسا. وذلك أن سبب وجوده الحقيقي ليس تحقيق الأرباح بقدر ما هو فتح الباب أمام انفاق. هذا الانفاق جزء من استراتيجية السلطة السياسية، ويشكل بالنسبة لها، مصدراً جديداً للقوة»[٣٢]. بكلام آخر، هنا أيضا في بلد عربي معاصر، ترى ان علاقات السيطرة سابقة زمنياً على علاقات الاستقلال واقوى منها في التحليل الاخير. فالسلطة تكتسب من خلال العصبية، والعصبية توصل الى الرئاسة. والرئاسة هنا

---

(٣٠) انظر، غسان سلامة، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) (تحت الطبع).

(٣١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٧٦. مع الانتباه الى الاقتباس الوارد في مطلع هذا النص حول ارتباط القوة «بالترف» في مطلع الدولة بصورة ايجابية.

(٣٢) A. Bourgey [et al.], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1982), p. 35.

لها تابع واضح وهو السيطرة على آلية الدولة وبالتحديد السيطرة الاحادية على القرار بالانفاق. نفترق هنا بوضوح عن المقولات الماركسية القائلة بأولوية التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية. فالأولوية، في الزمن وفي الأهمية، للغلبة العسكرية/ السياسية.

وان كان هذا الكلام صحيحاً بالنسبة لبلد عصراني ظاهراً كسوريا، فما بالك في دول النفط العربية لا سيما الخليجية منها. تمتد الظاهرة هنا الى أيام قديمة وصفها سمير أمين عن حق بقوله ان طرق القوافل التجارية كانت دائما تتحدد وفقا لاستقرار القوى السياسية/ العسكرية ولمقدرتها على حماية الطرق، بينما لم تتكون سلطات سياسية/ عسكرية فعلاً من خلال الاتجار البعيد. من هنا أولوية السياسة على الاقتصاد وأولوية السيطرة العسكرية على الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي أولوية الصرف على الانتاج. فالنفقات أهم من الواردات لأنها تدخل مباشرة في صلب اللعبة السياسية، أي لعبة شراء الولاء[٣٣].

في بلد كالكويت أم كالسعودية لم يحصل تأميم «مؤدلج» كما هي الحال في سوريا أو في العراق، ولكن هل ان النتيجة مختلفة فعلاً؟ لقد قامت في بلد كالكويت او السعودية او عُمان «رئاسة»، مبنية على عصبية. هذه الرئاسة قررت منذ الأساس أن النفط هو ملك للدولة. ولكن أين الدولة؟ الدولة شكل يغطي عصبية ورئاسة. المال، وهذا يعني اساسا العائدات النفطية الخيالية، هو بيد الأسر الحاكمة، أو بالأحرى في أيدي فئات صغيرة من الأخوة وأولاد العم الذين ينزعمون العائلات الحاكمة ويتحكمون بباقي الناس. وبما ان النفط هو الريع عينه، الريع الخارج من تحت الارض بفضل تكنولوجيا غربية خارجية، فانه لا يخضع لقوانين الانتاج بتاتا. إن «انتاج النفط» عبارة غير صحيحة. فهو يستخرج، وباستخراجه، لا بانتاجه يتم جمع الريع وتكديسه. المسألة مرة أخرى، وللأسباب عينها، ليست في طرق الانتاج، ولا في هوية المتحكمين به، ولا في تطوره فعلاً. المسألة هي في طريقة توزع الريع النفطي، وفي هوية المتحكمين به، وفي حجم الاموال التي يتم توزيعها وفي هوية المنتفعين من هذا التوزيع.

واذا كان الامر كذلك، فليس لنا ان نعجب لماذا لم يرد أو لم يستطع بلد كالسعودية تأمين التغطية السياسية الكافية لعدد من المشاريع السياسية الأمريكية في المنطقة. فالقدرة ليست في استخراج ١٠ ملايين برميل من النفط يومياً وليست في كون ربع الاحتياطي العالمي من النفط موجوداً تحت رمال السعودية، ولا في الحصول على عشرات المليارات من الدولارات من العائدات، ولا في وجود ٨٠ او ١٠٠ مليار من الدولارات من المدخرات الخارجية. كل هذه العناصر كان يسعها ان تكون خطيرة بالفعل لو انها في دولة مكتملة التكوين، صلبة الشرعية، اكيدة الاستمرار، كبريطانيا او فرنسا. ولكن السعودية ايضا بلد قليل السكان، عاجز تقنياً، غير قادر على دمج النساء في المجتمع العامل، يعتمد على الملايين من العمال الاجانب، وعلى مورد مالي واحد هو النفط، وهو شديد العطب على المستوى الغذائي. وهو بلد ضعيف على المستوى العسكري في منطقة شديدة التوتر، لا تخلو من القدرات العسكرية الضخمة بدءا بالعراق، مروراً بايران وانتهاء باسرائيل. ازاء كل هذه العناصر، لا يمكن ابداً أن نتوقف عند الارقام الوهمية للنفط ولعائداته اذا كانت العصبية في خطر أو كانت «الرئاسة» كما يقول ابن خلدون مهددة. بل ان هذا الاخير يدفعنا الى التساؤل ان لم يكن عصر العائدات النفطية آخر أطوار هذه الرئاسات من الاستبداد.

---

(٣٣) Samir Amin, *La Nation Arabe* (Paris: Minuit, 1978).

فالحصول السهل على المال، والتوسع في توزيعه هما مؤشران للهرم في الفكر الخلدوني، لا للانطلاق. وهذا ما يجب الا يغيب عن ذهن أي نيو ـ خلدوني.

الثقافة السياسية العربية خلدونية في هذا المعنى: عينها على السياسي، على التنافس بين الاشخاص، والعصبيات والبلدان، لا على ارقام البورصة. طبعاً هناك اقتصاديون عرب ولكن وجود فكر اقتصادي عربي، والمكانة الحقيقية لهذا الفكر في الاوساط الشعبية لا يزالان موضع تساؤل[٣٤]. الواقع ان الفكر النهضوي العربي لم يتميز البتة بكثرة الاهتمام بالاقتصاد. وان اخذنا معيارا شخصا شديد الانفتاح على العصرنة كأحمد لطفي السيّد، لوجدناه هو الآخر قليل الاهتمام به. فكل اهتمامه، كما يقول البرت حوراني «كان منصبا على الوعي الوطني، ولم يكن التصنيع برأيه فعلا قاعدة من قواعد القوة الوطنية». وفي خلاصة أوسع عن مجمل الفكر النهضوي يقول حوراني: «لم يكن الفكر القومي، خلال تلك المرحلة، يتضمن الكثير من الافكار حول التنمية الاقتصادية او حول الاصلاح الاجتماعي. وقد يكون سبب ذلك قلة الاكتراث أو في ان العدد الاكبر من قادة الحركات الوطنية ومفكريها كان ينتسب الى عائلات ذات ثروة أو جاه أو أنهم، من خلال جهودهم، أوصلوا أنفسهم الى هذا المستوى. ويمكن تفسير ذلك ايضاً من خلال الروح الليبرالية في تلك الايام. فالاستقلال لم يكن بنظرهم الا الحكم الذاتي الداخلي وعضوية عصبة الأمم»[٣٥].

هل تطور الأمر فعلا منذ ذلك الحين، أي منذ الحرب العالمية الثانية؟ لقد تزايد الاهتمام طبعا بالشؤون الاقتصادية بفعل عدد من الاسباب، منها نمو الفكر الاشتراكي، والقرارات التأميمية والاشتراكية التي اتخذت في أكثر من بلد، ناهيك عن انشاء عدد من كليات الاقتصاد في الجامعات العربية وعن التوسع في تغطية الشؤون الاقتصادية في الصحافة المطبوعة والمرئية، وعن انشاء صحف ومجلات متخصصة بالشأن الاقتصادي. حصل اذن تطور كمي لا مجال لانكاره. ولكن عنصر القوة الاقتصادية بقي غائبا عن ذهن الباحث في السياسة. لا يمكننا ان ننسى أولاً ان الصحافة الاقتصادية في الوطن العربي كانت الى حدّ بعيد، مكتوبة من قبل الاجانب وبعض المسيحيين المحليّين وموجهة لهؤلاء وأولئك أساسا. هذه حال Le Commerce du Levant الصادرة في بيروت أو La Bourse الصادرة في الاسكندرية. طبعاً سنجد بعدها في القاهرة (**الأهرام الاقتصادي** خصوصا) وفي بيروت (**البيان، المصارف، الاقتصاد والأعمال**، الخ..) توسعا في عدد الكتّاب المحليين وفي عدد القراء المهتمين. ولكن لا يجب ان نعتقد لحظة ان المسألة الاقتصادية دخلت فعلا في الثقافة السياسية. ومن المفيد مقارنة ردود الفعل على الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ اذ راح عدد كبير من الغربيين يتساءلون عن نوعية الاقتصاد المحلي والعلاقات الاقتصادية الدولية التي سوف ينتهجها الحكم الجديد. بينما كادت المسألة ان تغيب عن ذهن المعلقين العرب، من مؤيدين للثورة ومنتقدين. أما قراءة آلاف الصفحات التي طبعت منذ ذلك الحين حول ماهية «الاقتصاد الاسلامي»، فكانت أمراً مملاً وغير ذي فائدة (على عكس الكتابات الفقهية او السياسية احيانا)، وسبب ذلك ان القارىء لا يلبث ان يصل الى النتيجة التي وصل اليها سمير امين في أحد مقالاته، وهي أن ليس هناك، في المعنى الحقيقي للكلمة من «اقتصاد

---

(٣٤) يبدو محمود عبد الفضيل اكثر ايجابية من غيره في تقويمه العام لهذا الفكر. انظر: محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٣٥) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939* (reissue) (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), pp. 181 and 344.

اسلامي»، خارج بعض الشعارات الأصولية وبعض المبادرات التي يصعب اعتبارها «اسلامية» فحسب[٣٦].

لذا يمكن القول ان الثقافة السياسية هي، الى حد كبير في هذا المجال، مرآة للواقع نفسه. لا تلعب القدرة الاقتصادية والمالية دوراً أساسياً في بناء السلطة العربية، وبالتالي لا يعتبرها الناس إجمالا معطى أساسياً من معطيات القوة، بل هي إضافة الى قوة موجودة في الواقع بفضل السيف والسياسة. المال هو جائزة القوي، لا سبب قوته: هذه الامثولة الخلدونية المركزية لم تفقد بعد اثرها في الثقافة ان لم يكن في الواقع.

- ٦ -

الغلبة في الأساس عسكرية: عصبية تنتصر بالسيف على أخرى، أو على الجميع وتكون لها الرئاسة. «ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة» قالها عبد الناصر بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، وحملت اليافطات عبارته في أكثر من مدينة عربية. ألم يصف ماكس ويبر نفسه العربي، بأنه قبل كل شيء مقاتل؟ ألم تقم السلطة السعودية على مغامرة عسكرية متكررة في منتصف القرن الثامن عشر ثم في القرن الذي تلاه ثم مرة جديدة في القرن العشرين بمبادرة شجاعة للسيطرة على الرياض قامت بها مجموعة صغيرة من الرجال؟ بعدها زاد عددهم وانتظموا في جماعات وهجر وراحوا يستولون على الجزيرة واحة واحة ودسكرة دسكرة. في مجال آخر، ألم تقم الدولة الجزائرية المستقلة على حرب تحرير شعبية طردت المستعمر الفرنسي وبنت الدولة الوطنية؟ ألم يدخل العسكر اجهزة الدولة العربية بهدف اعطائها مزيداً من القوة، مزيداً من العقلنة، بهدف تلقيحها بالروح العسكرية المنظمة، العصرية، الفعّالة؟ أوليس من السهل الجمع بين الحنين الى الفتوحات الاسلامية الكبرى وطموحات ضباط اليوم لتصور واقع ومستقبل افضل، مبني بالذات على القوة؟ وهل يعجب المرء ان كان أهل الفتاة كانوا يقولون لسنوات قليلة خلت: «ملازم أو مولازم»: فليكن ضابطاً والا فلا نريده عريساً!

لكن المسألة ليست بهذا الوضوح. يحمل التراث العربي صورة متناقضة للعسكري. هناك طبعاً الفتوحات المجيدة والقادة العسكريون العظام من خالد بن الوليد الى عقبة بن نافع وطارق بن زياد. هناك ذكرى الانتصارات الكبرى في حروب الردة ومن ثم في حروب الفتح من خراسان الى الأندلس. ولكن صورة العسكري العربي الايجابية ما لبثت ان اضمحلت لتحل مكانها صورة اخرى، صورة المرتزق الاجنبي الذي ساعده تبنيه للاسلام على الدخول الى صلب السلطة، وبالتالي على تحويل الخلافة الى أداة شكلية يحركها على هواه. ولقد بدأ هذا التحول على الأرجح مع القرن التاسع، بعد أقل بقرنين على انشاء الدولة العربية. وساهم الجنود الاتراك في خلع الخلفاء وتعيين غيرهم وفي قمع الانتفاضات المدينية والريفية. وبدا من الاساس ان المرتزقة يَرِدُون من أصل اثني واحد بحيث ارتبطت الاعتبارات المهنية بالأصول الاثنية. وحصل تباعد اكيد بين العرب في الدولة وبين العسكر الذين تحولوا من قادة فتح امصار جديدة الى مجرد حرس مرهوبي الجانب للسلطة، ومن وجوه عربية خرجت من الجزيرة الى عصبيات تركية وشركسية وفدت الى بغداد، فاسلمت

(٣٦) Samir Amin, «Ya - t - il une économie politique du fondamentalisme islamique?» *Peuples méditerranéens*, no. 21 (octobre - décembre 1982), pp. 181 - 198.

واستسلمت لها السلطة الشرعية العربية. ويصف كلود كاهن التطور بصورة واضحة: تألف جيش الفتوح في اساسه من العرب حصراً. ومع الأمويين حصل تطور لا مناص منه فقد باعدت المسافات بين المقاتلين وبين قبائلهم واصبحت الفتوح اصعب من ذي قبل. ثم جاءت الثورة العباسية فاختارت جيشها الرئيسي من آل خراسان ومعنى ذلك انها وضعت حداً نهائياً لنفوذ العرب الاساسي في الحروب وارباحها. ثم ازدادت الريبة بالعرب ايام المأمون، وزاد منها المعتصم برفضه لأي متطوع في العسكر من أصل عربي. وبعد أن كان عدد كبير من العرب يشكل جيش الفتح فقد عاد معظمهم الى البؤس والبداوة، خارج الجيش النظامي المسجّل في الديوان. وزاد المعتصم الطين بلة باستيراده للعبيد وانشائه منهم جيشاً خاصاً ذا أكثرية تركية. ويرى كاهن ان انشاء هذا الجيش المستقر في سامراء عنى عملياً التخلي عن القتال خارج البلاد. وهو ينتهي الى هذه الخلاصة: «ومهما يكن من أمر فقد كان الجنود اغرابا عن الأمة وكانت خصوماتهم بعيدة عن مشاغل الشعب. وبدا الجيش وكأنه جهاز غريب وبدا النظام الذي زوده الجيش بالكوادر السياسية نظاماً غريباً يتحمله الاهالي على مضض. أما الجيش فقد شعر ان الخلافة عاجزة عن الاستغناء عنه مما ساقه الى مزيد من العنفوان»[٣٧].

لا شك اذن أن الفتوحات الاولى لم تزل حتى اليوم تثير الحنين، ولكن قروناً من التباعد بين العسكر والشعب، مهنياً وسياسياً واثنياً، أمر لا بد ايضا من أخذه بعين الاعتبار. ذلك ان مثال المعتصم سوف يحتذى به على نطاق واسع. فالسلاجقة بدورهم لن يأنفوا من استعمال الرقيق في الجيش ثم من السقوط ضحيته، حتى استولى المماليك على السلطة، على يد بيبرس بالذات في القرن الثالث عشر، ثم تلاهم العثمانيون الذين جسدوا في سيطرتهم على الدولة الاسلامية استسلام الشكل (الخلافة الاسلامية) لمضمون القوة (العصبية الاثنية المعسكرة). ولكن العثمانيين لن يغيروا في هذا التراث الا جزئياً، ومثال الانكشارية الماثل في الاذهان حتى اليوم، ومثال الارستقراطية العسكرية الاجنبية التي ما فتئت تحكم مصر بشكل أو بآخر حتى عام ١٩٥٢، يدلان على عمق الظاهرة وانتشارها. والمثير للانتباه فعلا هو استمرار اقصاء العرب عن العسكر من جهة وانقسام المجتمع فعلا الى عسكر ورعية من جهةاخرى. من العسكريأتي القادة العسكريون والسياسيون، بينما الرعية تدفع الضرائب وتقصى عن المناصب وعن صنع القرار.

لا عجب بعد ذلك أن نرى صورة العسكري مهتزّة في الثقافة السياسية. لقد استخلص عدد من دارسي المجتمع المصري (لا سيما ادوارد لاين وحسين فوزي)، تحفظاً إزاء الدخول في الجيش في معظم فئات المجتمع المصري بينما ركز هنري عيروط على ميل الفلاح المصري نحو المسالمة وكرهه للثورات ولسفك الدماء. وترى في أحد افلام صلاح ابو سيف صورة ضابط لم يصل الى مركزه الا من خلال ممارسة شقيقته الدعارة ولكنه لا يلبث ان يقتلها فور معرفته بالأمر.

ويمكن أن نرى موقفاً شبيهاً لدى قادة مرحلة ما قبل ١٩٤٥ ومفكريها. فنادراً ما نراهم يوجهون اهتمامهم نحو تطوير العسكر ونحو تحويله، حسب الشكل الويبري، وطنياً شعبياً وديمقراطياً. اهتم الافغاني بعض الشيء للأمر ولكن من زاوية البحث عن عصب الفتوحات الأول بمواجهة اعداء الاسلام. ويصعب أن ترى اهتماماً فعلياً بمغزى انشاء محمد علي لصناعة سلاح في مصر. ولا يفاجأ المرء فعلاً بردة الفعل السلبية التي سوف تبدر عن محمد عبده ازاء انتفاضة

---

(٣٧) كلود كاهن، **تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٧)، ص ١٦٤.

عرابي. فتحليل عبده للظاهرة شخصي نفساني لا يتعدى الى طرح المسألة الاجتماعية. اذ ان عبده يرى في عرابي ضابطاً مصرياً ينتفض بسبب تقديم الضباط الشركس عليه في الوظيفة وهو كان بالاساس مهتماً بمنصبه الشخصي. أما اهتمام عرابي لاحقاً بفكرة دعوة البرلمان للانعقاد والاصلاح السياسي فلا يرى فيها عبده الا محاولة لاسباغ بعض الشرعية على حركته. وكلام عبده لا يخلو من السخرية اذ يحاول إظهار عرابي وكأنه قارىء ساذج للصحف والمجلات يستقي منها أفكاراً سياسية سطحية لا طاقة له على فهمها. ويصعب على المرء ان يجد اهتماما حقيقيا بمسألة بناء القدرة العسكرية العربية لدى مفكري المرحلة التالية (ساطع الحصري، قسطنطين زريق..). وكأن التباعد التاريخي بين المثقف الساعي لينطق باسم الرعية والعسكري ما زال قائماً.

طبعاً ستتغير الصورة مع الثلاثينات. في العراق نرى الجيش يدخل السياسة عنوة مع بكر صدقي ثم مع رشيد عالي الكيلاني. في سوريا يفتتح حسني الزعيم سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية. في مصر، تقوم ثورة ١٩٥٢ وتستقر كسلطة جديدة مبنية على شرعية جديدة. في الجزائر، بعد سنوات قليلة من حكم بن بللاّ يدخل العسكر السلطة، بينما يؤدي سقوط النظام الملكي العراقي فعلاً الى إبعاد الفئات المدنية التي كانت قد ساهمت في إسقاط النظام السابق. التجربة العراقية السابقة لثورة ١٩٥٨ كانت تحمل في طياتها امراً جديداً مثيراً للانتباه وهو امكانية ادخال الضباط، حتى ضباط الجيش العثماني، في الاطارات السياسية العربية الجديدة، وهي صورة سابقة لما سيحصل في الخمسينات. فبين رؤساء الحكومة الذين سيتوالون في العراق نجد عدداً كبيراً من الضباط: عبد المحسن السعدون، وجعفر العسكري وياسين الهاشمي ونوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي وطه الهاشمي ونور الدين محمود كلهم من خريجي الاكاديمية العسكرية العليا في اسطنبول، وقد لعبوا دوراً أساسيا في السياسة العراقية بين نشأة الدولة وثورة ١٩٥٨، مما جعل دخول بكر صدقي والكيلاني وبعدهما رجال من أمثال عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر في قيادة الدولة امراً أقل إثارة للاستهجان مما يبدو. وقد عدّ حنّا بطاطو حوالى الثلاثمائة منهم[٣٨].

في الخمسينات ستتوسع الظاهرة العسكرية في السياسة وتتعمم. وبالتأكيد فان صورة العسكري ستتغير الى ما هو أكثر إيجابية. وبالتحديد، كانت القناعة تتزايد في الرأي العام ان العسكري قد يحمل دماً جديداً الى بنية الدولة، فيعطيها زخماً جديداً. وتمتلىء مذكرات الأمير عادل أرسلان بمطالبته شبه الدائمة بالتسليح والتدريب، في كل بلد عربي عمل فيه بالسياسة، خصوصا العراق وسوريا[٣٩]. وكان ارسلان يمثل بالذات السياسي العربي المهتم بقوة الدولة العربية، بالنظر الى هاجس المقارنة مع تركيا وأتاتورك الذي يملأ به الاجزاء الثلاثة من مذكراته. فهو يرى في أتاتورك العسكري النشط، الذي وجد الجرأة للتحزّب الواضح لمصلحة الحداثة واعتماد الوسائل الاوروبية في الحكم، المخلص لشعبه، والساعي باستمرار الى زيادة قوة بلده. يقابل ذلك مجموعة من الحكام العرب، القصيري النظر، الحريصين على مصالحهم فحسب. في الثلاثينات، يرى أرسلان ان تركيا أتاتورك هي مثال القوة، ولا ينسى لحظة ان تلك القوة مصدرها أساسا جيش عصري أعيد بناؤه.

---

(٣٨) Hana Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, N.J.: Princenton University Press, 1978).

(٣٩) عادل ارسلان، **مذكرات**، تحقيق يوسف ايبش (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٤).

ولكن أرسلان وأمثاله يبقون في العموميات. ومن الامور الملفتة ان ارسلان نفسه سيكون وزير خارجية عند حسني الزعيم، أول حاكم عسكري لسوريا المعاصرة. ولكن نظرته لحسني الزعيم مختلفة، ولا يرى فيه أيا من خصال «أتاتورك العظيم» بل انه غير معجب تماما بأسباب استيلائه على السلطة التي يفسرها بصورة مشابهة لتلك التي استعملها محمد عبده لتحليل اسباب الثورة العرابية. ولا يلبث ارسلان ان يخطو خطوة إضافية نحو النقد والسلبية، فيتهم حسني الزعيم بالخيانة العظمى، والتواطوء مع الامريكيين لعقد اتفاق جانبي مع اسرائيل. بكلام آخر، يكون الزعيم، إن صح كلام أرسلان، قد قام تماما بنقيض ما كان يتوقع منه، فهو جاء السلطة تحت شعار إصلاح الجيش بعد فضائح الحرب العربية الأولى مع اسرائيل، فاذا به يقدم على ما لم يقبل سياسي مدني سوري واحد ان يقوم به.

وإن وسعنا دائرة البحث، لوجدنا أن العسكري العربي دخل باب السلطة من خلال رفع شعارات التحرير، والقدرة الرسمية على مواجهة الاعداء، حتى بكر صدقي نفسه كان ميّالا للتأكيد على دوره في صيانة الوحدة الوطنية في ضربه الدموي لتحركات الآشوريين في شمال البلاد. حسني الزعيم وخلفاؤه في دمشق، وعبد الناصر ورفاقه في القاهرة حملتهم الى السلطة، النتائج المفجعة لحرب فلسطين الاولى. ثم تتابع الآخرون وهم يحملون شعار التحرير نفسه. ومن الصعب طبعا وصف مدى اقتناع الرأي العام العربي بصوابية هذا التحول في بنية السلطة. الا ان التطور الايجابي في صورة العسكري، القوي والوطني والمحرر، لا بد ان يكون شابها قدر من التآكل التدريجي، في مجال التحرير ذاته. فالقيادات العسكرية لم تلاق حظا كبيراً في معاركها مع الأجنبي، والأمثلة على ذلك عديدة، من هزيمة ١٩٦٧ الخطيرة، الى فشل الصومال في مواجهة اثيوبيا، وفشل أكثر من مبادرة ليبية عسكرية في افريقيا. وكأن الجيوش العربية تضع لنفسها أهدافا أكبر من السابق ولكنها تبدو، على الأقل، في المستوى نفسه من العجز عن التوصل اليها.

ويصعب القول ان وصول العسكر أدّى الى تقوية الدولة فعلاً. من الضروري طبعا الفصل بين صورتين: صورة الدولة ازاء الدول الاخرى، وصورة الدولة في المجتمع. ويبدو انه في الأولى كالثانية حصل تحسن بعض الشيء، فلا شك ان ليبيا القذافي تبدو أقوى في المجتمع وازاء الخارج من ليبيا الملك السنوسي. ويمكن أن يقال ذلك أيضا عن دول عديدة. ولكن التساؤل يبقى دائما: الى أي مدى يشعر العربي بأن هذه الدولة او تلك هي الآن أقوى لأن قادتها من العسكريين؟ والى أي مدى هو يعتقد أن ثمن وجود العسكر في السلطة الغالي احيانا (من سلب للحريات، وقيام فئات جديدة بالسيطرة على الدولة) مناسب لهذا الكسب من القوة؟

غير ان السؤال الحقيقي هو في مدى التماهي مع هذه السلطة العسكرية، كسلطة وطنية وشعبية. ذلك ان العسكر لم يأت الى السلطة وهو منزه عن أمراض المجتمع المدني. بل يمكن القول انه أبقى عليها وفي بعض الاحيان يمكن ان يكون قد زاد من خطورتها. والى أي مدى يمكن اعتبار ان الجيش في بعض البلدان العربية هو الذي يحكم من دون النظر الى الفئات القريبة من الرئيس والتي تربطها به أحياناً كثيرة وشائج القربى والعصبية؟ لذا يبدو أحياناً وكأن عدداً من السلطات النيو ـ مملوكية قد قامت في عدد من البلدان العربية. وهي بالذات كذلك لأنها تقوم على عصبيات قديمة استولت من خلال الجيش على الدولة وتحكمت بالمجتمع تحت ستار المفردات والشعارات العصرية، بينما ما زالت تقوم فعلاً على التضامن بين أبناء النسب والطائفة والمنطقة والعشيرة؟

لذا، فالقارىء لبيانات المعارضة هنا وهناك، والمستمع لتعليقات الناس، لا بد وأن يراوده شعور متجدد بأن المجتمع لا يشعر بنفسه ممثلاً في السلطة من خلال جيش الشعب والوطن، جيش الانصهار المجتمعي وتكافؤ الفرص، بقدر ما يشعر بالتباعد نفسه الذي كان أجداده يحسّون به ازاء سيطرة عصبيات فئوية منتظمة في عسكر على مقاليد الدولة.

- ٧ -

سنة ١٩٠٥، صعق العرب لانتصار اليابان على روسيا في حرب الشرق الاقصى: كيف استطاع بلد آسيوي صغير ومتخلف الانتصار على دولة عظيمة كانت تهدد امبراطورية بني عثمان يوميا؟ وعلى الرغم من مشاغله الجمة آنذاك، وجد السياسي المصري مصطفى كامل الوقت الكافي لتأليف كتاب في الموضوع. واستلهم المفكر الجزائري مالك بن نبي افكاراً جريئة من تلك الحرب، فقارن بين عرب قاربوا الحضارة الاوروبية كمستهلكين ويابانيين قاربوها كطلاب علم. فهم استوردوا الافكار ونحن اكتفينا باستيراد الاشياء. ولم يكن الاهتمام باليابان، الذي ملأ صفحات الجرائد العربية لسنوات طويلة بعد ١٩٠٥ الا صورة عن التساؤل الاساسي العميق الذي شغل عرب النهضة حول ضعف كيانهم وقوة الأمم الاخرى. وهو تساؤل كان تعبيره الأكثر شهرة في الكتاب الواسع الانتشار والذي وقعه الامير شكيب ارسلان (شقيق عادل المذكور سابقا) بعنوان واضح بما فيه الكفاية: **لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟**

ولم يزل هذا التساؤل حياً. وهذا شارل عيساوي يعيد طرحه مجدداً في عصرنا هذا تحت عنوان مثير «لماذا اليابان؟»[٤٠]. لماذا استطاعت اليابان وحدها بين كل شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الانطلاق فعلاً خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين؟ لماذا لم يقدر العرب على ذلك؟ لماذا لم يقدر العراق مثلا وامكاناته ضخمة بالفعل؟ لماذا لم تستطع مصر وهي بلد مندمج اجتماعياً، تحكمها سلطة مركزية، وهي تملك فائضاً زراعياً، وخطوط اتصال مائية داخلية ممتازة، وتراثاً طويلاً من المؤسسات الضريبية، وتتميز بمستوى عال من التمدن؟ اشرنا سابقا الى جواب جلال احمد أمين (الذي يتبناه محمد حسنين هيكل بحماسة)[٤١] وهو قائم على العناصر الجيو - استراتيجية أساساً: لأن مصر حيث هي، لأن القوى الأوروبية قريبة، لأن قناة السويس كان يجب ان تحفر، استطاع الغرب السيطرة على القرار المصري وتدجينه، وتكبيله عسكريا وماليا، بهدف منع مصر من الانطلاق. ولكن لعيساوي رأياً آخر، مبنياً على الثقافة. فهو يقول ان اليابان هي افضل مثال للعصبية الخلدونية النشطة والناجحة، ولكن اليابانيين استطاعوا المحافظة على شعور مزدوج من التفوق الاخلاقي والتأخر الثقافي ازاء الغرب بينما جمع المسلمون بين شعور بالتفوق الاخلاقي وشعور خاطىء بالتفوق الثقافي ايضا. هذا الشعور الخاطىء ادى، في رأي عيساوي، الى انعدام، «روح الحشرية» عند العرب والمسلمين ازاء الثقافات الاخرى، وهي روح ضرورية لاكتساب المعارف والتقنيات.

أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان، الاتحاد السوفياتي، تتعدد أمثلة «القوة» امام انظار العرب

---

(٤٠) Charles Issawi, «Why Japan?» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources* (London: Croom Helm, 1983).

(٤١) انظر: محمد حسنين هيكل، في: «المناقشات،» في: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٢٥٨.

بقدر ما هم يشعرون بهرمهم. وما زال التساؤل عن اسباب التفاوت قائماً. وان كان رأي عيساوي صحيحاً، فان المرحلة الحالية التي تتميز بالعودة الى الشعارات الدينية السلفية الى حد كبير تتضمن ابتعاداً عن الدواء الذي يصفه لا اقترابا منه اذ ان التأكيد على تفوق الحضارة الاسلامية الثقافي/ الديني لم يتردد في اصداء المنطقة بقدر ما يتردد اليوم و«روح الحشرية» التي بحث عنها عيساوي عند العرب من دون جدوى، تبدو ايديولوجياً أضعف من أي وقت مضى. فلماذا النظر للآخرين والأجوبة على مشاكلنا موجودة في كتابنا ودينا وثقافتنا؟ أليس الاهتمام بثقافات الآخرين هو بالذات سبب مصائبنا يقول السلفيون؟

يقولون هذا وفي ذهنهم المثال الأكثر قرباً والأعظم عنفاً وتدميراً: اسرائيل القوية بعسكرها وبعلاقاتها الدولية وبرفضها لكل الحدود الحمر وبمقدرتها الدائمة على المقامرة. أوليست اسرائيل مبنية بالذات على تأكيد شخصيتها الدينية ؟ أليست مصيبة في ذلك؟ اسرائيل هي مثال دين الدولة ودولة الدين، على الأقل في النظرة العربية لها. وهي نقيض الايديولوجيات القائلة بفصل الدين عن الدولة والتي، برأي السلفيين، انهكت العرب وأضعفتهم. يحاول عبدالله العروي نقد وتجاوز التفسير السلفي لتعبير الاسلام دين ودولة فيقول انها «وصف للواقع القائم منذ قرون، أي لحكم سلطاني مطلق يحافظ، لأسباب سياسية محضة، على قواعد الشرع وليست بأي حال تعبيراً عن طوبى الخلافة. ما يجب ان يلفت نظر القارىء في العبارة المذكورة هو واو الربط الدال على التساكن لا على الاندماج والانصهار، مع أن منطق الخلافة الحق يقضي أن الدين لا يتساكن مع الدولة بل يصهرها ليحيلها الى لا دولة. تعني كلمة اسلام في العبارة المذكورة الحضارة التي تطورت اثناء التاريخ في دار الاسلام ولا تعني ابدا العقيدة. لتلك الحضارة مميزات من ضمنها تساكن الدين والدولة دون ان يغير في العمق احدهما الآخر. نلاحظ بالفعل من جهة ان الدولة لم تحول الاسلام لتجعل منه دين دولة ومن جهة ثانية ان الاسلام لم يحول الدولة الى مؤسسة دينية»[٤٢].

نورد هذا النص للعروي لأنه يشكل بنظرنا تمام النقيض للنظرة السلفية للذات وللعدو (اسرائيل خصوصاً) . ويبدو للمراقب أن دينامية جديدة ربما نشأت في المنطقة وهي تعيدها الى أقرب تجسيد ممكن لما يمكن ان تكون عليه «حرب الاديان». فهذه اسرائيل كما حلم بها تيودور هرتزل: «دولة بكل معنى الكلمة، على ارضها، بقوانينها، يسكنها ويحكمها ويديرها يهود». وكتاب هرتزل عن **الدولة اليهودية** (المنشور سنة ١٨٩٦) مليء على عكس كل ما ذكرنا فيما سبق بالتفاصيل المالية والاقتصادية والادارية والعسكرية عن الدولة القوية المزمع انشاؤها. فهو يفكر على خطين مزدوجين: خط الجهاز السياسي وخط الشركة المالية التي تدعمه، والتي يخصص لها هرتزل اطول فصول كتابه. ومن المثير للانتباه فعلا نمو المثال الاسرائيلي كمثال يمكن الاحتذاء به على طريق الدولة القوية في عدد متزايد من الكتابات والممارسات العربية، لا سيما بين الفلسطينيين واللبنانيين. هل ان هزائم العرب المتكررة على يد اسرائيل تدفعهم، كما في حالات اخرى وأزمنة اخرى، الى تبني المهزوم لأفكار وتقنيات المنتصر؟ هل نحن امام تهميش تدريجي للصراع العربي - الاسرائيلي أم على باب تحوله المرعب الى حرب بين الاديان، لا يرى دعاتها القوة الا في الايمان الديني، وكل واحد يحمل سيفه للجهاد قائلاً: هل يمكن أن نغلب والله معنا □

---

(٤٢) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٢٢

الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان(*)

ديل ايكلمان

جامعة نيويورك.

أولاً: التغيرات التي عرفتها السلطة في الماضي والحاضر

عرفت معظم دول الشرق الأوسط منذ أوائل القرن التاسع عشر الى اليوم ثلاثة تغيرات كبرى في مجال حدة ونفوذ سلطة الدولة. لقد استعملت في المرحلة الأولى من هذه التغيرات، التي ظهرت في أوقات مختلفة في كل دولة في المنطقة، بعض المصطلحات القديمة كمصطلحي «السياسة» و«السلطة» اللذين استعملا في سياقات حديثة خلال هذه المرحلة المبكرة. ولهذا لم يكن الإهتمام موجهاً لمعرفة مدى التجديد الذي أدخل على مفهوم حكم الدولة وممارساتها. فإذا أخذنا كمثل ماذا كانت كلمة «سياسة» تعني عند النخبة السياسية المصرية، فإننا نجد أن مفهوم الكلمة قد تحول من المعنى القديم، والذي لم يكن يتعدى ممارسة الحكم، الى مفهوم حديث يشمل حقلاً معرفياً مستقلاً وممارسات تتعلق بتنظيم وتسيير ومراقبة أمور الناس. فالسياسة بهذا المعنى كانت تعني، مثلاً، بالنسبة لأحد المثقفين المصريين كرفاعة الطهطاوي، الإنضباط والنظام والمراقبة ورفاهة الأفراد والدولة[1].

إن هذا المفهوم الحديث للسياسة، الذي أصبح يعني السيطرة والمراقبة، استلهم في جانب كبير منه من تزايد هيمنة الدولة الغربية ورغبة دول المنطقة في تقليدها! والوصول الى مستوى

(*) أود في البداية ان اتقدم بالشكر لكل من كريستين ايكلمان وتيموثي ميتشل ووليام زرتمان على ما أبدوه من تعليقات وملاحظات حول الصيغة الأولى لهذا المقال. وأشير هنا الى ان الأفكار الواردة في النص تعبّر عن رأي الكاتب الذي يتحمل وحده مسؤوليتها.

(١) T. Mitchell, «As if the World were Divided in Two: The Birth of Politics in Turn-of-the Century Cairo,» (Ph. D. Thesis, Department of Plitics and the Program in Near Eastern Studies, Princetan University, 1983), p. 116-118, and N.E. Gallagher, *Medicine and Power in Tunisia, 1780-1900* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

النجاح السياسي الذي وصلت اليه، الى جانب اشتراكها مع رغبة أخرى في إحياء الهوية الوطنية تحت راية الاسلام[٢]. لقد كان رعايا الدولة في هذه المرحلة المبكرة يعتبرون أساساً في مجموعهم الكلي. لذا فإن رعايا الدولة، وعلى الرغم من المقاومة التي كانت تصدر منهم أحياناً[٣] كانوا مجرد أفراد عليهم أن يخضعوا للتنظيم وجباية الضرائب والتجنيد والتفتيش. فالسياسة إذن وحسب مفهوم رفاعة الطهطاوي كانت المحور الذي يدور حوله تنظيم أمور هذه الدنيا[٤]. وهذا يعكس على الأقل وجهة نظر النخبة.

في العقد السادس من القرن الماضي دافع أفراد النخبة الحاكمة عن نظرية «التقدم»، التي كانوا يشكلون الطليعة فيها. وهكذا نجد مثلاً وزير خارجية مصر ـ آنذاك ـ يقول في عام ١٨٦٦ عن «مجلس الشورى والنواب»، الذي تم اختيار أعضائه من بين أسر الأعيان، بأنه مدرسة أو «وسيلة حضارية» متقدمة عن باقي أفراد الشعب، أي على النمط نفسه الذي تعتبر فيه الحكومة أكثر تقدماً من مجلس الشورى[٥]. وإننا والى اليوم لا نزال نلحظ مثل هذه الرؤية الهزيلة[٦] تتردد عند التقنوقراطيين والأطر السياسية المتأثرة بالأفكار الغربية في السياسة والتنظيم والتقدم والتي في رأيهم لا يفهمها أغلب الناس فهماً شاملاً ودقيقاً. تقوم هذه الأطر عادة بوضع القوانين والتشريعات وفي اعتقادها أن المستوى الثقافي لرجال الدولة وتعهدهم خدمة مصالح الناس ورفاهيتهم يوجدان في مستوى أرقى من مستوى باقي أفراد الشعب. أو يعتقدون بأن مجرد إصدار القوانين والمراسيم كاف وحده لإحداث تغيير جذري في التنظيم الاجتماعي والسياسي[٧]. تدعي الدول الموجودة اليوم في الشرق الأوسط أنها تمثل «الشعب» و«الجماهير»، الا أنه يصعب علينا أن نعرف فيما إذا كانت الإدعاءات الصادرة عن الطليعة يفهمها فهماً عملياً أم لا أولئك المواطنون، الذين يعتقد في حقهم بأنهم أقل تقدماً.

---

(٢) R. Tahtawi, «Fatherland and Patriotism,» in: John Donohue and John L. Esposito, eds., *Islam in Transition: Muslim Perspectives* (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 11-15.

هناك تحول مماثل في استعمال مفهوم «النظام» عند كثير من المفكرين المصريين؛ كما يوجد تحول مماثل في المغرب، حيث نجد محمد الحجوي أحد العلماء المغاربة في مطلع هذا القرن والذي تقلّد منصب وزير التعليم في فترة عهد الحماية يقول ان الأمة الاسلامية في القرون الأولى من تاريخ الاسلام كانت قوية لتمسكها بالنظام، وفي رأيه ان المسلمين لن يعودوا الى قوتهم الأولى الا اذا حققوا نظاماً عن طريق التعليم وضبط النفس. انظر تفصيل ذلك في: سعيد بنسعيد، «المثقف المخزني وتحديث الدولة: بداية السلفية الجديدة في المغرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٢٧ ـ ٣٨.

(٣) G. Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).

(٤) Tahtawi, «Fatherland and Patriotism».

(٥) Mitchell, «As if the World were Divided in Two,» pp. 118-120.

(٦) L.A. Fallers, *Inequality: Social Stratification Reconsidered* (Chicago: University of Chicago Press, 1933).

(٧) على سبيل المثال، انظر:

S. Ben Bachir, *L'Administration Locale du Maroc* (Casablanca: Imprimerie Royale, 1969); N. Cigar, «State and Society in South Yemen,» *Problems of Communism*, no.35 (1985), pp. 41-58; N. Hopkins, *Testour ou la transformation des Campagnes maghrébines* (Tunis: CERES, 1983), and I. Lewis, «Kim Il-Sung in Somalia: The End of Tribalism?» in: William A. Shack and Percy S. Cohen, eds., *Politics in Leadership: A Comparative Perspective* (Oxford: Clarendon Press, 1979).

وقـع التغيّر الثاني في سلطة الدولة عند حصول دول المنطقة على الإستقلال وظهور الحـركات الثورية التي تطورت في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثـانية الى أواخـر الستينات، حيث كانت ثورة ١٩٥٢ المصريـة نمطاً احتـذته كثـير من الدول المجـاورة. لقد أصبحت الـدولة في هـذه المرحلة أكثر حضوراً مما كانت عليه في عهد ما قبل الثورة[٨]. وهكذا أصبحت فرص التعليم متاحـة لعدد أكبر مما كان عليه في العهد القديم، وتوسع مجال البيروقراطية والخدمات الحكومية، ووضعت تخطيطات مركزية بهدف إنشاء بنية تحتية لتصنيع البلاد وتطوير اقتصـادها. حيث أصبـح شعار «تحريك الجماهير»، على الأقل من الناحية النظرية، الشعار اليومي لهـذه الدول. ومن المـلاحظ أنه إذا أخذنا التجربة المصرية من هذا المنظور المشار اليه، فإننا نجد أن هناك نظائر لهذه التجربة في باقي دول الشرق الأوسط، ليس فقط في الأنظمة الثورية، ولكن حتى في الأنظمة المحافظـة كالمغـرب مثلاً بعد حصوله على الاستقلال عـام ١٩٥٦، أو حتى في سلطنة عمـان بعد انقـلاب ١٩٧٠ الذي خلف فيه السلطان قابوس بن سعيد أباه في الحكم.

يدخل «العالم العربي» اليوم مرحلة التغير الثالث في سلطة الدولة، والذي يتميز عن سـابقيه بازدياد التحدي لشرعية سلطة الدولة من طرف الجماعات الإسلامية النشيطة سياسياً. وأغرب مـا في الأمـر أو ما يـدعو الى الـدهشة أن من السمـات البـارزة لهـذه الجمـاعـات أن معظم الأفـراد النشيطـين فيها، والـذين هم اليوم في العشرينـات أو الثلاثينـات من أعمارهم، يشكلـون قسماً من الرعيل الأول الذي استفاد من فرص التعليم التي أتاحها التغير الثاني الذي عرفته سلطة الدولة.

يوحي تطور الأحداث في مصر، من منظور آخر، كما لو أن سير الأمور في مصر والطابع الذي اتخذته الأحداث فيها، قد جاء من مصدر آخر. لقد كانت سياسة مصر منذ ثورة ١٩٥٢ تتمثـل في توسيع فرص التعليم أكثر مما كان عليه الأمر قبل الثورة، بخـاصة في فتـح أبواب التعليم في وجـه الفئات التي كانت محرومة منه سابقاً. ويدافع الكاتب الفرنسي كيبل (Kepel) عن فكـرة تقول بـأنه على الرغم من دعوة الدولة الى العصرنة (Modernization) إلا أن نظـام التعليم فشل في نقـل روح العصرنة وتقنياتها الى التلاميذ والطلبة[٩]. لقد وجدت الأفكـار الطوبـاوية الإسـلامية ودعـوتها الى مقاومة سلطة الدولة كسلطة غير شرعية، صدى كبيراً عند الشباب والأجيال المتعلمة خصوصاً عند أولئك المتحدرين من أصل قروي الذين يعيشون على هامش المدن والمراكز الحضرية.

وحتى لو افترضنا جدلاً، كما يقول البعض، بأن الدعوة التي توجههـا الحركـات الإسلاميـة المتطرفة محدودة الإنتشار، فإن وجود ٢٠ ألف مسجـد أهلي مستقـل عن سلطة الحكـومة في عـام ١٩٧٠ (ولربما ضعف ذلك العدد في عام ١٩٨١ عندمـا أمر السـادات بوضـع تلك المسـاجد تحت مراقبة الحكومة) في مقابل ٦ آلاف مسجد فقط مسيرة من قبل الدولة[١٠]، ليدل الى أي مدى أصبح الاسلام قوة منظمة تعبر عن الرغبات الشعبية ونشاطهـا. وإذا كان جيـل من المتطرفـين الدينيـين

---

(٨) J. Waterbury. *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite* (New York: Columbia University Press, 1970), pp. 57-82, and I. Harik, *The Political Mobilization of Peasants* (Blomington: Indiana University Press, 1974).

(٩) G. Kepel, *Le Prophéte et Pharaon: Les Mouvements Islamistes dans L'Egypte Contemporaine* (Paris: Editions la Découverte, 1984), pp. 224-225.

(١٠) H.N. Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, no.16 (1984), pp. 123-144.

يدعو الى القيم الدينية لإضفاء الشرعية على دعوته للإطاحة بـ «فرعون»، فإن الدولة بدورها تدعو الى القيم الدينية لإضفاء الشرعية على سلوكها. أما ما تشترك فيه الدولة مع المناضلين الدينيين فهو محاولة كل منهما إقناع جمهور عريض من المواطنين أو المؤمنين بأن مجموعة من النشاطات مشروعة في نظر الإسلام أو على الأقل ـ عند بعض الدول ـ بأنها مفضلة على غيرها من نشاطات أخرى بديلة أقل مشروعية منها[١١]. وأخيراً فإن عدم وجود تحدٍ علني لسلطة الدولة لا يعني بالضرورة أنه علامة على رضى المحكومين عن سلطتها وتقبلهم لها، بل قد يفسر بأنه اعتراف ضمني بأن الأضرار التي قد تنجم عن المقاومة العلنية تفوق في حجمها الأضرار الناجمة عن اظهار الخضوع العلني[١٢].

قام مؤخراً عدد من الباحثين بدراسات مطولة حول طبيعة الإسلام في السياسة المعاصرة[١٣]. ويرى بعض هؤلاء بأنه من المحتمل جداً أن تزداد حدة السياسة الإسلامية المتطرفة خلال الثمانينات. إلا أن الحكمة المستقاة من تجارب الماضي علمتنا الحذر. فمثلاً منذ نحو عقد من الزمن كتب هودسن (Hudson) ان «هناك عدم تطابق ما بين المعايير الإسلامية والقضايا المعروضة في السياسة العربية المعاصرة والصراعات القائمة فيها وصيرورتها السياسية الى جانب تناقص تأثير السلطات الإسلامية في السياسة»[١٤]. وبالطبع فإن رأياً مثل هذا لم يعد مقبولاً اليوم. إن كل دولة في الشرق الأوسط تدخل اليوم في صراع مع مواطنيها الذين يعتقدون في تفسيرات مختلفة للإسلام، إذ يرى الكثير منهم بأن الإسلام يمكن أن يطبق عملياً في الشؤون الإقتصادية والسياسية. ومما يدعو الى الدهشة أن فكرة وجوب وضع الحكام في مستوى السلوك الإسلامي المثالي، والتي عبّر عنها في القرن الرابع عشر ابن تيمية (المتوفى عام ١٣٢٨ م) بقوله إن من واجبات الحكام أن يضمنوا كل الشروط المادية والروحية لوجود حياة اسلامية حقيقية، أحدثت جدلاً واسع النطاق ووجدت تأييداً شعبياً كبيراً في الوقت الراهن فقط[١٥].

إن أفكار من سماهم «الزغل» بـ «الممثلين الإجتماعيين الأقل حديثاً وتكلماً من النخبة»[١٦] يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار حتى ولو كانت أفكارهم عرضة للنفي والتجاهل والقمع من طرف نخبة الدولة. وإنه لمن العسير، سواء تعلق البحث في الوقت الراهن أم بالماضي، بدول الشرق الأوسط أم بجهات أخرى، الحصول على شواهد مباشرة وموثوق بها تدلنا على دوافع الشعور السياسي عند القرويين ورجال القبائل العاديين[١٧]. إن المفاهيم المشتركة المرتبطة بالولاء والمسؤولية والعدل والسلطة تأخذ

---

(١١) W.C. McWilliam, «On Political Illegitimacy,» *Public Policy*, no.19 (1971), p. 470.

(١٢) Talal Asad, *The Kababish Arabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe* (London: C-Hurst and Company, 1970).

(١٣) على سبيل المثال، انظر: Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» and J.P. Piscatori, *Islam in the Political Process* (New York: Cambridge University Press, 1983).

(١٤) M. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 17.

(١٥) فكرة ابن تيمية وردت عند: E.I.J. Rosenthal, *Political Thought in Medieval Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1962).

(١٦) فكرة الزغل هذه وردت عند: Hopkins, *Testour ou la transformation des Campagnes maghrébines*, p. 48.

(١٧) James C. Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven: Yale University Press, 1976), p. 145.

دائماً عند هؤلاء شكل «ايديولوجية عملية» غير ممنهجة بصورة تامة، ولكنها عبارة عن فرضيات ضمنية متعلقة بالمظاهر الأساسية للتنظيم الإجتماعي الذي يشكل جزءاً من العالم الإجتماعي الطبيعي، الذي قليلاً ما يعبّر عنه أصحابه بوضوح[١٨]. ومهما كانت نوايا الدولة، فإن أنشطتها مقيدة بهيكل هذه الايديولوجية العملية التي تؤثر في الشكل الذي تتخذه تلك الأنشطة وفي التأويل الذي يعطى لها.

تعطي هذه الفرضيات الضمنية هيكلاً للتعاقد وشبكة معلنة وخفية في آن واحد[١٩]، تسيران جنباً الى جنب مع سلطة الدولة أو تحدان من سلطتها. وإن مسحاً عاماً اليوم للسياسة العربية الحالية يدلنا على وجود حالات كثيرة ظهر فيها زعماء بعض القبائل أو الطوائف الدينية ممن جمعوا حولهم عدداً من الأتباع وتمكنوا من تقييد حدود سلطة الدولة في بعض الحالات أو تحدي سلطتها في حالات أخرى. إذ ان عدداً محدوداً فقط من دول المنطقة هي التي تملك وحدها سلطة مطلقة على استعمال القوة. ولهذا فإن كثيراً من الدول تجد نفسها مجبرة على عدم التدخل في شؤون الكثير من مواطنيها. والأكثر من ذلك فإن المفاهيم المشار اليها حول الولاء والعدل والائتمان، تسمح في بعض الحالات بإيجاد قاعدة مستقرة نسبياً ويسهل التنبؤ بمجرياتها، تقوم عليها حياة اجتماعية واقتصادية مستقلة عن المؤسسات الحكومية الرسمية الإقتصادية منها والسياسية[٢٠]. وعلى الرغم من ادعاءات معظم دول الشرق الأوسط بأن الولاء للدولة يأتي في مقدمة باقي الإلتزامات الأخرى؛ فإن ولاءات كثير من المواطنين أكثر تعقيداً مما يبدو في الظاهر. إذ ليس من الضروري أن تكون السياسة دائماً في حدود مشتركة مع سلطة الدولة.

يهتم هذا البحث في الأساس بالمفاهيم التي تدرك بها العامة (من غير النخبة) الدولة في ثلاث دول عربية تختلف كثيراً من حيث حجمها وظروفها التاريخية. هذه الدول هي: مصر التي تعتبر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان الذين قدر عددهم في إحصاء ١٩٨٤ بحوالى ٤٥ مليون نسمة، والتي كثيراً ما اعتبرت أيضاً مؤشراً يدل على الإتجاهات الإقتصادية والسياسية في المنطقة. الدولة الثانية هي المغرب ثاني دولة عربية بعد مصر من حيث عدد السكان الذين يقدرون بحوالى ٢٢ مليوناً. الدولة الثالثة هي سلطنة عمان والتي لا يتعدى عدد سكانها ٩٥٠ ألف نسمة بما فيهم الأجانب الذين يبلغ عددهم ١٩٠ ألفاً أي حوالى ٢٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان[٢١].

---

(١٨) Dale F. Eickleman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (London: Englewoods Cliffs, Prentice - Hall, Inc., 1981), pp. 85-87.

(١٩) Paul sant Cassia, «Patterns of Covert Politics in Post Independence Cyprus,» *Archives européennes de sociologie*, no. 24 (1983), pp. 115-135.

(٢٠) أعطى روي متحدة (Roy Mottahedeh) مثالاً ممتازاً عن الحياة السياسية في القرن الحادي عشر الميلادي في غرب ايران وجنوب العراق في العهد البويهي. انظر:

Roy. P. Mottahedeh, *Loyality and Leadership in an Early Islamic Society* (Princeton: Princeton University Press, 1980).

وهناك دراسة أخرى عن الوقت الراهن قام بها (Dresch) دريتش عن ضواحي المركز الحضرية في جمهورية اليمن. انظر: Paul Dresch, «The Position of Shaykhs among the Northern Tribes of the Yemen,» *Man*, no.19 (1983), pp. 31-49.

(٢١) الاحصاءات الواردة في هذا المقال مأخوذة من: John C. Kimball, *The Arabs 1984/85* (Washington: The American Educational Trust, 1984),

يمكن اعتبار المغرب ومصر دولتين «انتاجيتين» عليهما أن تؤمنا مداخيلهما[٢٢]. شكّل انتاج النفط في مصر عام ١٩٧٩ ضعف ما أنتجته عمان في السنة نفسها، إلا أنه مع ذلك لم يشكل سوى ثلثي صادرات مصر المعلنة. وفوق هذا لم يشكل انتاج النفط في تلك السنة سوى ١٤ بالمائة من الإنتاج القومي لمصر[٢٣]. إلا أن العدد الهائل للسكان جعل مدخول النفط لا يؤثر الا بصورة ضعيفة على العائدات القومية ومستوى العيش العام. وعلى العكس من ذلك فإن عمان دولة «توزيعية» تعتمد اعتماداً كلياً على ما تتلقاه من دول العالم من عائدات مقابل ما تصدره من نفط.

دولتان من هذه الدول الثلاث يمكن مقارنتهما بكونهما دولتين تتبعان نظاماً ملكياً. إلا أن هاتين الدولتين، اذا ما أُخذتا من منظور ممارسة السلطة السياسية، فإنهما لا تختلفان الا قليلاً عن مصر أو غيرها من دول المنطقة التي تتبع نظام الحزب الوحيد. لم تدع مصر، بشكل عام، الهوية الاسلامية إلا في العقود الأخيرة. ويرجع ذلك في جانب كبير منه الى وجود أقلية مسيحية لا يستهان بها، استعملت الهوية الإسلامية بصورة استثنائية في عهد السادات كوسيلة لتقويض الحركة الناصرية. وعلى العكس مما هو ملحوظ في مصر؛ فإن المشروعية الشعبية للنظام الملكي في المغرب تتجذر بصورة عميقة في التقاليد الإسلامية كما تفهم محلياً. أما في عمان فإن نظام السلطنة لا يلجأ الى استعمال التقاليد الإسلامية إلا بصورة حذرة، وذلك لتعدد الهويات الدينية في البلاد. لقد وجدت مصر نفسها خلال الخمسينات والستينات حبيسة الإتجاه القومي العربي العلماني الذي احتلت مكان الصدارة فيه ضمن دول المنطقة. بينما لم يكن هذا الإتجاه العروبي عاملاً رئيسياً في كل من المغرب وعمان على الرغم مما تلقّاه بعض المنفيين السياسيين العمانيين من تأييد بعض الدول العربية ما بين الفينة والأخرى خلال الخمسينات والستينات.

تتمحور المقارنة التالية ـ والتي هي في الواقع جزء من دراسة قيد الإنجاز ـ حول موضوع كلاسيكي يتعلق بالمشروعية أو كما عبّر عنها غيرتز (Geertz): «كيف يتوصل بعض الأفراد الى تفويض يمكّنهم من حكم الآخرين»[٢٤]، وأيضاً كيف يسعى هؤلاء للحفاظ على ذلك التفويض حتى عندما يقع تغيير في التطلعات الشعبية حول ما يعتبر عدلاً وصائباً من الناحية السياسية. هذا البحث، إذن، يحلل الكيفية التي حاولت به كل من الدول الثلاث تطوير وسائل خاصة سواء عبر الإنتخابات أم الشورى لتوسيع دائرة المساندة الشعبية لأنشطتها أو على الأقل لتقوية تلك المساندة خصوصاً في إطار التغير السريع الذي يعرفه السياق الإقتصادي والسياسي.

ثانياً: السياقات التي تعمل فيها سلطة الدولة في الوقت الراهن

منذ عقدين من الزمن، حاول بعض المنظرين من علماء الاجتماع ايجاد صيغة نظرية [عبارة عن «نموذج ذيلي» (ur-model)] لتطوير وتنمية الإقتصاد والأنظمة السياسية في العالم الثالث.

= الى جانب الاحصاءات الواردة في: World Bank, *World Bank Atlas, 1984* (Washington: The World Bank, 1984).

(٢٢) Giacomo Lucianic, «Allocation vs. production States: Theoritical Frame Work».

(٢٣) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1983), pp. 190-198.

(٢٤) Clifford Geertz, «The Politics of Meaning,» *The Interpretation of Culture* (1973), p. 317.

تفترض نظريات العصرنة (Modernization) هاته وجود التقاء ما بين التطلعات السياسية والأشكال الأخرى المرتبطة بالتغير الإقتصادي والتكنولوجي والتعليم. إلا أن التسليم بوجود طريق واضح يصل ما بين ما هو «تقليدي» (هذا المصطلح الذي يعتم الأمور أكثر مما يوضحها نظراً الى طبيعته الشمولية) وما هو «عصري» له حدود من حيث التحليل. ولذا فإن اعطاء صورة غير سليمة عن الفلاحين والطبقات الوسطى الحديثة يقف عائقاً في وجه أي فهم تحليلي، بخاصة عندما يعوض هذا التصور الجهود الأخرى التي يمكن أن تبذل لوصف الصيرورة السياسية في سياق تاريخي واقتصادي معين. إن الوصول الى التغيرات التي تحصل في الأحداث الإجتماعية لا يكمن في البحث عن خلاصات تستقيم منطقياً (Closure) ولكن يكمن في اعطاء أحسن وصف ـ متماسك ومعقول يتفق مع ما هو متوافر لنا من حقائق وشواهد ـ للمشكل الذي نهتم به. إن هذا الهدف المشار اليه ممكن التحقيق وواقعي في الوقت نفسه، ولكن شرط أن يفترض الباحث بأن الفهم الشامل للنشاط الإجتماعي يجب أن يأخذ في اعتباره دائماً بأن هناك عناصر عارضة ولا يمكن التنبؤ بها، وأن يفترض أيضاً بأن الغاية من المقارنة هو تحسين فهم الصيرورة العامة في عملها داخل سياق معين. إن وصفاً سريعاً للإتجاهات الإقتصادية والسياسية في كل من مصر والمغرب وعمان يدلنا على أن السياق الذي تعمل فيه سلطة الدولة لا بد قد وضع في شكل يجعل تلك السلطة تظهر مقبولة وعادلة.

المغرب

كان يوجد في المغرب في عام ١٩٤٨ بين كل ٢٥ فرداً مغربياً، يهودي مغربي واحد. أما اليوم وبعد التناقص الذي حصل في الجالية اليهودية ـ التي ما تزال مع ذلك أكبر جالية يهودية خارج اسرائيل في دول الشرق الأوسط (١٨ ألف نسمة) ـ فإن نسبة اليهود في المغرب تصل الى يهودي واحد بين كل ١٤ ألف مواطن مغربي. وكان أيضاً في المغرب في عام ١٩٥١ شخص من أصل أوروبي بين كل ٢٢ مواطناً مغربياً في وقت كان عدد سكان المغرب ٨ ملايين نسمة. أما اليوم فقد تناقص عدد الجالية الأوروبية حيث لم تعد تشكل سوى نسبة بسيطة ضمن المجموع الكلي للسكان[٢٥]. شكلت هجرة اليهود والأوروبيين، ولسنوات عديدة، بالنسبة للمغاربة المسلمين ممن لم يحققوا تطوراً اقتصادياً مهماً فيما سبق متنفساً لتطلعاتهم الإقتصادية. تصل نسبة التكاثر الطبيعي في المغرب اليوم ٢,٧ بالمائة، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً حسب احصاء ١٩٨٣. وهذه الزيادة تساوي تقريباً العدد الكلي لمجموع السكان في عمان. والملاحظ هنا أنه في العام ١٩٨٣ نفسه لم تخلق الدولة المغربية سوى ١٠ آلاف فرصة عمل في القطاع العام أغلبها في قطاع التعليم[٢٦]. إذ ان المغرب، على عكس الدول التوزيعية، لم يعد باستطاعته توسيع قطاع التشغيل العام دون اعتبار المردود الناتج عنه.

يعتبر المغرب دولة انتاجية بكل تأكيد، بخاصة بعد الهبوط الهائل الذي حدث في أسعار الفوسفات في السوق العالمي، والذي يعتبر الإنتاج الطبيعي الرئيسي في البلاد. وتعتمد الدولة

---

(٢٥) Ladislau Cerych, *Européens et morocains, 1930-1956* (Bruges: De Tempel, 1984), p. 321.

(٢٦) Jean de la Guerivière, «Derrière une façade d'une belle ordonnance la lente montée de périls,» *Le Monde* (21 février 1984).

المغربية أيضاً وبصورة كبيرة على الصادرات الفلاحية ومداخيل السياحة وما يحوله العمال المغاربة العاملون في الخارج لتحافظ على دخل فردي سنوي لا يتعدى ٦٧٠ دولاراً. والملاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في توزيع الثروة الوطنية. فحسب تقرير أخير للبنك الدولي، يوجد حوالى ٤٥ بالمائة من المغاربة تحت المستوى العام للفقر المدقع. ويلاحظ في المغرب نمط مماثل لما هو موجود في الشرق الأوسط، إذ تزايد عدد السكان الحضريين فيه بنسبة كبيرة خلال العقود الأخيرة، الى أن بلغت اليوم حوالى ٧٠ بالمائة من مجموع السكان، ٢٠ بالمائة منهم يعيشون في مدن الصفيح.

كانت نسبة الدارسين في المغرب في أوائل عهد الاستقلال تبلغ ١١ بالمائة من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة. أما اليوم فان النسبة تصل الى ٥٠ بالمائة. ومع ذلك لم تكن نسبة المتعلمين في المغرب تتعدى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٨٠، على الرغم من الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٥٦ في سبيل توسيع قطاع التعليم، إذ ما يزال الى اليوم ٥٠ بالمائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة محرومين من التعليم. ويرجع ذلك الى التزايد السريع في عدد السكان الذي يفوق بكثير الموازنة المخصصة للتعليم.

تميزت السياسة الوطنية في المغرب منذ عام ١٩٦٠ بالتنافس القائم بين أفراد النخبة للحصول على رعاية الملك، وأيضاً بالتسامح الضمني للدولة إزاء الفساد الاداري (الرشوة) وسيلة لضمان استمرارية ولاء المؤيدين لها ولاجهاض أية معارضة ممكنة لسلوكها[٢٧]. ومع ذلك عرف المغرب تظاهرات وأعمال عنف في فترات متقطعة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلنت الدولة حال الطوارىء بعد قيام تظاهرات الدار البيضاء في عام ١٩٦٥. وتلتها أيضاً أحداث ١٩٨١ و١٩٨٤. وعلى الرغم من هذه الأحداث التي تعرفها البلاد ما بين الفينة والأخرى، فإن التهديد الرئيسي للنظام يبقى هو الجيش، حيث عرف المغرب في تاريخه القريب محاولتين انقلابيتين في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ كادتا أن تحققا المبتغى منهما. وكنتيجة لذلك أعيد تنظيم الجيش وأجهزة الأمن بصورة شاملة، وبذلت جهود أخرى لتقوية دور الأعيان في البوادي والذين يشكلون منذ عام ١٩٦٠ طليعة المؤيدين الرئيسيين للعرش الذين يمكن أن يعتمد عليهم.

يؤكد ملك المغرب علناً، شأنه شأن سلطان عمان، على دوره كقائد لمصير الأمة. وهناك في المغرب كما في عمان وعي واضح، سواء عند الحاكمين أم المحكومين، بوجود ضغوط تدفع في اتجاه مشاركة أكبر للشعب في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة. يعارض المثقفون المغاربة شعار «ثورة الملك والشعب» الذي رفعه الملك الحسن الثاني ـ والذي يذكر الى حد ما بشعار مماثل تبناه شاه ايران ـ إلا أن وجود مثل هذا الشعار يعتبر في حد ذاته اعترافاً رسمياً بأن المشروعية الشعبية تقتضي اليوم تأكيد الحكام على رغبة صادرة عنهم في إحداث تغيير في قاعدة المشاركة في الحكم.

يضع كل من عاهل المغرب وسلطان عمان حدوداً لرغباتهما في التوسيع الفعلي للمشاركة الشعبية في السلطة. فقد أكد الحسن الثاني ـ وهو المثقف على النمط الفرنسي والذي كثيراً ما يشير

---

(٢٧) John Waterbury: *The Commander of the Faithful: The Moroccan political Elite* (New York: Columbia University Press, 1970), and «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco,» *Government and Opposition,* no.11 (1976), pp. 426-445.

في خطبه وكتاباته الى موريس دو فيرجيه (Maurice Duverger)[٢٨] ـ في بداية حكمه أنه لا يمكن تحقيق الحريات الحقيقية المتوافرة في كثير من الأقطار الأوروبية وتطبيقها في المغرب إلا بعد تحقيق مستوى ثقافي معين والوصول الى مستوى أرقى من العيش. وبما أن هذه المقولة جاءت في وقت مبكر من عهد حكم الحسن الثاني (١٩٦١)، فإن المغرب عرف بعدها انتخابات برلمانية وبلدية واستفتاءين شعبيين حول الدستور. وعلى عكس السنوات الأربع الأولى التي أعقبت الاستقلال، فإن سياسة الأحزاب في المغرب كانت عرضة للفشل.

مصر

يبلغ الدخل الفردي السنوي في مصر ٤٩٠ دولاراً كما ورد في معطيات إحصاء عام ١٩٨٣. وتبلغ نسبة الأراضي الآهلة بالسكان ٣,٥ بالمائة من مجموع الأراضي. ونظراً لاكتظاظ السكان في هذه الرقعة الضيقة، فإن كثافة السكان في مصر تصل الى الكثافات السكانية نفسها المعروفة في بنغلادش وجاوة[٢٩]. أما المساحة المزروعة فلا تتعدى ٢,٤ بالمائة من مجموع المساحة العامة. حوالى ١٠ بالمائة، على أقل تقدير، من سكان مصر أقباط يدينون بالمسيحية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للتقليل من أهمية الصراع الطائفي ـ الديني، إلا أن أحداث عنف طائفية وقعت في السنوات الأخيرة، والتي فيما يبدو شجعتها الحكومة بصورة غير معلنة وذلك باستعمالها للقيم الدينية في بعض المناسبات، كما حدث في عهد السادات عندما أعلن عن العمل باحكام الشريعة الاسلامية[٣٠]. ويعيش حوالى ٤٥ بالمائة من السكان في المدن، بينما لا تتعدى نسبة المتعلمين ٤٠ بالمائة أي ضعف ما كانت عليه قبل ثورة ١٩٥٢. وكما هو الحال بالنسبة الى المغرب، فإن العمال العاملين في الخارج يساهمون بحصة لا بأس بها في الإقتصاد القومي.

أدرك الضباط الأحرار بعد مرور فترة قصيرة على وصولهم الى الحكم في تموز/يوليو ١٩٥٢، أن الحياة الإجتماعية والسياسية في مصر لا يمكن تغييرها فقط بالقضاء على النظام القديم. ومهما كانت نوايا الحكومة الثورية، فإن جماهير الفلاحين لم يكن باستطاعتها التعبير عن رأيها كما كان من الصعب الوصول اليها خصوصاً بعد منع واحدة من أكبر التنظيمات الجماهيرية والمتمثلة في حركة «الاخوان المسلمين». فحسب احدى الدراسات التي أُنجزت عن احدى القرى المصرية في عام ١٩٦٨، فان ٢١ بالمائة من البالغين الذكور في تلك القرية لم يسبق لهم آنذاك أن سمعوا بشيء اسمه الاشتراكية. فاذن حتى في العهد الذي سيطرت فيه الحكومة على وسائل الاعلام الجماهيرية، كانت هناك حدود لنشر الايديولوجية الرسمية[٣١].

وعلى الرغم مما وصفت به الحياة السياسية في عهد عبد الناصر والسادات بأنها «عبارة عن مناورات قصيرة الأمد...، وبأنها منفصمة عن التيارات الاجتماعية والإقتصادية التي أطلقها النظام»[٣٢]، فان آثار الثورة لم تلحق الحياة في القرى الا بصورة بطيئة. ونستفيد مثلاً من احدى

---

(٢٨) Georges Vaucher, *Sous les cèdres d'Ifrane* (Paris: Julliard, 1962), p. 70.

(٢٩) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 42.

(٣٠) Hamied N. Ansari, «Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion,» *The Middle East Journal*, no.38 (1984), pp. 397-418.

(٣١) Harik, *The Political Mobilization of Peasants*, p. 42.

(٣٢) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*.

الدراسات المكثفة حول آثار الثورة على المستوى القروي، بأن تـأثير الثـورة بقي ضعيفاً حتى عـام ١٩٦٠ على الرغم من الظروف التي خلقتها الدولة من أجل مستويـات أعلى من التـدخل في شؤون القرى[٣٣].

إذا ما قمنا بمقارنة المغرب وعمان ومصر على مستوى المؤسسات السياسية، فإننا سنجد أن مصر لا تشترك الا قليلاً في هذا المستوى مع الدولتين الباقيتين. حيث تمتع زعمـاء مصر منذ ثـورة ١٩٥٢ بشعبيـة كبيرة وبنفـوذ «كاريـزماتي». فكمـا ورد في وصف لـمُور (Moore) استعمـل فيه بسخرية نماذج السلطة الفيبرية يقول فيه عن خصوصيات مصر مـا بعد الثـورة بأنهـا «اشتراكيـة سلطانية تمتاز بتركيز السلطة الفردية وتوسيع مجالها»[٣٤]. فـالنظام الاجتمـاعي القديم في القـرى المبني على ملاك الأراضي، جرّد أفـراده من ملكياتهم عبر الإصلاحات الزراعية التي توالت تبـاعاً بعـد حدوث الثـورة. وكذلـك تم الحد من نفـوذ حركـة «الاخوان المسلمـين» الذين كـان بإمكـانهم أن يشكلوا معارضة للنظام عبر حمـلات الإعتقال التي شملتهم منـذ عام ١٩٥٤. وعـلى الرغم من التغيـيرات التي أدخلت، فإنه يقدر بأن المجموعات الطبقية في مصر بقيت على حالها وذلك لقدرة كثير من الأسر على تفويت مكانتها الاجتمـاعية والسيـاسية الى الجيـل اللاحق بهـا وذلك تحت وطـأة الترتيبـات المؤسساتية المتغيرة[٣٥]. ومن الملاحظ أن النظام الاجتماعي القـديم كان مصـدراً مهماً لـلإستقرار السياسي في المغرب[٣٦]والى حد ما في عمان.

عمان

تدل احصائيات التشغيل في عمان على أن هناك اشارات واضحة الى اعتمادها عـلى العمالـة الأجنبية. فباستثناء قطاعات الفلاحة والصيد والوظيفة العامة، فـإن ٣٠ بالمـائة (٦١ ألف عـامل) فقط من مجموع اليد العاملة (٢٠٠ ألف) هم من أصل عماني وذلـك حسب احصاء عـام ١٩٨٠. أما اليوم فقد توسع قطاع الشغـل توسعـاً كبيراً وكـان مخططاً أن يصـل في عام ١٩٨٥ الى ٣٢٣ ألف عامل ٣١ بالمائة منهم (١٠٠ ألف) من أصل عماني[٣٧].

وتعتمد دولة عمان اعتماداً كلياً على مداخيل النفط التي تبلغ حصتها ٩٥ بالمائة من مجموع

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣٤) Clement Henry Moore, *Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge: MIT Press, 1980), pp. 120-201.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣٦) Remy Leveau, *Le Fellah marocain: Defenseur du trône* (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976).

(٣٧) World Bank, «Assessment of the Manpower Implications of the Second Five Year Development Plan: Sultanate of Oman,» (Washington: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, November 1981), p. 75.

لا تشمـل هذه الاحصـاءات الأمن والدفـاع الذي يبلـغ عدد العـاملين فيهمـا ٢٣٥٦٠ فـرداً من بينهم ٣٧٠٠ أجنبي. انظر: Anthony Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), p. 606.

ومن الملاحظ ان عمان ترغب منذ عام ١٩٨٠ في التقليل من اعتمادها عـلى الضباط الانكليـز والجنود الأجـانب والعمل على وصول العمانيين الى مناصب القيادة في الجيش.

المداخيل. أما الدخل الفردي والذي كان قبل بداية تصدير النفط (١٩٦٧) من أقل الدخول العالمية، فهو اليوم وحسب تقديرات سنة ١٩٨٠ يصل الى ٥٧٨٠ دولاراً. ومن الملاحظ أن مداخيل النفط لم تستعمل في تنمية التعليم قبل انقلاب ١٩٧٠. وما يلحظ اليوم من بنية تحتية ممتازة ومن تعميم للخدمات الحكومية بدأت تقريباً من لا شيء بعد ثورة ١٩٧٠[٣٨]. وعلى الرغم من ان الفقر المدقع غير مألوف اليوم في عمان ـ وذلك لشمولية الخدمات الإجتماعية ـ إلا أن توزيع الدخل ما بين الأفراد يعرف تفاوتاً كبيراً. أما نسبة المتعلمين فقد كانت في عام ١٩٨٠ تبلغ ٢٠ بالمائة وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بما كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩٧٠ حيث لم يكن في عمان سوى ثلاث مدارس عصرية. أما اليوم فقد أتيحت فرص التعليم لمعظم الشباب سواء في المدارس المدنية أم من خلال البرامج التعليمية لمحو الأمية التي هيأها الجيش للمنخرطين فيه من الشباب والتي أعطت نتائج مهمة ووصلت آثارها حتى الى القرى النائية التي شملتها التعبئة العسكرية.

وعلى الرغم من قلة عدد سكان عمان، فإن العمانيين، على عكس ما هو ملاحظ في المغرب ومصر، يمتازون بتنوع إثني معقد وبانتمائهم لهويات دينية مختلفة. يشكل الإباضيون في عمان ما بين ٥٥ و٦٠ بالمائة من مجموع السكان، بينما يشكل السنّة ما بين ٣٠ و٣٥ بالمائة منهم، أما الشيعة فتبلغ نسبتهم ٥ بالمائة فقط. وعلى الرغم من أن الاباضيين لا يشكلون أغلبية عظمى، الا أن المفاهيم الاباضية في الحكم كان لها دور تاريخي كبير في صياغة سلطة الدولة.

وليس هناك في عمان التحام ما بين السلطة الملكية والاسلام كما هو ملاحظ في المغرب حيث أن الالتحام قوي ما بين الملكية والاسلام كما يفهمه الناس هناك. اذ ان اختيار الحاكم الثيوقراطي بصورة مفتوحة يتعارض تعارضاً قوياً مع الحكم السلالي المتوارث. وقد كان تعارض هذين الشكلين من السلطة أمراً قاعدياً في التاريخ السياسي لعمان. فخلال فترة مهمة من القرن العشرين (١٩٣٣ ـ ١٩٥٥) كانت المناطق الشمالية الداخلية من عمان تحت حكم الإمامة الاباضية التي كانت تحظى بتأييد شعبي كبير. هذا النمط من الحكم هو الذي كان سائداً في عمان قبل القرن الثامن عشر أي الى تاريخ وصول الأسرة الحاكمة حالياً الى السلطة. أما المبدأ الأساسي في الإمامة الاباضية، فهو أن يتم اختيار الإمام ـ الذي هو في الوقت نفسه الزعيم الروحي والدنيوي للأمة ـ من بين أكثر الناس كفاءة ممن تقدموا للمنصب دون اعتبار للأصل أو الانتماء القبلي وذلك عبر اجماع علماء الأمة وأعيانها. ولهذا يسمي الاباضيون هذه المجموعة التي تختار الإمام «أهل الشورى».

وعلى الرغم من التغيرات الإقتصادية والإجتماعية السريعة التي عرفتها عمان في المدة الأخيرة، إلا أن تغيير المؤسسات السياسية بقي بطيئاً، بل ومتجمداً. فالدولة دخلت في عملية «عصرنة جزئية»[٣٩]، أي أن الدولة شجعت القيام بتغييرات في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية منها والاجتماعية ما عدا ما يتعلق باختيار الحاكم الموجود على رأس البلاد. وقد علق كثير من المراقبين الأجانب ومن داخل البلاد ـ بعد سقوط شاه ايران في عام ١٩٧٩ ـ على وضع سلطان عمان الذي يعتمد كلياً على دائرة محدودة من المستشارين. وأخيراً أحدث في البلاد

---

(٣٨) John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State* (New York: St. Martin's press, 1977).

(٣٩) «A Case of Attempted Segmental Modernization: Rampur State, 1930-1930,» *Comparative Studies in Society and History*, no.23 (1981), pp. 350-381.

«المجلس الإستشاري للدولة» في عام ١٩٨١[٤٠]. وتقتصر مهمة أعضاء هذا المجلس المعينين من طرف السلطان والبالغ عددهم ٥٤ عضواً على إسداء النصح للسلطان في بعض القضايا المحددة، وعندما يطلب منهم ذلك فقط. أما قضايا انتاج النفط والمعادن والأمن والشؤون الاسلامية فتخرج عن دائرة اختصاص المجلس الذي يعقد جلسات سرية وتبقى التوصيات الصادرة عنه طي الكتمان، أي ان وجود مثل هذه التوصيات لا يحد في شيء من سلطة السلطان المطلقة.

ويؤكد سلطان عمان في خطبه العامة في موضوع تطوير الوضع السياسي في عمان على ما يسميه بـ «التحسين» أو ادخال التعديلات بطريقة تدريجية. وجاء على لسانه «ان التطور السياسي يجب أن يحدث في الوقت المناسب... وسأكون في غاية السعادة يوم يرفع الشعب عن كاهلي ثقل المسؤوليات التي أتحملها. ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا وضعنا الثقافي وميراثنا الديني وتعاليم ديننا بحيث يجب ألا نستورد من الخارج أي نظام قد هيىء سلفاً»[٤١].

حصل السلطان قابوس في بداية عهده على كثير من التأييد بعدما أكد انه سيسمح للعمانيين بالتمتع بخيرات النفط على نحو ما هو سائد في الدول المجاورة. أما اليوم وبعد أن أصبحت الاستفادة من الصادرات المعدنية أمراً مضموناً، فان العمانيين يهتمون كذلك بالكيفية التي يقرر بها مستقبلهم. حصل هذا التغير في التطلعات الشعبية كنتيجة جزئية وغير منتظرة للتقدم الحاصل في المؤسسة التعليمية منذ عام ١٩٧٠.

هناك ثلاثة أمثلة تدلنا على الكيفية التي فهم بها الشعب في هذه الدول الثلاث تطور برامج هذه الثورة المتدرجة أو الثورة من الأعلى. المثال الأول مأخوذ من مدينة أبي الجعد، وهي مدينة صغيرة تقع في السهول الغربية المغربية على مسافة قريبة من سفوح جبال الأطلس المتوسط ويبلغ عدد سكانها ٢٨ ألف نسمة. المثال الثاني مأخوذ من شبرا الجديدة، وهي قرية مصرية تقع في دلتا النيل ويبلغ عدد سكانها ٦٢٠٠ نسمة وقام بدراستها ايليا حريق. أما المثال الثالث والأخير، فمأخوذ من مدينة الحمرا وهي عاصمة اقليمية وواحة قبلية تقع في المناطق الداخلية لعمان ويبلغ عدد سكانها ٢٤٠٠ نسمة[٤٢]. ولا يمكن أخذ أي واحدة من هذه الجماعات الثلاث كنموذج يدل مباشرة على ما هو واقع في مجموع البلاد المأخوذ منها، بل ان كل واحدة منها تدلنا بصورة عملية على الكيفية التي صيغت بها سلطة الدولة والكيفية التي عاش الناس بها تلك التجربة.

أبو الجعد: الانتخابات وسلطة الدولة

في مطلع عهد الحماية (١٩١٢ ـ ١٩٥٦)، عينت السلطات الفرنسية في مجموع التراب

---

(٤٠) Dale F. Eickelman, «Kings and People : Oman's State Consultative Council,» *Middle East Journal*, no.38 (1984), pp. 51-71.

(٤١) انظر: Qabus Bin Said, «How the Sultan Sees the Tasks Ahead,» *Financial Times* (13 January 1983), p. 11.

(٤٢) للمزيد من التفصيل حول أبي الجعد، انظر:

Dale F. Eickelman, *Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilorimage Center* (Austin; London: University of Texas Press, 1976), pp. 65-88;

وحول الحمراء Dale F. Eickelman: «Omani Village: The Meaning of Oils,» in: John Peterson, ed., *The Politics of Middle Eastern Oil* (Washington: The Middle East Institue, 1983), and «Religious Knowledge in Inner Oman,» *Journal of Oman Studies*, no.6 (1983), pp.163-172, and C.Eickelman, *Women and Community in Oman* (New York; London: University Press, 1984).

المغربي الأعيان المحليين في مناصب السلطة الذين لعبوا دوراً رئيسياً في عملية مد سلطة الدولة. وهكذا سهل على السلطات أخذ الضرائب من البوادي ومراقبة انتجاع القبائل وحركة الرعي والنزاعات المحلية مراقبة دقيقة. كما أقرت السلطات، سواء بالنسبة لأبي الجعد أم غيرها من المدن المغربية الأخرى، عدداً لا يحصى من التنظيمات والقوانين، التي عُززت تدريجاً خلال فترة الحماية، إذ أصبح لا بد من الحصول مسبقاً على عدد من الترخيصات الادارية واتباع القوانين التي أقرتها الدولة للقيام بعدد من الحرف وأصناف من التجارة أو قبل الشروع في عملية البناء أو استغلال الأراضي.

انحصرت الزعامة المحلية خلال فترة الحماية في سلالة وأقرباء الجيل الأول من الأعيان الذين عينوا في المناصب الادارية عند مجيء الفرنسيين. وقد أعطى ذلك امتيازات لهؤلاء حيث تمكن أبناؤهم من الدخول الى المدارس والالتحاق بمراكز التدريب العسكري الشيء الذي مكنهم من الحصول على المهارات الضرورية للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية الى الوقت الراهن. فاذا ما استثنينا الفترة القصيرة التي تلت إعلان الاستقلال، والتي اقترح فيها عدد من برامج إصلاح الأراضي والاصلاح الضريبي ولكن دون تطبيق جدي لها، فإن أعيان البوادي قاموا دائماً بدور «المدافعين عن العرش» حسب رأي لوفو (Leveau)[٤٣].

كان من نتائج توسيع التعليم الذي حصل بعد الاستقلال أن أصبح هذا التوسع يمثل واحدة من نقاط التماس المحدثة التي التقت فيها الدولة مع المواطنين العاديين. الا ان التعليم لم يعد يعطي لأصحابه المكانة الاجتماعية التي تمتع بها الجيل الأول ولا فرص العمل في الوظائف الحكومية وذلك بعد أن تكاثر عدد الحاصلين على الشهادات وانخفض مستوى التعليم. وهكذا وبعد الركود الاقتصادي الذي حصل في الستينات، تزايدت هجرة العمال الى الخارج التي استقطبت عدداً كبيراً على الرغم من الصعوبات الادارية المتمثلة في الحصول على جواز السفر والاذن بالعمل في الخارج والتي تتطلب عادة دفع مبالغ مالية في السر لأرباب السلطة المحلية. فالملاحظ أنه باستثناء أقلية من الأعيان، كان على معظم المغاربة في تعاملهم مع جهاز الدولة أن يستعملوا الوسطاء لينوبوا عنهم في قضاء مصالحهم.

لم يكن الملك يعتبر عادة مسؤولاً عما يقوم به المسؤولون الاداريون من خروقات. فالى حدود الستينات، كان هناك شعور عام بأن الملك لو عرف ما يجري لما قام بالتحري في الأمر. اذ ان رجال القبائل وكثيراً من سكان المدن ينظرون الى شخص الملك بأنه «خليفة الله في الأرض»، وهي عبارة أكثر شيوعاً من العبارة التي يوصف بها في الدستور والتي تنص على أن الملك «أمير المؤمنين» وأن شخصه مقدس وأن انتقاده بصورة مباشرة أمر ممنوع بنص صريح. يخلد اسم الملك في الأغاني الوطنية وتبث أعماله يومياً من الاذاعة والتلفزيون. كما يحضر في شهر رمضان برفقه كبار المسؤولين الاداريين ورجال الدين الدروس الدينية التي تنظم بالمناسبة وهكذا يتم اشراك شخص الملك ونشاطه في كل المظاهر الدينية والدنيوية التي تعود بالخير على الأمة.

ربما سيبدو لنا، بعد هذه الاشارة الى التنظيم العام، أن الانتخابات السياسية لن يكون

---

(٤٣) Remy Leveau, «The Rural Elite as an Element in the Social Stratification of Morocco,» in: C.A.O. van Nieuwenhujze, ed., *Commoners, Climbers and Notables* (Leiden: E.J. Brill, 1977), pp. 226-247.

القصد منها سوى ادخال تحسينات جمالية على الوضع السياسي العام. فبالفعل لم توفر هذه الانتخابات على الصعيد العام جهازاً يسعى لتحديد الأهداف الوطنية أو خلق سلطة على الصعيد الوطني. الا ان هذه الانتخابات، حسب رأي لوفو (Leveau)، كانت ذات فائدة بالنسبة الى الحكومة مكنتها من معرفة وتقويم قوة مختلف المجموعات السياسية[٤٤]. ومع ذلك فقد عرف المغرب تغييرات متواضعة ولكنها مهمة فيالكيفية التي تسير بها الانتخابات السياسية وتفهم بها على الصعيد المحلي وذلك بالمقارنة ما بين الانتخابات الأخيرة والانتخابات التي جرت في الستينات. ولهذا فان تحليل ودراسة الانتخابات المحلية والبرلمانية التي جرت في أبي الجعد على التتابع في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ مع بعض الملاحظات السريعة حول الانتخابات الأخيرة (١٩٨٣ و١٩٨٤)، ستكشف لنا الى أي مدى بدأ يظهر فهم جديد للمسؤوليات السياسية.

كان القصد من الانتخابات التي جرت في المرحلة الأولى بعد الاستقلال أن ترمز الى القطيعة مع العهد الاستعماري. فمباشرة بعد الاستقلال، وضع التقنوقراطيون المتأثرون بالثقافة الغربية عدداً من التخطيطات لاعادة تنظيم الاقتصاد والادارة. ومن بين هذه الاصلاحات الادارية اصدار ظهير في عام ١٩٦٠ أُحدثت بموجبه الجماعات القروية. أما المجالس البلدية فقد كانت موجودة في العهد الاستعماري ولكن أُعيد تنظيمها فقط في عام ١٩٥٩[٤٥]. كانت الغاية من احداث هذه المجالس الاستعاضة بها عن الوحدات القبلية وزعاماتها التي اعتمد عليها في السابق النفوذ الاستعماري وإحداث وحدات «عقلانية» مشابهة للنظام الفرنسي المعمول به في المدن والقرى والذي أصبح أكثر ملاءمة لوضع المغرب العصري.

الى عام ١٩٧٦، ظل المجلس البلدي لمدينة أبي الجعد في حال ركود حيث كان الممثلون المحليون لوزارة الداخلية يقومون بوضع كل القرارات المحلية. وكانت المبادرة الوحيدة التي قام بها المجلس خلال عام ١٩٧٠، هي اتخاذ قرار بشراء كراس لمكتب القائد. أما السلوك الذي اتبع في الانتخابات المحلية في تلك الفترة فكان مزرياً. فعلى سبيل المثال، في انتخابات ١٩٦٩ رسمت باللون الأسود مستطيلات على جدران عدد من البنايات مخصصة لتوضع عليها صور وشعارات المرشحين، لكن لم يسمح باستعمالها. وفي يوم الانتخاب نفسه كان أعوان الحكومة يردون عدداً من الناخبين الذين قصدوا مكاتب الاقتراع قائلين لهم بأن الحكومة قامت بالواجب. وهكذا كان الشيوخ المعينون من قبل الحكومة، شأنهم شأن أسلافهم في عهد الحماية، يستعملون السلطة المخولة لهم في منح الأوراق الادارية والترخيصات كوسيلة يراقبون بها المواطنين ويجهضون بها أية محاولة للمعارضة.

بدأت تظهر، في أواسط السبعينات، آثار انتشار التعليم في شكل وعي سياسي كبير عند الشباب والأجيال المتعلمة وكذلك عند العمال العاملين بالخارج. كما عرفت هذه الفترة رفع الحظر عن الأحزاب السياسية وذلك بعد محاولة الانقلاب التي وقعت سنة ١٩٧٢[٤٦]. وهكذا استأنفت

---

(٤٤) Leveau, *Le fellah marocain*, and L. Rosen, «Rural Political Process and National Political Structure in Morocco,» in: Richard Antoun and Iliya Harik, eds., *Rural Politics and Social Change in the Middle East* (Bloomington: Indiana University Press, [1972]).

(٤٥) Ben Bachir, *L'Administration locale du Maroc*.

(٤٦) رفعت أيضاً في هذه الفترة قيود وتقنيات أخرى، اذ كان الجنرال محمد أوفقير ـ وزير الداخلية قبل اشتراكه في محاولة الانقلاب عام ١٩٧٢، والذي كان أيضاً مسؤولاً عن قمع حوادث الدار البيضاء عام ١٩٦٥ ـ فقد =

ثلاث مجموعات سياسية أنشطتها في أبي الجعد وهي حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[٤٧] ومجموعة «الأحرار» المشكلة من المرشحين الذين تؤيدهم الحكومة.

إن من شأن اعطاء لمحة عامة عن التنظيمين الحزبيين الأولين أن يعطينا فكرة عن التعارض الحاصل في القواعد المحلية التي تؤيدهما. يرجع تاريخ تأسيس الفرع المحلي لحزب الاستقلال الى كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، أي تاريخ تأسيس الحزب على الصعيد الوطني. وتتكون الزعامة المحلية للحزب من كبار التجار ومن الجيل القديم من الحرفيين والصناع الذين التحق معظمهم بالحزب في عهد الاستعمار أو مباشرة بعد الاستقلال عندما كان الحزب يهيمن على الحكومة. وكان من السمات المميزة للعضوية في الحزب في فترة ما قبل الاستقلال، أن يؤدي العضو الجديد قسم التأييد للحزب واضعاً يده على المصحف. وهكذا بقي هؤلاء الذين أدوا القسم، بمن فيهم جيل الشباب آنذاك والذين هم اليوم في سن الأربعين والخمسين، يصوتون لمصلحة الحزب حتى وان كانوا غير راضين عن سياسته. أما الالتحاق بصفوف الحزب في الوقت الراهن فضئيل جداً.

أما التأييد المحلي الذي حصل عليه حزب الاتحاد الاشتراكي فهو أكثر تعقيداً من ذلك. فالحزب يعتبر على الصعيد الوطني أكثر قوة في المدن الساحلية الكبيرة والتي تتضمن مجموعة مهمة من التنظيمات العمالية. لم تقم زعامة الحزب في الستينات الا بمجهودات ضئيلة لتوسيع قواعد الحزب في البوادي والمدن الصغيرة [٤٨]. ولم يقرر توسيع قواعده على الصعيد الوطني الا بعد رفع الحظر على أنشطته في عام ١٩٧٢. وهكذا كلف أحد الجامعيين اعادة تنظيم الحزب في أبي الجعد ونواحيها. وهذا الشخص المكلف هو من مدينة أبي الجعد وأحد أحفاد واحد من قواد الاستعمار بالناحية ممن تعلموا في المدارس والجامعات الفرنسية[٤٩]. وجّه هذا الشخص جهوده في البداية وفي الظروف السياسية غير المستقرة في عام ١٩٧٢ الى تشكيل خلايا سرية تتكون كل واحدة منها من ثلاثة أفراد الى أحد عشر فرداً ولم يكن المناضلون القدامى للحزب يمثلون فيها سوى دور هامشي[٥٠].

كان نجاح الحزب محلياً محدوداً في أوساط الشيوخ من التجار والحرفيين، وذلك لأن

= أحيا في نهاية الستينات عدداً من قوانين السياسة الاستعمارية المتعلقة بتقنين الهجرة من القرى الى المدن ومراقبة عملية البناء في المدن مراقبة دقيقة: وقد ألغيت معظم هذه القوانين بعد عام ١٩٧٢ وانطلقت من جديد حركة توسع المدن بصورة كبيرة.

(٤٧) أي الحزب الذي خلف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان قد أسسه المهدي بن بركة على اثر الانقسام الذي حصل في حزب الاستقلال سنة ١٩٦٠.

(٤٨) Waterbury, *The Commander of the Faithful,* p. 198.

(٤٩) وعلى أي حال، كان والد هذا الشخص تاجراً وساهم في حركة تأسيس المدارس الحرة التي وضعت أسس تعليم مستقل عن مراقبة الادارة الفرنسية.

انظر: John Damis, «Early Moroccan Reactions to the French Protectorate,» *The Cultural Dimension,* no. 1 (1973), pp. 15-31.

(٥٠) من أسباب اللجوء الى العمل السري التوقف المؤقت الذي كان قد حدث في عملية منح الحريات العامة على اثر الانتفاضة التي حدثت في مولاي بوعزة في المناطق الجبلية المجاورة سنة ١٩٧٣. كذلك وبعد الانطلاقة الناجحة للمسيرة الخضراء التي دعا اليها الملك للحصول على التأييد في ادعاء مغربية الصحراء الاسبانية، سمح للأحزاب من جديد بممارسة نشاطاتها على الصعيد المحلي.

معظمهم سبق أن أدوا قسم الولاء لحزب الاستقلال. أما النجاح الكبير الذي حققه الحزب، فقد كان في أوساط الشباب المتعلمين خصوصاً في أوساط رجال التعليم الذين يشكلون أغلبية الموظفين المتعلمين في الناحية. أما ادخال النساء في عضوية الحزب، فقد كان محدوداً غير انه مهم.

كان عدد المنخرطين في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مدينة أبي الجعد في سنة ١٩٧٦، أي قبل اجراء الانتخابات البلدية، ١١٠ أعضاء[٥١]. وكانت انتخابات ذلك العام أول تجربة عملية يخوضها الحزب يختبر فيها مدى قدرته على مد نفوذه خارج صفوف الحزب. كان الموقف العام لسكان مدينة أبي الجعد من الأحزاب بصورة عامة، ان سياسة الأحزاب ما هي إلا «كذب» وأن الشعارات التي ترفعها تخفي من ورائها المصالح الشخصية. فإلى تلك الفترة كانت ما تزال ذكريات استغلال حزب الاستقلال للنفوذ والهيمنة في السنوات التي أعقبت الاستقلال حاضرة في الأذهان. كانت مدينة أبي الجعد وضواحيها مقسمة الى عدد من الدوائر الانتخابية تضم كل واحدة تقريباً ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ شخص. وفي مدينة أبي الجعد وحدها كان هناك ٢١ دائرة انتخابية تنتخب كل واحدة عضواً ينوب عنها في المجلس البلدي. تقدم كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي بواحد وعشرين مرشحاً أي بمعدل مرشح واحد لكل حزب في كل دائرة انتخابية والى جانب هؤلاء كان هناك ٦٣ مرشحاً «حراً».

سعى حزب الاستقلال في حملته الانتخابية الى الحصول على الأصوات باستعمال بعض الوسائل التقليدية كتوزيع الثياب والسكر، الشيء الذي اتبعه أيضاً بعض المرشحين الأحرار الأغنياء. أما حزب الاتحاد الاشتراكي فقد تجنب استعمال الاغراء المادي وذلك تبعاً لتعليمات الحزب على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الحزب كان يوزع على الأعضاء فيه كتيبات تشرح القاعدة الايديولوجية الرسمية للحزب[٥٢] الا أنه تقرر التأكيد بصورة خاصة على القضايا المحلية، وذلك كتجديد رئيسي في سياسة الحزب. وهكذا كانت المناشير التي وزعها مرشحو الاتحاد الاشتراكي تؤكد مثلاً على ضرورة تحسين طرق تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب وتعويض القنوات القديمة التي وضعها الفرنسيون في عام ١٩٢٠، وكذلك بناء مدارس جديدة وتطوير العناية الصحية بالمدينة وتزويدها بالمجاري المائية الضرورية. ونصت هذه المناشير على كل القضايا التي يمكن أن يقرر فيها المجلس البلدي، حتى وإن كان واضحاً أن بعض القضايا تفوق الموازنة والطاقات التقنية المتوافرة في المدينة.

وتوحي من جهة أخرى محاولات ممثلي الحكومة المحليين في التدخل في سير الانتخابات بالكيفية التي سعت بها الحكومة الى اظهار سلطتها. حيث كان التدخل الحكومي أكثر وضوحاً في البوادي التي لم تكن الأطر الحزبية حاضرة فيها الا بصورة ضئيلة. فمن بين الوسائل التي لجأت اليها أن قام ممثلو السلطة المحلية بجمع رجال القبائل في المساجد أثناء حضورهم في الأسواق الأسبوعية ويقوم فيهم أحد المسؤولين معلناً أن الاتحاد الاشتراكي يعمل «ضد الاسلام». وفي الوقت نفسه منعت السلطات المحلية أحد مرشحي الاتحاد الاشتراكي من استعمال الوسيلة نفسها. فالحكومة منعت الأحزاب من استغلال الرموز الدينية في الانتخابات، الا أن هذا المنع لم يطبق على الاطارات العاملة في صفوف الحكومة. ومع أن الناطقين باسم الحكومة استعملوا القيم

---

(٥١) انظر: عبد الله معروف، «تقرير حول الانتخابات البلدية في أبي الجعد»، (١٩٧٨). (غير منشور).
(٥٢) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، «البرنامج الانتخابي»، (الرباط، ١٩٧٧).

الدينية، الا أنهم كانوا يشيرون في تصريحاتهم الى الوسائل الأخرى المتوافرة لديهم التي يمكن أن يظهروا من خلالها عدم رضاهم، وذلك كمنع القروض الفلاحية والمساعدات الأخرى التي تقدمها السلطات. وفي حالة واحدة منعت السلطات المحلية فرقة قبلية من القيام بالزيارة السنوية الى ضريح الولي سيدي محمد الشرقي في أبي الجعد. أما تدخلات الحكومة في احياء المدينة فقد كانت أكثر دهاءً وتستراً.

تنبه العاملون في صفوف الاتحاد الاشتراكي بسرعة الى أن التجمعات العامة كانت بدون جدوى، اذ ان قليلاً من الناس يفهمون ما يقوله الخطباء أو يثقون بما يجيء فيها حيث ان كثيراً من هؤلاء الخطباء كانوا غير معروفين في المدينة بصورة قوية. ولهذا قرر الحزب تعيين الأعضاء الذين ينتمون الى المنطقة والموجودين في جهات أخرى من المغرب وارسالهم الى القبائل التي ينتمون اليها ليخاطبوا هؤلاء في شؤون الانتخاب. وبرهنت هذه الطريقة عن فعالية ناجحة. ففي الواقع كان المرشحون يستعملون علاقات القرابة والجوار والعلاقات «الزبونية» في ربح الأصوات وفي الوصول الى الناخبين عن طريق الوسطاء كلما أمكن ذلك.

وهكذا كان المرشحون في المدينة يتنقلون من منزل الى آخر موضحين لأربابها اللون المعطى للمرشح، اذ كان استعمال الألوان ذا أهمية كبرى بالنسبة الى الناخبين الأميين (جدير بالذكر أن الحكومة في انتخابات ١٩٧٧ قامت بتغيير ألوان المرشحين في آخر لحظة في بعض المناطق القروية الحيوية) كما كلفت بعض النسوة بزيارة دور الجيران وشرح طريقة الانتخاب للنساء اذ كانت هذه الطريقة ذات أهمية خاصة. فالنساء في المغرب يتمتعن بالحقوق الانتخابية نفسها التي يتمتع بها الرجال، بل ويفوق عدد أصوات النساء في المنطقة أصوات الرجال الذين يعمل الكثير منهم في جهات أخرى من المغرب،أو في الخارج. وكانت اللوائح الانتخابية تضم قوائم طويلة لنساء يحملن اسم «فاطمة»، الشيء الذي يوحي بأن الرجال كانوا يتجنبون اعطاء الأسماء الحقيقية لنسائهم وبناتهم مما يمكنهم أيضاً بنيابة من ينتخب بدلهن في كثير من الحالات، وهو أمر ممنوع قانونياً إلا أن بعض المراقبين في مكاتب الاقتراع كانوا يسمحون به. وبالفعل كان عدد أصوات الناخبات في أبي الجعد يبلغ رسمياً في انتخابات ١٩٧٦ ستين بالمائة من مجموع الأصوات في القوائم الانتخابية[٥٣]. وقام بالتصويت في تلك الانتخابات ٣٦٨٣ ناخباً من أصل ٥٥٠١ ناخب مسجل أي أن ٦٧ بالمائة شاركوا في الانتخاب وليس لدينا في الوقت الراهن نسب المشاركة في البوادي في جهات أخرى. وبما أن يوم الاقتراع ليس يوم عطلة رسمية فان عدداً من الأشخاص لم يتمكنوا من التصويت وذلك لوجودهم في جهات أخرى من المغرب إما كطلبة أو جنود أو عمال.

اتضحت في هذه الانتخابات اختلافات مهمة ما بين الأحياء التي يقطنها أصحابها منذ مدة طويلة والأحياء التي يسكنها المهاجرون الجدد الى المدينة. ففي هذه الأحياء الأخيرة كان النمط السائد في الانتخاب هو النمط نفسه السائد في البوادي أي التصويت بشكل جماعي[٥٤]، حيث ان رجال القبيلة يجتمعون فيما بينهم قبل الاقتراع ويقررون في شأن من سينتخبونه. كما يعكس الانشقاق الحاصل في التصويت الانقسامات الاجتماعية المحلية.

---

(٥٣) معروف، المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

كانت نتائج الانتخابات مفاجئة سواء بالنسبة الى حزب الاتحاد الاشتراكي أم بالنسبة الى المسؤولين الحكوميين المحليين، إذ حصل الاتحاديون على تسعة مقاعد في المجلس البلدي لمدينة أبي الجعد وحصل حزب الاستقلال على عشرة مقاعد بينما لم يحصل الأحرار الا على مقعدين فاز بهما اثنان من التجار الأغنياء. كان النواب الاتحاديون كمجموعة يشكلون أكثر المجموعات المنتخبة ثقافة، اذ كان بينهم خمسة من رجال التعليم ومهندس متخرج من الجامعة وموظف في البريد وكهربائي. أما عمر أفراد هذه المجموعة فكان يتراوح ما بين العشرين والأربعين. بينما كانت مجموعة المنتخبين الاستقلاليين تتكون من الجيل القديم، من بينهم أربعة يعملون في التعليم وأربعة تجار وعاملان يجهلان القراءة والكتابة. وبما أن المجموعة الاتحادية كانت تمتلك أحسن منظور لصياغة القضايا المحلية، فقد تفردت بالمبادرة في معظم المشاكل التي طرحت على المجلس خلال السنوات الأربع التالية، إذ، ولأول مرة بعد مرور سبعة عشر عاماً على وجوده، قام المجلس بمبادرات مهمة.

كان رد الحكومة على الفشل الذي لحق بالمرشحين الذين كانت تفضل انتخابهم في عام ١٩٧٦، بأن قامت بعزل بعض الشيوخ الذين لم يقوموا بتحقيق النتائج التي كانت تترقبها، مع العلم أن الحكومة تلزم رسمياً الحياد في الانتخابات. ويبدو أن الغاية من هذا العزل لم تضع سدى حيث كان لها مفعول على الموظفين الحكوميين الذين بقوا في مناصبهم. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٧٧ كان التدخل الحكومي أكثر وضوحاً[٥٥]، وكان من نتائج هذا التدخل أن انهزم الاتحاد الاشتراكي على الصعيد المحلي في أبي الجعد في الانتخابات البرلمانية. ومع ذلك حصل الحزب على تأييد مهم من طرف الناخبين سواء في المدينة أم في ضواحيها، فاستقطب حوالى ٤٣ بالمائة من الأصوات وذلك بسبب اقتراحه لسياسة بديلة من سياسة الحكومة.

بدأت تظهر في السلوك السياسي المحلي تغيرات وذلك نتيجة ارتفاع نسبة المتعلمين في المغرب وظهور اتجاه عند المواطنين يميل الى وضع الحكومة عند حرفية الأقوال الصادرة عنها والمتعلقة بحقوق المواطنين. فاذا ما رجعنا عقداً من الزمن الى الوراء من ذلك التاريخ، لوجدنا أن الشباب في القرى كانوا يعتبرون الأعيان المحليين مجموعة تمثل الدولة أكثر مما كانوا يعتبرون ممثلي السلطة يقومون بتمثيلها[٥٦]. أما في انتخابات ١٩٧٦ البلدية؛ فقد برز جيل من الشباب لم يحفظ من العهد الاستعماري الا ما تبقى من ذكريات الطفولة. وهكذا فان المجموعة المتعلمة من هذا الجيل أصبحت غير راضية وبصورة متزايدة عن سياسة الأحزاب في وقت ظهرت تشكيلات سياسية مختلفة شعر الناس بأنها مفضلة لدى الملك[٥٧].

---

(٥٥) فاز حزب الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية في المدينة وبعض المناطق القروية التي تتميز بكثرة عدد الناخبين من المدينة نفسها. كان تدخل الحكومة في المناطق القروية المتميزة بكثرة ناخبيها واضحاً بصورة خاصة. ففي يوم الانتخاب مثلاً، قام رجال الدرك بوضع حواجز على الطرقات ومنعوا التنقل في تلك المناطق، وحتى المراقبون الذين يسمح بهم القانون لم يتمكنوا من الوصول الى مكاتب الاقتراع لمراقبة عملية الاقتراع وجمع النتائج وتسجيلها.

(٥٦) Paul Pascon and Mekki Ben Tahar. «Ce que disent 296 jeunes ruraux,» in: Abdelkebir Khatibi, ed., *Etudes Sociologiques sur le Maroc* (Rabat: Bulletin Economique et social du Maroc, 1971).

(٥٧) الحزب الأول من هذه الأحزاب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» الذي أسسه السيد أحمد رضى كديرة في عام ١٩٦٣، والذي كان يعتبر آنذاك شخصاً مقرباً من الملك. جاء بعده حزب «تجمع الأحرار» الذي تأسس بعد الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٧٧.

حصل الاتحاد الاشتراكي، على الصعيد الوطني، على ٨,٥ بالمائة فقط من الأصوات في الانتخابات المحلية وذلك حسب النتائج الرسمية، بينما لم يحصل الا على ١٦ مقعداً من ٢٥٤ في البرلمان في انتخابات ١٩٧٧[٥٨] ويعترف المغاربة بصورة كبيرة بتدخل الحكومة وتحكمها في الانتخابات والحملات الانتخابية[٥٩]. وفوق ذلك ينظر معظم المغاربة الى نتائج الانتخابات في اطار السياق السياسي العام فقط. فعلى الرغم من تدخل الحكومة فان الانتخابات المحلية أعطت للناس اختيارات مهمة. فالى وقت اجراء تلك الانتخابات، كانت موازنة البلديات في المدن الصغيرة داخل البلاد تراقب في مجموعها تقريباً من طرف موظفي وزارة الداخلية. أما اليوم فقد أصبح للمجالس البلدية موازناتها الخاصة بها وموظفون خاصون بها، كما أصبح باستطاعتها مراقبة مواقع الهيمنة المحلية. وخلق أيضاً موقفاً جديداً من السلوك السياسي في المواقع السفلى.

لعل أهم تقدير أو اطراء يمكن أن يقدم للاتحاد الاشتراكي في نجاح أساليبه، هو استعارة تلك الأساليب من قبل حزب الاتحاد الدستوري واستعمالها في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٣، وحزب الاتحاد هذا حزب جديد أُنشىء بايحاء من الملك. حيث أسس الحزب ولم يبق على موعد انتخابات المجالس البلدية سوى أسبوع واحد، وهي كانت أول انتخابات تجري في البلاد منذ عام ١٩٧٦. قام بتأسيس الحزب السيد المعطي بوعبيد الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة وتقدم باستقالته الى الملك الذي قبلها منه ليتفرغ لزعامة الحزب. وقد بدا الحزب، كما كان متوقعاً، بمظهر لائق في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٤. فعلى عكس الاتحاد الاشتراكي، استطاع مرشحو الاتحاد الدستوري اقناع الناخبين في الانتخابات المحلية بأهمية العلاقات التي تربطهم بالزعماء السياسيين في جهات أخرى في قضاء المصالح المحلية، بل أكثر من ذلك أحيوا الأمل في نفوس مؤيديهم من الشباب في الحصول في المستقبل على وظائف في القطاع الخاص.

واذا كان أمر تدخل الحكومة في سياسة الانتخابات مسألة يعترف بها الجميع، الا أن هناك اعترافاً بضرورة بقاء الحكومة عند وعودها في خدمة المصالح العامة وسلوكها بطريقة عادلة ويمكن التنبؤ بها ازاء المواطنين. وتعترف الحكومة بدورها بأن المشاركة الواسعة أن تحد من دعوى كل من المتطرفين اليساريين والأصوليين الدينيين الذين يسمون أنفسهم في المغرب بـ «الاسلاميين»[٦٠]. يوحي هذا التغيير الحاصل في شكل الانتخابات وازدياد سلطة المجالس في بعض القضايا المحدودة بوجود واحد من الطرق التي تستجيب بها الحكومة بمرونة للتغير الحاصل في التطلعات السياسية للمواطنين.

مصر: شبرا الجديدة

رفعت التعبئة السياسية التي عرفها العهد الناصري من شأن المشاركة الشعبية على

---

(٥٨) Zakya Daoud, «Analyse des resultats electoraux,» *Lamalif*, no.84 (novembre - décembre 1976), pp. 22-29, and J. Marks, «All Systems Go for Morocco Elections,» *The Middle East* (August 1984), p. 12.

(٥٩) على سبيل المثال، انظر: أحمد المغيلي، «لا بولتيك في الانتخابات،» (١٩٧٦).

(٦٠) Bruno Etienne and Mohamed Tozy, «Le glissement des Obligations Islamiques vers le phénomène associatif à Casablanca,» *Annuaire de L'Afrique du Nord*, no. 18 (1979), pp. 235-259.

الصعيد المحلي ومن شأن الاختيار السياسي الحر في هذا المستوى الا أنها في الوقت نفسه ضيقت تدريجاً من مجال الاختيار على الصعيد القومي[٦١]، حيث ان استعمال الانتخابات في هذا المستوى لم يكن مختلفاً عن التجربة المغربية. تعطينا الدراسة التي قام بها ايليا حريق حول انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي (الحزب الوحيد في مصر حتى عام ١٩٧٢، على الصعيد المحلي، الكيفية التي خبرت بها القرى في مصر «الاشتراكية السلطانية». منذ قيام ثورة ١٩٥٢ غيّر الحزب الرسمي مرات عديدة اسمه وزعامته وسماته وذلك تبعاً للتغيرات التي عرفتها سياسة الحزب. وكانت نتيجة هذه التغييرات على الصعيد المحلي، أن أصبحت الزعامة السياسية المحلية في وضع غير مستقر ومأمون. فالى وقت متأخر وبالضبط الى غاية عام ١٩٦٨، أي بعد مرور ستة عشر عاماً على قيام الثورة، كان باستطاعة أسرة واحدة أو زمرة من ملاك الأراضي الأغنياء أن يهيمنوا على الانتخابات التي جرت في القرى. واعترافاً من الحكومة بهذا الواقع، قامت باتخاذ عدد من الاجراءات تمنع بموجبها أن يتعدى عدد أفراد الأسرة فرداً واحداً من بين كل عشرة من الممثلين الذين ينتخبون على الصعيد المحلي في كل وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي. ومفردة «الأسرة» هنا محددة بصورة صريحة. وكذلك الأمر بالنسبة الى «عمد (مفردها عمدة)» القرى والشيوخ حيث لا يمكن لأي واحد منهم أن يترشح للانتخابات الا بعد أن يستقيل من منصبه. وأبقت اجراءات صارمة أخرى عدداً من المرشحين بعيداً عن صناديق الاقتراع حيث على الناخب أن يدلي شفاهياً بأسماء عشرة من المرشحين الذين يصوت لهم. وعلى الرغم من الشعور العام بوجود تدخل حكومي في المستويات العليا من سير الانتخابات كانتخاب ممثلي الأقاليم في اللجنة المركزية للحزب، الا أن هناك شعوراً بأن الانتخابات على الصعيد المحلي كانت أكثر حرية خلال عهد جمال عبد الناصر[٦٢]. كان في شبرا الجديدة أربعة وعشرون مرشحاً يتنافسون على عشرة مقاعد. وكان لا يشارك في التصويت من حيث المبدأ الا الأعضاء المنخرطون في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الا أنه لم تبذل أية مجهودات لتحديد ـ بدقة ـ الأعضاء من غير الأعضاء.فعمليًّا وزعت أوراق العضوية في الحزب على كل الذكور البالغين في القرى وذلك قبل أسبوعين من موعد الانتخابات التي جرت في أيار/يونيو. شارك في عملية التصويت ٧٠٠ ناخب من أصل ٩٢٠ ناخباً مؤهلاً للاقتراع[٦٣].

دخلت حلبة صراع الانتخابات ثلاثة تكتلات سياسية معروفة بنشاطها منذ تأسيس الحزب سنة ١٩٦٢. تمحور التكتل الأول حول أسرة كورا، وهي أسرة من ملاك الأراضي المقيمين ويتزعمها ثلاثة أخوة كلهم تثقفوا ثقافة عصرية. بذل هؤلاء الأخوة كثيراً من مجهوداتهم في الحفاظ على علاقات سياسية خارج القرية. كان زعيم هذا التكتل محمد الذي كان يقيم خارج القرية إلا أنه يداوم على زيارتها. كما أن واحداً من الاخوة سبق له أن تقلد منصب عمدة القرية حيث استعمل آنذاك عدداً من مؤيديه في عمله كعمدة. انسحب الأخوة الثلاثة من العمل السياسي في أواسط الستينات، الا أن محمداً شعر بأن الفرصة مواتية بعد حرب ١٩٦٧ فأعلن نفسه مرشحاً في انتخابات الحزب. أما الاستراتيجية التي سلكها فكانت تتمثل في السير التدريجي واقامة تحالفات تكتيكية مع عدد من المرشحين الآخرين وذلك بهدف تعزيز وحدة القرية.

---

(٦١) Harik, *The Political Mobilization of Peasants*, p. 222.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

تشكل التكتل الثاني من مجموعة من الفلاحين الذين سبق لهم أن شاركوا في تعاونيات الاصلاح الزراعي. كان هذا التكتل، الذي ينتمي معظم أفراده الى أصول متواضعة؛ في صراع مع أسرة كورا لهذا شكلوا مجموعة موحدة من المرشحين بديلة عن المجموعة التي تتزعمها أسرة كورا. كما سعى هؤلاء الى الحصول على أصوات أخرى من سكان القرية من غير أولئك من أعضاء التعاونية. إلا أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً في هذا المسعى وذلك بسبب التذمر الذي كان سائداً عند الناس من هؤلاء عندما كانوا أقوياء سياسياً.

ألف فرع الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره التكتل الثالث، الا أن مرشحيه لم يتقدموا للانتخابات من موقع موحد. ففي هذه الفترة وبعد حرب ١٩٦٧ الاسرائيلية العربية، منعت منظمة شبيبة الحزب من ممارسة نشاطها والتي كانت ذات نفوذ قوي، كما كان الحزب نفسه بصورة عامة يعاني مخاض اعادة التنظيم والتي رآها الناس على الصعيد المحلي على أنها رفض لزعماء الحزب. وهكذا دخل مرشحو الحزب الانتخابات كأفراد مستقلين عن بعضهم البعض وليس كمجموعة موحدة أو متحالفة مع أسرة كورا مثلاً.

أعطت نتائج الانتخابات أربعة مقاعد للتكتل الذي تتزعمه أسرة كورا بقيادة محمد، الا ان هذه النتيجة لم تحقق نصراً نهائياً وكبيراً لهذا التكتل. اذ حصل تكتل تعاونية الاصلاح الزراعي على مقعدين وحصل الأحرار على المقاعد الأربعة الباقية. وهكذا كان على محمد كورا، الذي لم يحقق تكتله الأغلبية الساحقة في المجلس، أن يتحالف مع الأحرار ليسيّر الشؤون المحلية. وتوحي لنا نتائج الانتخابات، أن القرويين عبروا عن رفضهم للمواقف الايديولوجية الصلبة والمواجهات داخل الانقسامات الحزبية في سبيل تحقيق تعددية محلية تؤكد على ابقاء علاقات سياسية ما بين مجموعات متعددة[٦٤]. كما يبدو أن هذا القرار الاجمالي كان اختياراً حساساً، وذلك لكونه استعمل كوسيلة للحفاظ على زعامة سياسية محلية فعالة في مواجهة سياسية وطنية متقلبة. كما يوحي رفض القرويين التصويت على أساس الانقسامات الطبقية، بأن القرويين يضعون قيمة كبرى في أولئك المرشحين الذين يتمتعون بنفوذ على الصعيد الاقليمي والقومي وباستطاعتهم اقامة علاقات فعالة مع الزعماء السياسيين والمسؤولين الرسميين في هذين المستويين[٦٥].

أعطى هينبوش (Hinnebusch) في كتابه حول **الأحزاب والانتخابات في مصر** سياقاً أوسع يمكن أن تؤول من خلاله تجربة شبرا الجديدة[٦٦]. فالمرشحون مثلاً في الانتخابات التي جرت في فترة ما بعد الثورة والى غاية عام ١٩٧٢، كانوا محميين من طرف الدولة وذلك لإبعاد أولئك الذين يعارضون النظام بصورة علنية. فبالفعل كان المرشحون المنتمون لأسر الأعيان في البوادي يفضلون على غيرهم من المتطرفين اليساريين واليمينيين في الانتخابات التي جرت في عامي ١٩٥٧ و١٩٦٠. كما سمحت الدولة بظهور «منابر» مختلفة المشارب داخل الحزب لابداء معارضتها في شأن انتخابات عام ١٩٧٦ والتي جرت بعد انتخابات الحزب في تموز/يوليو من عام ١٩٧٥، أي بعد

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٥.

(٦٦) R. Hinnebusch, «Parties and Elections in Post - Revolutionary Egypt,» Paper delivered at: The Eighteenth Annual Meeting of the Middle East Studies Association of North America, San Francisco, 30 November 1984 .

مرور خمس سنوات فقط على وفاة جمال عبد الناصر. أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٨٤، والتي أراد لها الرئيس حسني مبارك أن تكون خالية من تدخل الدولة ومن التزوير، فقد حصل فيها أولئك المرشحون الذين شعر الناس بأن الحكومة تؤيدهم على نحو ٧٥ بالمائة من الأصوات. ويعلل هينبوش هذه النتيجة بسبب ما يتمتع به الأعيان المحليون من امتياز يمكّنهم من منافسة المرشحين الآخرين. حيث ان الايديولوجيا والقضايا المطروحة تمثل قيمة أقل من قدرة المرشح على اقامة علاقات مع السلطات الحكومية وضمان قضاء مصالح الجماعة المحلية. كما أعطت الانتخابات وسيلة يمكن من خلالها ادماج الأعضاء المقبولين من طرف الجماعة في القاعدة السياسية للنظام. وسمحت أيضاً بتوجيه المعارضة في قنوات يسهل التحكم فيها ولا تمثل أية خطورة على الدولة. كما أعطت أيضاً وسيلة لادماج النخبة الثانوية في الدولة واعادة تجديدها[٦٧].

الحمرا: أو الشورى في اطار الملكية المطلقة

تحافظ مدينة الحمرا، كغيرها من المدن والقرى الصغيرة التي يعيش فيها أغلب سكان عمان، على درجة عالية من الاستقلال الذاتي المحلي حتى بعد أن فقدت الكثير من أهميتها الاقتصادية والسياسية بالمقارنة مع العاصمة. فالى حدود منتصف الخمسينات من هذا القرن، كانت مدينة الحمرا جزءاً من الإمامة الإباضية التي كانت موجودة داخل عمان. ومع انتمائها هذا، حافظ زعماء القبائل فيها على علاقات مع السلطان سعيد بن تيمور (الذي حكم من ١٩٣٢ الى ١٩٧٠) الذي كان مقر حكمه في مسقط.

كان الاجماع الرسمي الذي يحصل ما بين أعيان القبائل عند اختيار الإمام يصلح أيضاً نموذجاً لأشكال أخرى من الزعامة بما فيها اختيار شيخ القبيلة؛ إذ كان القبليون يميزون ما بين الشيوخ الذين يحكمون باتفاق مع «الجماعة» وأولئك الذين يحكمون بغير اتفاق معها. فقد كان القبليون يسمون الشيوخ، الذين يبتزون الضرائب بطريقة غير مشروعة أو يفشلون في فض النزاعات حسب مفهوم العدل المحلي بـ «الجبارين».

إن مفهومي الجماعة والشورى أساسيان في فهم فكرة السلطة عند عامة الشعب العماني. فمن الملاحظ أن الجماعة تختلف في تركيبها من موقف لآخر. فقد تكون الجماعة مكونة فقط من مجموعة من الأفراد اعتادوا أن يتشاوروا فيما بينهم قبل اتخاذهم أي قرار رئيسي. تتضمن هذه المشورات في الاطار القبلي فض كل القضايا بما فيها القضايا التي تهم القبيلة بكاملها أو القضايا التي تهم بعض الأفراد أو الأعضاء الرئيسين داخل العشيرة. كما يستعمل مصطلح «الجماعة» بصورة مألوفة حتى خارج السياق القبلي وذلك للدلالة على أية مجموعة من الأفراد الذين اعتادوا العمل جماعة أو المشاورة فيما بينهم.

بعد حدوث انتفاضة الجبل الأخضر ضد السلطة والحرب التي أعقبتها في شمال عمان (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩)، غادر السلطان سعيد عاصمته مسقط قاصداً المعقل الجبلي «صلالة» في ظفار جنوب عمان ولم يعد بعدها أبداً الى عاصمته. لم يكن السلطان سعيد يتشاور مع شيوخ القبائل إلا في حالات نادرة وحتى اذا ما حدث ذلك فيكون مع مجموعة قليلة ممن يثق فيهم من الأتباع ،

---

(٦٧) L. Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago; London: University of Chicago Press, [1971]).

حيث كـان الناس يعتبرون القرارات التي يصـدرها، والتي يؤيـده فيها ضبـاط الجيش الأجـانب، قرارات جائرة وتعسفية.

لم تعرف مدينة الحمرا من جهود التنمية في تلك الفترة الا الشيء اليسير الذي تمثل في تزويد المدينة طاحونة عصرية ومضخات ميكانيكيـة لضخ المـاء من الآبار والتي اقتنـاها بعض الشيـوخ المحليين. كما كان في الواحة سيارتان اثنتان من نوع «لاند روڤر» يملكهما اثنان من شيوخ القبائل كان باستطاعتهما استيفاء الشروط التي يتطلبها استيراد السيارات الذي كان يتطلب إذنـاً خاصـاً من السلطان نفسه. كما كان الترخيص بالهجرة للبحث عن العمل يـراقب مراقبـة صارمـة، الا أن القبليين كانوا يتهربون من تلك التقنينات.

وعلى الرغم من هذا الجمود المتعمـد في سرعة التنميـة، فقد بـدأ العمانيـون في الستينات يكتسبـون تطلعات بديلة عن الكيفية التي يجب أن يكـون عليها الحـاكم العادل. ففي أواخـر الستينات كـان يوجد في البلـدان المجاورة حـوالى ٥٠ ألف عماني يعملـون فيها. وحتى وان كـان هؤلاء العمال لا يشاركون بكيفية علنية في الحركات السياسية في البلاد التي يقيمون فيها، الا أن اقامتهم الطـويلة بها جعلتهم على وعي بالحركات السياسيـة في جهات أخـرى من الوطن العـربي وبالمواقف البناءة لبعض قادة البلدان المجـاورة من التنمية. سـاهم هؤلاء العمال المهـاجرون، الـذين كانـوا يعودون بصـورة دورية الى قـراهم، في الاسراع في تغيير المفهـوم الشعبي لسلطـة الـدولـة. ومن الجـديـر بالملاحظة أن السلطان اعتمد في حكمه وبكيفية متزايدة على التهديد باستعمال جيشه الصغير وعلى الجيل القديم من العمال وشيوخ القبائل، الذين كانوا شأن السلطان نفسه، لا يستجيبـون للرؤية المتغيرة حول ما يجب أن يكون عليه العدل الاجتماعي.

شعـر العمانيـون بعد انقـلاب عام ١٩٧٠ بنـوع من التغيير الـذي ظهـر في رفـع عـدد من التقنينات السخيفة، كما أحسوا بحركة ما تدب في مجتمعهم. الى بـداية السبعينـات، كان شيـوخ القبائل يشكلون العمود الفقـري للادارة المحليـة، وحتى بعد أن حـدثت تلك التغيـيرات أكدت لهم السلطة ضمان وجود مكان لهم في «العهد الجديد» الذي دخلته عمان. وفي غمرة هذا التغيير، وبعد أن حصل نزاع حول الزعامة القبليـة في المنطقة عُـيّن في عام ١٩٧٢ عـلى الحمرا عـامل ينتمي الى احدى القبائل المجاورة. ومن الجدير بالذكر أن العامل المعين استمر في التشاور مـع الزعيم المحـلي في كل القضايا المهمة. ويعمل أكثر من مـائة من رجـال القبائـل في وظائف حكـومية مختلفـة وذلك حسب ما تستوعبـه طاقـات النيابـات المحلية التـابعة لـوزارات الصحة والتعليم وشؤون الأراضي وغيرها. كما كان من نتائج هذا التغيير أن توسعت الرقعة الزراعيـة بعد أن وفـرت الدولـة المبالـغ الضرورية لاقتناء المضخات. وتقوم لجنة محلية مكـونة من أعيـان القبائـل بالاشراف عـلى توزيـع الأراضي الخالية قصد بناء الدور وغيرها من الأماكن المخصصة للتجارة أو للقيام بالزراعة. ويعطى هذا الاشراف على الموارد المحلية لـ «الاوليغارشية» القبلية، والتي تتميز أيضاً بقدرتهـا على تـوجيه القرارات الحكومية، عدداً من الفوائد المباشرة التي مكنتها من الحفاظ على هيمنتها في المنطقة حتى وان كان من الملاحظ اليوم أن هذه الأوليغارشية شرعت في استثمار أموالها في مشاريـع رأسماليـة تعود عليها بربح أوفر. ومع ذلك بدأت سلطة شيوخ القبائل تفقد الكثير من شـأوها القـديم نتيجة تجمع ثروة عند بعض الأفراد ممن يعملون في جهات أخـرى. حيث أصبح بـامكان سكـان الحمرا التمتع باختيار فردي أكبر مما كانوا عليه في الماضي والعمل بصورة مستقلة عن سلطة الشيوخ.

من حيث المبدأ، تعتبر قرارات السلطان استبدادية ومطلقة، الا أن أعوان السلطة لا يتدخلون الا في عدد محدود من القضايا. وعلى العموم فالناس، سواء في الحمرا أم في أماكن أخرى، يمانعون في تنفيذ القرارات غير الشعبية التي تصدر عن الحكومة. كما عملت التغييرات التي أدخلت في العهد الجديد على التنقيص من مجال المراقبة الذي كان لشيوخ القبائل وزعمائها على الأتباع، هذا حتى وان كانت الهيمنة على توزيع الثروة المحلية تعطي لهؤلاء مزية اضافية تمكنهم من المنافسة في هذا المجال.

تعتبر نظرياً المسافة الموجودة ما بين الأعيان الموجودين في المناطق الهامشية وأولئك الموجودين في المناطق المركزية في عمان أقل مما عليه في المغرب ومصر وذلك لصغر المقاييس في عمان الممثلة في قلة عدد السكان. وهناك اعتبار آخر أكثر أهمية يتمثل في قيمة وأسلوب ادراك المواصلات. فعلى الرغم من أن التنمية بدأت في وقت متأخر في عمان، الا أنه كان من بين النتائج الطويلة المدى المترتبة عن توسيع نظام التعليم أن حدث تطلع عند الشباب العماني ليسمعوا كلمتهم في القضايا السياسية، اذ يعتبر إحداث المجلس الاستشاري للدولة اعترافاً متواضعاً بهذا التغير الحاصل في التطلعات الشعبية. وعلى الرغم مما يصدر من مدح لأعمال هذا المجلس، الا أن هذه المؤسسة بقيت مع الأسف مهمشة في صنع القرار السياسي وحتى في عملية إسداء النصح[٦٨].

يحمل مفهوم «الشورى» في طيه معنى خاصاً بالنسبة الى العمانيين الذين ينتمون الى المذهب الإباضي والذين يشكلون أغلبية سكان الحمرا. والملاحظ أن العمانيين الآخرين ممن ينتمون لمذاهب أخرى على وعي بالمفهوم الإباضي للشورى ويحترمونه. وتدلنا التعليقات الحذرة الصادرة عن بعض المعينين في هذا المجلس على وجود صراع كامن ما بين مفهوم الشورى والنظام الملكي[٦٩]. وقد عرّف أحد أعضاء المجلس الشورى بقوله: «الشورى؟ انها تشبه العلاقات الموجودة ما بين الأب وأبنائه الصغار. فالسلطان بمثابة الأب بالنسبة لنا يقول لنا ما يجب أن نفعله. هذه هي الشورى». ووصف آخر وصفاً شاعرياً فشبّه السلطان بالنجم الساطع في السماء، والقمر ليلة اكتماله، محاولاً أن يبين بذلك أن كل المبادرات تأتي من السلطان والذي حسب قوله «يحمل الينا مزيداً من الأشياء الطيبة واحدة تلو الأخرى». وشبّه عضو آخر من داخل عمان المجلس بأنه كالمولود الجديد عليه أن يتعلم في القريب كيف يمشي ويتكلم لوحده واحتمالاً تحت رعاية السلطان. بينما يرى آخرون بأن المجلس خطوة أولى في طريق الديمقراطية، هذا مع العلم أنهم على وعي بأن السلطان لم يلمّح أبداً الى شيء من هذا القبيل. وعلى العموم، يميز العمانيون ما بين «الشورى» التي تحمل معنى تبادل الشورى، و«الاستشارة» من جانب واحدي التي يطلب فيها من شخص أن يبدي استشارة وهو المبدأ الأساسي الذي أقيم عليه المجلس.

يفسر لنا المفهوم الإباضي للشورى لماذا يكتفي السلطان عند مناقشة التنمية السياسية بالاشارة بصورة عامة الى ما يسميه بـ «تراثنا». وكذلك تتجنب الكتب المدرسية الخوض في المواضيع الحساسة في دراسة تاريخ عمان الحديث والذي لا بد أن يتم التعرض فيه الى تاريخ «الإمامة» في القرن العشرين. والملاحظ أن تجنب الخوض في القضايا السياسية والدينية الرئيسة

---

(٦٨) Eickelman, «Kings and People».

(٦٩) هذه الأمثلة مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ٦٤٠.

في مناهج الدراسة الرسمية لم يضع سدى في تكوين الشباب العماني، اذ ان طبيعة سلطة الدولة ليست موضوعاً للنقاش العلني. وأخيراً، ومن وجهة نظر أفضل، فإن مشاركة شعبية كبرى في صنع القرار السياسي لربما تطلبت شجاعة كبرى، لكن من شأنها في الوقت نفسه أن تعطي ضماناً طويل الأمد للاستقرار السياسي في البلاد أكثر مما يمكن أن يعطيه التركيز فقط على قضايا الأمن وحدها.

ثالثاً: خلاصة

يبدو الآن وبكيفية تتزايد وضوحاً مع الأيام ان القومية العلمانية التي كانت في يوم ما عاملاً يوحد الوطن العربي في مواجهة الهيمنة الأوروبية، بدأت تأفل وتقل قيمتها. ففي الخمسينات ومطلع الستينات، تقدم بعض المنظرين السياسيين بنماذج لعصرنة عقلانية ولانسان جديد. وكان الدين يُرى في هذه النماذج على أنه مسألة شخصية وخال من أي تأثير سياسي مباشر. غير أنه من السمات البارزة للشرق الأوسط في الوقت الراهن، انبعاث اسلام سياسي لا يشكل بالضرورة بديلاً عن القومية العلمانية ولكنه جزء لا يتجزأ من الهوية الفردية والجماعية التي طالما تجاهلتها الدولة أو قمعتها أو حاولت التحكم فيها بكيفية جافة. ففي مصر مثلاً شكلت الجماعات الاسلامية منذ الثلاثينات تهديداً سياسياً لأنظمة الحكم التي تعاقبت منذ ذاك التاريخ. أما ما يميز أحداث السبعينات والثمانينات هو تزايد عدم قدرة النظام للوصول الى حلول عملية للتذمر الشعبي.

ويرى محللون في ظهور الجماعات الاسلامية المناضلة تحدياً رئيسياً لسلطة الدولة في الوقت الراهن، ولهذه الغاية وجهوا اهتمامهم لدراسة الكيفية التي يتم بها الانضمام الى هذه الجماعات. يستنتج من الأبحاث المنشورة في هذا الباب، أن دعوى هذه الجماعات تجد صدى كبيراً في أوساط الشباب المتعلم والواعي سياسياً من ذوي الأصل القروي أو المدن الصغيرة والذين يعيشون حالياً في المناطق التي عرفت تطوراً عمرانياً سريعاً[٧٠]. ويتم الانضمام الى هذه الجماعات عبر علاقات القرابة والاتصالات الشخصية، كما أن عدم وجود تنظيم رسمي لها مكّنها من العمل السري واخفاء أنشطتها بسهولة. ويرى بعض كتاب هذه الأبحاث أن المناضلين في هذه الجماعات يمثلون بشكل كبير شريحة داخل الطبقة الوسطى السفلى حتى وإن كانت الزعامة فيها تتشكل من خليط الأفراد من ذوي الأصول المختلفة بمن فيهم أفراد من أعيان البوادي، أي تلك المجموعة من الأفراد الذين اعتمدت عليهم السلطات المركزية تقليدياً للابقاء على المناطق القروية تحت مراقبتها[٧١].

وهناك بُعد آخر للتعبير السياسي الاسلامي المعاصر والذي غطت عليه الأقوال والأعمال المتطرفة للمناضلين في هذه الجماعات. فالاسلام في هذا البُعد، أداة للتعبير السياسي يصعب على

---

(٧٠) بالنسبة الى مصر، انظر: Saad Eddin Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups,» *International Journal of Middle East Studies*, no. 12 (1980), pp. 423-453, Kepel, *Le Prophète et Pharaon*, pp. 201-212.

أما بالنسبة الى المغرب، انظر: Etienne and Tozy, «Le glissement des Obligations Islamiques vers le phénomène associatif à Casablanca,».

(٧١) Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» pp. 133-134.

الدولة أن تغير منه أو تراقبه. فالدعـوة الى الاسلام، عـلى عكس الايديـولوجيـا التي تبناهـا الجيل الأول من القوميين العلمانيين، تتفهمها شرائح عريضة من الشعب، بما فيها أولئـك الذين بقـوا الى وقت قريب لا يهتم بهم أحد ولا يسمع لهم صوت. وفوق هذا تعتبر الأنشطة الموجهة توجيهاً دينيـاً من ضمن المجالات القليلة التي لا تتدخل فيها معظم الدول إلا بحذر شديد. وبما أن معظم الـدول تسعى الى قمع أية معارضة ممكنة أو ضمها اليها، فانها لا تتساوق مـع التغيرات التي تحصـل في التطلع الشعبي نحو ما يريده الشعب من السلطة. ومن بين العوامـل ذات الأمد الطـويل في هـذه التغـيرات، بلوغ «الجمـاهير» المتعلمـة سن الرشـد واستفادتهـا من عملية التعليم التي تؤكـد على ضرورة الاستفادة من القيم العصرية واعتمادها. وقد بدأت تبدو بوضوح وبكيفية متزايدة مع مرور الأيام آثار التعليم الجماهيري الذي نظم أولاً في مصر في الخمسينات ثم في المغرب وأخيراً في عمان في السبعينات.

إن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنحصر فقط في التوزيـع المادي للثـروات. إذ إن هناك تطلعـاً متزايداً الى أن الحكومة لن تكون عادلة الا اذا كانت حكـومة اسـلامية، وهـذا يتناقض مـع مجال الدولة في الوقت الراهن على الرغم مما تبذله الدولة من جهود للجمع ما بين القيم الدينية والزعـامة في آن واحد، إذ ان على الدولة، في كل من الحالات الثلاث التي تعرضنـا لها هنـا، أن تعمل للتغلب على ما تواجهه من تغـيرات اجتماعيـة واقتصاديـة تسير بسرعـة أقوى ممـا كانت عليـه في العقود السالفة. فالانتخابـات في المغرب، مثـلاً، ظهرت كجـزء من استراتيجيـة طويلـة الأمد للتكيف مـع التغيرات الحاصلة في التطلعات السياسية. ويدلنا السلوك الواقع في الانتخابات المحلية في مصر على أن المأزق الذي توجد فيه الدولة يتمثل في الكيفيـة التي تمكّنها من تكسـير نفوذ الأعيـان المحليين بدون أن تفقد نفوذها على المناطق القروية. أما في عمان فان ما تشكله عائـدات النفط من درع واق وعدم وجود أي تهديد داخلي أو خارجي للنظام الملكي منذ عام ١٩٧٥ ـ أي العام الذي انتهت فيه رسمياً انتفاضـة الثوار في اقليم ظفـار الجنوبي ـ أعطيـا للدولـة وقتاً اضـافياً للتكيف ببطء مـع التغيرات الحاصلة في التطلعات السياسية. الا أن الوعي بهذه التغيرات الطويلة الأمد والقدرة على التكيف معها لا يضمنان في حد ذاتهما البقاء وطول العمر لأي تشكيل خاص من تشكيلات الدولة. وعلى أي حال فهما يؤمنان شيئاً واحداً وهو أن تلك التغيرات لن تشكل في حد ذاتها تهديداً للـدولة أو تضطر هذه الأخيرة لاستعمال القمع الذي يعتبر انهزاماً ذاتياً لهـا واعترافـاً علنياً منهـا بعدم وجود مشروعية لسلطتها داخل البلاد. ان مرونة الدولة واستجابتها للتغيرات الحاصلة عند الأفراد من غير النخبة في ادراكهم لسلطة الدولة يشكلان عنصراً مهماً في الحفـاظ على المشروعيـة الشعبية للسلطة في هذه العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وفي رأي ماك وليامز فإنه يمكن أن يوجد في أي وقت من الأوقات أنظمة وأنماط من السلـوك المشروعة التي تتناسب في مجملها مع الامكانات والظروف التي توجد فيها[٧٢]. وفي اعتقادنا أن هذا الرأي يصدق على دول الشرق الأوسط في الوقت الـراهن، إذ ان القدرة عـلى الحفاظ عـلى علاقـات محلية فعالة ومقربـة يدخـل فيها عـدد من المواطنـين ممن لا يشتركـون في العملية السيـاسية الا بكيفية مهمشة، من شأنها أن تشكل عنصراً ضرورياً في التعرف عـلى الخطوط المتغـيرة للامكـانات والظروف وتسهيل عملية تقبل سلطة الدولة الموجودة وذلك كسلطـة تعتبر أكثـر صوابـاً وعدلاً من البدائل التي يمكن أن تطرح عنها أو على الأقل أكثر فعالية منها □

---

(٧٢) McWilliams, «On Political Illegitimacy,» pp. 429-430.

المدارس الاجتماعيـة في القرن العشرين وتـأمـلات حـول المنظـار الخـلـدوني

د. عزي عبد الرحمن

أستـاذ بمـعـهـد علـوم الاعـلام
والاتصـال ـ جـامـعـة الجـزائـر.

هذه التقديمة المتواضعـة ليست بدراسـة مصداقيـة متكاملـة عن المدارس الاجتمـاعية الجـد حديثة، إذ إن دراسة أي جانب من أي من هذه المدارس كفيلة وحدها بعدة أطروحات. وهي ايضاً ليست عن الخلدونية وانطلاقاتها المنهجية والنظرية حيث ان ما كتب عنها يعفينا من التكرار وحتى من طرحها في قالب يتماشى مع المتطلبات الآنية. هذه المحاولـة هي أولاً عرض وصفي تعـريفي لهذه المدارس الحديثة. هذا يتضمن نظـرة تقويميـة نقديـة للكتابـات الاجتماعيـة المتداولـة في عدد من المؤلفات عندنا والتي لم تستطع ان تـواكب تطور الاتجـاهات الحـديثة لعلم الاجتمـاع في المجتمع الغربي. وثانياً دراسة امكانية ايجاد نوع من همزة وصل بـين اطروحـات هذه المـدارس وما يمكن ان نسميه بالمنظار الخلدوني الذي يمكن ان يشكل جزءاً من ركائز علم اجتماع يتعـايش مع واقـع المجتمعات العربية.

ترتكز هذه الدراسات العربية على افتراضية مسلم بها، ان علم الاجتماع في الغـرب ينحصر الى حد كبير في الثلاثي دوركايم، ڤيبـر، وماركس[1] وان هـذا العلم مازال يتعـامل بشكـل أو بآخـر مع تبيانيات هؤلاء الآبـاء الذين طـرحوا مـرتكزات نظـرياتهم في اواخـر القرن التـاسع عشر. وبعض المحاولات التي عملت على تجاوز اعمال هـذا الثلاثي تـوقفت عنـد الـبنى المعـرفيـة التي طرحهـا الرعيل الاول من علماء الاجتماع في امـريكا امثـال بارسـونز[2] وميـرتون[3] والتي يمكن إدراجـهـا

(١) انظر: احمد ابـو المجد، **علم الاجتمـاع الاسلامي** (قسنطينـة: دار البعث، ١٩٨٢)، ونور الـدين حقيقي، **الخلدونية** (وهران: المطبعة الجهوية، ١٩٨٤).

(٢) انظر: سالم ساري، «الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية: ممـارسة نقـدية،» في: **نحـو علم اجتمـاع عربي: علم الاجتمـاع والمشكلات العـربية الـراهنة**، تـأليف مجموعـة من الباحثـين، سلسلـة كتب المستقبل العربي، ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٨٥ ـ ١٩٦.

(٣) انظر: سالم ساري، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات،» في: المصـدر نفسه، ص ٥٢.

ضمن المدرسة الوظيفية (Functionalism)المصاغة الى حدٍ على طريقة كونت ودوركايم. إن تأثير هذا الثلاثي في مسار علم الاجتماع في الغرب غني عن أي تذكير كما أنه من الصعوبة بمكان مناقشة تجاوز هذا التأثير الى العلوم الاجتماعية في البلدان الحديثة النشء وبالاخص علم الاجتماع الافريقي. بيد ان علم الاجتماع في الغرب، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ذهب الى أبعد ما ذهب اليه دوركايم، ڤيبر، ماركس، وبارسونز واصبحت أطروحات هؤلاء تعرف الى حد كبير بالمدارس التقليدية أو حتى بالمذاهب السائرة في طريق التضاؤل (The Waning Paradigms). ووردت تساؤلات عن مصداقية وثبات هذه المدارس من مصادر ذات خلفيات فلسفية عدة، وتمثلت على سبيل المثال لا الحصر في كتابات شوتز عن مآخذ المدرسة الوظيفية، وبارغر ولاكمن عن التنشئة الاجتماعية للحقيقة (Social Construction of Reality) وميلز عن الماركسية الجديدة (Neo Marxism). وقد بلغ هذا التضاؤل ذروته عندما تساءل ڤولدنر في مؤلف **الأزمة القادمة في علم الاجتماع الغربي** عام ١٩٧٠ عن صلاحية كل من المدرسة الوظيفية التي ساهم دوركايم في تأسيسها والمدرسة الماركسية ايضاً[٤].

هذا التضاؤل لم يحدث صدفة، انما هو حصيلة عدة عوامل منها التي ذكرها ڤولدنر والمتمثلة في متاعب حرب الڤيتنام التي أدخلت المجتمع الغربي عامة في صراع مع حركة الطلبة نفسها، وحركة الحريات المدنية للأقليات في الستينات بالولايات المتحدة. لكن أضف الى ذلك، وبأهمية أكثر، التغيرات الداخلية في المجتمعات الغربية وكذا العوامل الخارجية الأخرى.

فالعوامل الخارجية تتمثل جزئياً في بروز حركات التحرر الوطنية وإحراز معظم البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي في الستينات. هذه الظاهرة، وان لم تمس بشكل مباشر البنية الاجتماعية في البلدان الرأسمالية، إلا أنها أحدثت نوعاً من الإرتباك لدى الأوساط المثقفة التي ما انفكت تعطي دوراً هامشياً للمجتمعات غير الأوروبية في أطروحاتها. أما التغيرات الداخلية فنذكر من بينها، انتقال المجتمعات الغربية من مصنّعة الى ما بعد التصنيع (Post - industrial Society) ، وما ترتب عن ذلك من تحولات في التشكيلة الاجتماعية؛ تمركز الفئات الاجتماعية في قطاع الخدمات؛ تقلص الطبقة العاملة وكذا قوة تأثير المنظمات العمالية؛ زيادة قدرة تأثير الجماعات الضاغطة (Interest Groups)، دخول المرأة في القوة العاملة بصورة لم يسبق لها مثيل، الاهتمام المتزايد بقضايا إجتماعية اكثر منها سياسية كقضية التلوث، الجريمة الخ: كل هذه العوامل لم تكن متوقعة ولم تندرج ضمن قائمة اهتمامات دوركايم أو ماركس ولهما طبعاً عذر في ذلك.

إذاً، هناك ضرورة لمتابعة ودراسة تطور المدارس الاجتماعية في الغرب إن لم يكن لشيء فلأنها ذهبت أبعد مما أتى به الثلاثي (دوركايم، ڤيبر، وماركس) الذي اثار عدة دراسات ومناقشات من طرف عدد من الكتاب العرب ولو أنه لا يوجد على ما أذكر محاولة لايفادنا بتقديم متكامل لأعمال هذا الثلاثي كمثل الذي أتى به آرون مثلاً[٥].

نستطيع هنا أن نحدد أربع مدارس تشكل الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الغربي. هذا

---

(٤) Alvin Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1970).

(٥) Raymon Aron, *Main Currents in Sociological Thoughts* (New York: Anchor Books, 1970), vols. I and II.

التحديد كما أشرت سوف اتناوله من زاوية تعريفية وصفية لا تحليلية لعدة تقييدات منها ان اطروحات كل من هذه المدارس كفيلة بدراسة مستفيضة تخرج عن الاطار المشكل لسياق هذه الدراسة.

١ ـ المدرسة النقدية المسماة بمدرسة فرانكفورت (Critical School)

هذه المدرسة، التي تأثرت بهيغل، ماركس «الشاب»، فرويد، والى حد بفيبر ومانهايم، برزت الى الميدان ابتداء من عام ١٩٢٣ عندما قامت مجموعة من «الماركسيين الجدد» بتأسيس معهد البحوث الاجتماعية بفرانكفورت، والذي اصبح فيما بعد جزءا من جامعة فرانكفورت. وتم تأسيس المعهد كمركز للدراسات الماركسية المستقلة بعيداً عن تأثيرات الاحزاب الموجودة في المانيا في تلك الفترة. هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث ان صعود هتلر الى السلطة في بداية الثلاثينات ادى باعضاء المعهد امثال ادورنو، هوركهايمر، ماركيوس، فروم، لونثال ونيومان الى الهجرة ونقل أعمال المعهد مؤقتا الى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة (حتى عام ١٩٥٠). واستطاع هذا الفريق، بتوظيف المنهجية التطبيقية الأمريكية، أن يقدم أهم أطروحاته عن الشخصية السلطوية (Autho-ritarian Personality) والثقافة الجماهيرية (Mass Culture) خلال هذه المدة. وقد استمر معهد فرانكفورت بالمانيا بنشاطه وهو حالياً يواصل دراساته المركزة حول البنية الفوقية في المجتمعات الرأسمالية تحت قيادة هابرماس الذي أصبح تأثيره جلياً لدى مختلف الأوساط المثقفة في الغرب وبخاصة نظرياته عن طبيعة المعرفة الانسانية ومؤخراً عن علاقة الاتصال (Communication) بالسلطة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة[٦].

٢ ـ المدرسة الفينومينولوجية أو الظواهرية (Phenomenological Sociology)

ظهرت هذه المدرسة كجزء من حركة تتحدى المنظار المسمى بالموجب (Positivism) أو العلمي في العلوم الاجتماعية؛ هذا المنظار الذي يرى أنه من الممكن والضروري اقتباس مناهج العلوم الطبيعية في دراسة السلوك الانساني. ويعتبر هوسيرل مؤسس الاتجاه الفينومينولوجي في الفلسفة ولو ان فلاسفة آخرين أمثال برانتانو ساهموا أيضاً في وضع ركائزها. ودعا هوسيرل، الذي يرى أن العلوم الاجتماعية في الغرب تتجه نحو طريق مسدود، الى العودة الى الاشياء نفسها كما هي موجودة في العالم الحقيقي. هذه العودة تمر على ضرورة دراسة الوعي الانساني. هذا الوعي، على حد هوسيرل، ينبغي أن يجسد إشكالية، إذ إن كل شيء تتم معرفته عن طريق هذا الوعي. وكان المنظِّر الذي حاول ان يدمج هذه المدرسة مع اهتمامات علم الإجتماع هو شوتز الذي هاجر من فيينا الى الولايات المتحدة اثناء الحرب العالمية الثانية والذي تنسب إليه المدرسة الفينومينولوجية الإجتماعية. يرى شوتز أن الدراسة الإجتماعية لا بد أن ترتكز على المعاني الذاتية التي يربطها الافراد بسلوكهم عملاً الى حد كبير بمفهوم ڤيبر الخاص «بالفهم» (Verstehen). وهو يرى أنه من الضرورة العودة الى الفرد وتجربته وأن المؤسسات الاجتماعية هي علاقات وتفاعلات بين

---

(٦) Jurgen Habermas, *Communication and the Evolution of Society*, trans. Thomas McCarth (Boston: Beacon Press, In., 1978).

الأفـراد وليست مؤسسات لهـا حياة في حـد ذاتها (Life of Their Own) لا يمكن تجـزئتهـا كمـا قدمها دوركايم. وهكذا يرى شوتز أن إشكالية علم الاجتماع هي الحياة اليوميـة كما تتم تجـربتها من قبل العديد من الافراد المشكلة للمجتمع.

٣ ـ مدرسة التفاعلات الرمزية (Symbolic Interactionism)

أسس هذه المدرسة الفيلسوف وعـالم النفس الاجتماعي ميـد في بدايـة هذا القـرن بالـولايات المتحدة، لكن عدداً آخر من المنظرين أمثال بولدوين، جيمس، ودوي قد ساهموا ايضـا في نشأتهـا. وتفترض هذه المدرسة أن المجتمع يجسد مجموعة من التفاعلات القائمة بـين الافراد والجمـاعات. هذه التفاعلات تتخذ دلالاتها بواسطة نظام من الرموز أهمها اللغة. وترى هذه المدرسة أن المعاني (Meanings) هـي ذاتيـة لا يمكن إدراكها «كلية» وما يستطيع الباحث الاجتماعي الوصول اليه هو، كما أشار إلى ذلك فيبر، تقديرات يُتوقع منهـا أن تكون ذات قـربـة من المعـاني الذاتيـة الخاصـة بالمستوى الاول من الحقيقة. وتعتبر هذه المدرسـة ان المجتمع ليس اكبـر من الفرد. إذ إن هنـاك اقتران شبه جدلي بين الفرد الذي يشكل دافع التغير والمجتمع الممثل للقيم والمفاهيم السائدة. وقد طرح هذه النظرة كل من ميد في أطروحته حول العـلاقة بـين الأنا (The I) الجـزء الممثل للتجـربة الذاتية الفريدة للفرد والذات (The Me) الجـزء الممثل للمجتمـع ككل، وكـولي في مفهومـه الخاص بالنفس المقترنة بمرآتها (The Looking - glass Self)، وطوماس في تعريفـه للوضعيـة الاجتماعيـة (Definition of The Situation) التي يتفـاعل فيهـا كـل من الاعتقـادات والطقـوس الاجتمـاعيـة والخصائص النوعية للفرد. وقد استقطبت هذه المدرسة عـدة اتباع بخـاصة بعـد الحرب العـالمية الثانية. وتفرعت بعد ذلك الى عدة مذاهب منها المذهب الدرامي (Dramaturgical approach) الذي أسسـه كوفمـان والذي يعـالج الأدوار التي يلعبهـا الممثل في مسرح الحيـاة اليوميـة بـالأخص في المجتمعات المصنعة، والمذهب التبادلي (Exchange Theory) الذي قدمه كل من بلـو وهومنـز والذي يفسر طبيعـة العـلاقـات المـاديـة والأخـرى ضمن المؤسسـات الاجتمـاعيـة، وكـذلـك المـذهب الاثنوميثدولوجـي (Methodological approach) الذي يمثله كارفنكـال والذي يحـاول أن يستخدم الطرق والأساليب المستعملة في التعامل مع متطلبات الحياة اليومية كأدوات في البحث العلمي(٧).

٤ ـ المدرسة البنيوية (Structuralism)

ترجع الانطلاقات النظرية لهذه المدرسة الى فرويد، ماركس، وايضـا عالم اللسـانيات الحـديثة سوسير. واستخدمت المدرسة تبيانية فرويد المتعلقة باللاوعي واقتـراح ماركس القـائل بـأن البنية الاجتماعية هي التي تُنْبت الوعي والمبادىء السيميولوجية التي قدمهـا سوسـير. يرى هـذا الأخير الذي كتب في بداية هذا القـرن بفرنسـا ان اللغة ينبغي ان تُـدرس كمؤسسة في حـد ذاتها. هـذه المؤسسة تشتمل على عدة آليات تحدد طبيعتهـا من بينها التجـزئة التي تفـرض نفسها بـين اللغة (Langue) والكـلام (Parole) والتمييز بـين الجـانب التطـوري (Diachronie) والجـانب الحـالي أو الآني (Synchronie) للغـة. ويحدد سـوسير علم اللسـانيات بـأنه علم الـدلالة أي ينبغي دراسـة

---

(٧) يمكن كنظرة أولية للمدارس الثلاث الفارطة استخدام:

Nicholas Timasheff and George Theodorson, *Sociological Theory: Its Nature and Its Growth* (New York: Random House Inc., 1976).

العلاقة القائمة بين الدال والمدلول. وقد استعمل لفي ستروس في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هذه التبيانية لدراسة بنية اساطير المجتمعات المسماة بالبدائية، هذه البنية التي لا تعكس نفسها في المحتوى الظاهري للأساطير، بل في المحتوى غير البارز والمرتبط باللاوعي. واستعمل هذه التبيانية ايضا كل من لاكان في دراساته عن مراحل تطور الشخصية الفردية وديناميكية اللاوعي التي تتحكم في الكلام بصفة خاصة في وضعية عيادية؛ فوكولت في منهجه التاريخي عن مراحل القطيعة في تطور الفكر الفلسفي والمؤسسات الاجتماعية؛ بارث في استخدامه للعلاقة الجدلية بين الدال والمدلول في النقد الأدبي؛ والتوسر في كتاباته عن نقد ماركس للاقتصاد الكلاسيكي والعلاقة المتبادلة بين البنى المختلفة للنظام الاجتماعي[٨].

نستطيع القول ان معالجة أطروحات هذه المدارس تحليلياً أو نقدياً غائبة أو لا تكاد تذكر في الكتابات العربية اللهم إلا بعض الإستثناءات هنا وهناك من جانب هذه المدرسة أو تلك. هذا الغياب له مبرراته ومن بينها أن احتكاكنا (هنا في المغرب العربي) بعلم الاجتماع الغربي قد تمّ عن طريق المدرسة الفرانكفونية وان معرفتنا للثقافة الانكلوساكسونية تمت بواسطة الإخوة المشارقة الذين لم يواكبوا لسبب أو لآخر تطور الإتجاهات الفكرية في علم الاجتماع الغربي. ويبقى، على كل، تساؤل يطرح نفسه عن توظيف أو توجيه انطلاقات هذه المدارس في إطار واقع علم اجتماع عربي على غرار ما قامت به الأوساط الجامعية في أوروبا تجاه المنظار الخلدوني في أواخر القرون الوسطى مثلاً. هذا بدون تردد من الصعوبة بمكان الاجابة عليه اذ ان هذا يتطلب تدخل أحسن ما لدينا من فلاسفة، علماء اجتماع ومختصين في عالم الفكر المعاصر. على أنه ينبغي التنويه الى ان هناك وعياً متميزاً بضرورة الاصرار على وضع البنى الأساسية لعلم اجتماع عربي[٩] والكتابات التي تأتي عن طريق مركز دراسات الوحدة العربية[١٠] تدخل في هذا الاطار.

هناك مرحلة تبدو ضرورية لاستيعاب ومتابعة تطور الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الغربي، وحبذا لو تنظم المعاهد الاجتماعية عندنا مواداً خاصة بهذه المدارس وتطورها. هذا لا يعني اننا لا نستطيع سرد بعض الميادين التي يمكن ان تستوظف فيها اطروحات هذه المدارس أخذاً بعين الاعتبار ان لكل مدرسة طابعاً تاريخياً حضارياً خاصاً وطابعاً إنسانياً يتعدى هذا الإطار.

ينبغي ومن الضروري الأخذ بعين الإعتبار نظرة المدرسة النقدية تجاه وسائل الاعلام كأدوات للمنطق الاستعمالي (Instrumental Reason) الذي من طبيعته المراقبة الاجتماعية وبالأخص تجاه الثقافة الجماهيرية (المعممة عن طريق هذه الوسائل) التي أدت الى القضاء على التنوع الثقافي، الإمتثالية، تدهور مستوى الذوق الثقافي، المساهمة في خلق مجتمع استهلاكي، ... الخ[١١].

---

(٨) Azzi Abderrahmane, «Structuralism and Sociological Theory,» (Ph. D. Sissertation, North Texas State University, Denton, Texas, 1985).

(٩) محمد عزت حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي،» في: **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، ص ١٣ ـ ٤٤، ومحمد شقرون، «أزمة علم الاجتماع أم أزمة المجتمع؟» في: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٨٢.

(١٠) **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**.

(١١) T.W. Adorno, «Television and Pattern of Mass Culture,» in: Wilbur Schramm, *Mass Communication* (Illinois: University of Illinois Press, 1972), pp. 594-612.

هذه تبدو اساسية بخاصة وان معظم البرامج التلفزيونية في البلدان النامية عامة مستوردة من الدول التي ولّدت هذه الظواهر التي تحدثت عنها المدرسة النقدية.

ينبغي ايضا دراسة منطلقات المدرسة الظواهرية التي ظهرت كتحد للاتجاه الموجب ـ العلمي الذي يستثمر الثقة الكاملة في الحواس لدراسة ما هو موجود في الواقع. هذه المنطلقات أساسية في الدراسة الكيفية للتجارب الذاتية بخاصة في المجتمعات التي هي في مرحلة التغير الاجتماعي المتواصل مثل المجتمعات العربية.

مدرسة التفاعلات الرمزية توفر لنا بعض الاجابات حول العلاقة القائمة بين الفرد والجماعة وكذا دور اللغة والرموز الاخرى في عملية الاتصال.

المدرسة البنيوية توفر لنا نماذج مستمدة من علم اللسانيات لدراسة الطقوس، الاساطير، الروايات والحكايات، والأدب عامة وكذا دراسة الكلام والتاريخ والنصوص. وتبدو هذه النماذج اساسية بخاصة وأن أساليب التعبير في مجتمعات عدة مثل المجتمعات العربية عادة ما تلجأ الى الرمزية كمنفذ للتعبير عن تلك التناقضات النظرية والإجتماعية التي تحدث عنها لفي ستروس، لاكان، بارث، وألتوسر.

أرى إذاً، بناء على ما سلف، أنه لا ينبغي استثناء هذه المدارس في الدراسات الإجتماعية في البلدان العربية فقط لأنها تدور حول الاطر المرجعية الاوروبية الغربية كما انه لا ينبغي أخذ هذه المدارس بدون نظرة نقدية مستمدة من الواقع التاريخي للمجتمعات العربية صاحبة الحضارات العريقة. ايضا، فإن اطروحات هذه المدارس قد تلعب دوراً إضافياً في بعض الاحيان، مكمّلا في احيان أخرى وأساسيا في حالات بناء على طبيعة محور الاشكالية المطروحة. هذا يؤدي بنا حتما إلى التأكيد، كما أشار الى ذلك حجازي وشقرون، على لزومية وجود مدرسة متجانسة متكاملة تتعايش وتحلل اوضاع المجتمعات العربية وربما النامية بصفة عامة. ربما علم اجتماع التنمية هو جزء من هذا الاتجاه، لكن تنبغي الاشارة الى أن محاولات عدة لتطوير رؤية فكرية متعلقة بأوضاع هذه المجتمعات لم تأت بعد بثمارها[١٢] سواء أكان ذلك في علم الإجتماع أم في علوم اخرى مثل علوم الاعلام مثلاً[١٣].

يمكن القول ان محاولات طرح المنظار الخلدوني يدخل في اطار محاولة إيجاد نموذج يتماشى مع واقع المجتمعات العربية وربما الأخرى ايضا. إن المنظار الخلدوني، إضافة الى المنهج التاريخي الذي طرحه، يمكن بصيغة مرتبطة مع الدراسات الميدانية ان يكون من الركائز الاساسية في علم الاجتماع الريفي ـ المدني. هذه تصبح اكثر جلاء عندما ندرك ان معظم المجتمعات العربية والنامية تعيش مرحلة انتقالية من مجتمع ريفي الى مدني، ويترتب عن ذلك تغييرات في التشكيلات الإجتماعية، في الولاء السياسي، في تغير القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، وفي بروز مظاهر الإغتراب.

أيضا، يمكن توظيف مفهوم «العصبية» لدراسة المؤسسات الحديثة في المجتمعات العربية بناء

(١٢) سعد زهران [وآخرون]، **العالم الثالث يفكر لنفسه** (القاهرة: دار ابن رشد، ١٩٨١).

(١٣) John A. Lent. «Mass Communication in the Third World: Some Ethical Considerations,» in: *Studies in Third World Societies* (Virginia, 1979).

على الدور الذي تلعبه هذه الرابطة في نشأة الأمة وتطورها. والدراسات الخلدونية في هذا المضمار تستحق قدراً كبيراً من التقدير. بيد ان هناك عقدة تفرض نفسها على المفكر العربي في هذا المجال: أقصد بذلك الفراغ الذي يمتد من ابن خلدون الى الوقت المعاصر. هذا الفراغ يستوجب بالضرورة تطوير وفي بعض الاحيان تجاوز بعض اطروحات هذا المفكر الذي كان أكثر تقدما من المرحلة التي أسس فيها منظاره التاريخي. هذه الوضعية تشبه، ولو أن ذلك ليس بسبيل المقارنة، مرحلة النهضة في اوروبا عندما استضيفت الكتابات الكلاسيكية واصبح افلاطون المرجع الاساسي للفلاسفة. وكما لاحظنا فإن الفلسفة الأوروبية تجاوزت هذه الكتابات الكلاسيكية ابتداء من عصر التنوير واصبح افلاطون الى حد في خبر كان.

ينبغي إذاً العمل على تطوير هذا المنظار الخلدوني بنظرة تطلعية وايضاً بشجاعة لنقد بعض الجوانب التي لم تعد تتوافر فيها أسباب وجودها. هذا العمل ايضا يستدعي وفي الوقت نفسه دراسة ومتابعة المدارس الإجتماعية الغربية التي تتطلب النقد أو المشاركة في المناقشة. هذه المناقشة تبدو ممكنة بخاصة وان وسائل الاتصال الحديثة اصبحت تتغلب على العوائق التي كانت تقف حجرة عثرة امام التبادل الفكري والعلمي في حينه بين المجتمعات المختلفة. هناك آلية يشترك فيها كل من المنظار الخلدوني وهذه المدارس: المنهج العلمي في دراسة الحقائق الاجتماعية. وتبقى الاجتهادات والدراسات الجد متنوعة المنتظرة متوقفة على مدى فهم المناظير المستمدة من الواقع التاريخي العريض للثقافة العربية وعلى مدى فهم الثقافات الاخرى وإمكانية توظيفها للمساهمة في النهضة العلمية والفكرية التي هي من ضروريات العصر □

صدر حديثاً عن

مركز

مركز دراسات الوحدة العربية — الدراسات العربية المتوسطية

وحدة المغرب العربي

محمد عابد الجابري — محمد حربي — بشير بو ممزة
محمد اركون — الطاهر لبيب — سامي نابر
علي اومليل — صلاح الدين المنوزي — محسن التومي
نذير ممروف — عبد الله البارودي — برهان غليون
الطيب السبوعي

■ كتب

خالد بن محمد القاسمي

الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً

الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥. ٢٧٩ ص.

(منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٥)

د. عبد العزيز المقالح

مدير جامعة صنعاء.

في السنوات الأولى من عمر ثورة ايلول/ سبتمبر الخالدة، كنت واحداً من عشاق السفر وهواة الترحال، وربما كان عشق السفر من نصيب أبناء جيلي، فقد كانت المدن الأخرى والقاهرة على وجه الخصوص تجمعنا أكثر مما تجمعنا صنعاء أو أية مدينة يمنية أخرى، وكأنما كنا بتلك الأسفار نحاول اثبات أن أسوار العزلة قد اندثرت الى الأبد وأن علاقاتنا بالأشقاء وبالعالم قد أصبحت حقيقة لا تقبل الشك، ومايزال صوت صديقي عبد الوهاب يرن في أذني وكأنه قيل منذ دقائق، أنني كلما وصلت الى مدينة عربية أو غير عربية لأول مرة أشعر بأنني أريد أن أتحدث الى أهلها جميعاً قائلاً لهم، لقد جئت، ها أنذا قد غادرت السجن!!

وكان هاجس الوحدة - يومئذ - يملأ وجداننا الشاب ويحدد مواقفنا من الناس والأشياء. في أقاصي صعيد مصر وفي قرية بالقرب من وهران، وفي ضواحي بغداد، وفي مدينة بنزرت التونسية وبجوار بردى دمشق، وفي قرية «أم ضبان» بالقرب من الخرطوم استمعت الى جواب المواطن العربي العادي عن الوحدة العربية، قد تختلف الألفاظ وقد تختلف اللهجات لكن المعنى واحد: **اننا أمة واحدة، ولغتنا واحدة، وتاريخنا واحد ومشاكلنا واحدة، والاثنان أقوى من الواحد والثلاثة أقوى من الاثنين، ولا بد من الوحدة!!**

وفي يقيني، إنني لو عدت اليوم الى الاماكن نفسها التي زرتها منذ أكثر من عشرين عاما ورأيت الاشخاص أنفسهم وأبناءهم وكان على لساني السؤال نفسه لما اختلفت الاجابة، وهذا اليقين ينفي الزعم القائل بأن الشعور بأهمية الوحدة العربية يعود الى تلك المرحلة المشبعة بالشعارات، كما يؤكد ان الانسان العربي كان ولايزال يرى باحساسه الفطري الصادق ان الوحدة هي طريق الخلاص ووسيلة التحرر من كل المتاعب الداخلية والخارجية، واذا كانت الحكمة الخالدة تقول انه لن يصلح أواخر هذه الأمة الا بما صلح عليه أولها، فان وحدة الأقاليم العربية في ظل العقيدة الاسلامية قد كانت في مقدمة ما اصلح به شأن هذه الأمة ووصل بها الى

درجة عالية من التطور والازدهار كما كان التمزق والشتات من ابرز مظاهر فساد هذه الأمة وانحطاطها في مختلف أقطارها.

وما أحوجنا الآن الى قراءة التاريخ العربي واسترجاع وقائعه الكثيرة في ضوء هذا الواقع المهين، ولعل قراءة ابن خلدون وهو أهم المؤرخين العرب وأكثرهم فجيعة بما كانت قد وصلت اليه البلاد العربية من هرم وجمود وتمزق أو على حد تعبيره من تباعد وتنافر ونقص الأراضي من الأطراف والوسط، وضمور ذبال الدولة من كل جهة. أقول لعل في استرجاع هذه الوقائع في ضوء الشتات الراهن تزيدنا وعياً بالخطر المحدق وتكشف في الوقت ذاته الابعاد الكامنة وراء تمسك الانسان العربي البسيط والعادي ـ سواء أكان في أقصى المغرب أم في أقصى المشرق ـ بالوحدة العربية كوسيلة ناجحة للخلاص من التشرذم والسخرية الدولية من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وينبغي أن نسترجع كذلك الأسباب التي أدَّت الى سقوط الاندلس ومنها على سبيل المثال هذه الاشارة الذكية الدالة التي أوردها ابن الاثير «ان الأمور اضطربت في أواخر أيام بني حمود حتى أنهم لقبوا أربعة من أفراد البيت الحمودي بالخلافة في وقت واحد، وفي مكان ضيق من الارض لا تتجاوز مساحته ثلاثين فرسخا»[1]!! هل ذلك الذي حدث بالأمس البعيد يختلف كثيرا عن هذا الذي يحدث اليوم وعن المنتظر حدوثه؟ وهل هذه الدعوات الاقليمية والطائفية التي تشوه المحيط الفكري وتسمم العقل العربي في كل قطر من الأقطار العربية التي توسعت وصارت فوق العشرين قطرا، هل تختلف في شيء عما كان يحدث في عصور التدهور والانحلال؟

واذا كان البعد التاريخي للأمة العربية بآفاقه الحزينة والمؤلمة يكشف عن أسباب التراجع الأول، فان الواقع الراهن يكشف عن مخاطر الاضمحلال الأخير والذي سوف يسبقه مزيد من التفسخ والتجزئة (تجزئة الاقاليم والأقطار الى امارات طائفية صغيرة)، وحينئذٍ يبدأ العرب مرحلة التلاشي الذي مهد له عصر الاستعمار وساعد على التخطيط والتنفيذ له عصر التوازنات الدولية. إن دولاً جديدة تنمو وتتوحد في جنوب آسيا ودولاً اخرى في العالم تتقارب نحو اشكال من الوحدة، بينما العرب يسيرون في اتجاه مضاد، يقودهم التعصب للعرق أو للطائفة أو للنفط الى الانغلاق والى التسليم المطلق بمخططات التفتيت والاحتكام والاستسلام للقوى المعادية لحماية هذه الاقليمية الجديدة وتقنينها أو بعبارة أوضح، اعتبار الحدود المصطنعة حدودا مقدسةً تعترف بها الجامعة العربية والأمم المتحدة وبقية المنظمات والمؤسسات التي لن تتردد عن قبول عضوية أية قرية عربية تحقق انفصالها ويكون لها علم واذاعة وسلام وطني. والاستقلال المزعوم لم يعد استقلالاً عن السيطرة الأجنبية والخضوع للغزاة، وانما أصبح استقلال المدينة العربية عن الأخرى واستقلال المقاطعة عن المقاطعة، وان استمر الحال على ما هو عليه فسيكون استقلال البيت عن البيت. وتتكرر امارات أفراد الأسرة الواحدة كما حدث في الأندلس أيام بني حمود وغيرهم من زعماء الشرذمة والتفتيت، ولا ريب ان حكم ابن خلدون الخاص **بالهرم** الذي يصيب الدولة يثبت حقيقة الهرم الذي يصيب الدول العظيمة كذلك امكانية عودتها الى الفتوة والشباب، وهو عندما يقول: «واذا كان الهرم طبيعيا في الدولة، كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية، كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني، والهرم

---

(١) ابو الحسن علي بن محمد ابن الاثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٩، ص ٥.

من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها، لما انه طبيعي، والأمور الطبيعية لا تتبدل»[٢].

اذاً، من الأمور الطبيعية اضمحلال الدولة العظيمة وانحطاطها ومن الأمور الطبيعية ايضاً نموها وارتقاؤها إذا ما أخذت بأسباب النمو الارتقاء، وقد وصلت الأمة العربية من التدهور والسقوط الى درجة ليس بعدها الا الصعود. واول مظاهر هذا الصعود يبدأ من التصورات التوحيدية ومن التضامن في مواجهة مخططات التفتيت، ولا بد من أن تبدأ الأقطار المتجاورة دورها الفاعل في توثيق عرى التعاون وفي تغيير الخريطة السياسية نحو التجميع لا نحو التبديد، والعمق التاريخي في نفوس المواطنين غير المتسيسين سوف يشكل في وقت قصير الحماية الحقيقية لهذا التغير، ومن واقع هذا الغياب شبه التام لأحلام التوحيد القومي تلمع بوارق الأمل وتتجلى قيم الوحدة كمحصلة سياسية واجتماعية واقتصادية وجغرافية وتاريخية.. وليست بهدف مواجهة خطر التمزق الراهن وانما بهدف مواجهة التمزق القادم، فالمخططات الاستعمارية لا تكتفي بالاقليمية الراهنة وانما تسعى ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك في السطور السالفة ـ الى خلق اقليميات قبلية وعشائرية وطائفية تجعل الاقليم الواحد مجموعة من الجزر المتنابذة المفوضة أمر حمايتها للقوى الخارجية، لقد صارت الفرصة الآن ـ وفي هذه الظروف الدقيقة ـ أوسع لإحياء مشاريع الوحدة وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لإقامة نماذجها الأولى السليمة من الارتجال والمراعية لكل المقتضيات الموضوعية والعلمية.

ونحن هنا في هذا الطرف الشرقي من الوطن العربي الكبير، عانينا من التجزئة التي كانت قد أصبحت في ظل الحكم الامامي والاحتلال البريطاني حقيقة لا يمكن رفضها أو تغيير صياغتها الا بالثورة، وعندما أصبح حلم الوحدة حقيقة بفضل الثورة التي تحققت في الشطرين، حالت الصعوبات الموروثة عن النظامين البائدين دون تحقيق ذلك الهدف العظيم، كما أدى الاختلاف في الخيارات الفكرية بين القائمين في الحكم في الشطرين الى تكريس التجزئة واستمرار وجود نظامين في قطر عربي واحد. وقد ساعدت الأنظمة العربية العاجزة عن استيعاب هدف الوحدة العربية، كما ساعد عصر التوازنات الدولية على تكريس انفصال الشطرين وبقاء السلطتين على الرغم من ايمان كل اليمنيين حاكمين ومحكومين بأهمية الوحدة وضرورة بناء الوطن الواحد. وهذا ما يتجلى في مشاعر المواطنين وما تكشف عنه وثائق العمل الوحدوي منذ استقلال جنوب الوطن ووصول الشطرين الى مرحلة من التشابك والنزاع غير المتوقع وغير المبرر.

وفي كتاب **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً** للباحث العربي الاستاذ خالد بن محمد القاسمي، رؤية عربية موضوعية وشبه محايدة لقضية الوحدة بين الشطرين، والكتاب يشتمل على قدر من التتبع الدقيق والأمين للخطوات الوحدوية التي تمت بين قيادتي الوطن المشطور، كما يعرض من خلال الوثائق التي توافرت له من الجانبين لوقائع الاحداث الأليمة والأسباب التي أدت الى وقوعها، مما يجعله ـ في تقديري ـ أهم كتاب صدر في موضوعه حتى الآن. واذا كان الكتاب لا يخلو من بعض الجوانب السلبية فان ذلك لا يرجع الى مؤلفه بقدر ما يرجع الى المعلومات التي استقى منها مادة كتابه، وقد

---

(٢) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٥٢.

حرص المؤلف ان يثبت مصادرها في هوامش الكتاب لكي يعفي نفسه من مسؤولية الخطأ في المعلومات الواردة فيها.

يقول الاستاذ القاسمي في مقدمة الكتاب:

«تمثل قضية الوحدة اليمنية الاهتمام الأول للمسؤولين في شطري اليمن، وهم يعتبرون مسألة أن انجاز الوحدة هي طريق الخلاص من المشكلات والخلافات التي يعاني منها اليمن. ويؤمن الشعب بأن الوحدة قدره ومصيره وان طال الطريق. ورغم اصطدام الشطرين في معارك حدودية أكثر من مرة، فانهما بعد هذه الصدامات يبديان تحمسا أكبر للوحدة ويوقعان اتفاقات تستهدف توحيد الشطرين. ويمكن القول انه رغم بطء عملية الوحدة بين الشطرين فان لجان الوحدة حققت تقدما ملموسا في هذا المضمار، خصوصا بعد الانتهاء من اعداد مشروع الدستور. ولا تعتبر العقبات التي تعترض وحدة الشطرين من النوع الذي يستعصى حله فمن خلال الحوار الديمقراطي يمكن حل كل الخلافات وازالة هذه العثرات والضغط على العناصر غير الوحدوية لتغيير موقفها واقناعها بأن مصلحة الوطن فوق مصلحة أي فئة معينة. وقد فتحت وحدة شطري اليمن، حال وقوعها، الطريق الى توحيد الأمة العربية انطلاقا من القول بأن وحدة اليمن تعد دافعا نحو وحدة الخليج والجزيرة...»[٣].

بهذا القدر من الوضوح البسيط أو البساطة الواضحة يقدم الاستاذ القاسمي كتابه للقارىء العربي، ويتناول هذا الجزء من المقدمة ـ وهو أهمها ـ ثلاث حقائق رئيسية: أولاها أن قضية الوحدة اليمنية تمثل الاهتمام الأول للمسؤولين في الشطرين؛ وثانيتها أن الشعب اليمني يؤمن بأن الوحدة قدره ومصيره.. وان طال الطريق. وثالث هذه الحقائق ان العقبات التي تعترض وحدة الشطرين ليست من النوع الذي يستعصى حله، وأن الحوار الديمقراطي هو مفتاح هذا الحل أو أنه الطريق الى الحل. وهذه الحقائق الثلاث تشكل مدخلاً موضوعيا الى فهم قضية الوحدة بين شطري هذا الوطن عبر جذورها وانعطافاتها وتحولاتها القريبة. ولا شك أن الكاتب قد استقى حقائقه الثلاث من أدبيات ووثائق الوحدة، ومن نظرته القومية التي تؤمن بأن ظروف التجزئة القائمة في الوطن العربي ظروف طارئة ولن تدوم طويلاً في عصر الاستراتيجيات المتصاعدة والمصالح العربية المشتركة.

وعندما وضع الاستاذ القاسمي لكتابه عنوان **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً** لم يكن يذهب في ذلك الى تجاهل الماضي القريب، لكنه رأى هذا الماضي القريب جزءاً من الحاضر لم يختلف أحدهما عن الآخر كثيراً لا سيما الماضي القريب الذي ينتمي الى سنوات الثورة اليمنية سنوات الاحلام والمنازعات والمشاريع الوحدوية، وهو يقترب من هذا الماضي بالقدر الذي يعطي للوحدة المنتظرة مقوماتها السياسية والتاريخية، وهو يبدأ الفصل الثالث من الكتاب، وعنوانه (معوقات الوحدة اليمنية) بمقدمة تاريخية متفائلة على النحو التالي: «ابان العزلة التي فرضها الحكم الامامي على الشعب العربي في شمال اليمن، وتحت وطء الاحتلال البريطاني الغاشم في الشطر الجنوبي، كانت الوحدة تبدو كرؤى حلم جميل بعيد المنال ومنذ ثورة ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ أصبحت الوحدة وحديث الوحدة الهاجس اليومي للشعب اليمني بمختلف فئاته واتجاهاته ومشاربه.... وقد كانت ثورة ايلول/ سبتمبر في الشطر الشمالي ايذانا برحيل الاستعمار البريطاني عن الشطر الجنوبي، فجاءت ثورة تشرين الاول/ اكتوبر في الجنوب وليدة طبيعية لثورة ايلول/ سبتمبر في الشمال، وقد ترجم الشعب اليمني وحدة التراب اليمني ترجمة عملية في التنظيمات النقابية العمالية والطلابية اليمنية التي هيأت مناخ الثورة في الشطرين، وكان في عدن قاعدة عمالية كبيرة من ابناء الشمال وقد انتظموا مع اخوتهم في الجنوب في تنظيمات المؤتمر العمالي للنقابات، وكانت الروابط والاتحادات الطلابية اليمنية في الداخل وفي اقطار الوطن العربي وخارجه تضم أبناء اليمن بشطريه كتعبير عملي عن وحدة اليمن

(٣)خالد بن محمد القاسمي، **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**، المقدمة، ص ٩.

الكبير، وجاءت ثورة ايلول/ سبتمبر بمثابة الحكم النهائي بموت التيارات الانفصالية كالجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب وغيرها.

وشرع ثوار الجنوب يقيمون قواعد انطلاقهم في تعز والقرى الحدودية من الشطر الشمالي، وتصاعد النضال ضد الوجود الاستعماري البريطاني، واستشهد ابناء الشطرين في خندق واحد، كان تصعيد النضال وتوحيده كفيلاً بصهر الشطرين في بوتقة واحدة، ولكن الظروف الموضوعية والذاتية لم تساعد على المضي بوحدة النضال الى غايتها المنطقية، والحق، ان المواجهة مع الانكليز لو تصاعدت لدرجة «توريطهم» بضرب تعز وصنعاء، كما كان الامريكيون يضربون «هانوي» لكانت نار النضال الموحد كفيل بصهر الشطرين، على أننا يجب أن لا نفرق في التصور والتنظير، فالنضال العربي المعاصر كله كان ينقصه وحدة النضال، وقد تعثرت هذ الوحدة على صعيد المغرب الكبير، ذلك أن فرنسا حين شعرت بتعاظم الثورة الجزائرية وبوادر الالتحام مع ثوار المغرب، قامت بتقديم تنازلات على مستوى المطالب القطرية لكل من تونس والمغرب، وقد كان على ثورة ايلول/ سبتمبر في شمال اليمن أن تحمل كل تركة التخلف التي ورثتها عن الحكم الامامي، وأن تحارب في الوقت نفسه على عدة جبهات، فأعداؤها لم يتركوا لها الفرصة لالتقاط الأنفاس.

ويبدو أن ثوار الجنوب الذين وظفوا دعم الشمال لصالحهم في الوصول الى سدة السلطة لم يعوا جيدا مستلزمات وحدة النضال ومخاطر قيام كيان مستقل في الجنوب، قد يكرس انفصال الشطرين باسم التحرر والاستقلال، وقد حدث المحذور بالفعل وتطور النظامان في اتجاه سياسي مختلف ومتخالف، وشهدت الساحة اليمنية الوانا من الصراع بين النظامين عانى منها الآلاف من ابناء الشعب اليمني، وعبر الآلام والمعاناة توصل الطرفان الى ما يشبه القناعة بأن أيا من النظامين لا يستطيع فرض الوحدة عن طريق الاجتياح واملاء خطه السياسي والاجتماعي على الطرف الآخر، وكان لا بد لحوار الاشقاء من أبناء اليمن الواحد، أن يعكس هواجس وهموم الوحدة اليمنية التي تشغل فكر ووجدان الانسان اليمني في داخل الوطن وخارجه، وسنحاول في هذا الفصل تناول أهم القضايا المتعلقة بمعضلات ومعوقات الوحدة اليمنية..»[٤].

ويلاحظ من خلال الفقرات السابقة ومن بقية الفصل المعنون بمعوقات الوحدة والذي يبحث فيه الكاتب أبعاد المعوقات الداخلية والخارجية، يلاحظ أنه شديد التفاؤل بالوحدة، وان تكاثر المعوقات وتعدد أطرافها لن يمنع الشعب في اليمن من تحقيق حلمه الكبير في دولة الوحدة، اذا ما رغب في ذلك وأراد أن يستعيد كيانه الموحد، وهنا نعود مرة اخرى الى التاريخ لكي نسترجع باختصار شديد أسباب التفكك والتجزئة، ليس على مستوى الاقاليم العربية بل على مستوى الوحدات السياسية الكبرى في المشرق والمغرب، فقد بدأت التجزئة في الدولة العباسية في المشرق بفعل العرب أنفسهم وبفعل التنافس والأنانية، ولم يأت الهجوم المغولي الا وقد أصبحت الدولة الامبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها أجزاءً مبعثرة وقيادات متنافسة فكانت النهاية الحتمية ان تصبح الاجزاء المتصارعة مطمعا للغزاة وقد كان.

وما حدث في المشرق حدث كذلك في المغرب، وبدأت الدولة الأموية في الأندلس تتهاوى بفعل العوامل الذاتية وبتأثير التنافس والطموحات الصغيرة التي دمرت وحدة الدولة وتحولت بها الى دويلات وامارات صغيرة أثارت شهوة الدول الاخرى ودفعتها الى الانقضاض، وهذه الاشارات العابرة تحاول ان تؤكد أن التجزئة قد بدأت تاريخيا بفعل العرب انفسهم، وأن الغزوات المتلاحقة على أوطانهم كانت نتيجة ولم تكن سببا، ويمكن القول بما يشبه اليقين ان التجزئة الحالية في الوطن العربي من صنع العرب أنفسهم، ولا شك ان القوى الدولية تستفيد من هذه الحالة، لكنها غير قادرة على فرضها أو استمرارها، وهذا هو سر التفاؤل في الكتابات الموضوعية عن الوحدة سواء أكانت على مستوى الاقاليم المجزأة أم على مستوى

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

الوطن الكبير، ومهما كان نوع الأدلة التي ساقها الاستاذ القاسمي في كتابه للتدليل على المعوقات التي تقف في وجه عودة الوحدة اليمنية، فان التفاؤل بامكانية نجاحها يكاد يكون الصوت الأقرب والأكثر وضوحا في صفحات الكتاب، وهو على سبيل المثال يرى انه «من الناحية العملية نجد أن المبررات الموضوعية حتى لبعض الاجراءات التي تمت في الشطر الجنوبي بعد ١٥ سنة لم تؤدِ الى نتيجة جذرية تجعل الشطرين متباينين تباينا تاما، بالرغم من هذه الاجراءات لا شك أن الهيكل الاقتصادي في الشطر الجنوبي غير رأسا على عقب، ولكن عندما نلاحظ الارقام، ودور القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط نجد ان الشطرين مازالا متشابهين تشابها كبيرا»[٥].

ذلك ما يقوله الاستاذ القاسمي، ومن هنا تتكون عناصر التفاؤل كما تتفتح كذلك ابواب الأمل المشترك بين الاشقاء في شطري الاقليم الواحد، واذا كان هذا العرض الموجز لكتاب **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً** قد بدأ من المقدمة فلتكن خاتمته مع سطور من الخاتمة، حيث يحاول الكاتب الوقوف عند آخر المنجزات الوحدوية بالقدر نفسه من الموضوعية والتفاؤل. تقول السطور الاولى من الخاتمة:

«لا شك أن الطريق لتحقيق الوحدة يتطلب الكثير من الجهد الدؤوب المثابر من قبل الشعب اليمني في الشطرين، لأن تركة ورث التجزئة ثقيلة، وليس من السهل القضاء عليها بالعواطف والاماني فقط، وبالرغم مما انجز من خطوات تعتبر ايجابية على طريق تحقيق الوحدة فلا بد أن يبذل المسؤولون في الشطرين مزيداً من هذه الخطوات، ويقع على عاتق لجان الوحدة تحقيق المزيد من هذا الجهد، ان ادراك هذه اللجان لحقيقة ما يتوجب بذله لأهداف الطموح المشروع أدّى الى انجاز الخطوات التي تدخل بالوحدة اليمنية مرحلة ارساء دعائمها وأسسها المادية بالمؤسسات المشتركة التي اقيمت كخطوة اولى، وبخلق المناخات التي تهيىء لكل مواطن يمني في الشطرين أن يعيش في أجواء يمنية بمنأى عن الحواجز الوهمية وقد تحقق ذلك كثمرة لاجتماعات الدورة الاولى للمجلس اليمني الذي انعقد في صنعاء عام ١٩٨٣، ونتج عنه الاتفاق على حق المواطنين في الانتقال بين الشطرين ومواصلة لجان الوحدة المشتركة مهامها المناطة، ولعل الانجاز الذي أوضح بالخطوات المتواصلة على طريق تحقيق الوحدة اليمنية من الأهمية بحيث تأتي اجتماعات الدورة الثانية للمجلس اليمني في غمرة معطيات وطنية ايجابية تساعد على المضي قدما لتحقيق المزيد من الخطوات الوحدوية..»[٦].

ولا بد من الاشارة في نهاية هذا العرض الموجز لكتاب **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً** الى أنه ـ أي الكتاب ـ قد لقي في بعض الاوساط كثيراً من الاعجاب كما لقي في بعضها الآخر كثيراً من الصد وعدم الرضا، ومع ذلك يبقى أهم وأول كتاب يتناول قضية الوحدة بمثل هذا الوضوح والتفاؤل، وربما اكتسب جزءاً من أهميته لكونه قادماً من الخليج وبالتحديد من الامارات العربية المتحدة ومن كاتب ينتمي الى تراب الجزيرة العربية مهد الوحدة التاريخية ووطن التمزيق الراهن □

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

عبد الوهاب بوحديبه

La Sexualité en Islam

الجنس في الاسلام(*)

(Paris: Presses Universitaires de France, 1979).

د. محمود الذوادي

عالم اجتماع ـ جامعة لورنصيان ـ انتاريو ـ كندا.

١ ـ التصور الاسلامي للجنس

يتمحور كتاب **الجنس في الاسلام** لعالم الاجتماع التونسي د. عبد الوهاب بوحديبه حول ظاهرة الجنس وعلاقة الرجل بالمرأة في الوطن العربي منذ ظهور الاسلام حتى العقد الثامن من القرن الحالي. يؤكد المؤلف في مطلع كتابه أن موقف الاسلام قرآنا وسُنةً موقف سليم ازاء قضية الجنس وعلاقة الزوجين بعضهما ببعض. فالرؤية الاسلامية تعتبر العملية الجنسية بين الذكر والانثى مظهراً من مظاهر الهندسة الإلهية الكونية لتلاقي وترابُط وتوحُد ظاهرات هذا الكون التي تبدو احيانا للبعض وكأنها متناقضة ومتصارعة. وبهذا الاعتبار فصاحب الكتاب يرى ان العملية الجنسية في المنظور الاسلامي هي آية من آيات الله. اذ ان بدونها لا يمكن للبشرية ان تتجدد وبالتالي ان تستمر. (ص ١٦).

كثيرة هي الآيات القرآنية التي تتحدث بصراحة وعطف عن رباط الحياة الجنسية بين الزوجين وما له من معانٍ نبيلة كَمّاً وكيْفاً: **﴿يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرا ونساء﴾** [النساء ١]. **﴿أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هُنَّ لباس لكم وانتم لباس لهن...﴾** [البقرة ١٨٦]. **﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها...﴾** [الأعراف ١٨٨].

فالعملية الجنسية بمعناها الفزيولوجي لا يمكن فصلها في نظر الاسلام عن هدفها الرئيسي المتمثل في قيام نظام اجتماعي. فالحب الجسماني مدعو اذاً في الاطار الاسلامي لاكتساب روح شفافة توجهه في النهاية نحو خدمة المجتمع.

وهكذا فالنشاط الجنسي بين الزوجين هو وسيلة اساسية للقضاء على شبح العزلة والفردية. وفي الاسلام فإن عقد النكاح هو

(*) على الرغم من قدم هذا الكتاب الصادر بالفرنسية، الا انه نظرا لأهمية موضوعه ولطريقة معالجة الكاتب له، ولأن القارىء العربي عموما لم يطلع على هذا الكتاب من قبل، لذلك ارتأت المجلة نشر هذه المراجعة. (المحرر)

الاطار الشرعي الوحيد الذي تحل به ممارسة العلاقات الجنسية بين الذكر والانثى حيث يمكن لكل منهما ان يشعر بجسمه وبروحه انه يرتبط من خلال تساكنه مع زوجه بالخالق والانسانية جمعاء (ص ٢٨).

وفي هذا السياق يبرز صاحب الكتاب بما لا يقبل الشك ان الاسلام يُعطي الرجل مركزاً اكبر من المرأة. ولكنه يضيف لتَوّهِ أن هذا الفرق بين الجنسين ليس الاّ فرقاً ضئيلاً (درجة) كما يُصرح بذلك القرآن نفسه. فالاسلام تجاهل مثلا المرأة كنبيّة الا ان القرآن على الخصوص قد اوضح بما يُغني عن التفصيل هنا ان الانبياء كانوا دوماً غارقين في عالم المرأة، من نُسيْبَة الداعية الى مشاركة اكبر للمرأة في عهد النبي محمد الى قصة يوسف مع زليخة. وهي قصة يرى فيها الدكتور بوحديبه جدلية (صراع) الجانب الجنسي المادي مع الجانب الروحي القدسي (ص ٤١). فالجمع بين هذين الجانبين في الحياة الجنسية هو في نظر المؤلف ما تدعو اليه اخلاقيات الاسلام. وكمثال آخر على أهمية الجنس في حياة بني آدم في الاسلام يذكر الكاتب ان الجنس في الرؤية الاسلامية ليس متعة دنيوية فحسب وانما هو ايضا متعة من متعات الجنة. وهذا ما لا ينعم به المسيحي حسب ما جاء في التعاليم المسيحية. وبالتالي فالحياة الجنسية في المنظور الاسلامي لا ينبغي ان يُحرم منها لا الذكور ولا الإناث من فترة البلوغ حتى نهاية زمن الشيخوخة طالما انها تتم في اطار عقد النكاح. فالسماح بتعدد الزوجات وشبه وجوب الزواج حتى على الزاهدين والزاهدات تُشير بوضوح الى الأولوية التي يُعطيها الاسلام الى مسألة الجنس في حياة البشر. ومن هنا يُفهم نقد الاسلام الصارم والشديد للرهبانية والعزوبية. إن الحديث النبوي «من تزوج فقد ملك نصف دينه» يؤكد موقف الاسلام الصريح من اهمية الحياة الزوجية التي توفر للمرأة والرجل ظروف التساكن. ومن ثم فرباط الحياة الجنسية بين الزوجين يتطلب مسؤولية حازمة منهما في نظر الاسلام. اذ ان الحياة الجنسية ينبغي ان تكون مرآة لجدية الوجود الانساني نفسه (ص ٨). ومع ذلك فالاسلام يُعطي من ناحية اخرى اهمية لجانب الملاعبة ـ Udigue ـ في الحياة الجنسية كما شدد على ذلك رسول الاسلام نفسه. فالحب لا ينبغي ان يتم في جوّ من الحزن والغبن بل في جوّ من الفرحة والبهجة. فخلافاً للنظرة المسيحية التي تتسم بالجدية والبعد الاجتماعي والقدسي فيما يخص الجنس فإن الرؤية الاسلامية لهذا الاخير تتصف في رأي صاحب الكتاب بالجدية والملاعبة في نفس الوقت الى جانب إعطاء اهمية مركزية الى الجوانب الاجتماعية والشخصية (الفردية) والقدسية في رباط الجنس بين الزوجين. وهكذا يتضح ان الاسلام هو اعتراف Reconnaissance وليس تجاهلاً للحياة الجنسية. إن هذا الاعتراف الكامل والصريح بواقع الحياة الجنسية واخلاقياتها هو في نظر المؤلف المثل الأعلى الذي دعا اليه الاسلام وناشد المسلمين بتطبيقه (ص ١٢٧).

٢ ـ لا أساس لتحقير المرأة في الاسلام

يرى د. بوحديبه أن هناك كالعادة في دنيا الناس فرقاً بين ما تنادي به المثل العليا السماوية او البشرية وبين واقع ممارسة بني آدم لتلك المثل. وهذا ما حدث فعلاً في رأيه بالنسبة لمعاملة المرأة في المجتمعات العربية الاسلامية. فالمبادىء الجميلة للمساواة والديمقراطية التي جاء بها الاسلام بقت احيانا مجرد حبر على ورق. فالظروف التي أدّت الى انتشار الجواري مثلاً في هذه المجتمعات ليس لها أي أصل قرآني. وانما

هي في نظر صاحب الكتاب حصيلة أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ومن ثَمَّ ظهرت في هذه المجتمعات ازدواجية دور المرأة. فهي من ناحية الزوجة ممثلة الجانب الجدي من الحياة الجنسية. وهي من ناحية اخرى الجارية او ما شابه ذلك ممثلة الجانب الملاعبي في الحياة الجنسية. وهو وضع بعيد عن روح الاسلام. فالاسلام دين متعاطف مع المرأة. فكره او تحقير مكانة هذه الاخيرة يُعد تناقضا سافراً مع مبادىء الاسلام. إن انحراف المجتمعات العربية الاسلامية عن تطبيق هذه المبادىء بخصوص المرأة دفع ببعض الحركات النسائية العربية المعاصرة الى المناداة بثورة ضد القرآن (ص ١٤٣)، إن تفشي تحقير الانثى في طول وعرض المجتمعات العربية له بالتأكيد دلالة ذات معنى في نظر د. بوجدييه. إنها شهادة على تمزق وحدة التناسق والتساكن بين الجنسين التي نادى بها القرآن. أي ان هذه المجتمعات اعرضت على مستوى الممارسة عن مبدأ تكامل الجنسين وهرعت بدلاً من ذلك لتبني النقيض: أي ممارسة سلطوية الرجل على المرأة. وتفيد الدراسات الحديثة ان سلطوية احد الزوجين على الآخر تتعارض مع ممارسة التبادل العادل والنِّدِيّ بينهما(*).

ورغم ذلك الوضع المتردي للمرأة العربية منذ زمن بعيد فانها ساعدت على السمو بمعنى الحب ومعنى الحياة الجنسية ومعنى القدسية في تلك المجتمعات. وما الصوفية الا ملمح من هذه الملامح. فابن العربي الشاعر الصوفي المعروف تأثر بتقوى زوجتيْه مريم الباجية وفاطمة بنت المثنى القرطبية فاستطاع بذلك اكتشاف الحب الانساني (بما فيه الجانب المادي) والحب الصوفي في الوقت نفسه. فالحب في الاسلام يبلغ ذروة السمو عندما يكون متبادلاً بتساوٍ بين الطرفين سواء أكان ذلك بين الزوجين امْ بين الانسان والله ﴿يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾.

٣ - الاسلام وفنُّ المداعبة والتمتع بين الزوجين

يُشير المؤلف إلى أن من أخلاقيات الاسلام في العلاقات الجنسية هو ما يمكن أن نُطلق عليه «فن المداعبة» الذي يرمي الى تحسين مستوى المتعة الجنسية بين الزوجين. فالقبلة والكلمة الطيبة والعطور وبعض مداعبات ما قبل العملية الجنسية كلها اكد على اهميتها رسول الاسلام نفسه (ص ١٥٦). ويظهر تأثير الرؤية الاسلامية المهتمة بقضية الجنس واضحا في الفنون والآداب والحياة اليومية للمجتمعات العربية الاسلامية. وبقبوله ومناداته بالمشاركة الكاملة في فرحة وبهجة الحب دمج الاسلام كل اشكال الحساسيات الجنسية في انشودة الحياة. وفي رأي صاحب الكتاب فإن الاعتناء بالمظاهر الجسمية في التصور الاسلامي يحتم إعطاء الوقت اللازم والنشوة الروحية العارمة. فذهاب الزوجة الى الحمام او الزوج الى السوق لاقتناء العطور للتهيؤ الى قضاء ليال طويلة في محراب الحب يتناسق كُليا مع صميم الاطار الاسلامي للتجربة الجنسية.

٤ - دور الحمَّام في الجانب الجنسي والروحي للمسلم

رغم تقاصر المجتمعات العربية عن اعطاء المرأة كرامتها الكاملة التي نادى بها

(*) C. Crépault [et al.], *Sexologie Contemporaine* (Québec, Canada: Les Presses de l'Université de Québec, 1982), pp. 98 - 99.

الاسلام، فإن هذه المجتمعات ـ كما رأينا ـ لم تستطع الافلات من تأثير المبادىء الاسلامية الداعية الى طهارة الجسم. فالحديث المشهور «النظافة من الايمان» كان له تأثيره الواسع في كل المجتمعات التي انتشر فيها الاسلام. فالغسل والتنظيف والتعطر... تعني باختصار اهتمام المسلم بجسمه والتي تُعد شبه فريضة. ومن ثم فلا عجب أن تعرف كل المجتمعات الاسلامية ظاهرة الحمام. فبغداد كان فيها اكثر من ٢٧ الف حمام في القرن العاشر ميلادياً. ولا تقتصر وظيفة الحمام على مجرد المحافظة على صحة المسلم او المسلمة. فالحمام وفق تحليل الدكتور بوحديبه هو مكان يقترن عند الكثيرين في المجتمعات العربية الاسلامية بالنشاط الجنسي. فالذهاب الى الحمام في العديد من هذه المجتمعات هو كناية صريحة على التهيؤ لممارسة العملية الجنسية من ناحية، ومن ناحية ثانية فانه يمكن ان يُفيد وقوع العملية الجنسية فعلاً وبالتالي الذهاب الى الحمام للتطهر حتى تجوز الصلاة وقراءة القرآن للمسلم وبذلك يستعيد الاحساس بالاطمئنان عند رجوعه الى حالة الطهارة. وهكذا يعتبر صاحب الكتاب انه بواسطة شعائر الحمام يشحن المسلم نفسه بالجانب الروحي ويهدىء التوترات الفيزيولوجية والنفسية المقترنة بالجنس (ص ٢٠٣).

ويؤكد المؤلف أن الحمام يمثل اداة فعالة للحفاظ على مكاسب عالم الجنس التي حررها الاسلام من ناحية وحاول القضاء عليها من ناحية اخرى الجناح المحافظ عبر العصور الذي حَقَّر من شأن الانثى وفرض الفصل الكامل بين الجنسين.

٥ ـ تناقضات المجتمعات العربية وأعراضها الجنسية

إن ظاهرتي الختان والخفاض (ختان البنات) المنتشرة في المشرق العربي ليس لهما اساس اسلامي متين في رأي المؤلف. فكتب الفقه الاسلامي تتحدث عن ختان الذكور كسنة. اما الخفاض فهو أقل من ذلك. ويجد المرء صمتاً كاملاً عن الظاهرتين في كل من القرآن واحاديث الرسول التي بلغ عدد صفحاتها تسعة آلاف صفحة عند الامام البخاري وحده (ص ٢١٤). فجذور الختان والخفاض في هذه المجتمعات جذور ذات طبيعة غير دينية. فالتمسك الشديد بتقليد الختان بين المسلمين بغض النظر عن قوة او ضعف ايمانهم يعود في نظر صاحب الكتاب الى رغبة هؤلاء في الانتماء الجماعي المتمثل في قولهم «نحن المطهرون «Nous les Circoncis» في تعبير أهل المغرب العربي (ص ٢٢٢). ومن جهة أخرى يمكن القول ان التمسك بالختان على الأخص له علاقة وثيقة بالحياة الجنسية. فتقاليد حفلات الختان تشبه الى حدّ كبير شعائر الزواج. وما الختان في الحقيقة الا مرحلة تمهيدية تفتح الطريق وتهيىء المختون الى المرحلة النهائية: مرحلة الزواج. فمواطنو هذه الشعوب لا ينظرون الى الختان كعملية خصي كما ورد في بعض تحاليل الغربيين المتأثرين بالتحليل النفسي الفرويدي.

أما عملية الخفاض فيرى فيها الكاتب تحقيراً لشخصية المرأة العربية. إن عمليتي الختان والخفاض ـ رغم صمت الاسلام عنهما ـ تمثلان في رأي د. بوحديبه قاعدة لغرس عقلية حب الجنس الآخر بطريقة سلبية. وما انتشار البغاء وظاهرة الغيرة في المجتمعات العربية إلا حصيلة لعدم تعاملها مع قضية الجنس وفق المنظور الاسلامي. فالبغاء هو افرازة لتناقض بَيّن في هذه المجتمعات ازاء الحياة الجنسية. فهي تُعطي من ناحية اهمية كبرى الى إشباع الرغبة الجنسية. ومن ناحية ثانية فهي تحرص على كبتها. ليس من مخرج في مثل هذا المأزق

سوى الضرب بعرض الحائط بالمقدسات والمحرمات. «ففي مجتمع حيث طالما يعد النظر الى الجنس الآخر ذنبا وحيث يحجب الحفار الهامات ويشوهها تُمثل صاحبة البغاء صاحبة العراء الكامل. كما انها تمثل وعوداً مزدوجة للحرية: حرية من الضوابط الاجتماعية وحرية من ضغوط الحاجة الجنسية. فدور البغاء في هذه المجتمعات يتمحور في التخفيف من التوترات والتنفيس من القلق والتحكم هامشيا في النوازع الجنسية» (ص ٢٣٨).

إن المجتمعات العربية الاسلامية عرفت وتعرف ظاهرة الغيرة الذكورية خاصة كسمة من سمات الشخصية الجماعية لهذه الشعوب. فَالْحَزَّارْ (بالتعبير التونسي) مثال ناطق على ذلك. فهو ـ كما يقولون في هذا البلد العربي ـ شديد الغيرة الى درجة انه لا يسمح بحضور ذكر في منزله حتى لو كان ديكا أو ذباباً. ومن هنا جاء تفشي ظاهرة عدم الثقة والخوف من حفلات النساء. وهو سبب ايضا في معارضة المحافظين دخول الجنس الانثوي للتعليم.

ويرى د. بوحديبه ان نظام الفصل المطلق بين الجنسين أدّى الى بروز انحرافات جنسية مثل التخنث الجنسي والاباحية الجنسية المستترة في كثير من الاحيان. فالنظام السلطوي الذكوري الذي تشترك فيه المجتمعات العربية نظام غير سليم بالنسبة لشخصية الفرد لا على المستوى الجنسي فحسب بل على مستويات استقلالية الفرد سياسياً واقتصادياً واخلاقيا وثقافيا. فنشأت من هذه الخلفية ظاهرة الحلول التعويضية لمشكل الجنس مثل: ممارسة النشاط الجنسي مع الاقارب، التخنث الجنسي، انتشار لغة الكلام البذيء المشحون بالمصطلحات الجنسية..

٦ ـ الفقه الاسلامي ومكانة المرأة العربية

يرى د. بوحديبه أن الفقه الاسلامي لعب دوراً في تحقير مكانة المرأة بالمجتمعات العربية. فبالنسبة لعلاقة الجنسين يمكن القول بأن الفقه لم يتقيد بالمنظور الاسلامي الأصيل المتمثل في القرآن والسنة. فالفقه لم يُنظم حياة المجتمع الاسلامي وفقا لمبدأ التكامل بل وفقا لمبدأ الفصل بين الجنسين، وهيمنة الرجل على المرأة. ومن ثَمَّ فتهميش رؤية القرآن والسنة وتعويضها بالمنظور الفقهي يُمثل في نظر صاحب الكتاب تحولاً من حالة التساكن والتكامل الى حالة الازدواجية والصراع بين الرجل والمرأة (ص ٢٦٠). وبتشويه الرؤية الاسلامية لما ينبغي ان تكون عليه علاقة الذكر بالأنثى، تدهورت مكانة المرأة واصبح ينظر اليها كحاجة لمتعة الرجل والولادة لا غير.

ومِمَّا يؤخذ على المؤلف في هذه النقطة بالذات هو انه لم يُشر الى ان مكانة المرأة الهزيلة لا تقتصر في الحقيقة على المجتمعات العربية فحسب بل هي ظاهرة عامة عرفتها وتعرفها تقريبا كل المجتمعات الانسانية منذ آلاف السنين. والمتغير الحاسم الذي يُفسر تحقير المرأة في المجتمعات البشرية يبدو انه يرجع الى عوامل مختلفة ساعدت معشر الرجال على المسك بمقاليد السلطة وبالتالي الهيمنة على جنس المرأة الفاقدة لمشاركتها في تسيير معظم امور المجتمع. فالفقهاء بهذا الاعتبار ما هم الا صنف من اصناف السلطة الذكرية التي سادت المجتمعات العربية الاسلامية وبالتالي فليس غريبا ان يكونوا قد تأثروا بقيم الذكورية على حساب المبادىء الاسلامية. فمكانة المرأة قبل مجيء الاسلام كانت سيئة الى حدّ كبير. وما وأد الانثى في المجتمع العربي قبل الاسلام الا دليل على تردي وضع المرأة انذاك.

وفي رأي كاتب هذه السطور أن القرآن دعا الى المساواة بين المرأة والرجل على عدة جبهات من بينها جانب الحياة الجنسية. فحق

الزوجين فيها واحد. وعقاب الذكر والانثى على الانحرافات الجنسية واحد ايضا. الم يسوِّ القرآن بين الزاني والزانية. عندما أمر بجلد كل منهما مائة جلدة وذلك في مجتمع كانت تُسيطر عليه قيم ذكورية؟ إن مثل هذا الموقف كان عبارة عن صفعة للقيم والمعايير والتقاليد الذكورية المسيطرة على تركيبة المجتمع العربي يومئذٍ. إنه ثورة ثقافية في موضوع حساس (الجنس) طالما كان فيه للرجل التميز في معظم المجتمعات عبر العصور. فموقف التسامح من جهة مع الذكر والتشدد من جهة اخرى مع الانثى بخصوص الانحرافات الجنسية لا يزال سائداً حتى في اكثر المجتمعات تقدما وحرية اليوم. فيأتي الاسلام قبل اربعة عشر قرنا ويُلغي هذا الموقف المزدوج Double standard في التعامل مع الرجل والمرأة في قضايا الجنس.

ورغم هذا الموقف الاسلامي النزيه والعادل حيال معاملة الزاني والزانية نجد ان المجتمعات العربية قد تجاهلت تماما هذا المبدأ الاسلامي الداعي الى أهمية المساواة بين الجنسين في قضية الجنس الحساسة. وفي رأينا ان طبيعة العلاقة بين الاثنين (مهيمِنٌ ومهيمَنٌ عليه) هي الاساس في كل التمييزات بينهما التي عرفتها الحضارات البشرية المختلفة. والسلطة الذكرية المتعَنة في المجتمعات العربية لا تقتصر فقط على حرمان المرأة العربية المسلمة من نصيب المساواة الذي اعطاها إياه القرآن والسنة وانما تمتد تأثيراتها السلبية الى جوانب اخرى جد حيوية في حياة الشعوب مثل ممارسة الحكم المبني على مفهوم الشورى الاسلامية او الديمقراطية الغربية. فليس هناك حكم سياسي واحد في المجتمعات العربية اليوم الذي يمكن ان يُوصَفَ بأنه شورى أو ديمقراطي رغم ادعاء هؤلاء الحكام التعاطف مع هذا أو ذاك المنظور.

٧ ـ معاملة المرأة والأولاد في المجتمعات العربية

نشأ عن هذا الوضع المتردي للمرأة العربية أن الاولاد (خاصة الابناء) اصبحوا العامل الاساسي الذي تُعوّل عليه المرأة في حياتها. فيذكر صاحب الكتاب ان نجاح شهرزاد في كتاب الف ليلة وليلة يعود الى كونها ولدت لسيدها ثلاثة ابناء في ظرف ثلاثة وثلاثين شهراً (ص ٢٦٤). فالمرأة تكتسب مكانتها الاجتماعية بقدرتها على الولادة. أي عندما تصبح تُوصف بالمرأة الولود.

يرى المؤلف ان ظاهرة الفصل في المجتمعات العربية لا تقتصر على الفصل بين الذكر والانثى كما رأينا وانما تمتد لتشمل الفصل بين عالم الكهول والصغار والمعلم والمتعلم. وفي هذا الجو السلطوي الذكري لا عجب ان تكون علاقات الاولاد بأمهاتهم افضل من علاقاتهم بآبائهم. وتعقيبا على ذلك يكتب د. بوحديبه «ويبدو لنا منطقياً ان نجد في عقدة جوادر مع امه (كما ورد في قصص الف ليلة وليلة) نوعا خاصا لعقدة أوديب في الثقافة العربية الاسلامية. ونعني بهذا ان أوديب العربي قد تخلص نهائيا من كل شعور بالذنب.. الم تدفع المرأة العربية ثمن ذلك التحرر من الشعور بالذنب؟ واذا كان ينام في كل عربي شخص جوادر فأين هم السحرة لكي يبدأوا تعليمنا فن فك ما يكبلنا حتى نتعرف على خبايانا ونستعيد السلم مع انفسنا؟» (ص ٢٧٩).

وممّا اضاف الى تحجر العقلية العربية إزاء قضية الجنس والدين هو في رأي المؤلف مجيء الاستعمار الغربي المحتل للشعوب العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهو ردّ جماعي له شرعيته. فهو يُمثل سِلاحا للمحافظة على الذاتية الجماعية للمجتمعات العربية التي هدد كينونتها الغزو الاستعماري الغربي.

وفي رأينا ان المؤلف يُبالغ عندما يحصر ظاهرة الفصل بين الكهول والصغار من جهة

والمعلم والمتعلم من جهة اخرى على مجتمعات الوطن العربي. انها مظهر من مظاهر المجتمعات الانسانية على اختلاف خلفياتها الثقافية حيث وُجدت هيمنة الرجال على مقاليد الامور في مجتمعاتهم وبالتالي حيث فُقدت الديمقراطية بمعناها المجتمعي الواسع.

٨ ـ المرأة العربية والحاجة الى التغيير

إن موجة التغيير التي اكتسحت معظم المجتمعات منذ الحرب العالمية الثانية كان لها انعكاساتها على وضعية المرأة في الوطن العربي. فهذه الاخيرة اصبحت تنادي اكثر فأكثر بأن تكون علاقتها مع الرجل العربي علاقة احترام ومساواة متبادلة بعد ان طالت هيمنة الرجل عليها. انها في نظر غالي شكري بصدد الثورة على الظلم والضياع (ص ٢٩٥). إن الامومة لم تعد السبيل الوحيد لكسب مكانتها الاجتماعية في المجتمع العربي الحديث. فهي تطالب اليوم بنصيبها الكامل من الحرية. ويعتقد د. بوحديبه ان حرية المرأة الحقيقية لا تتحقق الا بتحرر الرجل. ولتغيير الوضع بينهما بخصوص العلاقة الجنسية يدعو الكاتب الى ان يعامل الرجل العربي المرأة العربية كإنسان وليس كشيء أقل من ذلك. ولا يرى صاحب الكتاب إمكانية ذلك بدون تعمق جديد في العقيدة الاسلامية. اذ ان أزمة المجتمعات العربية الاسلامية ازمتان في نظره. فالازمتان دليل على ان هناك وضعاً متفككاً (آنوميا) في هذه المجتمعات (ص ٢٩٩).

فالعقيدة الاسلامية والحياة الجنسية كانتا توفران السعادة لهذه المجتمعات لقرون عدة. اما اليوم فهما تشكوان من شبح الغربة Aliénation. ومن ثم فلا مخرج للمجتمعات العربية الاسلامية من هذا المأزق الا بفتح الحوار مع الجنس الآخر ومع الله (ص ٣٠١). إن دعوة المؤلف هذه هي دعوة اسلامية في الصميم.

فالعبارات القرآنية مثل: «التساكن» و«جعل بينكم مودة ورحمة» و«هُنّ لباس لكم وانتم لباس لهن» تنطق كُلها بمستوى رفيع للتعامل بين الذكر والانثى دعا وأكد على أهميته القرآن. وقد نجح د. بوحديبه في ابراز المقولة الاسلامية بشأن الجنس وعلاقة الرجل بالمرأة. لكن اطروحته هذه التي تتطرق الى موضوع حساس بخاصة في المجتمعات العربية الاسلامية لم تلق الصدى الذي لقته بعض المؤلفات الاخرى المشابهة مثل كتاب **إمرأة في الشريعة والمجتمع** للطاهر الحداد (من تونس) ايام صدوره في الثلاثينات ولعل هذا يرجع ـ الى حد كبير بخاصة في المجتمعات العربية الشرقية ـ الى ان لغة الكتاب هي الفرنسية وليست العربية. واستعمال الفرنسية من طرف عالم اجتماع عربي يُتقن لغة الضاد استعمالٌ فيه كثير من السلبيات منها: (١) حرمان المجتمعات العربية من الاطلاع على مناقشة موضوع حيوي كموضوع الجنس وعلاقة الجنسين بعضهما ببعض من منظور اسلامي. (٢) حرمان اللغة العربية من المساهمة في تعريب القضايا العربية الاسلامية شكلاً ومحتوى. (٣) إن كتابة المؤلف لكتابه **الاسلام والجنس** باللغة الفرنسية رغم ان مقدرته اللغوية العربية هي مقدرة كاملة على ذلك (اذ انه ترجم معظم المقتطفات من العربية الى الفرنسية!) ورغم تمكنه من لسان القرآن ورغم توجهه ونقده للمجتمعات العربية في قضايا الجنس ومعاملة الرجل للمرأة تفيد ان صاحب الكتاب يشكو من عدم وضوح في الرؤية. هل اراد من ذلك تعريف الناطقين بالفرنسية فقط بالرؤية الاسلامية المتفتحة على مسألة الجنس من جهة وفضح عيوبنا

الجنسية وعلاقة الرجل العربي بالمرأة العربية من جهة ثانية؟ اذا كان هذا هو الهدف الرئيسي له من الكتاب فذلك لن يساهم في عملية التغيير في مثل هذه القضايا التي يدعو اليها بخاصة الجزء الاخير منه. وتلك في نظرنا خسارة غير هينة للمجتمعات العربية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية

مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي

فرهنك جلال — محمد عميرة — محمد مراكب

عبد القادر جفلاط — احمد ملكاوي — زكي فتاح

■ مؤتمرات

ندوة «حول الكيان الصهيوني»

بغداد، ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

اللواء أ. ح متقاعد/طلعت مسلّم

خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

ـ ١ ـ

عقدت الجمعية العربية للعلوم السياسية ندوة فكرية «حول الكيان الصهيوني» اشترك فيها المهتمون بالعلوم السياسية في الوطن العربي من جامعات عربية في: العراق والكويت والسعودية والجمهورية العربية اليمنية والأردن وفلسطين ومصر والجزائر والمغرب. وشارك فيها بعض الأكاديميين والسياسيين، إضافة إلى المهتمين بالدراسات والعلوم والشؤون السياسية في الوطن العربي.

وعقدت الندوة في بغداد ـ مقر الجمعية المنظمة للندوة ـ واشتملت على جلسة افتتاحية وعشر جلسات عمل، منها أربع جلسات مسائية لم تقدم عنها أوراق إلى الندوة بينما اشتملت باقي الجلسات على سبع عشرة ورقة.

ـ ٢ ـ

اشتملت **الجلسة الأولى** على ثلاثة بحوث:

قدّم الأستاذ عادل حامد الجادر رئيس مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد «دراسة في الايديولوجية الصهيونية» فبدأ بالأسس النظرية وتشعباتها وأثرها على الصراع العربي ـ الصهيوني، فأشار إلى أن الايديولوجية الصهيونية ذات مفاهيم دينية وتاريخية ونيات استعمارية، وأنها فكرة قومية يهودية مستحدثة قلّدت ما قبلها من القوميات الأوروبية التي نشأت في القرن التاسع عشر، وأنها بدعة تحاول السير في أثر القوميات الأوروبية من دون أن تملك المقومات الأساسية، وان اليهودية في جوهرها ديانة ترتبط كغيرها من الديانات بفلسطين، وان أهداف الحركة الصهيونية تتلخص في محاربة الاندماج في الشعوب الأخرى ودعوة يهود الشتات الى التجمع، وتوفير الأرض أو الوطن لذلك التجمع عن طريق اغتصاب فلسطين، وخلق أمة جديدة من يهود الشتات بعد صهرهم اعتماداً على عاملي الأرض واللغة. ثم أشار الى أن هذه الأهداف دفعتها الى استخدام أساليب متناقضة لتجد استجابة

لدى تجمعات مختلفة في اتجاهات مختلفة. وهكذا فهي لا تعبر عن ايديولوجية مترابطة وانما تضم مجموعة من الاتجاهات الرئيسية التي يمكن حصرها في المقولات الرئيسية مثل «الشعب اليهودي» و«القومية» و«الدين» و«الاشتراكية الصهيونية» و«العنف» و«دين العمال». ثم استطرد الباحث لنقد تلك المقولات، وأشار الى أن النظرية الصهيونية لم تكن موجودة كنظام شامل، وانما استغلت ظروف وشعارات عدة مثل ما يسمى «بمعاداة السامية»، ومصادرة الأراضي وادعاء علاقة بين اسرائيل ويهود العالم، وجلب اليهود من جميع أنحاء العالم وتوطينهم في فلسطين. ثم أشار الى أن القرار الأصعب الذي يواجهه الصهاينة في السنوات المقبلة هو مستقبل المناطق المحتلة، وجزم بأنه لا يتوقع أن يقبل الكيان الصهيوني بإقامة دولة فلسطينية. ثم انتقل الى مصادرة الهوية الفلسطينية كجزء من التطبيقات الايديولوجية للصهيونية. ولخّص الباحث المكونات العنصرية الأساسية في الايديولوجية الصهيونية بأن هذه الحركة نتيجة للحركات القومية الاستعمارية العدوانية الأوروبية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، لذا فوجود الكيان الصهيوني مرتبط مصيرياً بوجود الاستعمار في الوطن العربي؛ وبأن تأكيد الحركة على أبعاد دينية تاريخية زائف، وأن الصهيونية تعيش أزمة لجمعها بين الفكر الاشتراكي والليبرالي، وأنها تؤكد على العمل المرتبط بالأرض والاستيطان في الأرض الجديدة، وأخيراً فإن الفكر الصهيوني مرتبط ارتباطاً عضوياً بفكرة العنف واستخدام القوة لتحقيق أهدافه مما يحتم أن تتخذ الأمة العربية الحيطة والتأهب لاحباط محاولاته التوسعية.

قدّم د. علي أمين درغام البحث المقدم من د. أسامة الغزالي حرب بعنوان «الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني». وقد استعرض الباحث كيف رأى أن التحدي الصهيوني كان حافزاً للعرب بالتحرك نحو الوحدة. وقال ان ادراك العرب للمخاطر كان حافزاً لهم للتكتل، وأدّى هذا أيضاً الى استعداد الحركة الصهيونية لمواجهة احتمال التجمع العربي بشراسة. ثم انتقل الباحث الى دراسة كيف أن التحدي كان من وجهة أخرى سبباً في التفكك العربي، إذ إن وجود اسرائيل في حد ذاته عائق أمام الوحدة نتيجة لشذوذها عن المحيط، كما أن الطابع الاستيطاني يشمل في جوهره نفياً للوجود الوطني العربي، كما أن التحدي دفع الأنظمة العربية الى العمل للمحافظة على الوضع القائم، وأخيراً فإن تفاوت التحديات (التهديد) تناسب تناسباً عكسياً مع قوة دول المواجهة العربية مما سهّل على الدولة الكبيرة الخروج عن التجمع العربي. وتضيف الورقة أن التحدي الصهيوني كان عاملاً حافزاً الى الوحدة ولكنه ليس العامل الرئيسي أو الوحيد الذي دفع العرب، وما زال يدفعهم نحوها.

ثم قدّم د. خلدون ناجي معروف من مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد ورقة بعنوان «مهمات غير عسكرية لجيش الكيان الصهيوني». فأشار الى أن اسرائيل أولت القوة العسكرية اهتمامها الرئيسي، وأن البعد العسكري هو أول الأبعاد الأساسية للحركة الصهيونية ثم أصبح الكيان الصهيوني نفسه. ثم انتقل الى أن مهام الجيش لم تتوقف عند المهام القتالية، وتعدّته الى نواح أخرى بحيث غدا المؤسسة الأولى في المجتمع حيث يلغي أو يخفف التناقض بين أفراده، ويقوم برفع الروح المعنوية، ويشكل مركزاً تربوياً للشباب. ثم أشار الى أن المؤسسة العسكرية نمت بشكل غير طبيعي مقارنة بإمكانيات اسرائيل. ويتميز دور الجيش في المجتمع بأنه هو الذي جعل الكيان الصهيوني

حقيقة واقعة. ثم انتقل الى المهام غير القتالية فتحدث عن الدور الاقتصادي حيث تكون الصناعة في خدمة الجيش ومخططاته، موضحاً أن ادارة المرافق الوطنية والمصانع وانتاجها توجه إلى خدمة الأهداف الحربية التوسعية، وتشرف وزارة الدفاع على الصناعات الحربية والذرية، وعلى شركات الملاحة الجوية والبحرية، وتقام مشروعات في قطاعات النقل والمواصلات، ومد الأنابيب، والمستعمرات الزراعية على الحدود لخدمة الأغراض العسكرية. ثم انتقل الى الدور الاجتماعي المتعلق بإلغاء التناقضات والفوارق بين القادمين من مجتمعات مختلفة. وعن علاقة الجيش بمنظمات الشباب أشار الى أن الجيش يشرف بشكل مباشر أو غير مباشر منفرداً أو مشتركاً على منظمات الشباب التي تولد الأجيال القادمة. ثم انتقل الى الحديث عن التعليم والتوجيه الثقافي فأشار الى أنه يتعاون في تدريب القوى العاملة بالتثقيف والتزويد بالمعلومات ورفع المستوى العلمي للأفراد وتأهيلهم للإندماج في المجتمع بعد الخدمة. وأخيراً تحدث عن الدور السياسي فقال انه على الرغم من أنه يحظر على العاملين بالمؤسسة العسكرية الاشتغال بالسياسة، إلا أنهم يتعاطفون مع الأحزاب السياسية. كذلك فإن الأحزاب السياسية تتجه الى كسب ودّ كبار ضباط الجيش خصوصاً بعد أن تحولت وزارة الدفاع الى أهم مراكز القوة في اسرائيل، وتولّيها ادارة الأراضي المحتلة. وبالنسبة الى السياسة الخارجية فقد أشار الى أنه نيطت بوزارة الدفاع مهمة رسم السياسة الخارجية لاعتبارات أمنية وخاصة في الصراع العربي - الاسرائيلي. وأنهى الباحث حديثه بأن العسكريين أثناء خدمتهم في المؤسسة العسكرية وبعدها يلعبون دوراً رئيسياً في رسم السياسة الخارجية وإن تقرير «اجرانات» لم يؤثر على هذا الدور. وهكذا فإن المنطق الاسرائيلي المعتمد على القوة لا يكون إلا بعسكرة المجتمع، وتكون كل مؤسساته في خدمة الجيش.

اختتمت الجلسة الأولى بمجموعة من التعقيبات والأسئلة حول علاقة الصهيونية باليهودية والجذور التاريخية وعلاقة الصهيونية بالماسونية وبالحركة الاستعمارية كما أشار أحد المتحدثين الى أن الصهيونية ليست ايديولوجية وانها أصبحت عملية براغماتية ذرائعية وضعت كل التناقضات في خدمتها. كما أكد المعقبون على أن التوجه العربي نحو الوحدة ليس ردّ فعل للتحدي الصهيوني أو الاستعمار وأن هذا التوجه له جذور تاريخية سابقة لكل ذلك، وأشار أحد المعقبين الى أن مندوب اسرائيل في الأمم المتحدة سبق أن صرّح إن قرارات دخول الجيش الاسرائيلي إلى لبنان، وقصف المفاعل النووي العراقي، والاغارة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس اتخذت بمعزل عن وزارة الخارجية. وتساءل اذا كان ذلك استلاباً لمهمة وزارة الخارجية أو نتيجة منطقية لتكوين اسرائيل؟ وعما اذا كانت هذه ظاهرة صحية أم مرضية تؤدي الى الهلاك؟ كما تساءل أحد المعقبين عما اذا كان تسلّم الضباط الاسرائيليين رئاسة مؤسسات مدنية عند تركهم الخدمة يعتبر تغيراً في دور الجيش. وقد ردّ د. عادل الجادر بأن هناك فروقاً بين الصهيونية وغيرها من المفاهيم، فهي عقيدة سياسية تدعو اليهود الى العودة الى أرض الميعاد لتؤدي دور قيادة الانسانية نحو الكمال الروحي، وأكد عجزها عن أن تكون قومية لافتقارها الى عادات وتاريخ مشترك، وأن الصهيونية قد تركت الاشتراكية. أما د. خلدون ناجي فأكد أن المؤسسة العسكرية ملزمة بالقرار السياسي، وأن القيادات العسكرية تساهم عادة في ادارة

مؤسسات مدنية وخصوصاً التي كرّست لخدمة المؤسسة العسكرية.

- ٣ -

عقدت **الجلسة الثانية** (مسائية) برئاسة اللواء الركن المتقاعد طلعت مسلّم من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام المصرية حيث تحدث د. محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن «نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة»، فتحدث عن الآراء حوله: من سيطرة على مختلف المؤسسات السياسية، الى وجود تدنٍ في العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، إلى أن اللوبي أكذوبة لتغطي دورها. ثم أشار إلى أنه يرى أن هناك لوبي صهيوني يهودي وآخر صهيوني غير يهودي، وهناك صهيونية عربية أيضاً. ثم تساءل: من صاحب المصلحة الحقيقية في اقامة دولة يهودية في فلسطين، ومن الذي دعا فعلاً الى اقامة دولة فلسطينية؟ فأشار الى نابليون في عام ١٧٩٨، والى مخطط بالمرستون لاقامة دولة يهودية في فلسطين عام ١٨٣٩، ثم بعثة الكنيسة المورمونية الى القدس عام ١٨٤٠ للتفكير نفسه وقتها. ثم فشل محاولات نابليون الثالث عام ١٨٦٠، ثم شكك في صحة كتابة هرتسل كتاب **دولة اليهود** لأن عام ١٨٩٥ كان يدعو الى الاندماج والكثلكة، وفي عام ١٨٩٧ دعا الى المؤتمر اليهودي الأول؛ وظلّ مكان الوطن اليهودي محل خلاف حتى المؤتمر الرابع، وبقي كثير من الحاخامات واليهود عموماً ـ ولا يزال ـ يرفض فكرة القومية اليهودية. ثم انتقل المتحدث الى تقرير «كامبل بزمان» الذي نصّ على انه «يجب ان نزرع شرق قناة السويس شعباً غريباً صديقاً لنا»، ثم كيف حاولت اليابان الاستفادة من اليهود.

ثم أشار الى وعد بلفور وأنه تضمن المعاني نفسها التي وردت في اتفاقيات كمب ديفيد، حيث يتحدث عن الحقوق المدنية والدينية للسكان، والى تصريح لتشرشل عن أهمية قيام دولة يهودية على ضفاف الأردن فيها ٣ الى ٤ ملايين نسمة، لمصلحة الامبراطورية البريطانية.

وعن الخطوات التنفيذية تحدث عن الانتداب البريطاني وكيف أن صك الانتداب المكوّن من مقدمة و٢٨ مادة تحدث عن تسهيل اقامة وطن يهودي. ولم يذكر العرب اطلاقاً (رغم عدم وجود لوبي صهيوني في بريطانيا)؛ ثم عن انشاء الجمعية الاقتصادية الفلسطينية برأس مال كله أمريكي هدفها شراء الأراضي، وكيف أنه في عام ١٩٤٢ بعد أن مال ميزان القوى لمصلحة أمريكا عقد أول مؤتمر صهيوني في فندق بلتيمور، وخلص أبو مازن من ذلك الى أن اسرائيل أقيمت بإرادة ورغبة ومصلحة استعمارية، وليست يهودية.

ثم نفى أن تكون الولايات المتحدة اتخذت موقفاً معتدلاً بعد اقامة اسرائيل إذ قدّم اليها بنك الاستثمار الأمريكي ١٠٠ مليون دولار، ثم أموالاً المانية تحت اسم التعويضات؛ وأشار أخيراً الى أن الوطن العربي قدّم الى اسرائيل ـ مع الأسف ـ ٦٥ بالمائة من سكانها، وأوضح أن الولايات المتحدة قدّمت المال والصناعة وأن أول مصنع للصناعة الجوية في اسرائيل كان أمريكياً، وأنه في عام ١٩٦٨ قرّر الأمريكيون تأسيس ٥٤ مصنعاً. أما عن التعاون الاقتصادي والاستراتيجي فقال إن الأمر ليس بحاجة الى اتفاقيات ومعاهدات فأمريكا ملتزمة بإسرائيل، واسرائيل لم تعد مندوبة أمريكا في الشرق الأوسط فقط بل في كل مكان: في أمريكا الجنوبية، وشرق آسيا، وافريقيا، وأن أكثر من شركة أمريكية تصنع السلاح في اسرائيل.

وتحدث عن المساعدات الأمريكية لاسرائيل

فقال ان المعلن منها ٢,٥ ـ ٣ ملايين دولار في السنة في حين أن محامياً أمريكياً نشر أنها وصلت الى ١٠,٣٥٥ مليارات دولار. وتساءل أين تذهب هذه الأموال؟ نسبة الدَّين عالية جداً، والتوزيع غير متساو فهناك ألف عائلة تحكم اسرائيل، و«نهاريا» هي منتجع هذه الصفوة، ولذا فقد أجبر رئيس وزرائها على أن يطلب وقف اطلاق النار من منظمة التحرير الفلسطينية عندما تعرضت للقصف.

ثم تحدث عن العنصر البشري قائلاً: ان أمريكا تطلب من السوفيات تهجير اليهود، وهي أمّنت تهجير الفلاشا ويهود اليمن قبل ذلك، وأنها تساعد اسرائيل في جذب العنصر البشري، ومنع المهاجرين من العودة، وأنها طلبت من رومانيا أن تسمح لحوالى ٧٠ ـ ٨٠ ألف يهودي بالهجرة الى اسرائيل.

واستعرض «أبو مازن» ما يقدمه اللوبي الصهيوني. فقال: ان المفروض أنه المال والدعم السياسي والانسان. وأضاف أن المفروض أن الانسان يأتي أولاً فقد قال بن غوريون «الصهيونية هي الهجرة» أما التبرعات فهي حقيقة من الخزينة الأمريكية لأنها تعفى من الضرائب، وعن الدعم السياسي فإن المنظمات الصهيونية في أمريكا لا تتخذ موقفاً صهيونياً ولكنها تأخذ موقفاً مؤيداً لاسرائيل، لأنها لو كانت صهيونية لهاجرت الى الكيان الصهيوني. أما عن تأثيرها على القرار الأمريكي فقد استشهد بحادثتين لإثبات عدم صحتها: الأولى في عام ١٩٥٦ حين احتلت اسرائيل قطاع غزة واتصل ايزنهاور ببن غوريون وقال له: «أريدك ان تنسحب غداً»، وتوسل اليه بن غوريون ليمهله أسبوعاً ثم ثلاثة أيام فأجاب: «غداً» فانسحبت اسرائيل في اليوم التالي. والواقعة الثانية عام ١٩٧١ حينما اقترح السادات أن تنسحب اسرائيل ١٠ كلم من القناة لاستئناف الملاحة فيها إذ يقول موشى ديان «تجاوبنا مع الفكرة ولكن نيكسون قال: ولا بوصة ولو وافق لما وقعت حرب اكتوبر».

وأخيراً يلاحظ أن رجلاً كان يدعى ايلي هازئيف قتل في فلسطين منذ سنوات. وقد اتضح انه ليس يهودياً ولكنه أمريكي مسيحي كان يسكن في كريات أربع، وأنه كان تابعاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان يعمل في فيتنام ثم جاء الى فلسطين للمهمة نفسها. فهناك مستوطنون أمريكيون في الضفة الغربية يقال ان عددهم حوالى أربعة آلاف وبالمناسبة ذكر أن مستوطنات الضفة ليس بها أكثر من مائة ألف مستوطن.

وخلص «أبو مازن» بأن استشهد بما كتبته الصحافية الأمريكية «هيرتس غولدمان» عام ١٩٨٤ بأن اسرائيل يجب أن تقدم ما يطلب منها، ولأن أمريكا هي التي صنعت اسرائيل فهي تربح قاعدة ممتازة، وأن المساعدات الأمريكية لاسرائيل ليست من باب الصدقة بل استثمار في بناء القوة. أما تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة فهو أسطورة من صنعها.

تركزت الملاحظات والأسئلة حول حقيقة العلاقة الأمريكية الصهيونية، ووجوب الاهتمام بالخصوصيات اليهودية والصهيونية وتناقضاتها مع اختلاف تشخيص العلاقة بين التبعية والتبعية المعكوسة، ثم ملاحظات وأسئلة حول الموقف العربي وبخاصة دور الاقتصاد العربي في خدمة الاستعمار الذي فرض اسرائيل لتحقيق أهدافه. وكذلك عدم القدرة على موازنة القدرة العسكرية العربية مع اسرائيل. وقد ردّ المتحدث بأنه سعيد لطرحه موضوعاً خلافياً ويأمل في مناقشته وأنه لم يقصد التطرق الى الوضع العربي الحالي وأنه لا يوافق على وجود تناقض بين اسرائيل والامبريالية.

ـ ٤ ـ

رأس **الجلسة الثالثة** د. اسماعيل

صبري مقلد واشتملت على ثلاث أوراق منها ورقتان حول الردع في الصراع العربي - الاسرائيلي والثانية حول التعاون التسليحي الاسرائيلي - الايراني. قدّم د. كاظم هاشم نعمة الأستاذ المساعد في كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد ورقته حول «ادراك الردع في الصراع العربي - الاسرائيلي» فذكر أن أغلب الكتابات العربية تميل لمصلحة أن الردع التقليدي هو الغالب الا أنه يفترض أن العرب يحاربون معاً وهو غير صحيح، بينما يشير الى قلة الأدبيات العربية في نطاق الردع النووي على الرغم من وفرتها في اللغات الأجنبية. وأشار الى الفارق بين الردع النووي في الصراع الاقليمي عنه في الصراع العالمي وبخاصة في حالة اسرائيل، مؤكداً أن الفكر العربي لم يبلور نظرية استراتيجية نووية خاصة، وأن هناك شكوك حول جدوى الرادع التقليدي في مواجهة «الردع بالشك» الاسرائيلي.

ثم تحدث عن أهمية الادراك في تحقيق الردع إذ انه هو الذي يحقق للردع ثقله، وفرّق بين الادراك الردعي وبين التعرض والدفاع وأشار الى أنه في حال فشل ادراك الردع فإن الردع يفشل. فالردع نقيض الحرب وهو حالة قبل وقوع الحدث بينما التعرض متعلق بالحدث. ثم تحدث عن الادراك الردعي للقوة التقليدية وعن العقيدة العسكرية الاسرائيلية التي اختارت القوات المسلحة العربية هدفاً قيمياً ذا ثمن باهظ سلباً وايجاباً وهي لا ترضى بنتيجة دون الفوز العسكري، وبذا تكون قادرة على النصر، وتحقق مصداقية الاستخدام في الوقت الملائم، وبطريقة حاسمة. ويصاحب ذلك تكييف البيئة الدولية لتأمين نصر حاسم على العرب. ولذا فإنها تعتمد على تحقيق التفوق الحاسم، الا أن العرب يدركون أن الفوز العسكري الاسرائيلي لا يصاحبه انتصار سياسي، وأن القدرات العربية على احتواء الضربة الاسرائيلية قد ازدادت مما يمنحها قدرة على خوض عمليات عسكرية لزمن أطول مما ترغب فيه اسرائيل التي تسعى الى الحرب القصيرة. ولذا فإن اسرائيل تسعى الى الاقتراب غير المباشر. كما أن ذلك يدفع العرب الى تعزيز قدراتهم على الحاق أكبر خسائر بشرية في قوات اسرائيل ولذلك فإنها تسعى لغرس الردع في الادراك العربي بإقناع العرب بعزمها على معاقبة عدم امتثالهم لأوامرها. إلا أن ذلك خلق محنة إدراكية، إذ اندفع العرب الى خيارات لإخراجهم عن تطرفهم، كما أن أي فشل في الانتقام بهدف الردع يبطل فاعليته في ادراك العرب له. ثم تحدث عن الحدود الآمنة كرادع في مواجهة المطالبة باسترداد الأرض، فقال ان هذا المبدأ غامض في الادراك العربي لأن اسرائيل تنشد الأرض والسلام في وقت واحد وهو ما لا يمكن تحقيقه ولذا فإن فكرة الحدود الآمنة هي سياسة إرغامية وليست ردعية، كما أن الحدود الآمنة إذا حققت وضعاً جغرافياً أفضل فإن هذا لا بد أن يصاحبه ضعف اقتصادي وبشري وهو ما يدركه العرب. وذكر أن الخطوط الحمر هي نتاج الوهن لتسخير القوة في الحفاظ عليها، وأن القدرات الاسرائيلية للحفاظ عليها لا تبدو كافية في الادراك العربي لتعلقه بقوى خارجية لها حسابات مختلفة. وخرج الى أن الفرقة في الصف العربي هي التي تعطي للتفوق الاسرائيلي مصداقية عالية، إلا أنها سرعان ما تهبط للسبب السياسي. إذ ان الادراك العربي يعرف انه اذا تحركت بلدان المواجهة وأتاحت فرصة لبقية الأقطار العربية للزج بقدراتها فإن احتمالات النجاح في اختراق الردع عالية. وأخيراً فإن الادراك العربي للرادع التقليدي الاسرائيلي لا يتصف بالمصداقية لأن الاستراتيجية التقليدية الاسرائيلية لم تتغلب

على مواطن الضعف، ولذا فقد سعت اسرائيل الى رادع نووي لانجاز ما لم يحققه الرادع التقليدي.

ثم تحدث عن الادراك العربي للردع النووي الاسرائيلي وأشار الى الغموض عن قصد، وأشار الى أن الغموض يساعد على الردع بالشك لكنه يحقق استقراراً أقل، وان الردع الذي يكتنفه الغموض لا يؤدي الى خلق ادراك ردعي مستقر مماثل للردع في الصراع الدولي، بل إنه يصبح عامل تنشيط للحوافز العربية. ثم انتقل الى معضلة الادراك في الردع النووي في حالة حشد القوات العربية وقيامها بالمبادرة عسكرياً إذ ان الضربة لن تجدي إن كانت ضد القوات في مجال الردع. أما استخدامها ضد الأهداف السكانية والاقتصادية مما يستدعي امتلاك منظومة أسلحة ووسائط حملها فهو يستدعي اعلان اسرائيل ذلك وليس غموضها. كما أن فرص إدراك الردع النووي بفكرة «مضاد للقوات» أقل لصعوبة تحاشي اسرائيل لآثارها التدميرية؛ وان الشك لا يحقق ردعاً شاملاً، ولكن يمكن أن يحقق ردعاً محدوداً. والردع المحدود له قيود سياسية اذ يجب أن يقتصر على المطلوب ردعه وتبريره دولياً، كما ان العقاب النووي لن يصدق حيال أعمال فدائية. ثم أشار الباحث الى أن الردع النووي قد يخدم تأمين أوضاع لوفاق كنموذج كمب ديفيد، الا أن الوفاق المبني على الوهن ليس وفاقاً، ولذا فالوفاق في الصراع العربي ـ الاسرائيلي يتطلب تحييداً دولياً للقوة الاسرائيلية، أو ابطال الرادع النووي. ثم أشار الى إدراك العرب لشدة التعقيدات على الرادع النووي الاسرائيلي حتى لا يمتد الأذى الى مصالح الأطراف الخارجية، وأثار مشكلة العقلانية لأن العرب لا يدرون ما يراد منهم أن يفعلوا، كما أن معايير القيم وأساليب الاستيعاب وصدق المعلومات وطرق التعامل فيها تختلف عنها في الصراع الدولي. ويؤكد الباحث أن الخيارات الميسورة للعرب لا تعفيهم من دفع ثمن باهظ الا أن ثمن اخفاق الردع يكون أكثر فداحة، وأن ذلك قد يبرر اختراقه لأن الردع النووي يعني غلق الأبواب أمام أي محاولة لتغيير الوضع الحالي تماماً، وأن الردع النووي يقود الى اليأس الشديد الذي لا يعين على اتخاذ مواقف عقلانية. وأخيراً فإن احتكار الردع النووي قد يعين الردع التقليدي ولكنه لا يحسم الوهن الاسرائيلي ولا يسلب العرب أسباب مواجهته.

عقب اللواء الركن حارث لطفي الوفي (العراق) بأن قرأ ورقة أسماها «المواجهة العربية ـ الصهيونية في ظل امتلاك اسرائيل للقنبلة النووية» فاستعرض فكرة «الارغام والردع» قائلاً: إنه اذا كان الردع هدف العقيدة الصهيونية فإن على الأمة العربية أن توازن الارادة الصهيونية أو تتفوق عليها. ثم عقب على فكرة «الردع المرن المتدرج» وان اسرائيل اذا استخدمته بغية المحافظة على بقائها من دون افراط في الاستخدام فإنه يثير تساؤلاً عن الغرض من المواجهة النووية الاسرائيلية مع البلدان العربية. ثم طعن في مقولة «أن لا أحد يطعن في صواب الدروس المستنبطة من الدراسات الغربية حول مسألة الردع الاستراتيجي» بأنه ليست هناك دروس مستنبطة ما لم تكن هناك تجربة عملية تعززها. ثم عارض «أن الردع سيصب غضب قدراته على خصمه فينتقم منه» بأن التفكير العسكري لا يتيح «لجم الغضب» والقدرات أن تذهب هدراً، وان الردع النووي عادة ما يتجه الى أهداف القيمة المضادة. كما عارض الباحث ما جاء في ورقة د. كاظم من أن اسرائيل «تحاول تكييف البيئة الدولية لتأمين نصر حاسم على العرب» بأن اتساع الوطن العربي لا يمكن أن تؤمن عليه اسرائيل نصراً حاسماً إذ إن ذلك يتطلب قدرات نووية هائلة يؤثر

استخدامها على دول البحر المتوسط الأوروبية. وعن أن التفوق الحاسم هو مفتاح الردع التقليدي الاسرائيلي، وقال ان العرب مجتمعين لهم التفوق في كل المجالات العسكرية الحاسمة، وانه حتى التفوق النوعي مشكوك فيه. وفيما يتعلق بقابلية القوات العربية على احتواء الضربة التعرضية الاسرائيلية تساءل عن قدرة السكان المدنيين والمرافق الحيوية على تحمل مثل هذه الضربة. ووافق الباحث على أن اسرائيل تتحاشى العمليات العسكرية لتجنب النزيف وانها تتبع الاقتراب غير المباشر في الحرب. ثم ناقش ما جاء بأن الهدف من القتال هو استنزاف العدو لأن الهدف العربي هو تحرير الأرض المحتلة وهدف العدو التوسع على حساب البلدان العربية إضافة الى القيمة السوقية العالية لبعض الأراضي، وأن الدول لا تفرط في أراضيها ودلّل على ذلك بعقيدة المانيا الاتحادية الدفاعية ثم اعترض على ما جاء في ورقة الباحث عن مبدأ جديد من مبادىء الحرب «دواعي الحرب» وعرض تصوراً مختلفاً لهيكل البحث ثم تعرض لحيازة اسرائيل للقنبلة النووية وقال إن علينا أن نعمل بمبدأ أسوأ الاحتمالات، وانتقل الى دراسة وسائل ايصال الأسلحة النووية، وركز على الصواريخ وأوحى بإيجاد وسائل لاعتراضها وتدميرها في قواعدها. ثم تساءل عن أهداف البلدان العربية مجتمعة فهل هي العودة الى حدود ١٩٦٧، أم درء أخطار التوسع الصهيوني فقط.

كان المتحدث الأخير في الجلسة هو اللواء الركن عبد الرحيم طه الأحمد (العراق)، وقدّم ورقته عن «التعاون التسليحي الاسرائيلي - الايراني: دوافعه وشروطه السرية» فتحدث عن تاريخه منذ عام ١٩٥٣.

ثم بيّن أهم مخاطر هذا التعاون على مستقبل الأمة العربية، وهي نمو صناعة الأسلحة الاسرائيلية مما يدعم اقتصاد اسرائيل بحيث تنفذ مشاريع استيطانية كبيرة، وتطور الاقتصاد الاسرائيلي بما يمكن من تطوير صناعة الأسلحة التقليدية والنووية، وامكانية زيادة الموازنة العسكرية الاسرائيلية لزيادة قوتها التسليحية.

تركزت الأسئلة والتعليقات على دور الرادع النووي في الصراعات الاقليمية واختلافه عنه في الصراعات العالمية وصلة الأسلحة النووية بالعلاقة الاسرائيلية ـ الأمريكية والأهداف العربية النووية، وعلاقة السلاح النووي الاسرائيلي بالصراع العالمي ثم علاقة ايران بإسرائيل. وقد رد د. كاظم هاشم أن اسرائيل تهدد الجميع بما فيهم الاتحاد السوفياتي، ووافق على الفرق بين الردع على المستوى العالمي والاقليمي، وأن الردع سينهار في الصراع الاقليمي لأنه يأتي مشوهاً، وأن هناك ردعاً مكتوماً في الفكر العربي مرتبطاً بالوهن. ثم أشار الى أن هناك مسافة بين الردع، والحرب. فالردع يبدأ بالارغام فإذا لم يفلح تحول الى الانتقام.

- ٥ -

عقدت **الجلسة الرابعة** برئاسة د. عبد القادر بانيه رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس في الرباط وتحدث فيها كل من: الأستاذ سمير جريس، ود. شفيق السامرائي ود. أديب الخطيب. وقد تحدث الأستاذ سمير جريس عن «تأثير الأنماط الاعلامية العربية على الاعلام الصهيوني» فذكر خصائص الاعلام الصهيوني بأنه وليد الحركة الصهيونية، أسلوبه براغماتي، متعدد الجنسيات والوسائل متحرر من القيود البيروقراطية، إذ ليس له وزارة وإنما يتبع وزارة الخارجية، ويشتمل على مؤسسات كثيرة من وزارة السياحة، ومصلحة الاعلام، ومصلحة

الاذاعة، والصحافة الحكومية ومنظمات شعبية مثل «الهستدروت». وعن منطلقاته النظرية قال إنها استغلال معاداة السامية، واضطهاد اليهود ومساعدة الحلفاء في الحرب، ثم تجاهل الطرف الأصيل في القضية، والتراث الديني، والجدلية المادية والمذاهب القومية والترشيد والبراغماتية، ثم تحدث عن كيفية تصوير الصراع في الاعلام فهو يصفه بأنه قومي خالص بين العرب «الغزاة» والاسرائيليين، وأن المشكلة في رفض العرب التقسيم، وأن المبادرات السلمية مرفوضة لأنها تهدف الى القضاء على اسرائيل، وأن العرب لا يرغبون في السلم بينما اسرائيل لا ترغب إلا فيه، وان قيام اسرائيل هو معجزة من معجزات الله، وان اسرائيل إنما جاءت لتعمير الأرض. ثم ان الاعلام الاسرائيلي يرفع شعارات مختلفة مثل الاشتراكية، والانتماء الى الغرب، والى أنها حركة تحرر وطني، ويهتم بإبراز مصلحة الغرب في اسرائيل، وإظهار الحركة الصهيونية بأنها في مقدمة من تصدّوا للاستعمار، ثم استغلال هزيمة العرب والتركيز على أنهم «جبناء ومتخلفون» وأخيراً فهو يشبه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالصراع الأمريكي مع الهنود الحمر متهماً العرب بمعاداة السامية. ثم تحدث الأستاذ جريس عن الاعلام العربي في مواجهة الاعلام الصهيوني. فأشار الى غياب استراتيجية اعلامية واختلاف اتجاهاته من بلد الى آخر، وأن الاعلام العربي يستدرج الى المعركة بحيث يكون رد فعل للإعلام الصهيوني، وأن الاعلام تناقض فيما بين البلدان العربية بانفجار التناقضات السياسية. ثم أشار الى أنه حتى عام ١٩٧٣ كان الاعلام العربي غالباً ما يتحدث عن اسرائيل باعتبارها منفصلة عن الاستعمار، بينما بعد عام ١٩٧٣ تحول الى النقيض فصار يتحدث عن أنها جزء لا يتجزأ من الاستعمار الغربي مما يراه غير صحيح في كلتا الحالتين.

ثم قدّم د. أديب الخطيب رسالة من الأكاديمية في جامعة النجاح العربية في الأرض المحتلة تعتمد على العمل الميداني ولقاءات مع أصحاب القرار السياسي الفلسطيني داخل فلسطين بعنوان «الحركات العربية داخل اسرائيل» فشرح الأوضاع التي عاشتها فلسطين اثر نكبة عام ١٩٤٨ حين كان هم الفلسطينيين الحصول على لقمة العيش بينما هم اسرائيل خلق الدولة. وانه في عام ١٩٥٧ حينما اصطدمت بوجود الفلسطينيين في شمال ووسط وجنوب فلسطين وركزت همها للقضاء على خطورتها المستقبلية ببرنامج لطمس الهوية الفلسطينية. وفي مواجهة ذلك جمع الفلسطينيون شتاتهم في حركة (شركة) الأرض في حين سعت السلطات الاسرائيلية الى تجزئتهم واختراق وجودهم. وكانت الظروف السائدة هي المذابح الجماعية، وإثارة الرعب، ومصادرة الأراضي، وتهديد العمل، هي التي أدت الى ظهور الحركة. في حين سعى بعضهم الى تأييد الحزب الشيوعي وأسس جبهة شعبية مخالفة للقانون. وقد اتصفت حركة الأرض بالطابع القومي استجابة لحركة القومية العربية بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في حين انتهت حركة الجبهة الشعبية. ثم تحدث عن أن نكسة عام ١٩٦٧ هزت الثقة بحركة القومية العربية وبدا ضوء الأمل في منظمة التحرير الفلسطينية كأداة للتحرير، الا أن الأحوال تغيرت واتجه الشعب الى البحث عن دور الانسان الفلسطيني وظهر ذلك في التحرك نحو اقامة أعمال أدبية، ونوادٍ اجتماعية، ورياضية، وعمل جمعيات فلسطينية قاومتها اسرائيل بقرارات حكومية وحدثت صدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن عام ١٩٧٧ وتعرض الفلسطينيون لاجراءات قمعية

شديدة. واثر ذلك حدثت اتصالات بين شخصيات عربية في الأرض المحتلة لتشكيل جبهة عربية تضم الحزب الشيوعي وعناصر عربية قومية مثل حركة الأرض وعناصر وطنية تدافع عن المواطنين العرب، وعقدت مؤتمرات في الناصرة وعكا. وصدر بيان في تموز/يوليو ١٩٧٧ طالب بالمساواة واعادة الأراضي، وتحسين التعليم والغاء التمييز، والمطالبة بعودة اللاجئين. ثم شكلوا قائمة ودستوراً للجبهة الشعبية سمح للعرب واليهود بالانضمام اليها.

ثم تحدّث عن حركة أبناء النبلاء التي بدأت عام ١٩٦٨ والتي تبنت خطاً هدفه الحفاظ على الهوية للأرض الفلسطينية، ولكن القوات الاسرائيلية طاردتها فنقلت اجتماعاتها الى المنازل وأعلنت عن تشكيل الحركة عام ١٩٧٠، ونص دستورها على العمل على توجيه الجماهير اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واشتملت على القاء المحاضرات، وتوعية العمال وتشجيع النشاط الرياضي والمطالبة باستعادة الأوقاف والتعاون مع كل القوى التقدمية لتحقيق أهدافها. وقد ركّز برنامجها السياسي على قضية العربي الفلسطيني ومقاومة الممارسات الصهيونية واتباع الاشتراكية العلمية والنضال السياسي والاجتماعي والحضاري. إلا أن الخلافات دبّت بين الأعضاء على نهج العمل وليس على الأهداف، وعلى العلاقة مع الدولة والبلدان العربية، ومع القوى العظمى ولم تحسم في برامج.

ثم تحدث عن حركة الأرض فقال إنها قامت في ظلّ النهوض القومي والمد الناصري. إلا انه حدث خلاف بين الشيوعيين والقوميين، وقد سُميت قائمة الحركة بالقائمة الاشتراكية وكان هدفها تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم مع عدم التعارض مع المصالح العربية العليا. وذكر أن الحركة أفرزت شركة الأرض. وواكبت هذه الحركة حركة مشابهة في قطاع غزة وفي الأردن وباقي الأقطار العربية استطاعت أن تجمع جزءاً من الشعب الفلسطيني في منطقة المثلث وكان هذا التجمع يقوم على القومية العربية كحل لتحرير فلسطين إلا أن الانشقاق حدث نتيجة الانتكاسة العربية، وتمثل في حركة «النهضة». وقد بدأ الاستعداد لخوض الانتخابات الا أن القائمة احتجزت وكان هدفها فضح الممارسات الصهيونية.

ثم انتقل الى دور النوادي الثقافية في اطار صعوبة الموقف فقال إنها تقوم بتحسين الظروف، والنشاطات الاجتماعية، والثقافية، ووضع إطار سياسي للشعب وبلورته، وأنها لعبت دوراً مهماً في تجميع كثير من الشباب الفلسطيني في إطار واحد.

أما عن حركة الدروز فقد تحدث عن مبادرة درزية هدفها مقاومة التجنيد والمساواة مع الأقلية العربية وأوضح اهتمامهم بمقاومة تجنيدهم ومطالبتهم بالكف عن مصادرة الأراضي والتدخل في شؤونهم الدينية.

- ٦ -

رأس **الجلسة الخامسة** المسائية د. مختار مزراق من الجزائر وتحدث اللواء الركن محمد النقشبندي عن التطورات في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بعد عام ١٩٧٣. قدّم سيادته للموضوع بمحاولة لفهم مشترك للسَوْق (الاستراتيجية) العسكري وعرفه بأنه علم وفن استخدام القوات المسلحة للدولة لضمان أهداف السياسة القومية باستخدام القوة أو التهديد بها، وفرّق بينه وبين السَوْق القومي أو الأكبر في أنه يستجيب للسياسة القومية، ويحدد مسلكاً لتوجيه مسار أفرقة الحكومة في المستوى القومي يهدف الى تحقيق الأهداف القومية. ثم شرح معادلة السَوْق القومي بأنها محصلة الأهداف والأساليب والوسائل. وبعد شرح كل

منها انتقل الى دراسة المتغيرات الرئيسية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وقسّمها الى متغيرات سياسية، ومتغيرات في التكنولوجيا العسكرية التقليدية المتطورة للغاية. وفصّل المتغيرات السياسية بأنها اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل والرفض العربي لها، واتفاق التعاون السَوْقي الأمريكي ـ الاسرائيلي، والحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الاسرائيلية ـ اللبنانية، كما فصّل المتغيرات في القوات الاسرائيلية، والمتغيرات في القوات الجوية للكيان الصهيوني وفي الخيار النووي. ثم انتقل الى شرح المتغيرات في نظرية الأمن للكيان الصهيوني وأوضح أهمية تأمين هوامش أمنية وعدم التنازل عن الأرض إلا بشروط قاسية تؤمن هامشاً أمنياً إضافياً. وخرج من ذلك بعدم توقع نتائج ايجابية لمفاوضات السلام. كذلك تحدث عن المتغير الأخير وهو المتغيرات في الإجماع العربي ما بعد الحرب وهو ما يتمثل في خروج مصر من الصف العربي وعقد معاهدة سلام معها رغم الرفض العربي، وتفتت وحدة الشعب اللبناني، والخلافات بين المنظمات الفدائية وأنظمة الحكم العربية، وانقسام البلدان العربية حيال الحرب العراقية ـ الايرانية، وحدوث صراعات بين البلدان العربية الرافضة للسلام المصري الاسرائيلي، ونشوب صراعات اقليمية بين بلدان المغرب العربي. واستعرض بعض احتمالات التغيير الممكن حدوثها والمؤثرة على الكيان الصهيوني وأهمها انضمام أطراف عربية أخرى الى اتفاقات السلام، أو حدوث تغيير أساسي في ميزان القوى وبخاصة نشوء جبهة شمالية شرقية فعالة، أو توجه بلدان عربية الى امتلاك أسلحة نووية، أو نشوء صراعات جديدة تضعف الكيان الصهيوني، أو نشوء مناخ سياسي محلي أو دولي من شأنه فرض قيود رئيسية على حرية العمل العسكري الاسرائيلي.

انتقل الباحث الى ملامح السَوْق (الاستراتيجية) العسكري للكيان الصهيوني خلال المرحلة القادمة فأشار الى أن ملامح السَوْق القومي الصهيوني تتلخص في ضرورة الاحتفاظ بقوة عسكرية ذاتية متفوقة ورادعة، والقدرة على مواجهة الضغط الدولي، والابقاء على الكيان الصهيوني مجتمعاً مفتوحاً للهجرة اليهودية المستمرة، واستمرار الاحتفاظ بالارتباط السَوْقي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض القصور في الإمكانات الذاتية، والعمل على تعميق الخلافات بين البلدان العربية، وتعزيز مسار السلام من خلال استخدام حذر وحكيم للمؤثرات السلبية على الأمن القومي، وتحقيق ردع على مستوى رفيع من الأحكام والمصداقية ومنع البلدان العربية من امتلاك السلاح النووي، وتوسيع مفهوم رزمة الأمن الصهيوني عبر تحديد خطوط حمر وتهديدات مبهمة، ومناطق أمنية وراء الحدود. ثم حدد تصوره للهدف السياسي للأمن القومي بأنه «ضمان بقاء الدولة في المنطقة داخل حدود آمنة، وفي ظل تفوق عسكري حضاري مع احتلال دور بارز في المجال الدولي في ظل السلام، والعلاقات الطبيعية مع البلدان العربية، مع الالغاء النهائي لفكرة البعث القومي الفلسطيني». وخرج من ذلك بتصور الهدف السياسي العسكري بأنه «منع احتمالات التهديد العسكري للكيان الصهيوني بتأمين القدرة على حسم أي صراع مسلح قد ينشب: وضمان الاحتفاظ بالتفوق العسكري وذلك بالتفوق التكنولوجي التقليدي بشكل حاسم، ومنع العرب من امتلاك اسلحة كتلوية (نووية او كيميائية أو احيائية)».

انتقل الباحث الى الملامح الرئيسية للسَوْق العسكري فحدد الأهداف العسكرية بأنها: القدرة على الردع، والقدرة على الحسم، والقدرة العسكرية الدائمة، وتنمية وتطوير القدرات العسكرية، ورفع القدرة الانذارية، وتصفية المقاومة الفلسطينية، وتنمية القدرة

النووية، وشن الضربة الأولى. ثم تحول الى استنتاج المفاهيم السوقية العسكرية فقسمها الى مفاهيم للخيارات التقليدية، وأخرى للخيارات النووية. وفي معرض الحديث عن مفاهيم الخيارات التقليدية قسمها الى سَوْق للردع، وسَوْق خوض الحرب حيث أشار في الأخيرة الى الهجوم المسبق، والحرب الخاطفة. أما عن الخيارات النووية فهي تشمل مفهوم سَوْق الغموض المتعمد، وسَوْق الرادع النووي. ثم استطرد الباحث فأشار الى أن العدو يجتاز العتبة النووية الى الهجوم المسبق في حال امتلاك طرف عربي قنابل نووية أو كان على وشك امتلاكها، أو امتلاك طرف عربي للتكنولوجيا التقليدية الراقية التي تمكنه من تدمير الطائرات والمدارج ووسائط الاطلاق، أو انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، أو انهاء اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، أو امتلاك دولة عربية منظومات أسلحة كيميائية واحيائية. ثم تناول المفهوم الثالث وهو سوق الانتقام النووي الشامل فقال ان اسرائيل ستحاول الحصول على معلومات عن الحالات السابقة، فإذا فشلت وتخطت أحدي البلدان العربية ـ أو أكثر ـ مفهوم الردع وشنت هجوماً مباغتاً بالأسلحة التقليدية فإنها تنتقل الى الانتقام النووي الشامل. ثم قدم الباحث عرضاً للقدرات العسكرية الاسرائيلية وانتقل الى دراسة الأنماط السوقية العسكرية وقسّمها الى: أنماط خاصة بالعمليات وهي على هيئة خطط طوارىء قصيرة المدى، وأخرى خاصة ببناء القوات. وهي خطط واتجاهات التطور في بناء القوات المسلحة لتحقيق الأهداف العسكرية، والسياسية وهي خطط متوسطة أو بعيدة المدى. وعن الأنماط الخاصة بالعملية ركّز على أربعة افتراضات:

ـ انهيار اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية وزوال الذرائعية في الوطن العربي وحسم سَوْقي ـ سياسي عربي شامل.

ـ انهيار اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي وإعادة انشاء الجبهة الشرقية من بلدان المشرق العربي.

ـ بقاء اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي وإعادة تبلور الجبهة الشرقية أو قسم منها واستخدامها في إطار حرب ضد الكيان الصهيوني.

ـ حرب سورية ـ اسرائيلية.

أما عن أنماط بناء القوات فحدد اتجاهات التطور فيما يلي:

ـ القدرة التكنولوجية التقليدية المتطورة للغاية بأسبقية القوات الجوية، فالحرب الالكترونية، فالمدرعات والآليات، فالمدفعية والصواريخ أرض/ أرض فالقوة البحرية.

ـ تنمية القدرة النووية.

ـ زيادة قابلية الحركة بزيادة قابلية عناصر القوات البرية، وزيادة حجم القوات المحمولة والمتنقلة جواً وبحراً، والتوسع في استخدام السمتيات لمواجهة حشود الدبابات العربية، وإعداد ساحات العمليات، وتأمين منظومة مواصلات وسيطرة عالية الكفاءة.

ـ تطوير منظومات الاستخبارات بالتزود بأحدث المعدات والامكانات.

ـ الاستفادة من دروس وخبرات العرب في مجالات الانذار والاعتماد على القوات الجوية كلياً، والقدرة على القتال الليلي، وتنظيم الدفاع الجوي، والغاء الاعتماد على الولايات المتحدة.

ـ توفير مصادر مستمرة للأسلحة والأعتدة بتطوير الصناعة العسكرية المحلية وبعقود طويلة الأجل.

ـ رفع الكفاءة القتالية.

تركزت المناقشات حول مفهوم الاستراتيجية وكيفية مقاومة الاستراتيجية النووية الاسرائيلية وأهمية وجود استراتيجية

عربية، ورأى البعض أن الورقة لم تقدم ملامح جديدة ولا نظرة مستقبلية ولا استنتاجات تفيد صاحب القرار.

- ٧ -

رأس **الجلسة السادسة** د. صبحي العتيبة من الأردن وتحدث فيها د. محمد عارف الكيالي أستاذ الاقتصاد المساعد في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد فقدّم ورقة بعنوان «وقفة تحليلية لاقتصاد الكيان الصهيوني (مع إشارة خاصة الى قطاع الطاقة)» واشتملت على تقويم تاريخي للاقتصاد اليهودي قبل عام ١٩٤٨ ثم الاقتصاد الصهيوني بعد ١٩٤٨، ثم تحليل لطبيعة الاقتصاد الصهيوني ثم حديث عن الطاقة حيث تمثل خصوصية في الاقتصاد الصهيوني. وعند التقويم التاريخي للإقتصاد الصهيوني أشار الى أن الوكالة اليهودية حاولت بعد المؤتمر الصهيوني الأول أن تشتري أراضٍ في فلسطين ولم تستطع أن تشتري أكثر من ٧ بالمائة من مساحة فلسطين حتى عام ١٩٤٧. ولكن الاقتصاد الصهيوني حقّق بعض السيطرة قبل عام ١٩٤٨ في مجال الصناعة الزراعية، والكيماوية، وصناعة الماس وأغلب الصناعات الأخرى.

ثم تحدث عن السمات الجوهرية للاقتصاد الصهيوني فحددها باعتباره اقتصاداً عدوانياً واعتدائياً فاق اقتصاديات الدول المستعمرة بإستزراع سكان واقتصاد في أرض فلسطين، ثم انه اقتصاد معسكر إذ لا بد من عسكرة المجتمع لتحقيق اقتصاده فالأحزاب والهستدروت والكيبوتسات كلها منظمات عسكرية، ثم هو اقتصاد طفيلي يعتمد على المساعدات الخارجية ومعونات الأسلحة التي فاقت كل تصور، وان هذا الاعتماد يجعله أسيراً لهذه المساعدات وتابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً فهو اقتصاد أزمة ملحق وتابع للاقتصاد الامبريالي، يحل أزماته عن طريق الحرب والتوسع ويصدر أزماته على حساب الاقتصاد العربي. والأزمات، هي أهم مؤشرات الاقتصاد الاسرائيلي وتظهر هذه الأزمات في انخفاض معدل نمو الناتج القومي، والتضخم وارتفاع الأسعار، ومقدار الدين الخارجي المتزايد. ثم تحدث عن الطاقة في الاقتصاد الاسرائيلي وأشار الى ازدياد استهلاك الطاقة، وان جهود بدائل النفط لم تعط النتائج المرجوة سواء من الزيت أم الفحم أم المفاعلات النووية، أم استعمال الطاقة الشمسية ودفعها لدراسة ربط البحر المتوسط بالبحر الميت. الا أنه يشك في قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيراد احتياجاته المستقبلية من مصادره العالمية بسبب المقاطعة العربية.

ثم تحدث د. محسن خليل عن «اسرائيل: الاقتصاد والتسوية» فقال ان العامل الاقتصادي بدأ يحتل موقعاً كعامل محدد للإنفاق العسكري وأصبح يؤثر على العقيدة العسكرية. وأوضح ملامح الاقتصاد الاسرائيلي بأن اجمالي الاستهلاك يستنفذ الناتج القومي منذ نشأة اسرائيل ولا يترك شيئاً للإستثمار، وأن في ميزان المدفوعات عجزاً مزمناً وخصوصاً في السلع والخدمات، وان تراكم الديون الخارجية وصل عام ١٩٨٤ الى ١٣٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، ووصل متوسط نصيب الفرد من الدين عام ١٩٨٥ الى ٥٤٨٠ دولاراً، وان السبب الرئيسي في الديون هو تزايد نسبة الاستيراد المدنية وارتفاع الانفاق العسكري، إذ وصل الانفاق العسكري بعد عام ١٩٧٥ الى ٤٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي. ثم أشار الى نمو قطاع عسكري واسع في ميدان الاقتصاد يساهم بنسبة ٢٧ بالمائة من الصادرات الصناعية، وأدى نمو هذا القطاع

الى بروز المجمع الصناعي العسكري وسيطرة البيروقراطية العسكرية والسياسية على الحياة في اسرائيل.

تناول البحث دور المساعدات الأجنبية الالمانية ثم الأمريكية ورأى الباحث انه ناتج عن نقص في الموارد المحلية ورغبة في تأمين استثمارات عالية وتغطية العجز في الميزان التجاري. وأدى ذلك الى تحول جوهري ذي دلالة على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي. وأفرز ذلك نوعاً من التبعية الشديدة في القرار السياسي الاسرائيلي للولايات المتحدة الأمريكية. وعن المتغيرات في الوضع الاقتصادي أشار الى تغير هيكل المساعدات حيث أصبح مصدر التمويل أمريكياً أساساً وكمية التدفق لم تعد تكفي لبناء القدرة العسكرية التي تتطلبها الاستراتيجية العسكرية. واضطرت الحكومة الاسرائيلية الى ضغط انفاقها تحت إلحاح الولايات المتحدة. وهنا انقسمت الآراء الى رأيين أحدهما يرى ضرورة الاحتفاظ بالانفاق العسكري حيث لا يمكن التفريط بأمن اسرائيل، بينما يرى الآخر أن استمرار الانفاق العسكري لا يسمح لاسرائيل بتخصيص استثمارات لتحقيق معدل نمو. وان القدرة الاقتصادية باعتمادها على اقتصاد ضعيف لا بد وأن تضعف هي الأخرى. ويرى البعض أن اسرائيل تزداد تبعية للولايات المتحدة بينما يرى الآخرون أنها مؤامرة على أمن اسرائيل ويتحوطون بتقليص الانفاق.

وخرج الباحث بأن العامل الاقتصادي بدأ يحتل المكان الأول في التأثير على الانفاق العسكري وأن أمام اسرائيل خيار من ثلاثة، الأول تقليص الانفاق العسكري ضد ارادة المؤسسة العسكرية، والثاني استمرار النهج القائم مما يؤدي الى مشاكل اقتصادية، والثالث تقليص الانفاق مع التسوية.

- ٨ -

الجلسة السابعة رأسها د. غانم النجار عضو قسم السياسة في جامعة الكويت وتحدث الأستاذ خليل شاكر عن «أجهزة الاستخبارات والأمن الاسرائيلي» فأعاد نشأتها الى عام ١٩٠٧ وانه منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥١ كلفت بشراء وتهريب الأسلحة من الخارج وتوصيلها الى فلسطين المحتلة والتهجير اليها والحصول على معلومات عن العرب الفلسطينيين ونشاطهم وعن دول السوار، وعن حكومة الانتداب البريطاني والحركة النازية. وبدأت في الخمسينات مرحلة جديدة وتشكلت الاستخبارات العسكرية تابعة لرئيس الأركان، «والموساد» تابعة لرئيس الوزراء، و«شين بيت» تابعة لوزير الداخلية، ووحدة التحري والتحقيق والأبحاث تابعة لوزارة الخارجية، وظلت كذلك حتى عام ١٩٧٣ حين أصيبت بالمفاجأة نتيجة لقدرة العرب على الخداع، ففيرت رئاسة الاستخبارات وأخذت في الاعتبار الدروس المستفادة بعد ذلك. وتنفرد الاستخبارات العسكرية بمسؤوليتها عن التقدير القومي السياسي والاقتصادي الى جانب التقدير العسكري. أما مهام الاستخبارات الاسرائيلية فتبدأ بجمع المعلومات من دول السوار والعمق الدولي، ومناهضة الأنشطة المقاومة لاسرائيل، وجمع المعلومات عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والبحث العلمي والفني، وعن سياسات الاتحاد السوفياتي وكتلته، وبحث الجانب الاقتصادي في افريقيا وأمريكا اللاتينية، ومكافحة التجسس والتخريب خارج وداخل اسرائيل، والقيام بالعمليات الخاصة وتزويد القوات بالمعلومات. وهي مهام صعبة وثقيلة وممتدة، ويتوقف عليها مصير اسرائيل. وتتداخل مهام الأجهزة المختلفة ويتم التنسيق بينهما ولكنها تواجه تحديات ضخمة، وهناك اقتراحات مختلفة

ولكن حجم التحديات أكبر من التغلب عليها.

- ٩ -

الجلسة الثامنة بدأت برئاسة اللواء الركن محمد نجم الدين النقشبندي وتحدث السيد أمين هويدي وزير الحربية المصري الأسبق عن «نظرة مستقبلية للصراع العربي - الصهيوني» فنبّه الى مرارة الحقيقة، وأن الحديث عن الأمن يرتبط بمعرفة الواقع وحقيقة القدرات. وقال: «نحن جميعاً في ازمة وليس مهما تحديد المسؤوليات بل أن نفك الشباك التي تحيط بنا». ثم عرّف الأزمة بأنها «مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو أكثر ذات سيادة تعيش في صراع شديد، ويواجه فيها صاحب القرار موقفاً يهدد المصالح العليا للوطن ويطالب باتخاذ قرار في مواجهة هذا الموقف في حدود وقت معين». وأشار الى أنه كثيراً ما تفتعل الأزمات لاعادة تنظيم النظام العالمي والاقليمي، وأزمتنا من النوع الذي يزداد تعقيداً بمرور الأيام ويرى بعض الباحثين أنها غير قابلة للحل. فالقوى الخارجية لا تريد حلاً للأزمة ولكنها تقوم بإدارتها.

ثم أشار الى شروط نجاح ادارة الأزمة بأنها «حساب التحركات المحتملة للطرف الآخر وتجهيز الردود المناسبة في الوقت المناسب، والتأكد من أن رد الفعل قابل للتحقيق، والمحافظة على وضوح الهدف الاستراتيجي وتحديده بحيث لا يضيع بين الأفعال وردودها، وادراك الموازين العالمية والاقليمية والمحلية التي لا يمكن تجاهلها». اننا في احدى نقاط الذروة الفاصلة.

وعن الاستراتيجية الواحدة قال انها غير ممكنة، وهي تحتاج الى خطة أمن واحدة، ووحدة نظر للعدو على المستوى الاقليمي والعالمي. والصراع ضد اسرائيل لن يكون عربياً في ظل الصراعات العربية - العربية، ولن يكون جماعياً في ظل الاستقطابات التي نراها. ولذا فإن السنوات القادمة لن ترى عملاً جماعياً عربياً ضد اسرائيل. وتساءل ماذا سيحدث لنا وبنا حتى يتم الاجماع، وفي ظل التجمعات والاستقطابات السائدة؟

ومن مؤتمرات القمة تساءل: ماذا يمكن أن يفعله مؤتمر قمة عند اختلاف الهدف والعدو؟ وقال انه ضد مؤتمرات القمة لأنه اذا فشل يصبح نهاية المطاف في حين انه يعجز عن حل ما عجزت الأجهزة عن حله.

وقال أن هناك تناقصاً في عوامل القدرة فالعائدات قلت، والموازين تآكلت، والقوات العسكرية مشغولة وتعمل بقيادات منفصلة، وتواجه أعداء مختلفين بقوى محدودة بالامكانات القطرية.

وعن الخيارات حصرها في الصراع أو الوفاق، وأنه أياً كان الصراع أو الوفاق فلن يكون عربياً - اسرائيلياً وانما صراع البعض، أو وفاق البعض.

وعن خيار الصراع عرفه بأنه «تصادم ارادات خصمين او أكثر يهدف كل منهم الى تحطيم الآخر حتى تتحكم ارادته في ارادة خصمه الى أن يتخلى عن ارادته»، وأن تحطيم ارادة الخصم أصبح مستحيلاً على المستوى العالمي والاقليمي، وان الدولة الاقليمية يمكنها بدء القتال في أي وقت أو مكان أو صورة ولكن ليس لها الحرية في أن تنهي القتال لا في المكان ولا الزمان ولا الطريقة التي تريدها بسبب نقل الأسلحة. ثم ان ارادة الخصم قد تبدو انها تحطمت في حين انها تقوقعت ويصبح الأمر عامل وقت. وعادة ما ينتهي الصراع الى نقطة بين الهزيمة والانتصار، وكل ما يمكن تنفيذه هو أهداف ناقصة. ولذا فقد أشار الى تعديل تعريف الصراع بأنه «تصادم ارادات تهدف كل منها الى تليين الأخرى بغرض الوصول الى الممكن او تحقيق المؤمل او المرجو». وأشار الى أن الصراع لا بد أن ينتهي الى وفاق كما ان الوفاق لا يمكن أن يستمر الى الأبد نظراً لتغير المصالح، والغرض من ادارة الأزمة هو الوصول الى حال استقرار.

وقال إن لغة الصراع حوار وله لغتان ولهجات عدة مثل الكلمة والطلقة، وأن بداية القتال لا تعني انهاء الكلام أو العكس ولكن يجب عدم الخلط بينهما، بل إن القتال وحده لغة غير مفهومة.

وعن استخدام القوة قال انها تؤثر سواء في حال الثبات أم الحركة. ففي حال الثبات تسمى الردع، وفي حال الحركة تصبح قتالاً، والردع يفشل حينما يبدأ القتال. وحسابات الصراع تجري على أساس القوة الكامنة وهي تمثل القوة المتيسرة والارادة والتصميم على استخدامها.

ويخرج من ذلك بأن هدف الصراع هو الوصول الى توازن القوى حيث يتعذر اللجوء الى استخدام القوة لحل النزاعات، أو الموقف الاستراتيجي الحاسم الذي يحسم الأمر على مائدة المفاوضات أو يعيده اليها. ويستنتج من ذلك أننا لا نتكلم بقانون القتال وانما بقانون الكلام فتوازن القوى في صالح الطرف الآخر، وفرض الاستقرار بيده وامكانات الردع غير موجودة والقوى تقوقعت مما يمكن أن يؤدي الى اتفاق رديء ناقص أو كامل، والناقص يعبر عن قوى الموقعين عليه، والكامل يعبر عن توازن المصالح وتوازن القوى وأنه يؤمن بأنه لن يتحقق الاستقرار الاقليمي في ظل مظلة نووية أو تقليدية وانما في ظل الرضا الناقص للأطراف المعنيين.

وعن خيار الوفاق، أشار الى أن قيمة الانتصار العسكري في صياغة سياسية، واسرائيل تصوغ انتصاراتها العسكرية في صيغ سياسية تهدف الى استقرارها السياسي وتحسين وضعها في المنطقة وهي تعلم تفوق العرب عليها عددياً وهي تعوضه بتفوق كيفي وأسلحة نووية وباتباع سياسات عدة هي:

- تحديد المستوى التكنولوجي في المنطقة بضرب محاولات الحصول على الرادع النووي (يستحيل الحصول عليه الا في ظل رادع تقليدي مانع).

- الارتكاز على الولايات المتحدة وجنوب افريقيا.

- الاصرار على التفاوض مع كل دولة على حدة مع اعتبار أن الدولة الأبعد أقرب الى قبول الحل السياسي.

- أن ليس لديها ما تعطيه ولذا فالمساومة تحتاج الى اتصال مباشر.

- اقناع العرب باستحالة النصر.

وقد تحدث عن مشروع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز لانعاش المنطقة بمنطق أن التطور الاقتصادي سيقضي على جبال الكراهية وقد بدأ عرضه بعد معاهدة السلام ثم أخيراً في مؤتمر طوكيو وشكلت لجنة لدراسته، وترى الولايات المتحدة ربط المنح الاقتصادية للدولة بسعيها للسلام. وربطها «بقنبلة المجاعة» نتيجة أن اسرائيل استنفذت ٩٨ بالمائة من مواردها المائية وأن مشكلة المياه ستوجه سياسة الأمن الاسرائيلية في المستقبل القريب.

وختم حديثه بأننا أمام خيارين: الأول استمرار الصراع وهو يحتاج الى خوض معركة القوة - وتوازن القوة، وهل نحن قادرون على اتخاذ القرار السياسي، والثاني قبول الوفاق ويحتاج الى خوض معركة القدرة ومجموع قواها في المجالات كافة.

ودعا مراكز الدراسات والباحثين الى التفكير الذاتي وليس النقل، والى القدرة على الانتصار، والى التفكير في المستقبل أكثر من الماضي والحاضر، وسيكشف التاريخ لهم عن المتغيرات في الجغرافيا، وأن الحل سيأتي بعقولنا الذاتية وارادتنا المستقلة.

- ١٠ -

عقدت **الجلسة التاسعة** برئاسة د. أحمد

الكبيس من الجمهورية العربية اليمنية. وقدّم د. أحمد النعيمي أستاذ السياسة الخارجية المساعد في كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد ورقة عن «العلاقات التركية ـ الاسرائيلية من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٨٥». فأشار الى العلاقة بين تركيا الحديثة واسرائيل بدءاً بالعلاقة بين أتاتورك واليهود والماسونية الى السماح بفتح مكتب لاستقبال اليهود في تركيا، ثم وقوف تركيا ضد قرار التقسيم لتأييد السوفيات له ثم الجفاء مع البلدان العربية. ثم علّل اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني بأنها كانت محتاجة الى الولايات المتحدة في مواجهة المطالب الاقليمية للإتحاد السوفياتي. وكان اقترابها من اسرائيل خطوة في هذا الاتجاه.

ثم أشار الى تغيرات طرأت في السياسة التركية نتيجة لخطاب الرئيس الأمريكي الراحل ليندن جونسون الذي حذرها من التدخل في الجزيرة القبرصية، ثم كان هناك تغيير جذري عام ١٩٦٧ للإقتراب من العرب حيث انتقدت اسرائيل وخفضت البعثة التركية فيها ثم انخرطت في المؤتمر الاسلامي وشاركت في مؤتمر الرباط عام ١٩٦٩. واستضافت المؤتمر الاسلامي في استانبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ويرى الباحث ان تركيا اتجهت جذرياً نحو الأقطار العربية بعد عام ١٩٧٣ وأزمة النفط، وبعد الانزال التركي في قبرص عام ١٩٧٤، وان هناك اتجاهات ظهرت قبل أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ من «حزب السلام الوطني» الى سحب الاعتراف باسرائيل، وأدى الى ضرب الحكومة بانقلاب، وأن تركيا بعد تولي «تورغوت أوزال» الحكم بدأت تقف مع العرب.

ثم تحدث د. خليل الشقاقي عن «بنية النظام السياسي وصناعة القرارات في اسرائيل» فأشار الى أن سلطة رئيس الوزراء هي الأساس وليس الكنيست وغيره سوى ملاحق للجهاز التنفيذي وانه على الرغم من تعددية النظام الحزبي فقد ظلت سيطرة حزب واحد مهيمنة حتى منتصف السبعينات، والى ان هناك حزبين رئيسيين، وهذا لا يقلل من أهمية الأحزاب الصغيرة.

وعن دور المؤسسات أشار الى أن العسكريين يتمتعون بنفوذ كبير في صناعة القرارات عبر طرق عديدة رسمية وغير رسمية، أما الأحزاب الدينية فلها دور رئيسي في الشؤون الدينية الداخلية، وهي شريك شبه دائم للحكومات حتى الآن. وعن اليهود الشرقيين قال ان نفوذهم كان محدوداً ولكن فعاليته تزداد، والأقلية العربية فشلت في لعب دور أكبر تأثيراً في الدولة وهو آخذ في التغيير ويصعب التنبؤ بما يمكن أن يصل اليه.

أما السيطرة على الحكم فهي في يد أقلية «أشكيناز» متعاونة مع المؤسسة العسكرية والدينية، أما دور المؤسسات التشريعية والقضائية وغيرها فهو ضعيف.

وأشار الى أن هذه الحال ليست دائمة فقد بدأ الشرقيون و«السفارديم» يقفون أمام سيطرة «الاشكينازيم»، وظهرت حركات طائفية شرقية دخلت الانتخابات في صورة مستقلة وحصل حزب «شاس» على أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨٤. أما العرب فيمثلون ١٧ بالمائة من السكان وليس لهم دور مباشر في صناعة القرار. وتمنع اسرائيل قيام تنظيم عربي وطني «لأسباب أمنية» ولم تتمكن الجبهة العربية من الوقوف على قدميها. وقد حاولت حركة الأرض تحديها عن طريق المحكمة العليا لكن هذه أقرت الدولة على رأيها، ووجهت المحاولات الأخرى بموقف حازم، ومنعت أي محاولات للدخول في الانتخابات وكان البديل العربي التصويت الى جانب الحزب الشيوعي الاسرائيلي الا أن تأييدهم له انخفض وارتفع التصويت العربي

لحزب العمل عام ١٩٨١. وأشار الى أن الوعي العربي السياسي بلغ مرحلة البلوغ حيث يسعى الى انشاء حزب وطني عربي.

ثم تحدث د. عبد اللطيف عقل من جامعة النجاح الوطنية عن «دراسة في الزمان والمكان الاسرائيلي ـ محاولة في حساب الاحتمال السياسي» فقال ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو حوار بين عمليتي نفي واثبات الوجود وان اسرائيل تسعى الى انكار الوجود الفلسطيني الديموغرافي أصلاً أو بتهجيره من الوطن والثقافة أو بتصفية مظاهر هذا الوجود من انسان ومكان وزمان أو بتصفية الوجود عن طريق القتل.

وعن المكان أشار الى أن مؤتمر «بازل» حدد فلسطين وقرّر «استعادة فلسطين وتنظيفها تاريخاً ومكاناً»، ازالة القرى الفلسطينية ومحو آثارها. وان وعد بلفور يمثل قاعدة للحق القانوني فأرض الدولة مقدسة والشعب مقدس، ومهاجمة أرض كنعان واجب ديني، ولا بد من اجلاء الكنعانيين وابادتهم. وبعد شرح مفصل للمكان والزمان خرج بخلاصة أن الوطن القومي الصهيوني سيتوسع اذ لا بد من مكان جديد لتأكيد المكان القديم وهكذا فإن مخطط الاستيطان وضع على أساس أن يحدد حدود الدولة، ويشير الى أن اسرائيل دولة قومية دينية لم تستكمل بعد. والمكان يرفض المشاركة تبريراً للاستيلاء على المكان الوطني بأن يعطي شعباً بلا أرض أرضاً بلا شعب. وتقول اسرائيل أنها ستزرع الصحراء وتحدث وتعمر وهي ممعنة في الاستيلاء على المكان والتوسع خارجه. ويستلزم ذلك تنفيذ الاستيطان ولكن الاشكالية في البعد السكاني. فقد بدأ استيطان ديني زراعي وتحول الى اشتراكي كولونيالي ولكن الكيبوتس سقط كظاهرة وتحول الاستيطان العسكري الكولونيالي لخدمة الأمن الى تحقيق الربح.

ـ ١١ ـ

خصصت **الجلسة العاشرة** للسيد خليل الوزير «أبو جهاد» نائب القائد العام للثورة الفلسطينية فأوضح أهمية العراق ودوره في الصراع وتحدث عن الرؤية الفلسطينية للصراع فأعادها الى المخططات الاستعمارية لخلق كائن غريب شرق برزخ السويس. وبدأ بحرمان الشعب الفلسطيني من كل وسائل التنظيم ومساعدة الصهيونية، وبدأت رحلة الصراع. برفض الهجرة أولاً وأشار الى بدء الوصاية العربية عام ١٩٣٦ وأن في معركة ١٩٤٨ كان الفلسطينيون من دون سلاح ولا تنظيم يعكس عددهم وحرصت القوى العربية على عدم تشكيل سرايا أو قيادة فلسطينية وجردت الشعب من السلاح. وبعد النكبة كانت القضية العربية أشد من الاحتلال. انطلق العمل السري وكان يبحث عن بديل وظهرت فتح وبدأت الجداول تلتقي وبدأ عام ١٩٦٥ الكفاح المسلح وهو نقطة تحول في التاريخ الفلسطيني تجسد مبدأ الحرب الشعبية وتجسدت في معركة الكرامة بأقل من ٣٠٠ مقاتل مقابل لواءين مدرعين اسرائيليين وصمدوا وكانت ملحمة أدت الى انضمام آلاف الشباب.

وبعد عام ١٩٨٣ أي بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، أكد أبو جهاد أن الثورة بدأت تعيد بناء مؤسساتها السياسية والعسكرية واعادة تنشيط التدريب والعودة الى الساحة اللبنانية حيث هناك أكثر من ٥٠٠ ألف فلسطيني من حقها الدفاع عنهم وأن تتوافر لديهم أسلحة. وأشار الى أن الفلسطينيين كانوا مستهدفين وكان من حقهم الدفاع عن أنفسهم ومن حقهم العمل. والى ان الأعمال الفدائية أرادت الأرض المحتلة ولم تتوقف، وبعد عملية القدس البطولية قام العدو بقصف مواقع الفدائيين وأسقطت

طائرة فانتوم، ولم يتوقف العمل ولن يتوقف فالثورة الفلسطينية تقوم بالدفاع عن نفسها والنضال مستمر ومتواصل.

- ١٢ -

كانت الندوة فرصة لمزيد من التعرف على العدو الصهيوني ودراسة أوجه الضعف فيه وعناصر قوته. وقد زاد من قيمة الندوة ما قدم فيها من أبحاث من الأخوة الفلسطينيين وخصوصاً الموجودين في فلسطين المحتلة، وكان طبيعياً أنها يمكن أن تكون أكثر فائدة لو كان جميع الأخوة المشاركين من الأرض المحتلة تمكنوا من الحضور. كما أشارت الندوة الى بعض العلاقات الإسرائيلية الخارجية وارتباطها بالصراع، وألقت الضوء على القوى الفاعلة في المجتمع الاسرائيلي ومستقبلها وأسلوب صنع القرار والاستراتيجية العسكرية وعلاقة كل ذلك بالأمن القومي العربي، كما زادت في التعرف على بعض الأجهزة التنفيذية وأجهزة صنع القرار في إسرائيل.

إلا أن الندوة وقد انغمست في دراسة الواقع لم تتطرق كثيراً إلى المستقبل كما لم تحدد اتجاهات للعمل العربي في مواجهة التحدي الصهيوني بشكل متكامل وكافٍ ليكون نواة للعمل العربي. وهذه هي مهمة كل المفكرين والباحثين العرب وليس بالضرورة عن طريق الندوات فأساليب العمل كثيرة، وقد كانت مبادرة الجمعية العربية للعلوم السياسية بعقد هذه الندوة، ومبادرة العراق باستضافتها في ظروفه الصعبة خطوة أولى على الطريق تحتاج إلى خطوات تكملها □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)

الطبعة الثانية من كتاب

التحليل السياسي الناصري

دراسة في العقائد والسياسة الخارجية

الدكتور محمد السيد سليم

ندوة «الحوار المصري ـ الصيني»

القاهرة، ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦

محمد جمال عرفة

صحافي بجريدة الشعب المصرية ـ القاهرة.

للمرة الأولى منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين الشعبية قبل ثلاثين عاما (٣٠/٥/١٩٥٦)، عُقدت ندوة موسعة للحوار المصري ـ الصيني تحت إشراف المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية المصرية، تناول فيها الطرفان عدداً من الموضوعات الهامة على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية فضلاً عن التطرق دولياً لشؤون العملاقين.

تنبع أهمية الندوة من اعتبارات عدة. فالصين أصبحت قوة عظمى تمتلك الرادع النووي وهي عضو دائم في: مجلس الأمن، ومجموعة الـ٧٧ الإقتصادية وفي حركة عدم الإنحياز. وفي ظل تجاهل القوتين العظميين لشؤون الشرق الأوسط والقضايا العربية، تأتي أهمية الصين كقوى كبرى غير منحازة برزت على الساحة الدولية بخاصة وان الصين لم تفقد مناسبة الا واظهرت اهتماما بالقضايا العربية واستعداداً للتعاون الإقتصادي والسياسي مع الدول العربية، فالحكومة الصينية أظهرت في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٥٦ تأييداً عملياً لمصر اثناء العدوان الثلاثي عليها، وأعلنت استعدادها لإرسال آلاف المتطوعين الصينيين للاشتراك في الدفاع عنها، كذلك بادرت الصين لإعلان تأييدها للقضايا الوطنية العربية واعترافها بحكومة الجزائر المؤقتة في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٥٨. وقد استمر هذا الخط الصيني المؤيد للعرب على اساس من سياسة عدم الانحياز، فانحازت لصالح قضية فلسطين وطالبت بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. كذلك تأتي أهمية الندوة بتوافقها مع المحاولات الاسرائيلية الحالية لاختراق السوق الآسيوية «بعد الافريقية والاوروبية» وأهمها ما تردد عن تعاون إقتصادي وعسكري بين الصين واسرائيل، وعن تعدد اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين في العاصمة (الواسطة) باريس، بخاصة ان الحكومة الصينية تفرق بين سياسة الحكومة الاسرائيلية وعدم التعامل معها، وبين التعامل مع الشعب الاسرائيلي، حتى انها سمحت مؤخراً للاسرائيليين

بحضور المؤتمرات والإجتماعات واللقاءات الدولية التي تُعقد في الصين وسمحت بالمثل للصينيين.

وقد استعرضت الندوة على مدى أربع جلسات أساسية عدة موضوعات مهمة يمكن أن نجملها في الموضوعات التالية:

١ ـ دور الثقافة الذاتية (حضارة الدفع الذاتي) في تحديث المجتمعات.

٢ ـ الخبرة الإقتصادية المصرية والصينية.

٣ ـ مقارنة إقليمية بين الصين وجنوب شرق آسيا، ومصر والشرق الاوسط.

٤ ـ السلوك الدولي ودول العالم الثالث.

هذا فضلاً عن جلستي الافتتاح والختام حيث تناولت كلمات الوفدين تطور العلاقات المصرية ـ الصينية مع التركيز على الصفات المشتركة التي تجمع بين الدولتين حيث تنتميان للعالم الثالث، وكلتاهما تبنت سياسة الباب المفتوح ـ مع الفارق في التطبيق ـ كما أن لهما الرؤية نفسها في الشؤون الدولية.

الجلسة الاولى، وقد دارت حول «الحضارة الصينية والتحديث والحضارة المصرية والتحديث»، فتحدث د. انور عبدالملك حول «التحديث في مصر والتحدي الحضاري» وذكر ثلاث مراحل للتحديث هي: (أ) مرحلة محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٠)؛ (ب) المرحلة الليبرالية (١٨٧٦ ـ ١٩٥١)؛ (ج) مرحلة الثورة الوطنية الراديكالية منذ عام ١٩٥٢؛ وخلص الى ان مصر بسبيل تبني اسلوب مستقل في التحديث مشابه للأسلوب الصيني حيث «كل شيء اجنبي في خدمة كل شيء صيني». ثم تحدث د. نعمان جلال عن «التقليد والتغيير والاستمرارية في المجتمع الصيني» فركز على ان مبدأ الشرعية الدينية قد اصبح له السبق على مبدأ دستورية القوانين وأنه من غير الممكن انتزاع مجتمع من اصوله او النظر اليه من خلال مرحلة أو فترة معينة دون وصلها بالمراحل السابقة. وأكد ان تخوف العالم الغربي اليوم مما يُسمى بالاصولية الاسلامية قد انعكس على تحامل مماثل في مواجهة كل ما هو غير الفكر الغربي، وان واجبنا ومهمتنا هي التأكد من ان أفكارنا ومدركاتنا وثقافتنا تأخذ دورها في الخبرة الانسانية الشاملة والحضارة العالمية. اما د. هوان زيانغ رئيس الوفد الصيني فقدم ورقة بعنوان «التحديث لا يعني التغريب» اشار فيها الى ان الكثيرين من الغربيين يعتقدون ان ثقافتهم هي الأعلى بين البشرية وان مهمتهم هي دفع الآخرين لإتباع هذه الثقافة! وقال إن الدول النامية يجب الا تتبع خطوات الدول الرأسمالية في كل المجالات حتى تحقق التحديث اللازم، وإنما يلزمها التدقيق بين النقاط القوية والاخرى الضعيفة، وبين الامور الجيدة والاخرى السيئة من هذه الخطوات. ثم قدم بعض الاقتراحات التي توصل اليها الباحثون الصينيون حول اعداد ثقافة معاصرة مصبوغة بالسمات الصينية.

الجلسة الثانية، حفلت بالمقارنة بين البلدين في مجال الخبرة الاقتصادية مع مقارنة تجربة الانفتاح في كلتا الدولتين، حيث استعرض الجانب الصيني تجربة بلاده الاقتصادية ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠؛ بدءاً من الإنغلاق حتى الانفتاح. فقال السفير هوان زيانغ، إن تركيز المشروعات في يد الدولة عقب الثورة قد لازمه بعض العيوب أدت بدورها لمشاكل خطيرة في النظام الإقتصادي الصيني مما استدعى الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٧٩ على ثلاث فترات تنتهي عام ٢٠٠٠. وذكر المجالات المختلفة لكل إصلاح. اما الجانب المصري فقد استعرض بالمثل تطور الخبرة الاقتصادية المصرية منذ الخمسينات مشيراً ـ كما اوضح د. محيي الدين الغريب ـ الى التدرج من الاعتماد على القطاع الخاص حتى الخمسينات الى ظهور

المؤشرات الاشتراكية عقب أزمة قناة السويس، وإحكام قبضة الدولة على الاقتصاد عقب هزيمة عام ١٩٦٧ ثم التحول منذ عام ١٩٧٤ لسياسة الإنفتاح التي انتجت عائداً إقتصادياً كبيراً قبل ان تظهر بعض عيوبها التي لخصها د. جودة عبد الخالق في: (١) الاعتماد على رأس المال الأجنبي. (٢) زيادة الاستهلاك بما يفوق زيادة الانتاج. (٣) زيادة الديون الخارجية. (٤) العجز الكبير في ميزان المدفوعات.

ثم اقترح د. جودة الحلول في: (١) تبني سياسة خاصة بالاستثمارات الاجنبية. (٢) تعديل نظام الضرائب. (٣) تصحيح هيكل الاسعار الحالي في السوق.

وفي هذا الصدد اوضح د. أحمد عبدالله نقاط الاختلاف بين التطبيق المصري والتطبيق الصيني لسياسة الباب المفتوح.

الجلسة الثالثة، شهدت مقارنة بين وضع الصين المتشابه في جنوب شرق اسيا ووضع مصر في الشرق الاوسط مع التركيز على سياسة كل منهما عالميا وفي إطار عدم الانحياز. فأوضح السفير تحسين بشير التحديات الاقليمية التي تواجه كلاً من مصر والصين وابرز نقاط التشابه بين البلدين من حيث النظام السياسي والتاريخي والنضال الثوري، وكذلك الاتفاق في وجهات نظرهما حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي والحرب العراقية ـ الايرانية وتحجيم دور الدول الكبرى وغيرها، ثم استعرض كل طرف علاقاته الاقليمية مع الدول المجاورة فتحدث الاستاذ وان جوانغ عن تحسين الصين لعلاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، وتحدث د. مختار الجمل حول الدبلوماسية المصرية وافريقيا وأكد على تنامي هذه العلاقات في مختلف المجالات. كذلك تحدث د. حامد صلاح حول أهمية حركة عدم الانحياز ودور مصر والصين في تحجيم دور الدول العظمى واستعادة حركة عدم الانحياز لدورها المهم. وفي مناقشات هذه الجلسة وردا على سؤال عن دور الصين في الشرق الاوسط، قالت مسز لو عضو الوفد الصيني ان بلادها تؤيد عقد مؤتمر دولي تحضره كل الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وأكدت ان الصين تؤيد الشعب الفلسطيني واعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الجلسة الرابعة، استعرض الوفدان تطور النظام الدولي وعلاقته بالعالم الثالث واكدا على حقيقة تطوره نحو تعددية القوى الامر الذي يساعد على منع هيمنة الدول العظمى، فأبرز السفير عمران الشافعي أهمية المرحلة الحالية عقب الحروب العالمية ووجود هيئة الأمم المتحدة، وأكد على تطور النظام الدولي للتعددية القطبية وارتباط ذلك بالسلام، كما اوضح د. وان جوانغ العلاقة بين المساعدات الفنية التي تقدمها القوى العظمى وعلاقات الهيمنة التي تتبعها هذه الدول مع الدول النامية. ولذلك كان من الطبيعي ان يُبرز الطرفان في هذه الجلسة اهتماما مشتركا تجاه حركة عدم الانحياز «كبديل سياسي» والتعاون الجنوبي ـ الجنوبي بين دول العالم الثالث «كبديل اقتصادي» فتحدث د. سمعان بطرس حول أهمية هذا التعاون الجنوبي/الجنوبي وضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية في دول العالم الثالث. وتحدث د. شن زونجد عن المشاكل التي تواجه الدول النامية وانخفاض أسعار المواد الأولية مما يحتم التعاون بين دول الجنوب. وفي المناقشة أشار د. عبد الملك إلى ضعف حركة عدم الانحياز وأهمية التعامل مع المراكز القوية.

الجلسة الختامية، تبادل الطرفان الكلمات حول أهمية التعاون والحوار بين البلدين. وبانتهاء هذه الندوة الاولى من نوعها بين البلدين، تتبدى أهمية متابعة وتوسيع

افق التعاون الفعلي بين البلدين، وبينهما وبين بقية الاقطار العربية في المجالات كافة حتى لا تسقط كبقية القوى العظمى في البئر الصهيونية التي تمد لها يد الإغراءات. كذلك يجب الاستفادة مما اشار اليه الوفد الصيني من تجارب ذاتية ناجحة.

وإلى أن يحين موعد عقد الجولة الثانية من الحوار في بكين العام القادم، تبقى أماني الطرفين منوطة بالمزيد من التعاون في كافة المجالات بانتظار الجهود المخلصة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي

منذ عام ١٩٦٧

الدكتور بوقنطار الحسان

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
شباط (فبراير) ١٩٨٧

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ دعا الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، اثر محادثات أجراها مع هانس ديتريش غينشر، وزير خارجية المانيا الغربية، الى عقد قمة عربية لاتخاذ موقف موحد من امكانية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن دعا بيان المجموعة الأوروبية الأخير الى عقد المؤتمر الدولي (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٥).

ـ أكد الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، ان بلاده تجري اتصالات في سبيل عقد قمة عربية مؤجلة منذ العام ١٩٨٣ بسبب الخلافات العربية. وأوضح في تصريح لـ **وكالة انباء اليمن الشمالي** ان هناك مهاماً عدة عهد بها الى السعودية لتبذل كل جهدها مع أشقائها العرب لتهيئة المناخ المناسب لعقد قمة على مستوى التطلعات العربية. أضاف: «عندما نؤدي هذه المهام سنبادر بالدعوة الى عقد القمة في الرياض أو في تونس أو في اي عاصمة عربية أخرى» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٧).

ب ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

ـ عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اعمال دورته الثانية والأربعين في الرياض على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بهدف مناقشة موضوع تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية على ضوء تحسس عربي شامل للتحديات التي تواجه الوطن العربي على جميع الصعد الاقتصادية والتجارية. وفي كلمة افتتح بها الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أعمال المجلس، قال «ان الفرصة باتت سانحة لمناقشة المشكلات الاقتصادية والتجارية التي يعاني منها الوطن العربي تمهيداً للوصول الى معالجتها ورسم التكامل الاقتصادي العربي». وأشار القليبي الى دور مؤسسات العمل العربي المشترك لايجاد نمط معين من التعاون العربي الاقتصادي الشامل وتطوير التبادل التجاري بين البلدان العربية ومن ثم علاج المشاكل التنموية على الساحة العربية. ودعا القليبي الى الاعتماد على الذات في بناء الاقتصاد العربي والتنسيق بين البلدان العربية في هذا المجال على أسس علمية وتكنولوجية (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/١٢).

ج ـ مجالس الوزراء

ـ طلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمواصلة بحث وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان ومسألة دخول المواد الغذائية والأدوية اليها (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٤).

د ـ الأمانة العامة

ـ أجرى الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، محادثات في بروكسيل مع كلود شيسون، مفوض السوق الأوروبية لشؤون دول البحر المتوسط، تناولت معاودة الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي بدأ في عام ١٩٧٤، وبات في حكم المجمد منذ عام ١٩٨٠ على رغم محاولات احيائه في ١٩٨١ و١٩٨٣ (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٤). وفي هذا الاطار، أعرب القليبي عن أسف الدول الأعضاء في الجامعة لانعكاس الخلاف بين بعض دول الجامعة وبريطانيا على مجمل العلاقات العربية ـ الأوروبية. وطالب الأمين العام في رسالة جوابية الى الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية بأن يتم القضاء على سوء التفاهم وان تعود العلاقات الى ما كانت تتسم به من ثقة وتعاون، الأمر الذي من شأنه أن يدعم العلاقات بين المجموعتين العربية والأوروبية. وعبر القليبي عن تفاؤله بشأن زيادة الفرص لدفع الحوار العربي ـ الأوروبي وتحذيره للأوروبيين من احتمال اعادة النظر في الجوانب الايجابية من اعلان البندقية الذي أصدره المجلس الأوروبي عام ١٩٨٠ بشأن الشرق الأوسط (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/٥).

ـ وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «نداء ملحاً الى جميع الأطراف المعنيين «في لبنان» دعتهم فيه الى تسهيل مهمة المنظمات الانسانية المشتركة في عمليات اغاثة ضحايا «أعمال العنف التي تزعزع استقرار بعض المناطق» في لبنان. وأوضح بيان صدر عن الأمانة العامة ان ثلاثة أعضاء في هذه المنظمات الانسانية «سقطوا ضحايا اداء الواجب الانساني» خلال الأسابيع الأخيرة كما أصيب عشرة آخرون بجراح فضلاً عن الخسائر المادية (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٢).

هـ ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ اختتم المؤتمر السادس والخمسون لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل في الوطن العربي أعماله برئاسة زهير عقيل، المفوض العام لمقاطعة اسرائيل. واتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات المتعلقة بمواجهة نشاطات الغرفة التجارية الأوروبية ـ الاسرائيلية المشتركة، التي أنشئت مؤخراً في باريس، واحباط ما تهدف اليه من أغراض لصالح اسرائيل. كما أصدر المؤتمر قراراً بحظر التعامل مع ثلاثين شركة أجنبية من جنسيات مختلفة، وقراراً آخر برفع الحظر المفروض على التعامل مع أربع شركات من جنسيات ايطالية وأمريكية بعد أن أثبتت قطع علاقاتها المخالفة مع اسرائيل (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/١).

ـ عقدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ندوة في الهند لبحث التعاون في مجالات التكنولوجيا والخدمات بين المنظمة والهند. وأعلن علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، ان الأقطار العربية تقدم امكانيات ضخمة للسوق يمكن توظيفها في خدمة التكنولوجيا والخدمات وذلك من خلال الدول المستوردة للنفط مثل الهند. وذكرت **وكالة اخبار الخليج** ان واردات الهند من الأقطار العربية تبلغ حوالى ثلاثين مليار روبية هندية سنوياً في حين ان صادراتها تبلغ حوالى عشرة مليارات روبية خلال السنوات الأخيرة، ولكن هذه الفجوة التجارية أخذت في التناقص بعد الانخفاض الذي حدث لأسعار النفط. وأضافت الوكالة ان عتيقة أكد خلال الندوة ان (اوابك) ساعدت على منح أحسن الكفاءات الهندية في مختلف المجالات وبخاصة مجال الهيدروكربون، كما أكد الحاجة لازالة الفجوة الاعلامية بين الهند والأقطار العربية لزيادة حجم التعاون بين الطرفين (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/٢٣).

ـ عقدت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عربسات» في سلطنة عمان الدورة الأربعين لمجلس ادارتها. حضر الاجتماع أعضاء المجلس الذين يمثلون ثمانية بلدان عربية هي السعودية وقطر والامارات والمغرب وليبيا وسوريا والكويت وسلطنة عمان، بتخلف الجزائر عن الحضور. ونوقش في الاجتماع عدد من المشاكل التي تواجه المؤسسة في الوطن العربي وبخاصة موضوع عدم قيام عدد من البلدان العربية باستكمال محطاتها الأرضية التي ستعمل مع القمر الصناعي العربي وتستغله في نقل الحركة بينها بدلاً من اعتمادها الحالي على النقل عن طريق الأقمار الصناعية الأجنبية، اضافة الى تخلف بعض البلدان الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية، الأمر الذي يقود تلقائياً الى تخفيض قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وتنفيذ برامجها (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٧/٢/٢٥).

٢ ـ قضايا عربية

ـ قال صدام حسين، الرئيس العراقي، في اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة الحزب، «ان الحرب

ستنتهي شرق البصرة»، وان المعارك الأخيرة «قصمت ظهر العدوان الايراني»، مشيداً «بالانتصار الذي تحقق بطرد الايرانيين الغزاة من الجزء الغربي لبحيرة الأسماك». وقدر عدنان خير الله، وزير الدفاع العراقي، ان «٨٠ الف جندي ايراني قتلوا في الهجوم الأخير»، بينما اذيع في طهران ان ٢٧٠٠ عراقي سقطوا بين قتيل وجريح في «عمليات محدودة» شنها «الحرس الثوري» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢). وندد ليبيا بشدة برد فعل الصحافة الايرانية حيال «جهودها للوساطة» لانهاء حرب الخليج بين العراق وايران وأعلنت عن سحب اقتراح معمر القذافي، الرئيس الليبي. وكان القذافي قد اقترح تشكيل قوة للفصل بين الدولتين المتحاربتين تشترك فيها الجزائر واندونيسيا ونيجيريا على أن تتوجه القوة «فوراً الى شط العرب للفصل بين الجيشين المتحاربين». وقالت **وكالة الجماهيرية للأنباء** ان «رد الفعل الايراني على مبادرة السلام التي طرحها قائد الثورة الليبية تفتقد الى الروح الثورية كما انها بعيدةعن المنطق ومنافية للقواعد الأولية للدبلوماسية والسياسة» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٣). من جهة ثانية أجرى خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة، محادثات مع جاك شيراك، رئيس الوزراء الفرنسي، تركزت حول حرب الخليج. وصرح شيراك بعد المحادثات ان فرنسا تؤيد عقد اجتماع سريع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية لوضع حد للحرب العراقية ـ الايرانية وهي «تدعم دون تحفظ» مبادرة دي كويار «باجراء مشاورات» تمهد لعقد مثل هذا الاجتماع. من جهته رأى دي كويار ان من المهم في اطار الجهود التي يبذلها لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية «الحصول على دعم فرنسا ليس لانها عضو في مجلس الأمن فحسب، بل نظراً الى النفوذ الذي تمتلكه في المنطقة» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٥). من جهتها قالت **وكالة تاس السوفياتية**، اثر اختتام علي أكبر ولايتي، وزير خارجية ايران، زيارة الى موسكو «ان الموقفين السوفياتي والايراني تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية لا يتطابقان وان الاسراع في الجلوس الى مائدة المفاوضات افضل بالنسبة الى ايران والعراق على السواء وأفضل بالنسبة الى الوضع الدولي عموماً» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١٥). من جهة أخرى نقلت الوكالة، اثر زيارة طارق عزيز، وزير خارجية العراق، الى موسكو، عن ادوارد شيفاردنادزه، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، وصفه للهدنة التي «أعلنتها بغداد بالتوقف عن قصف المدن الايرانية» بأنها «خطوة ضرورية للاتفاق على وقف شامل لاطلاق النار» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢١).

ـ أصيب ستة من الاسرائيليين بجروح اثر انفجار قنبلة في حافلة للركاب في منتصف الطريق ما بين مدينة حيفا المحتلة وتل أبيب. وأدلى متحدث باسم خدمات الطوارىء الاسرائيلية ان الانفجار وقع بينما كانت الحافلة تسير فوق الطريق الساحلي الرئيسي الذي يربط المدينتين. وذكر راديو الجيش الاسرائيلي ان القنبلة انفجرت في قسم لوضع الأمتعة أو ربما تحت مقعد السائق. وأضاف ان تسعة أشخاص أصيبوا نتيجة الانفجار (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/٢). كذلك قالت الشرطة الاسرائيلية ان ١٨ شخصاً جرحوا بالقرب من «باب العمود» في القدس الشرقية نتيجة هجوم بالقنابل اليدوية. وأوضحت الشرطة ان من بين الجرحى ١٢ من حرس الحدود وجندياً اسرائيلياً. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن الهجوم من تونس ومن بيروت فيما قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي باعتقال العشرات من المواطنين العرب اثر الهجوم الذي يأتي بعد صدامات عديدة بين قوات الاحتلال والمواطنين العرب استمرت أسبوعين (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٣).

ـ وجهت جامعة الدول العربية نداء لوقف اطلاق النار «فوراً» في حرب المخيمات في لبنان وحضت «جميع الأطراف المعنية على وضع حد لهذه المأساة». وأعرب أحمد طالب الابراهيمي، وزير الخارجية الجزائري، والشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، اللذان يشتركان في رئاسة لجنة المساعي الحميدة العربية عن أسفهما «لانتهاكات وقف النار التي قد يتسع نطاقها». وأشار النداء الى «أن جميع الأطراف المعنيين وافقوا على الخطة التي وضعتها لجنة المساعي الحميدة العربية»، وانهم «تعهدوا بتنفيذ الاجراءات التي تقضي بها هذه الخطة التي تنص على وقف النار والانسحاب الى مواقع ما قبل الاشتباكات ورفع الحصار الذي ضرب على المخيمات» (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٣). كذلك تقدمت سوريا للمرة الأولى منذ بداية «حرب المخيمات» الفلسطينية في لبنان بمبادرة للحل مؤلفة من خمس نقاط دعت الجميع الى تنفيذها: (١) وقف فوري وشامل لاطلاق النار؛ (٢) انسحاب جميع المسلحين الفلسطينيين الى مخيماتهم وعودة حركة «أمل» الى المواقع التي كانت فيها قبل ١٩٨٦/١٠/٢٤؛ (٣) تطبيق الاتفاقات المعقودة سابقاً في شأن المخيمات الى أن تتمكن الحكومة اللبنانية من اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها تنظيم

هذا الوضع: (٤) الاجتماع بين القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية لتنظيم العلاقات بين الطرفين: (٥) البدء بادخال التموين الى المخيمات فوراً (**النهار**، بيروت، ١٣/٢/١٩٨٧).

ـ هاجمت «المقاومة الاسلامية» مواقع تابعة لجيش لبنان الجنوبي ولقوات اسرائيلية في محلة جبل علي الطاهر في منطقة النبطية في الجنوب اللبناني، أعلنت بعدها عن مقتل ٢٠ عميلاً من الجيش المذكور اضافة الى سبعة من الاسرائيليين (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٧). كذلك تمكن رجال «المقاومة الوطنية اللبنانية» من أسر ثلاثة عناصر للجيش الجنوبي في محيط بلدة كفرحونة في الجنوب اللبناني (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٦).

ـ بثت الاذاعة الاسرائيلية ان الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وقالت ان هذا الموقف جاء في رسالة بعث بها جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، الى اسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي سيقوم الأسبوع المقبل بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة. وأوضحت ان شولتز شدد في رسالته على ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة في شأن قضايا الشرق الأوسط، لكنه أشار الى ان المؤتمر الدولي للسلام ضروري أيضاً من أجل حل مشكلة اشتراك الأردن في المفاوضات (**النهار**، بيروت، ١٢/٢/١٩٨٧). أما شامير، فقد جدد إثر اختتام محادثات عقدها مع رونالد ريغان، الرئيس الأمريكي، رفضه لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وقال: «ان مؤتمراً دولياً باشتراك السوفيات ومنظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن لا يخدم قضية السلام، بل على العكس... انه سيضر بجهود السلام وبمصالحنا». وأضاف انه «من دون مفاوضات مباشرة لا توجد فرصة للتوصل الى أي تسوية سلمية وان أي حكومة عربية غير مستعدة لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ليست مستعدة للتوصل الى أي سلام». وحول صفقة الأسلحة الأمريكية لايران وتورط اسرائيل فيها قال «ان حكومته سترفض اي طلبات لمثول اسرائيليين متورطين في مبيعات الأسلحة الأمريكية السرية لايران أمام لجان تحقيقات أميركية» (**العمل**، بيروت، ٢٠/٢/١٩٨٧).

ـ شهدت بلدة «مجدل شمس» وقريتي «بقعاتا» و«عين قنيا» ومناطق اخرى في الجولان المحتل تظاهرات لمناسبة الذكرى الخامسة للقرار الاسرائيلي بضم الجولان، تخللها اشتباكات وصدامات بالحجارة والعصي والسلاح الأبيض بين قوات الاحتلال الاسرائيلي والمواطنين العرب، مما أسفر عن اصابة ثمانية من جنود الاحتلال واعتقال عشرة مواطنين في الجولان (**تشرين**، دمشق، ١٥/٢/١٩٨٧).

ـ اجتمعت في عمان اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود سكان الأراضي المحتلة، للمرة الأولى منذ توقف التنسيق بين الجانبين الأردني والفلسطيني في شباط/فبراير من العام الماضي. ورأس الجانب الأردني مروان دودين، وزير شؤون الأرض المحتلة، فيما رأس الجانب الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح». وفيما صرح دودين للصحافيين انه «ليست هناك خطط لتغطية اعلامية لأعمال اللجنة»، قال (أبو جهاد) في تصريح لـ **وكالة الأنباء الكويتية** ان معاودة أعمال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية يعتبر تسجيداً عملياً للتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في القضايا التي لا خلاف عليها وهي دعم صمود الشعب الفلسطيني وتخفيف المعاناة التي يلاقيها على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة. وأعرب عن أمله في أن تكون عودة نشاط اللجنة خطوة نحو تعزيز العلاقات بين المنظمة والأردن، مشيراً الى ضرورة المحافظة على هذه العلاقات أياً كانت «الخلافات في المواقف السياسية». وناشد الأقطار العربية الوفاء بالتزاماتها المقررة لدعم صمود الشعب الفلسطيني «حتى تكون هناك فعالية لدور اللجنة المشتركة» (**النهار**، بيروت، ١٦/٢/١٩٨٧).

ـ دخلت القوة العسكرية السورية الى «الشطر الغربي من بيروت» تنفيذاً لطلب الوفد الوزاري اللبناني الذي تقدم به أمس الأول للحكومة السورية لوقف الاقتتال الدائر في العاصمة اللبنانية واعادة الأمن والاستقرار الى المدينة. وكان قد صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية اللبنانية، أمس الأول، بياناً حول دخول القوة السورية، اعتبر ان طلب الوفد الوزاري اللبناني «غير دستوري»، مشيراً الى «ان مواجهة الوضع والحاح المسألة لم يكن يمنع التئام مجلس الوزراء اللبناني واعطاء أية معالجة صفتها الشرعية»، فيما أوضح رشيد كرامي، رئيس الوزراء اللبناني، أمس الأول أيضاً «ان القوات السورية موجودة بطلب شرعي منذ العام ١٩٧٦ ودخولها الى بيروت يأتي في نطاق متابعة مهماتها في مساعدة لبنان للخروج من محنته. وعلقت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها حول دخول القوة السورية الى

بيروت «ان السنوات الاثنتي عشرة الماضية في لبنان تعطي الدليل على انه ما من قوة خارجية قادرة على فرض تدابير سياسية أو أمنية في لبنان... وان الادارة الأمريكية مستمرة في دعم وحدة لبنان واستقلاله وانسحاب جميع القوات الأجنبية» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٣). من جهة أخرى قال بيان صادر عن جلسة استثنائية مصغرة لمجلس الوزراء الاسرائيلي حول دخول القوات السورية غرب بيروت «ان اسرائيل تندد بالخطوة السورية وهي ستتابع تطورات الوضع بدقة». وأضاف «ان اسرائيل لا تتدخل ولن تتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، لكنها ستتابع الوضع على نحو يضمن أمنها على الحدود الشمالية» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٥).

- أعلنت المجموعة الأوروبية للمرة الأولى في بروكسل تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة، وباشتراك الأطراف المعنيين، وأي طرف يمكنه المساهمة بصورة مباشرة وايجابية في استعادة السلام والحفاظ عليه. ولم يذكر بيان وزراء خارجية الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة، منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه قال: ان اعلان البندقية الذي أصدرته المجموعة العام ١٩٨٠ يتضمن مبادىء الحل في الشرق الأوسط (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٤).

- اختتم شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، محادثاته مع حسني مبارك، الرئيس المصري، وسائر المسؤولين المصريين في القاهرة. وصدر بيان مصري - اسرائيلي مشترك أكد فيه الجانبان «مواصلة الجهود والالتزام الذي أعلن في الاسكندرية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر دولي في العام ١٩٨٧ يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيين على اساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨»، على «أن يوفر هذا المؤتمر الفرصة للمفاوضات المباشرة من أجل حل النزاع العربي - الاسرائيلي من كل جوانبه وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٨).

٣ - علاقات عربية

١ - تكتلات عربية

- صادق وزراء داخلية مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم في مسقط على مسودة نهائية لاستراتيجية موحدة للأمن الاقليمي في الخليج. وصرح بدر سعود بن حارب، وزير داخلية سلطنة عمان، بأن «الاستراتيجية الموحدة تهدف الى حماية المصالح الوطنية لاعضاء مجلس التعاون، وتعميق الوعي والأمن بين مواطني بلدان المجلس، وهي تقوم على عدد من الافكار والمبادىء وعلى الشريعة الاسلامية» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١٦). وقد اذيع رسميا في مسقط ان مسودة الاستراتيجية الامنية ستعرض على وزراء خارجية مجلس التعاون لاقرارها خلال اجتماعهم المقبل في الرياض (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١٦).

- تم في القاهرة التوقيع على «ميثاق الاخاء» بين مصر والسودان. ووقع الاتفاق عن الجانب المصري عاطف صدقي، رئيس الوزراء، وعن الجانب السوداني الصادق المهدي، نظيره السوداني. وقد تضمن الميثاق انشاء لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين تكون مهمتها متابعة تنفيذ وتحقيق اهداف الميثاق وتضم في عضويتها الوزراء المختصين وتجتمع مرة كل ستة اشهر بالتناوب بين العاصمتين. واكد الميثاق الاهتمام بمشروعات الزراعة والصناعة والوفاء بالاحتياجات الاساسية لمواطني البلدين. كما اكد اهمية دعم دور الاعلام لتعميق تعريف الشعبين ببعضهما وتوثيق الصلات الاخوية. كذلك تناول الميثاق التحرك السياسي المشترك تجاه القضايا العربية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، فأكد ضرورة تحقيق التضامن العربي، وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ودعم الجهود المبذولة لوقف حرب الخليج، وادانة التدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٢/٢٢). وقد أوضح رئيس الوزراء السوداني ان «ميثاق الاخاء» الذي وقع مؤخرا بين مصر والسودان يلغي كافة الاتفاقيات بين البلدين التي وقعت ابان حكم جعفر نميري، الرئيس السوداني السابق. واشار مراقبون الى انه يعني بذلك ان اتفاقية الدفاع المشترك، التي وقعت بين البلدين في العام ١٩٧٦، اصبحت ملغاة. ونقلت **وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية** عن المهدي قوله «ان «ميثاق الاخاء» يلغي ايضا كافة المؤسسات التي اقيمت قبل توقيع الميثاق.. ولهذا السبب لم يشر الميثاق الجديد الى المؤسسات والاتفاقيات المشتركة السابقة». واوضحت الوكالة «ان المهدي اعلن ان الاتفاقيات القديمة مثل اتفاقية اقتسام مياه النيل والاتفاقيات التي ابرمتها الحكومة السودانية الحالية ما زال معمولاً بها» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٥).

ب ـ علاقات بين قطرين عربيين او اكثر

ـ قال حيدر ابوبكر العطاس، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في حديث لصحيفة **النهار** البيروتية، ان علاقات بلاده مع «سلطنة عمان والدول المجاورة الاخرى طبيعية وتشهد مزيداً من التحسن والتعزز على قاعدة المبادىء التي نهتدي بها.. وقد ساهمت الزيارات التي قمنا بها لبعض دول المنطقة في تعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصالح شعوبنا وأمنها واستقرارها». اما حول موضوع الوحدة مع الشطر الثاني لليمن فقد اكد العطاس انه مازال يواصل مع «الاشقاء» هناك اللقاءات والاتصالات والحوارات من اجل تحقيق مزيد من الخطوات الوحدوية» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١).

ـ اكد حسني مبارك، الرئيس المصري، انه على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين مصر ومعظم البلدان العربية، فان بلاده تتمتع بعلاقات طيبة مع هذه البلدان، وانه اجرى محادثات طيبة في كل من سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة اثناء زيارته لهما وهو على طريق عودته من مؤتمر القمة الاسلامي (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١). من جهة اخرى، اكدت سوريا انها ترحب «بكل خطوة تخطوها مصر في اتجاه العودة الى الالتزام بقرارات القمم العربية وقرارات القمم الاسلامية» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١). وفي اطار العلاقات العربية ـ المصرية، زار الشيخ عبد الوهاب احمد عبد الواسع، وزير الحج والاوقاف السعودي، القاهرة حيث اجتمع بالرئيس المصري، ثم صرح ان بلاده «تشعر بان لمصر دوراً رائداً في العالمين العربي والاسلامي» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٤). وتلا تلك الزيارة تصريح من الملك فهد، العاهل السعودي، اشاد فيه بشخص حسني مبارك وبدور مصر في الوطن العربي مشيراً الى صعوبة تجاهل هذا الدور سواء كانت مصر داخل الجامعة العربية أو خارجها (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١٤).

ـ اصدر البلاط الملكي الاردني بيانا عقب جولة المحادثات اللبنانية ـ الاردنية جاء فيه ان الملك حسين، العاهل الاردني، اكد للشيخ امين الجميل، الرئيس اللبناني، «دعم الاردن ومساندته لوحدة لبنان ارضا وشعبا، ولتحقيق الوفاق اللبناني بما يضمن امن لبنان وسيادته واستقلاله (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٥). وقد تلت زيارة الرئيس اللبناني الى عمان زيارة الملك حسين الى دمشق حيث عقد مع حافظ الاسد، الرئيس السوري، جولتين من المحادثات الرسمية المغلقة ذكرت المصادر السورية انها تناولت «مجمل الاوضاع والتطورات في منطقة الشرق الاوسط»، بينما اكدت مصادر اردنية رسمية ان الملك حسين بحث مع الرئيس السوري في خطة العمل التي وضعها الرئيس اللبناني لحل الأزمة اللبنانية وحرب المخيمات الفلسطينية. وتوقعت المصادر ان يحاول الملك حسين تقريب وجهات النظر بين الرئيسين السوري واللبناني تمهيداً لعقد القمة المرتقبة بينهما (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/١١).

ـ وقعت سلطنة عمان والاردن البروتوكول الاعلامي بين الجانبين الذي يتضمن تبادل ونقل البرامج التلفزيونية والاذاعية وما يجري من احداث من والى البلد الآخر، اضافة الى التنسيق في مجال الاعلام والتعاون في ميادين اخرى مثل الثقافة والسياحة، حيث اتفق الجانبان على اقامة اسابيع ثقافية بين البلدين واسابيع ثقافية مشتركة خارج البلدين، وتدريب الكوادر العمانية من قبل الاردن في قطاع الفنادق. وقد وقع الاتفاق عن الجانب العماني، عبد العزيز الرواس، وزير الاعلام، وعن الجانب الاردني، محمد الخطيب وزير الاعلام والثقافة (**هيئة الاذاعة البريطانية** لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٧/٢/٩).

ـ قال الشيخ أمين الجميل، الرئيس اللبناني، في حديث مع التلفزيون الفرنسي في ختام جولته الأوروبية «ان حل مشكلة المخيمات الفلسطينية في لبنان لا يمكن فهمه الا في اطار حل مشكلة لبنان بدءاً بمشكلة بيروت». وحول العلاقات مع دمشق وتصوره لطبيعة العلاقات المميزة مع سوريا، قال: «ان العلاقات اللبنانية ـ السورية سائرة في اتجاه التطور الايجابي في المستقبل القريب... وان انعقاد قمة مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، ليس هدفاً بحد ذاته بل ان الهدف بلورة العملية للخروج من الأزمة اللبنانية... كما انه لا شيء يمنع عقد لقاء مع الرئيس السوري». وأوضح «ان لدى البعض تفسير قانوني وتفسير جامد لنوعية العلاقات المميزة مع سوريا ولكن في بعض الأحيان تقوم علاقات طبيعية وعفوية بين دول مجاورة تتطلب الانسجام المستمر... وهذه هي النظرة الى العلاقات بين سوريا ولبنان التي يمكن أن نذهب بها الى البعيد في التنسيق من دون أن يكون هناك أي نص» (**العمل**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢١).

ـ اتخذ الأردن والجمهورية العربية اليمنية عدداً من القرارات المتعلقة بتطوير التعاون في مختلف المجالات بينهما، كما أكدا على ضرورة توثيق العمل

العربي المشترك، وذلك في ختام المباحثات التي أجراها عبد الكريم الارياني، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني، مع كبار المسؤولين الأردنيين في عمان خلال الأسبوع الماضي من خلال اجتماعات الدورة الأولى للجنة العليا الأردنية ـ اليمنية المشتركة. وجاء في البيان الختامي الصادر عن الطرفين اتفاق في المجال الاقتصادي على الخطوات العملية لتنفيذ برنامج التعاون المبرم بين البلدين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، واعطاء الأولوية في الوقت الحاضر لتعزيز التعاون الفني في مجالات التعليم والصحة والكهرباء والطاقة والاتصالات والزراعة والري والمشروعات المشتركة (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٧/٢/٢٣).

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ أكد سعد الدين وهبة، رئيس الاتحاد العام للفنانين العرب، انه تقرر اقامة ثلاثة اتحادات فنية عربية جديدة هي «اتحاد السينمائيين العرب» ومقره دمشق، و«اتحاد الفنانين الشعبيين» ومقره الرياض، و«اتحاد التلفزيونيين العرب» ومقره الامارات العربية المتحدة. وأضاف انه تقرر ايضاً خلال اجتماعات المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفنانين العرب الذي عقد مؤخراً في القاهرة، اصدار مجلة فصلية يصدر العدد الأول منها في نيسان/ابريل القادم مع اربعة كتب عن الفنون العربية (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٧/٢/١٦).

ـ اتخذ المجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب في اجتماعه في الخرطوم قراراً بالاجماع بالغاء تجميد عضوية مصر في اتحاد الأطباء العرب. وألقى ممدوح جبر، نقيب الأطباء المصريين، كلمة بالمناسبة أشاد فيها بالوفود العربية المشاركة في الاجتماع، مشيراً الى دور مصر الرائد في المجال الطبي والصحي في الوطن العربي. كذلك أشاد عبد الله الرشيدي، رئيس الجمعية الطبية الكويتية، بقرار عودة مصر الى الاتحاد وقال ان القرار سيكون له عائد ايجابي على الحركة الطبية في الوطن العربي (**النهار**، بيروت، ١٩٨٧/٢/٢٣).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الأمم المتحدة

الأدب العربي

تعبيره عن الوحدة والتنوع

ببليوغرافيا الوحدة العربية(*)

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ صالحية، محمد عيسى. «وثائق جديدة عن حملة سنان باشا الى اليمن: سنة ٩٧٦ هـ/٦٨ ـ ١٥٦٩ م.» **حوليات كلية الآداب**: الحولية ٨، الرسالة ٤٢، ١٩٨٧. ١٢٢ ص.

٢ ـ «لندن وواشنطن سعتا لاغتيال عبد الناصر وتقسيم البعث: وثيقة.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ١٣١ ـ ١٣٤.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٣ ـ قدورة، زاهية. **شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٧. ٦٠٠ ص.

انظر ايضاً: ٨، ١٢، ١٥

دوريات

٤ ـ الخزعلي، كفاح كاظم. «حزب الاستقلال والمقاومة السرية في المغرب (١٩٤٧ ـ ١٩٥٦).» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٦١ ـ ٧٣.

٥ ـ شعيب، علي. «موقف البرجوازية اللبنانية من العلاقة مع سوريا في مطلع ١٩٣٦.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٥٠ ـ ٦٠.

٦ ـ ضاهر، مسعود. «ندوة العالم العربي في عام ١٩٣٦، باريس، ٤ ـ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٧٨ ـ ١٨٥.

انظر ايضاً: ١، ٣٤

(*) نتيجة لاغلاق مطار بيروت وانعكاس ذلك على الخدمات البريدية التي حالت دون وصول العديد من المطبوعات، فقد تعذّر علينا اخراج الببليوغرافيا الشهرية بصورتها المعتادة.

مراجعة كتب

٧ ـ جريس، صبري. «تاريخ الصهيونية. ح ٢: الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩).» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط / يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص١١١ـ ١٢٥. (عبد الحفيظ محارب)

سياسة وفكر قومي

كتب

٨ ـ شلق، فضل. **اشكاليات التوحد والانقسام: بحوث في الوعي التاريخي العربي**. بيروت: المركز الاسلامي للبحوث، ١٩٨٧. ٢٤٠ ص.

٩ ـ فرنسيس، طوني. **الخطر النووي.. يخيم على الشرق الأوسط ايضاً!**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦. ١١٢ ص.

١٠ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشاكل**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧. ١٧٤ ص.

١١ ـ قهوجي، حبيب. **الأحزاب الاسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني**. دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. ٤٦٤ ص.

١٢ ـ **مسلسل العلاقات الاسرائيلية ـ المغربية وآثارها على القضية الفلسطينية**. باريس: مركز ابن رشد للدراسات والتفاعل الثقافي، ١٩٨٦. ٦٣ ص.

١٣ ـ ندوة وحدة المغرب العربي، أميان [فرنسا]، ١٩٨٥. **وحدة المغرب العربي**. شارك في الندوة: محمد عابد الجابري، محمد أركون، علي أومليل، نذير معروف، محمد حربي، الطاهر لبيب، صلاح الدين المنوزي، عبد الله البارودي، الطيب السبوعي، بشير بو معزة، سامي ناير، محسن التومي، برهان غليون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٢٥٤ ص.

١٤ ـ نصار، ناصيف. **تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ادارة التأليف والترجمة، ١٩٨٦. ٥٧١ ص.

١٥ ـ هيلل، شلومو. **شلومو هيلل وعملية تهجير يهود العراق**. عمّان: دار الجليل: الدراسات والأبحاث الفلسطينية. ١٩٨٧. ٢٩٨ ص.

دوريات

١٦ ـ الأزعر، محمد خالد. «العسكريون والنظام السياسي في اسرائيل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٦٥ ـ ٨٠.

١٧ ـ أمين، سمير. «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيّف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ٢٥ ـ ٤٦.

١٨ ـ بدران، ودودة. «الصراع العربي الاسرائيلي في البحوث الأمريكية: دراسة مسحية.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٨ ـ ٢١.

١٩ ـ بشور، معن. «الحركة العربية الواحدة: دعوة للنقاش والنضال.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٤ ـ ١٧.

٢٠ ـ التميمي، طاهر جاسم. «حول مراجعة ناصيف نصار لكتاب العروبة والاسلام بين اليقين وغياب الرأي المبين: ملاحظات تعقيبية واستدراك عام.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٥١ ـ ١٦٣.

٢١ ـ ربيع، عمرو هاشم. «اسرائيل من بيريز الى شامير.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١١٢ ـ ١١٨.

٢٢ ـ الريس، رياض نجيب. «الخليج ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ٤ ـ ٢٤.

٢٣ ـ السيد، عدنان. «حريق لبنان والأمن العربي.» **الموقف**: العدد ٤٥، شباط/فبراير ١٩٨٧. ص ٦ ـ ١١.

٢٤ ـ شبيب، سميح. «العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ الاردنية: من الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني

الفلسطيني لغاية ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ٧٥ ـ ٨٧.

٢٥ ـ العبد الله، هاني. «اسرائيل والمسألة اللبنانية: التورط من جديد.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ٩٨ ـ ١٠٤.

٢٦ ـ عمارة، محمد. «التشرذم والطائفية: أهم التحديات التي تواجهنا في الداخل.» أجرى الحوار جمال الجمل. **المنابر**: السنة ٢، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ١٨ ـ ٢٢.

٢٧ ـ مبروك، فاروق رياض. «عرب اسرائيل وخرافة الديمقراطية الاسرائيلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٩٦ ـ ١٠٢.

٢٨ ـ المدهون، ربعي. «من باب المغاربة الى مقتل عمدي: عملية نوعية فلسطينية وارهاب يهودي بلا حدود.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ٨٨ ـ ٩٨.

٢٩ ـ مسلم، سامي. «البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ١٦ ـ ٥٩.

٣٠ ـ «ندوة المنابر عن الناصرية والانسان العربي.» شارك في الندوة: محمد فائق، فريد عبد الكريم، أحمد الجمال؛ أدوات الندوة بادية القادري. **المنابر**: السنة ٢، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٢٣ ـ ٢٨.

٣١ ـ الناشف، تيسير. «اسرائيل والتجارب النووية.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ٧٠ ـ ٧٤.

٣٢ ـ نصار، ناصيف. «الوهم واليقين والنقد المبين: رد على تعقيب التميمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٦٤ ـ ١٦٨.

٣٣ ـ هلال، علي الدين. «الايديولوجية الصهيونية: الثابت والمتحول.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٥١ ـ ٥٥.

٣٤ ـ يعقوب، محمد حافظ. «نابليون بونابرت وفلسطين واليهود.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني ـ شباط/يناير ـ فبراير ١٩٨٧. ص ٦٠ ـ ٦٩.

انظر ايضاً: ٢، ٥، ٦، ٤٣

مراجعة كتب

٣٥ ـ أبو بكر، توفيق. «الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٢٦٧. (هالة مصطفى)

٣٦ ـ عبد الخالق، جودة. «من يساعد اسرائيل؟.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١٢٨ ـ ١٣١. (عمرو هاشم ربيع)

٣٧ ـ هويدي، أمين. «صناعة الأسلحة في اسرائيل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١٣٢ ـ ١٣٥. (مجدي صبحي)

انظر ايضاً: ٧

اقتصاد

كتب

انظر ايضاً: ٦٣

دوريات

٣٨ ـ جبور، سمير. «الخطة الاقتصادية الجديدة ومشروع الميزانية العامة ١٩٨٧.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٧. ص ١٣٠ ـ ١٤١.

٣٩ ـ جمعة، حسن فهمي. «التخطيط الزراعي في المنطقة العربية.» **الزراعة والتنمية**: السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٧. ص ٤ ـ ١٥.

٤٠ ـ الحسيني، مصطفى محمد. «الخطة الاقتصادية الجديدة.» **الملف**: السنة ٣، العدد ١١/٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٧. ص ٩٧٣ ـ ٩٧٩.

٤١ ـ حلباوي، يوسف. «مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي

العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٠٦ ـ ١٣١.

٤٢ ـ خلف الله، عبد العزيز. «حصر آفات قصب السكر في الوطن العربي.» **الزراعة والتنمية**: السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٧. ص ٥٩ ـ ٦٣.

٤٣ ـ الشامي، زهدي. «المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل: نشأته.. بنيته.. آثاره.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٨١ ـ ٩٥.

٤٤ ـ العماش، حسين. «القطاع العام في التنمية الاقليمية: تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٣٢ ـ ١٥٠.

٤٥ ـ القاسمي، خالد بن محمد. «التكامل الاقتصادي الخليجي بين الحاضر والمستقبل.» **الموقف**: العدد ٤٥، شباط/فبراير ١٩٨٧. ص ٣٨ ـ ٤٥.

٤٦ ـ لفتة، جواد كاظم. «حول العلاقة بين نمط التنمية الاقتصادية العربية وسوق النفط الدولية في الثمانينات.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٣٧.

٤٧ ـ محمد، حسن حجازي. «العلاقات العربية مع دول الجوار الاقليمي: تركيا ـ اثيوبيا ـ ايران.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٣٦ ـ ٤٧.

٤٨ ـ المقدسي، سمير. «الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ٨٣ ـ ١٠٥.
انظر ايضاً: ١٨

مراجعة كتب

٤٩ ـ المالكي، الحبيب. «الاقتصاد المغربي والأزمة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٦٩ ـ ١٧٤. (كمال عبد اللطيف)
انظر ايضاً: ٣٦

اجتماع

دوريات

٥٠ ـ رزق، سميح. «نحو مؤتمر الأوضاع والخدمات الاجتماعية في الوسط العربي: المشاكل الاجتماعية المتفاقمة في مجتمعنا ـ نفير يستنهض همم كل المخلصين الى التحرك العاجل!.» **الجديد**: السنة ٣٦، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٧. ص ٨ ـ ١٥.

٥١ ـ الصبان، ريما. «تأثير الحرب على الاطفال في لبنان من خلال رسومهم.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. ص ٦١ ـ ٩١.

٥٢ ـ عبد الفتاح، نبيل. «الدولة والمجتمع في العالم العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١٤٧ ـ ١٥١.

٥٣ ـ الهراس، المختار. «القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ٤٧ ـ ٦٦.

ثقافة

كتب

٥٤ ـ ابراهيم، عبد الباقي وحازم محمد ابراهيم. **المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي**. القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ١٩٨٧. ١٢٠ ص. (مشروع المستقبلات العربية البديلة)

٥٥ ـ عطوان، حسين. **مقدمة القصيدة العربية في صدر الاسلام**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧. ١٠٥ ص.

٥٦ عياد، شكري [وآخرون]. **الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع: بحوث تمهيدية**. اشراف عبد المنعم تليمة. جمعتها جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٤٤٠ ص. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الفنون والآداب كعناصر وحدة وتنوع في الوطن العربي)

٥٧ ـ الفاخوري، حنا. **الجامع في تاريخ الأدب العربي**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧. ٢ ج.

دوريات

٥٨ ـ أوستل، ر. سي. «المدينة في الأدب العربي الحديث.» **الثقافة العالمية**: السنة ٦، العدد ٣٢، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٨١ ـ ٩٥.

٥٩ ـ طمليه، فخري. «فلسطين في أدب سميرة عزام.»

المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ٦٧ ـ ٨٢.

٦٠ ـ العجلوني، ابراهيم. «حول تكوين العقل العربي: القسرية والاعتناق في مشروع رائد.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٢٩ ـ ٣٨.

٦١ ـ العظمة، عزيز. «في تاريخية العقل ونقد العقل.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٣ ـ ٢٠.

٦٢ ـ فياض، فاضل. «عبقرية اللغة العربية عند العقاد.» **الموقف**: العدد ٤٦، آذار/مارس ١٩٨٧. ص ٩٢ ـ ٩٩.

علوم وتكنولوجيا

كتب

٦٣ ـ الحلقة الدراسية لتمويل العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية، بغداد، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣. **حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي**. شارك في الندوة: فرهنك جلال، محمد عميرة، محمد مراكب، عبد القادر جفلاط، أحمد ملكاوي، زكي فتاح؛ ترجمة محمد رضا محرم؛ نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع نظام الأمم المتحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٢٨٠ ص.

دوريات

انظر ايضاً: ٣١

مراجعة كتب

٦٤ ـ خولي، محمد رضوان. «التصحر في الوطن العربي.» **الاقتصاد**: السنة ٢٠، العدد ٢٧٦، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ٨١ ـ ٨٤. (عيد معمر)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Politics and National Thougth

Books

3 – Epstein, Joshua M. *Strategy and Force Planning: The Case of the Persian Gulf*. Washington, D.C.: Brookings, 1987. 210 p.

4 – Klarin, Mirko and Raul Tajtelbaum. *Verbal Civil War in Israel*. Beograd: Partizanska Knjiga, 1986. 248 p.

5 – Melman, Yossi. *The Master Terrorist: The True Story Behind Abu Nidal*. New York: Adama Books, 1986. 215 p.

Book Reviews

6 – Klieman, Aaran S. «Israel's Global

History and Geography

Book Reviews

1 – Cohen, Amnon and Gabriel Baer (eds.). «Egypt and Palestine: A Millennium of Association (868-1948).» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*: vol. XLIX, no. 3, 1986. pp. 581-582.

2 – Perlmutter, Amos. «Israel: The Partitioned State: A Political History since 1900.»

السياسة الدولية: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١١٩ ـ ١٢١. (منار الشوربجي)

See also: 7

الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١٢٥ ـ ١٢٨. (عماد جاد)

See also: 2

Culture

Books

8 – Laffin, John. «The Arab Mind.»

المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧. ص ١٧٥ ـ ١٧٧. (عبد القادر ياسين)

Reach: Arms Sales as Diplomacy.»

السياسة الدولية: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. ص ١٢١ ـ ١٢٥. (منار غنيم)

7 – Safran, Nadav. «Israel: The Embattled Allay.»

السياسة الدولية: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)

البعد القومي للقضية الفلسطينية

فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية

الدكتور ابراهيم ابراش